

مكتبة مدبولي
Madbouly Bookshop

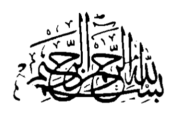
الدار العربية للعلوم ـ ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

سْكوت ريتّر

كبير مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة في العراق في الفترة الواقعة بين عامي 1991 و1998

حقيقة الخطط التي يُعدّها البيت الأبيض لتغيير النظام

استهداف إيران



يضم هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنكليزي

TARGET IRAN

حقوق الترجمة العربية مرخّص بها قانونياً من الناشر

NATION BOOKS

بمقتضى الاتفاق الخطي الموقّع بينه وبين الدار العربية للعلوم

Copyright © 2006 by Scott Ritter

All rights reserved

Arabic Copyright © 2007 by Arab Scientific Publishers

إستهداف إيران

تأليف

سكوت ريتر

ترجمة

أمين الأيوبي



الدار العربية للعلوم - ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو الكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو اقراص مقروءة أو أي وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

الطبعة الأولى

1428 هـ - 2007 م

ردمك 978-9953-87-171-4

جميع الحقوق محفوظة للناشر



الدار العربية للعلوم ـ ناشرون ش.م.ل

Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961)

ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

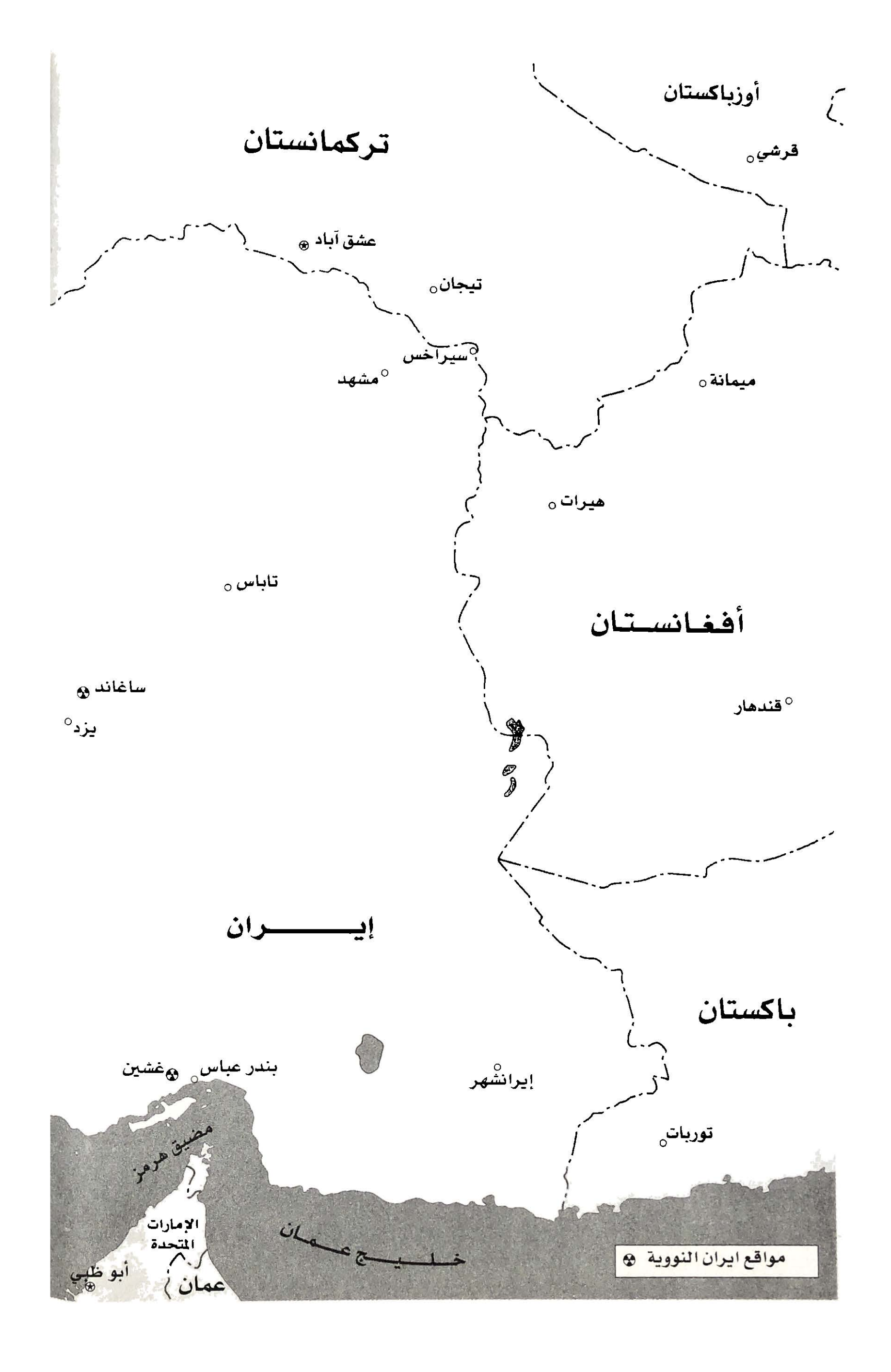
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي **الدار العربية للعلوم - ناشرون** ش.م.ل

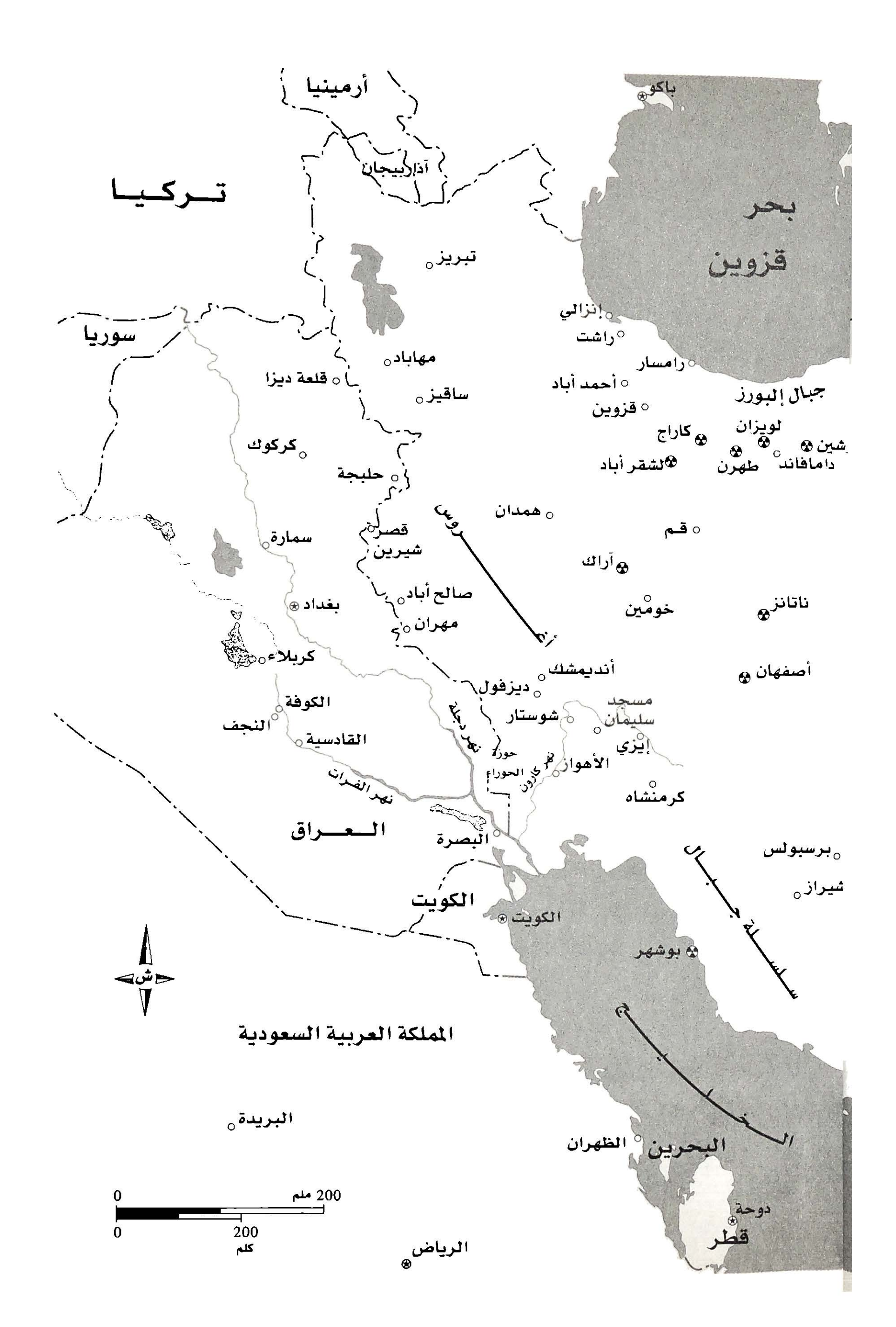
التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611)

المحتويات



أوزباكستان
تركمانستان
قرشي
عشق آباد
تيجان
سيراخس
مشهد
ميمانة
هيرات
تاباس
أفغانستان
ساغاند
يزد
قندهار
إيران
باكستان
بندر عباس
غشين
إيرانشهر
مضيق هرمز
توربات
الإمارات
المتحدة
خليج عمان
مواقع ايران النووية
أبو ظبي
عمان


أرمينيا
آذاربيجان
باكو
تركيا
بحر
قزوين
تبريز
إنزالي
راشت
سوريا
مهاباد
رامسار
قلعة ديزا
أحمد أباد
جبال إلبورز
ساقيز
قزوين
لويزان
كاراج
كركوك
دامافاند
طهرن
لشقر أباد
حلبجة
همدان
قم
قصر
شيرين
سمارة
آراك
صالح أباد
خومين
ناتانز
بغداد
مهران
كربلاء
أنديمشك
أصفهان
ديزفول
مسجد
سليمان
الكوفة
شوستار
النجف
القادسية
إيزي
حوزة
الحوراء
نهر كارون
الأهواز
نهر دجلة
نهر الفرات
كرمنشاه
العراق
البصرة
برسبولس
شيراز
الكويت
الكويت
بوشهر
ش
المملكة العربية السعودية
البريدة
الظهران
البحرين
200 ملم
0
0
200
كلم
دوحة
قطر
الرياض

كلمة شكر

لم يكـن تألـيف هـذا الكتاب في أعلى سلم أولوياتي للعام 2006. غير أن للقضـايا العالميّة الحاليّة طريقة خاصة تملي بها على المرء أفعاله. وهكذا، ظهر هذا الكـتاب كنتـيجة إضافيّة لأعمال التأليف والخطابة التي كنت أمارسها ولا أزال، والـتي أناقش فيها الفشل المستمر للسياسة الخارجيّة الأميركيّة في الشرق الأوسط، سواء فيما يتعلّق بالعراق أو بشكل متزايد في إيران على صعيد برنامجها النووي من ناحية، ورعايتها لحزب الله في لبنان ولحماس في فلسطين من ناحية أخرى. وبالرغم مـن ذلك، لم يكن هذا الكتاب ليرى النور لولا رؤية وحماسة رئيس المعهد الوطني **هاميلتون فيش** المشبع بالحيويّة والرؤى. فقد تبنّى هاميلتون فكرة طُرحت في أحد مطاعم نيويورك سيتي وساعد على تحويلها إلى مشروع كامل. وأنا أحمد الله على وجـود أشـخاص من أمثال هام فيش ومنظمات مثل المعهد الوطني لاستعدادها لتقديم الدعم لمشاريع مثل هذا المشروع الذي يعالج قضايا حساسة ويقدّم تحليلات نقديّـة بعد أن أحجمت معظم المنظمات الأخرى عن القيام بذلك. وأنا ممتنّ كل الإمتنان لمعقل التفكير التقدمي هذا لفتحه أبوابه أمام محافظ مثلي.

كما أنه ما كان لهذا المشروع أن يتم بدون توجيه المحرّر كارل بروملي، الذي يتمـيّز - عـلى غرار الكثيرين في المعهد الوطني - بالقدرة على استيعاب الأفكار وفهـم وجهـات النظر بدون التأثر بالملهّيات الخارجيّة. كما يتميّز كارل بقدرة فطـريّة على تغليب الهدوء على الفوضى الناشئة عن تأليف كتاب يناقش مواضيع مخـتلفة، مـثل هذا الكتاب، في وقت تهدد فيه الأحداثُ الجاريّةً بتغيير كل شيء بشـكل يومي. لقد ساعدت مقاربته المنهجيّة في التغلب على هذه العقبات وغيرها بـدون مشقة. كما أرغب في التقدم بالشكر من روث بولدوين، وليليانا سيغورا، وتايـا كيـتمان وكافة العاملين في ناشونال بوكس والمعهد الوطني على دعمهم وصـداقتهم، إضافة إلى آن سوليفان من مؤسسة أفالون التي جعلت العمل في هذا

المشروع وغيره أمراً ممتعاً.

يتطلب اتخاذ قرار بالتحول إلى هدف للإنتقاد في موضوع جدلي مثل إيران وبرنامجها النووي دعماً من الأصدقاء والزملاء الذين لا يهربون عندما يصبح الدرب وعراً. كما يتطلب مراقبة وتوجيهاً من أولئك الذين سبق أن ساروا على هذا الدرب من قبل ولا يزالون يجاهرون بالحقيقة. إنني أشعر بالتواضع أمام عبقرية وكرم الصحافية الباحثة البارزة **ساي هيرش** التي ساعدتني في التحليل والتشخيص على مرّ السنين، إضافة إلى كونها صديقة طيبة يمكن الإعتماد عليها دائماً في سماع كلمات لطيفة تعبّر فيها عن دعمها. وأنا ممتنّ أيضاً للحكمة والنصيحة التي قدمها كاتب السيَر **غور فيدال** الذي كان لطيفاً بما يكفي لتخصيص بعض من وقته المزدحم بالمشاغل لمسافر زميل على طريق تحميل بلاده التي يحبّها المسؤولية عندما تخرج عن المسار الصحيح.

لم يكن في الإمكان التوصل إلى هذا الوعي المتنامي في الولايات المتحدة بارتكاب خطأ ما في طريقة تفاعلنا كشعب مع باقي أنحاء العالم بدون تشجيع وإخلاص من جانب الحركة السلميّة التقدميّة التي كان لي شرف ومتعة العمل معها طوال عدة سنوات. وأنا أتقدم بالشكر والوعد بالدعم المتواصل لسوني ميلر وتشارلز جينكز ومركز ترابروك للسلام، ودوغ ويلسون ومعسكر رو للسلام، وجيف نورمان من يو أس تور أوف ديوتي، وراي ماكغوفرن وقدامى المحترفين في الإستخبارات، وميديا بنيامين وكود بينك، والآلاف غيرهم ممن شاركوا كجزء من مجموعات على نطاق البلاد مثل 'متحدون من أجل السلام والعدل'، و'الأصدقاء الأميركيون'، و'المحاربون القدامى من أجل السلام' و'العمل السلمي'، وكافة المجموعات والمنابر المخلصة الأخرى على دفاعها الوطني السلمي.

إن الإنكباب على تأليف هذا الكتاب والمشاركة في النشاطات الإجتماعيّة يتطلّبان قدراً كبيراً من الوقت والحضور الذي كنت توّاقاً لتخصيصه للأصدقاء، والزملاء، وقبل كل شيء للعائلة. أتقدم بالشكر من بوب وآمي مورفي وباقي *عصابة* ألباني على دعمهم المتواصل "لصديقهم غير المرئي"، ومن زملائي رجال الإطفاء في قسم مكافحة الحرائق في ديملر على تحمّلهم فترات غيابي الطويلة

والمتواصلة عن المركز. كما أرغب في التقدم بالشكر من أصدقائي وزملائي في مركز بوغكيبزي الثاني لمكافحة الحرائق، على دعمهم، ومنهجيتهم الإبداعيّة التي مكنتني من التدريب والكتابة في الوقت نفسه. وأعتذر من والديّ، بات وبيل ريتر، ومن أخواتي شيرلي وسوزران وآمي، وعائلاتهنّ، ومن جميع أقاربي، على غيابي عن دائرة العائلة طوال هذه المدة، وأنا أشكرهم على تفهمهم المستمرّ ودعمهم لي. وأخيراً وليس آخراً، أهدي هذا الكتاب لزوجتي الحبيبة مارينا، ولوالدها الصبور دائماً، بيدزينا، ولأكثر البنات روعة اللواتي يمكن أن يحظى بهنّ أبٌ، على أمل أن يسهم هذا العمل في إيجاد عالم أفضل يمكننا الإستمرار في التمتع فيه معاً والمحافظة عليه للأجيال اللاحقة.

سكوت ريتر

ديلمر، نيويورك

يوليو/تموز، 2006

مُقـدِّمـة

إيجاز في أغسطس/آب

بدأ يوم 14 أغسطس/آب، 2004 مثل أي يوم حار وخانق في فصل الصيف في عاصمة القوة العظمى الوحيدة المتبقّية في العالم، واشنطن دي سي. كانت التوترات على أشدّها في ما يتعلق بالأزمة التي لاحت في الأفق مع العراق، وجلسات الإستماع في الكونغرس التي انتهت للتوّ وأعطت ضوءاً أخضر لإدارة بوش لاتخاذ موقف عدائي من نظام صدام حسين في ما يتعلق بمسألة أسلحة الدمار الشامل.

في وزارة الخارجيّة، إقترب نائب الناطق الرسمي - فيليب ريكر - من المنصة من أجل عرض الإيجاز الصحفي اليومي. كان العراق في بال الحاضرين، ولذلك بدأ الإيجاز بطرح أسئلة عن العلاقة بين الولايات المتحدة والمؤتمر الوطني العراقي، واستمرار تمويل الأنشطة التي تقوم بها المعارضة العراقيّة وزعيمها المثير للجدل، أحمد الجلبي. وسرعان ما تحوّل التركيز من الجلبي إلى صدام حسين وأسلحة الدمار الشامل عندما طرح أحد المراسلين سؤالاً عن تقارير إستخباراتيّة حديثة أشارت إلى أن العراق استأنف العمل على برنامج تصنيع الأسلحة الجرثوميّة.

تعامل السيد ريكر، المحترف دائماً، مع السؤال مستخدماً الردّ العمومي الصادر عن وزارة الخارجيّة: "كنا في غاية الوضوح في التعبير عن قلقنا من نظام صدام حسين وسعيه إلى امتلاك أسلحة دمار شامل، وامتلاك برامج من هذا القبيل، وامتلاك صواريخ قادرة على حملها، ودعم النظام للإرهاب. ولذلك فأنا لا أعتقد بأنه يمكنني أن أضيف اليوم أي شيء جديد أو مختلف إلى موقفنا المتعلق بوجهة

نظرنا حيال نظام صدام، والخطر الذي يشكّله ذلك النظام لا على شعبه وحسب، بل وعلى شعوب المنطقة، وبالطبع على السلام والأمن الدوليين".

ثم انـــتقل الإيجـــاز بعد ذلك إلى المسألة الإيرانيّة. وهنا، إتخذت الأمور طابع التشويق.

المراسل: عقد المجلس الوطني للمقاومة في إيران مؤتمراً صحفياً هذا الصباح هنا في واشـــنطن. وهـــو يصنّف بأنه منظمة إرهابيّة لأنه متحالف مع مجاهدي خلق، وهي..

السيد ريكر: ميك (مجاهدي خلق).

المراســـل: ميك. إذن كنت أتساءل عن حقيقة موقفكم من منظمات إرهابيّة مـــثل هذه، أو منظمات متحالفة مع هذه المنظمة أو تلك من التي ترد أسماؤها في لائحة الإرهاب..

الســـيد ريكـــر: إنها منظمة إرهابيّة. وهي مذكورة في القائمة بناء على ذلك تحت اسم منظمة إرهابيّة أجنبيّة وذلك بوجب القانون الأميركي. ويمكنك قراءة ما هو وراد بشأنها في تقرير الإرهاب العالمي.

المراســـل: ولكـــنها تعمل بشكل علني. ولقد عقدت مؤتمراً صحفياً هنا في واشنطن. ما عنيته هو أنكم لا..

السيد ريكر: في ما يختص بهذا الموضوع، عليك أن تتحدث إلى وزارة العدل التي تعمل على تطبيق ذلك القانون داخل الولايات المتحدة.

المراسل: حسناً، أودّ أن أبقى في الموضوع نفسه، كان هدف المنظمة من عقد المؤتمر الصحفي الكشف عن معلومات تمتلكها تفيد بأن إيران في طور بناء موقعين نوويّـــين جديدين لإنتاج وقود من النوع الذي يُستخدم في الأسلحة، وقالت بأنه جرى تمرير هذه المعلومات إلى الإدارة. ولذلك، أعتقد بأن السؤال المطروح هو هل اطلعـــتَ عـــلى هذه المعلومات؟ وهل تعتقد بأنها صحيحة؟ وهل تعتقد بأن إيران بصدد بناء موقعين نوويّين؟

السيد ريكر: لست في موقع يخوّلني مناقشة معلومات إستخباراتيّة من أي مصدر كانت، ولذلك لا يمكنني مساعدتك في هذا الشأن.

أعتقد في ما يتعلق بإيران بأن خلافاتنا مع ذلك البلد تنبع من سياسات حكومته وأفعالها، وقد تحادثنا معهم حول ذلك طوال فترة من الزمن، وبحثنا على وجه الخصوص مسألة دعم الجماعات الإرهابيّة الدوليّة، ومعارضة العملية السلميّة العربيّة الإسرائيليّة، وسعي إيران لامتلاك أسلحة دمار شامل ومنظومات صاورخية بالستية يمكنها حمل مثل هذه الأسلحة، وسجلها الضعيف في مجال حقوق الإنسان. وهذه هي المسائل والهموم التي لا تزال تساورنا حيال النظام الإيراني منذ بعض الوقت. وبناء على ذلك، لا يزال موقفنا على حاله.

أعتقد بأن الرئيس كان واضحاً عندما قال إن مستقبل إيران يحدده الشعب الإيراني، وهو أدلى بتصريح في الثاني عشر من يوليو/تموز يمكنني أن أحيلك إليه في ما يتعلق ببعض الجدل الداخلي الدائر في إيران، وحقيقة أن الولايات المتحدة تسعى وراء مصالحها، ولكنها مسألة تعود إلى الشعب الإيراني لكي يقرّر فيها. وكما قال الرئيس، لن يكون هناك صديق أفضل للولايات المتحدة من حكومة في إيران تسعى إلى الحرّية والتسامح.

المراسل: فيليب، بالعودة إلى مسألة المجلس الوطني للمقاومة في إيران، هل يمكنك التحقق، إذا كان ذلك ممكناً، ومعرفة متى جرى آخر اتصال بين وزارة الخارجيّة ووزارة العدل حول هذه المجموعة؟ لأنه يبدو من غير المقنع ألاّ يكون مفاجأة قيام مجموعة توصف بأنها منظمة إرهابيّة أجنبيّة بعقد مؤتمر صحفي في فندق ويلارد، والذي كما تعرف، على مرمى حجر من البيت الأبيض. إذاً، هل يمكنك معرفة متى كانت آخر مرة أثيرت فيها القضية مع وزارة العدل، إذا كان ذلك ممكناً؟

السيد ريكر: أجل. ما عنيته هو أن وزارة العدل تطبّق القانون. ونحن نطلق التسميات بناء على القانون، وتقوم وزارة العدل بتطبيق القانون. وعليك أن تسأل

وزارة العدل عما تبحث عنه في ما يتعلق بـ...

المراسل: هذا ما أردت معرفته، إذا كان ذلك ممكناً. هل أخبرتم وزارة العدل بأن هذه الجماعة موجودة هنا، وأنها على لائحة الجماعات الإرهابيّة، ولا تزال تمارس نشاطها؟

السيد ريكر: سأكون سعيداً بالتحقق من الأمر. وأنا على ثقة من أن وزارة العدل على دراية أيضاً باللائحة والمنظمات المدرجة فيها بقدر ما نحن على دراية بها.

المراسل: لكن إذا كان في مقدورنا مناقشة الموضوع نفسه، أعني، أن هؤلاء الأشخاص قدموا إلى الولايات المتحدة، وعلى الأرجح أنهم حصلوا على تأشيرات الدخول من خلال وزارة الخارجيّة. ما أعنيه هو ألا يوجد حظر قانوني...

السيد ريكر: أنا لا أعرف من يكون هؤلاء الأشخاص أو ما إذا كانوا أشخاصاً يقيمون في الولايات المتحدة وما هي جنسياتهم، أو أي شيء آخر. وأنا أخشى أنني لا أمتلك أية معلومات عنهم. ولكنني سمعت بأن هناك مؤتمراً صحفياً يُعقد اليوم. وأنا أعتقد بأن هذه المجموعة تعقد مؤتمرها عند الساعة 11:00 من قبل الظهر، ولكنني لا أمتلك أية معلومات إضافية عنهم. وبوصفها مسألة داخليّة تتعلق بتطبيق القانون، سيكون من اختصاص وزارة العدل النظر في المسألة.

المراسل: إذا كان هذا المؤتمر أشبه بالمؤتمر الذي عقدته منظمة المقاومة العراقيّة التي كانت هنا في الأسبوع الماضي، وعلى إفتراض أن إيران تقوم بتطوير أسلحة دمار شامل، نوويّة كانت أم جرثوميّة، وهو النشاط الذي تقول تلك الجماعة بأن إيران تقوم به بمساعدة من روسيا، وهذه الحركة تشنّ حملتها هنا داخل الولايات المتحدة. إن النظام في إيران ليس نظاماً ديموقراطياً حراً ومنفتحاً. فهل ستعمد وزارة الخارجيّة إلى القيام بعمل ما؟ وهل أنت على اتصال بهذه المنظمة لمحاولة القيام بشيء مثل الذي تحاولون القيام به في العراق؟

السيد ريكر: مرة أخرى، أعتقد بأنك تنظر إلى وضعين مختلفَين. لقد عبّرت

بوضـــوح، وكذلك اليوم، عن هواجسنا المتعلقة بإيران، وعن سياستنا تجاه إيران. وقـــد دعوتـــك إلى مـــراجعة التصـــريح الذي أدلى به الرئيس في الثاني عشر من يولـــيو/تمـــوز. وهواجسنا تتضمن سعي الحكومة الإيرانيّة إلى امتلاك أسلحة دمار شامل ومنظومات صاروخيّة. ولذلك، يبقى من واجبنا مراقبة الوضع عن كثب.

المراســـل: هل من الممكن التغاضي عن مكتب تمثيلي في العاصمة تابع لمنظمة إرهابيّة أجنبيّة؟ فهذا ما تدّعيه هذه المجموعة.

الســـيد ريكر: عليك أن تسأل وزارة العدل لأنها هي الموكلة بتطبيق القانون، أعني قانون محاربة الإرهاب وعقوبة الإعدام الصادر في العام 1996.

المراسل: إذاً، الأمر ليس من اختصاص وزارة الخارجيّة.

السيد ريكر: بل هو من اختصاصها، ولكننا لا نلعب دوراً في تطبيق القانون على الصعيد المحلّي. وأنت بحاجة إلى مراجعة وزارة العدل في هذا الشأن.

المراسل: أنا على علم بهذا الأمر. ولكن لديكم بعض الإستثناءات؛ فأنتم من يصنف الجماعات التي توصف بأنها منظمات إرهابيّة أجنبيّة.

السيد ريكر: هذا صحيح.

المراسل: هل لديكم استثناءات في ما يتعلق بالمجموعات التي تعمل تحت المظلة الـــتي تسمى مجاهدي خلق؟ فالأمر لا يتعلق بتطبيق القانون، وإنما بالتسميات. إذا كانت لا توصف بأنها منظمة إرهابيّة أجنبيّة..

الســـيد ريكـــر: نحن نعتبر المجموعة بعينها التي تسأل عنها، على الأقل في ما يخـــتص بالمؤتمـــر الصـــحفي أو إعلانها عن مؤتمرها الصحفي، أي المجلس الوطني للمقاومة في إيران، بأنها منظمة إرهابيّة أجنبيّة، ونعتبر أنها تعمل تحت مظلة منظمة مجاهدي خلق، ميك.

المراسل: وبالتالي، سيتم إطلاق تسمية مشابهة على كافة الجماعات التابعة لها.

الســـيد ريكر: هذا صحيح. وإذا قرأت تقرير أنماط الإرهاب العالمي، ستجد سرداً بعدد من هذه المنظمات، وهناك منظمات غيرها أعتقد بأن أسماءها مدرَجة في

التقارير القانونيّة التي تسمّيها. وبما أنه يمكن للأشخاص تبنّي أسماء وكلمات أوائلية جديدة وأشياء أخرى من هذا القبيل، فإننا نراقبها عن كثب.

بوصفي مفتشاً سابقاً عن الأسلحة في فريق تابع للأمم المتحدة لعب دوراً مكمّلاً بشكل علني ومن وراء الكواليس في صياغة وتطبيق سياسة الحدّ من التسلّح ونزع الأسلحة، كان المشهد الذي اختُتم فيه الحوار في قاعة المؤتمرات الصحفيّة في وزارة الخارجيّة ملفتاً، حتى بالنسبة إلى شخص مثلي اعتاد على الأجواء السيرياليّة التي غالباً ما تحيط بالمؤتمرات الصحفيّة الرسميّة التي ترعاها الحكومة. وبالإستناد إلى نظرة وزارة الخارجيّة الخاصة إلى الأحداث، كان متحدث رسمي على اتصال بجماعة توصف بأنها إرهابيّة، يعقد مؤتمراً صحفياً عاماً بعلم من الحكومة الأميركيّة في واشنطن العاصمة. حدث ذلك في الوقت الذي تضمنت فيه إدانة الحكومة الأميركيّة لصدام حسين لغة تتهم القائد العراقي بالدعم المتواصل للإرهاب.

ومما زاد في الأمر غرابة حقيقة أن الجماعة الإرهابيّة المعنيّة - المجلس الوطني للمقاومة في إيران - كانت تقدّم عرضاً عن وضع البرنامج النووي الإيراني ثبت أنه أكثر دقّة من أي شيء قدمه المؤتمر الوطني العراقي وزعيمه أحمد الجلبي للولايات المتحدة. فقد سنحت لي فرص كثيرة لعقد لقاءات مع أحمد الجلبي على مدى عدة سنوات تمحورت حول امتلاكه ما يسمى *معلومات حساسة* عن أسلحة الدمار الشامل العراقيّة، وقبلتُ بشيء من الإستخفاف بفكرة استخدام شخصيات منفية من المعارضة في دول الشرق الأوسط لواشنطن العاصمة كقاعدة للدفاع عن قضاياها الخاصة. وتبيّن أن *المعلومات الحساسة* التي كان أحمد الجلبي يبيعها لأميركا (وللأمم المتحدة) لم تكن أقلّ من سمّ أفعى. ونتيجة للأكاذيب بدرجة كبيرة والأخبار المشوّهة التي كان ينشرها الجلبي حول "خطر أسلحة الدمار الشامل" الذي يمثّله العراق، وجدت أميركا نفسها متورّطة في حرب غير مشروعة في العراق، وهي الحرب التي كشفت عن نفسها حالياً كاحتلال كارثي لما كان يوماً دولة

ذات سيادة.

نتيجة لدور الجلبي في تسهيل اندلاع الحرب عبر اختلاق الأكاذيب وتشويه الحقائق (بالرغم من أن الجلبي أحبّ أن يوصف بأنه "بطل في ارتكاب الأخطاء" بدلاً من وصفه بكاذب بسيط)، ونتيجة للعلاقات الدنيئة التي ربطت الجلبي ومؤتمره الوطني العراقي بالإستخبارات الإيرانيّة (والتي تضمنت تمرير معلومات إلى إيران عن مصادر الإستخبارات الأميركيّة والطرق التي تستخدمها، مما عرّض للخطر الجهود الأميركيّة الهادفة إلى محاربة التمرّد العراقي المتنامي واحتوائه)، فقدَ أحمد الجلبي والمؤتمر الوطني العراقي وضعية الحزب "الأكثر رعاية"، بحيث تم تجميد عمليات تمويل المؤتمر في صيف العام 2002 والتي كان يغطيها دافعو الضرائب الأميركيون عبر وزارة الخارجيّة، في حين أجرت حكومة الولايات المتحدة مراجعة شاملة لعملياته. والسخرية المتمثلة في قيام جماعة توصَف بأنها إرهابيّة (المجلس الوطني للمقاومة في إيران) بتوفير معلومات إستخباراتيّة دقيقة عن نشاط محتمل لإنتاج أسلحة دمار شامل في إيران، وهو البلد الذي وصفته إدارة بوش بأنه داعم رئيسي للإرهاب الدولي، في الوقت الذي علقت فيه الولايات المتحدة تقديم مساعدات بملايين الدولارات لمنظمة الجلبي من غير أن ينتبه لذلك غالبية من لم يكن في غرفة المؤتمرات الصحفية في وزارة الخارجيّة في ذلك اليوم. ولكنني لم أرَ في ذلك أمراً يدعو إلى السخرية. فقد رأيت الماضي القريب يتكرر مع العودة إلى إخفاء أهداف السياسة الأميركيّة مرّة أخرى وراء حجاب من الخداع، بحيث يجري الترويج لتغيير نظام تحت ستار نزع الأسلحة. فقد تغيّر بعض الممثلين، وتم استبدال ديكتاتور بلاد ما بين النهرين بالحكام الدينيين الإسلاميين الفارسيين، لكن من غير أن يطرأ تغيير على المسرح والمسرحية.

لكن الدراما الحقيقية لم تدر أحداثها في وزارة الخارجيّة، وإنما على مسافة بضعة مبانٍ، في ردهة فندق ويلارد، حيث عرض مواطن إيراني تلقّى تعليمه في الولايات المتحدة، واسمه علي رضا جعفرزادة، إيجازاً شاملاً محشواً بالمتفجرات. فقد

وقــف الســيد جعفرزادة، مسؤول الإرتباط الرئيسي لدى الكونغرس والمتحدث الصحافي باسم المكتب التمثيلي للبرلمان الإيراني في المنفى، والمجلس الوطني للمقاومة في إيران، أمام حشد من المراسلين وأوجز لهم بعض المعلومات الجديدة عن البرنامج النووي الإيراني.

وُلــد عــلي رضــا جعفرزادة، وهو رجل محلّ جدل كبير، في مدينة مشهد الإيرانيّة. وسافر إلى الولايات المتحدة من أجل إكمال دراسته الجامعيّة قبل اندلاع الــثورة في العــام 1979 والــتي أسقطت الشاه رضا بهلوي. إنضم جعفرزادة إلى مجــاهدي خلق (ميك) بعد ذلك بوقت قصير، وأصبح عضواً فاعلاً ومتحمساً في المنظمة، لدرجة أنه تطوّع لإحراق نفسه خارج مبنى مقرّ الأمم المتحدة في نيويورك سيتي للفت الإنتباه إلى قضية المنظمة. وفي العام 1989، سافر علي رضا إلى العراق، حيــث تلقّــى تدريبات عسكريّة في أحد معسكرات المنظمة، ثم عمل تحت رعاية مخابرات صدام حسين.

ســاهمت منظمة مجاهدي خلق، التي لعبت في السابق دوراً في الثورة الإيرانيّة الــتي أطاحت بالشاه (واستناداً إلى بعض الروايات، كانت القوة التي تقف خلف عملــيات القــتل التي طالت عدداً من الأميركيين قبل العام 1979)، في التخطيط والإســتيلاء عــلى السفارة الأميركيّة في طهران، واحتجاز اثنين وخمسين مواطناً أميركــياً كــرهائن. لكن في العام 1981، دبّ الخلاف بين مجاهدي خلق ورجال الديــن في طهران، وفرّ أعضاء المنظمة إلى باريس حيث أقاموا مقرّاً لهم. وفي العام 1986، وبالــتعاون مع الرئيس العراقي صدام حسين، بدأت المنظمة بإنشاء قواعد عسكريّة لها في العراق. وانطلاقاً من هذه القواعد، تعاونت قوات المنظمة مع نظام صدام حسين في صراعه المصيري مع الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة.

في أواخــر يولــيو/تموز 1988، أي قبيل سريان وقف إطلاق النار بين إيران والعــراق (والــذي أنهى حرباً دمويّة استمرّت ثمانية أعوام)، شاركت وحدة من المــنظمة في "عملية النور الخالد"، وهي محاولة يائسة للإطاحة بالحكومة الإيرانيّة.

تقدّمت قوات مجاهدي خلق، التي تضمنت عدداً من المركبات المدرّعة مسافة تزيد على 150 كيلومتراً في عمق الأراضي الإيرانيّة، واستولت على بلدة إسلام أباد، قبل أن يقطــع عليها الجيشُ الإيراني الطريق ويدمّرها. وقد تكبّدت المنظمة عدة آلاف من الإصابات في تلك العملية. وكان جعفرزادة واحداً من المحظوظين الذين تمكنوا من النجاة بأرواحهم والإنسحاب إلى العراق.

دمجــت منظمة مجاهدي خلق قواتها الناجيّة في قاعدتها الرئيسيّة داخل العراق، والــتي تُعرف بمعسكر أشرف (على اسم الزوجة الأولى لمؤسس المنظمة وزعيمها الــروحي مســعود رياني). وفي مارس/آذار 1991، عقب هزيمة الجيش العراقي في عملية عاصفة الصحراء، دعا صدام حسين المنظمة إلى تقديم المساعدة في إخماد ثورة الأكــراد الــتي اندلعــت في الشمال. خططت المنظمة ونفّذت عملية موفريد، أو اللؤلــؤة، حيث زُعم أن قواتها قتلت مئات من المدنيين الأكراد، بما في ذلك النساء والأطفــال. وقــد أكسبت هذه العمليةُ، إضافة إلى عمليات القتل التي استهدفت أميركــيين في إيــران، والإستيلاء على السفارة الأميركيّة في العام 1979، مجاهدي خلــق صفة *منظمة إرهابيّة* من قبل وزارة الخارجيّة الأميركيّة في العام 1997، وهي صفة لا تزال تحملها حتى هذا التاريخ.

وكما يوضح الجدال الذي دار بين نائب الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجيّة ووســائل الإعــلام في 14 أغسطس/آب 2002، بقيت وضعية السيد جعفرزادة كمــتحدث باسم المجلس الوطني للمقاومة في إيران، وهي الواجهة السياسيّة لمنظمة مجــاهدي خلق، مدار خلاف كبير، على غرار مشاركتها العسكريّة في العمليات العســكريّة (وربما في جرائم الحرب) ضدّ إيران والأكراد العراقيين بوصفها وكيلاً بحكم الأمر الواقع لصدام حسين.

في الخطــاب الأول حــول حالــة الإتحــاد الذي ألقاه الرئيس بوش في 29 يــناير/كانون الثاني 2002. صاغ عبارة محور الشرّ لأول مرّة بطريقة علنيّة، عندما أشــار إلى إيران، وكوريا الشماليّة، والعراق بالطبع. قال الرئيس: "إن دولاً كهذه

وحلفاءهـــا الإرهابـــيين، يشكّلون محور شرّ يتسلّح من أجل تهديد السلم العالمي. وبســعيها إلى امــتلاك أســلحة الدمار الشامل، تشكّل هذه الأنظمة خطراً داهماً ومتنامــياً. يمكن لهذه الأنظمة توفير هذه الأسلحة للإرهابيين، مما يوفر لهم وسائل تضــاهي كراهيــتهم، ويمكّــنهم من شنّ هجمات على حلفائنا أو محاولة ابتزاز الولايات المتحدة. وفي أي من هذه الحالات، سيكون ثمن اللامبالاة كارثياً".

خصص الرئيس معظم فقرات خطابه لصدام حسين، والعراق الذي بات يحتل الصدارة في تركيز إدارته في ذلك الوقت، وبلداً أصبحت الولايات المتحدة مشغولة في التحضــير لمحاربــته. وبالمثل، حظيت كوريا الشماليّة بقدر كبير من الإنتباه في الخطــاب. ولكــن المفاجئ هو أن إيران نالت سطراً واحداً من الإنتقاد. فقد قال الرئــيس: "تسعى إيران بشكل حثيث إلى امتلاك هذه الأسلحة وتصدير الإرهاب، في حــين تقمع أقلّيةٌ غير منتخَبة أملَ الشعب الإيراني بالحرّية". ولكن المواءمة باتت أمراً واقعاً، وأصبحت إيران الآن عضواً مؤسساً في محور الشرّ الذي وصفه جورج دبلــيو بوش. وأحد أوجه النقد لهذه المواءمة هو أنه جرى ربط إيران والعراق على نحو لا فكاك منه بإستراتيجيّة عامة للأمن القومي لإدارة بوش تمحورت حول تغيير إقليمي (أي تغيير الأنظمة) في الشرق الأوسط، وتبنّي فكرة تنفيذ عمليات عسكريّة إستباقيّة أحادية الجانب بوصفها الآلية الرئيسيّة لتنفيذ هذه الإستراتيجيّة.

تمــيّزت المواءمة الأخرى التي أُشير إليها في تلك الليلة بأنها لم تكن واضحة، وتطلبت وقتاً أطول لكي تتبلور. كان علي رضا جعفرزادة يشاهد خطاب الرئيس في مكتبه في نادي الصحافة الوطني في واشنطن العاصمة، فراق له ما سمع، واعتبره خطــوة تقــوم بهــا إدارة بوش في الإتجاه الصحيح، وتقرّبها أكثر من الدخول في مواجهة مع النظام الإيراني الذي نذر جعفرزادة نفسه لإبعاده عن السلطة. فقد كان يــراود جعفــرزادة - إلى حين سمع خطاب حالة الإتحاد - إحساس بأن حكومة الولايــات المتحدة تتبنّى مقاربة سياسيّة في التعاطي مع إيران كانت في واقع الأمر أقرب إلى التهدئة منها إلى الإحتواء.

راقب جعفرزادة وغيره من أعضاء المجلس الوطني للمقاومة في إيران (ومجاهدي خلق) مع شعور بالإحباط، التقارب المتنامي بين إيران وروسيا على مدى عدة سنوات، والذي تُوّج بعلاقات إقتصاديّة لم تعزز مكانة رجال الدين الحاكمين في إيران على الصعيدين الإقتصادي والسياسي وحسب، بل إن بعضاً من هذه الروابط اعتمد على مبيعات الأسلحة والتكنولوجيا التي يمكن استخدامها في إنتاج الأسلحة، ودعم حكم رجال الدين عسكرياً أيضاً. وإحدى أكثر الصفقات إثارة للقلق بين روسيا وإيران تضمنت نقل تكنولوجيات خاصة بتصنيع الصواريخ، ومفاعلات نوويّة اعتقد المجلس الوطني للمقاومة في إيران بأنها جزء من برنامج إيراني سرّي لصنع أسلحة نوويّة. لكن بالنظر إلى وضعيّة المنبوذ التي تمتع بها المجلس الوطني للمقاومة في إيران في نظر الموظفين الحكوميين الأميركيين، غالباً ما كانت هذه الهواجس تلقى آذاناً صمّاء.

لكن كان يوجد أشخاص آخرون شاركوا السيد جعفرزادة الهواجس نفسها. ففي أواخر العام 2001، في أعقاب هجمات 11 سبتمبر/أيلول الإرهابيّة التي استهدفت الولايات المتحدة، إلتأمت مجموعة من الأشخاص المتقاربين فكرياً وشكّلت جماعة ضغط جديدة في واشنطن العاصمة عُرفت بلجنة إيران الديموقراطية. وفي قلب هذا التجمع كان هناك منظّرون معروفون من المحافظين الجدد، مثل مايكل ليدين (وهو عضو رفيع المستوى في معهد المشاريع الأميركيّة)، وموريس أميتاي (المدير التنفيذي السابق للجنة العلاقات العامة الأميركيّة الإسرائيليّة، أيباك)، وجايمس وولزي (المديرالسابق لوكالة الإستخبارات المركزيّة).

كان الهدف الأساسي للجنة إيران الديموقراطية إحداث تغيير في النظام في طهران. وعلى الرغم من أنه لوبي مسجّل في أميركا، فقد كانت اللجنة شديدة الإنحياز لإسرائيل، كما أن العديد من أعضائها كانوا على ارتباط مباشر أو غير مباشر بجماعات الضغط القوية الموالية لإسرائيل، مثل أيباك، والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، جينسا. وعلى غرار أيباك وجينسا، رأت لجنة إيران

الديموقراطية أن مجاهدي خلق، وواجهتها السياسيّة، المجلس الوطني للمقاومة في إيران، يستحقان دعماً واسع النطاق، ويعود ذلك جزئياً إلى أن منظمة مجاهدي خلق كانت القوة الوحيدة الموجودة الكبيرة نسبياً والمنظمة بشكل جيد والمعادية للنظام. من الواضح أنه لم تكن هناك أهمّيّة لحقيقة أن المنظمة تعمل في العراق، وأنها دعمت بدون حدود السياسات القمعيّة التي اعتمدها صدام حسين في الماضي.

يتميّز أعضاء لجنة إيران الديموقراطية بتاريخ من حشد الدعم لصالح القوى المعادية للنظم التي كانت هدفاً للإبعاد عن السلطة. وكان وولزي، وليدين، وأميتاي، مؤيدين متحمسين لزعيم المعارضة العراقيّة أحمد الجلبي. وأنفقوا سنوات كثيرة في العمل من وراء الكواليس على تحويل الجلبي إلى لاعب على المسرح الأميركي. وبحلول العام 2001، أصبح أحمد الجلبي ومنظمته المؤتمر الوطني العراقي مورّداً رئيسياً للمعلومات الإستخباراتيّة لإدارة بوش في ما يتعلق ببرامج أسلحة الدمار الشامل العراقيّة. وأضحى التخلّص من أسلحة الدمار الشامل العراقيّة صيحة تجمّع داخل إدارة بوش، خدمت كجوهر لهدفها السياسي العام في العراق والمتمثل في إزاحة صدام حسين عن السلطة. وفي مطلع العام 2002، بدا أن ذلك نموذج ناجح يمكن بناؤه في حال أريد تغيير النظام في طهران.

تتمتع لجنة إيران الديموقراطية، في ما يتعلق بتجمعها تحت شعار وحيد جمع الكثير من الشخصيات الهامة من منظمات عُرفت بمجموعها باللوبي الإسرائيلي، بروابط متينة مع الحكومة الإسرائيليّة. وبالرغم من التكهنات بشأن التفاعل المتبادل بين اللوبي الإسرائيلي والحكومة الإسرائيليّة، فإن الحكومة الإسرائيليّة، وليس ما يسمى باللوبي الإسرائيلي، هي التي تصوغ السياسة الخارجيّة وسياسة الأمن القومي لإسرائيل. بالطبع، لا توجد قضايا مطلقة، فالتقرير السياسي للعام 1996 والذي حمل العنوان ***إنقطاع واضح***، يوضح هذه النقطة. خدم التقرير الذي كتبه لفيف من المنظرين من المحافظين الجدد الأميركيين الذين تربطهم علاقات وثيقة بحزب الليكود الإسرائيلي، كأساس توجيهي لكيفية استفادة بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء إسرائيل

المنتخَب حديثاً، على الوجه الأمثل من التأثير الإسرائيلي داخل هرميّة صنع القرارات التي تخص الأمن القومي الأميركي بما يخدم مصالح إسرائيل. وبناء على ذلك، يخدم اللوبي الإسرائيلي كوكيل مفيد في الدفاع عن المواقف الإسرائيليّة. وبالنظر إلى العلاقات الوثيقة التي تجمع بين الأشخاص المنتمين إلى اللوبي الإسرائيلي والحكومة الإسرائيليّة، وعلى وجه الخصوص حزب الليكود اليميني، يمكن للمرء أن يربط بين القضايا التي يؤيدها اللوبي الإسرائيلي والخط السياسي الرسمي لحزب الليكود، سواء أكان يخدم في الحكومة الإسرائيليّة أم في المعارضة.

وهناك عضو مؤسس آخر للجنة إيران الديموقراطية، وهو أميركي إيراني اسمه روب سبحاني، وأحد أصدقاء نجل شاه إيران السابق رضا بهلوي (الوريث الصوري للعرش الإيراني). وباستخدام الروابط الوثيقة التي تجمع بين اللجنة واللوبي الإسرائيلي، تمكن سبحاني وآخرون في اللجنة، وخصوصاً مايكل ليدين، من إقامة اتصالات وثيقة بين بهلوي وحكومة الليكود برئاسة رئيس الوزراء أرييل شارون. وقد دافعت لجنة إيران الديموقراطية وأعضاء آخرون في اللوبي الإسرائيلي، وخصوصاً أيباك، عن فكرة تشكيل دعم داخل حكومة الولايات المتحدة لبهلوي واختياره كبديل منطقي لدى استبدال نظام الملالي في طهران. وأحد العناصر الأساسيّة في هذه الخطة كان رفع مكانة بهلوي كلاعب شرعي في ما يتعلق بإيران الحاضرة، لا مجرّد لاعب صغير من حقبة الماضي. وللمساعدة على التوصل إلى ذلك، توجهت لجنة إيران الديموقراطية نحو حكومة الليكود في إسرائيل، مستفيدة من زيارة قام بها شارون للولايات المتحدة في فبراير/شباط 2002.

كان أرييل شارون، على غرار العديد من الشخصيات داخل إسرائيل، كثير الإنتقاد لتركيز إدارة بوش الهجومي المتحور حول العراق. ففي حين كان ينتاب إسرائيل قلق منذ مدة طويلة من حكومة صدام حسين، فإن علاقاتها الوثيقة مع مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة في العراق خلال تسعينيات القرن الماضي وفّرت لها نظرة متبصّرة إلى الطبيعة الحقيقية للخطر العراقي، وجعلتها تعتقد بأن

الخطـــر العـــراقي بسيط ويمكن احتواؤه. ولكن نظرة حزب الليكود لم تكن هي نفسها في ما يتعلق بإيران. ففي حين لم تكن إسرائيل لتذرف الدموع على إسقاط نظام صدام، فقد سرى اعتقاد واسع بأنه في حال تدخلت الولايات المتحدة بشكل دراماتيكي في الشرق الأوسط، إلى حدّ غزو العراق، فمن الأفضل أن تتهيّأ لإكمال المهمة، والتي تضمنت من المنظور الإسرائيلي تغيير النظام في كل من سوريا وإيران، وضرب حزب الله في لبنان وفصائل منظمة التحرير الفلسطينيّة/حماس في فلسطين.

في أوائـــل فـــبراير/شباط 2002، زار وفد إسرائيلي رفيع المستوى واشنطن العاصمة، ضم كلاً من أرييل شارون ووزير دفاعه بنيامين بن أليعازر، حيث التقيا بنائب الرئيس ديك تشيني في 8 فبراير/شباط، وشددوا على أن همّ إسرائيل الأول هـــو إيران وليس العراق. قال بن أليعازر مخاطباً تشيني: "الخطر كما أراه نابع من مثلث الفلسطينيين - حزب الله - إيران، حيث تلعب إيران الدور الريادي في هذا المثلـــث وتشكل ائتلافاً للإرهاب". وقال بن أليعازر لتشيني بأن إسرائيل قلقة على وجه الخصوص من برنامج الأسلحة النوويّة الإيراني، وأن إسرائيل تعتقد بأن إيران ســـتمتلك أســـلحة نوويّـــة بحلول العام 2005. وقد تقاسم بن أليعازر مع تشيني الأســـاس لهـــذا القلق؛ كانت الإستخبارات الإسرائيليّة قد تباحثت مع نظرائها في وكالـــة الإســـتخبارات المركزيّة حول موضوع منشآت الأسلحة النوويّة الإيرانيّة السرّيّة التي تعمل خارج نطاق عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّـــة. وفي الـــيوم الـــتالي في 9 فبراير/شباط، أعاد رئيس الوزراء أرييل شارون الحديث عن هذه الهواجس في اللقاء الذي جمعه مع الرئيس بوش. كان الهدف من ذلـــك اللقاء إقناع بوش بأن إيران تشكّل خطراً استراتيجياً على إسرائيل يتجاوز الخطر الذي يشكّله العراق.

لكـــن إدارة بوش لم تكن لتصرف النظر عن إسقاط صدام حسين. وعندما ســـأل البيتُ الأبيض وكالةَ الإستخبارات المركزيّة عن المزاعم الإسرائيليّة، أجاب مدير الوكالة، جورج تينيت، بأنها معلومات متوفرة لدى الولايات المتحدة، ولكنها

لا تحمل الكثير من المصداقية. ومع أن الرئيس بوش أثار المسألة مع الرئيس الروسي بوتين أثناء قمّة عُقدت في مايو/أيار، لكنه ركّز على الجهود الروسيّة الهادفة إلى بناء مفاعل نووي في بوشهر، بدلاً من الحديث عن المعلومات الإسرائيليّة التي تفيد بوجود منشآت سرّية. بدا أن الروس عازمون على المضي في الصفقة، بالرغم من الإعتراضات الأميركيّة. وفي أواخر يوليو/تموز 2002، فاجأ الروس الجميع بالتوقيع على اتفاق مع الإيرانيين زاد بدرجة كبيرة من حجم وأفق التعاون الروسي الإيراني بما يتجاوز صفقة بوشهر البسيطة. وبناء على هذا الإتفاق، عرضت روسيا بناء خمس منشآت نوويّة إضافية لتوليد الطاقة في إيران، إضافة إلى توسيع التعاون الإقتصادي ليشمل النفط، والغاز، وصناعة الطائرات. واحتجّ وفد أميركي رفيع المستوى، زار روسيا في مطلع أغسطس/آب، على الصفقة ولكن الروس مضوا قدماً في تنفيذها. وتقرّر عقد قمّة روسيّة إيرانيّة في 20 أغسطس/آب، كان الغرض منها مناقشة خطة تعاون طموحة تمتدّ لعشرة أعوام.

بحثت إسرائيل، التي تعرّضت للتوبيخ من الولايات المتحدة، عن آلية أخرى للفت الإنتباه إلى الخطر الذي تعتقد بأن إيران تشكّله، لتحفز أميركا بالتالي على التعامل مع الخطر الذي تشكّله إيران بمزيد من الجدّية. ومن بين النواحي الهامة كان حمل الولايات المتحدة على وقف التعاون الروسي الإيراني في الميدان النووي. ووفّر سبحاني ولجنة إيران الديموقراطية حلاً مثالياً، يتلخص في استخدام الحكومة الإسرائيليّة لبهلوي كقناة لإخبار العالم بأن الإيرانيين يخططون لامتلاك أسلحة نوويّة، مقابل إعطاء بهلوي مصداقية فورية ومعها وضعيّة المتقدم في سباق الذين يطمحون إلى حكم إيران بعد إسقاط حكم الملالي في إيران. ولسوء حظ الإسرائيليين ولجنة إيران الديموقراطية، أحجم بهلوي عن القيام بذلك. ومن الواضح أنه لم يشأ المجازفة بوضعه داخل إيران بإقامة علاقة متينة مع الإستخبارات الإسرائيليّة.

عندها، تحوّل ليدين ولجنة إيران الديموقراطية، من غير أن تلين لهما عزيمة، إلى

مجاهدي خلق، وعلى وجه الخصوص، واجهتها السياسيّة في واشنطن العاصمة، أي المجلس الوطني للمقاومة في إيران، كتابي أفضل خيار لوضع الإستخبارات الإسرائيليّة على المسرح المركزي. وأفيد بأن لجنة إيران الديموقراطية حشدت الدعم لعلي رضا جعفرزادة، ممثل المجلس الوطني، لكي يخدم كقناة لعرض المعلومات الإستخباراتيّة الإسرائيليّة أمام الجمهور العام. ولم يكن في ذلك مبالغة كما قد يعتقد المرء، فالعلاقة بين الإستخبارات الإسرائيليّة ومجاهدي خلق تعود إلى منتصف التسعينيات. وهكذا، جرى إعداد المسرح لكي يقدّم جعفرزادة ما لديه.

قال جعفرزادة: "ما أنا بصدد الكشف عنه اليوم جاء ثمرة بحث وتحقيق مكثّف أجرته لجنة الدفاع والدراسات الإستراتيجيّة التابعة للمجلس الوطني للمقاومة في إيران، بمساعدة من مقرّ قيادة منظمة مجاهدي الشعب داخل إيران، وهو ما أودّ أن أشاطركم إيّاه". لم يكن هذا الكلام صحيحاً بالطبع. فاستناداً إلى مصادر مطلعة، جاءت المعلومات التي كشف عنها جعفرزادة من الإستخبارات الإسرائيليّة. ولكن لا أهمّيّة لهذه النقطة، لأن ما قاله جعفرزادة بعد ذلك، دفع العالم بالمعنى الحرفي للكلمة نحو مسار يمكن أن يغيّر مجرى التاريخ الحديث:

على الرغم من أن النشاط النووي الرئيس للنظام يتمحور في الظاهر حول المنشأة النوويّة في بوشهر، فالحقيقة هي أنه يوجد العديد من البرامج النوويّة السرّيّة التي يجري العمل عليها بدون معرفة الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة.

أحد أكثر هذه المشاريع سرّية هو منشأة ناتانز النوويّة. تبعد مدينة ناتانز حوالى 160 كيلومتراً إلى الشمال من أصفهان. والموقع الآخر هو منشآت آراك النوويّة. وآراك مدينة تقع في وسط إيران، على بعد 240 كيلومتراً جنوب طهران. وقد بقي هذان المشروعان سرّيّين لغاية الآن.

تابع جعفرزادة حديثه فكشف عن معلومات مفصلة عن المورّدين، والمصنّعين، والكيانات البيروقراطية، والتفاصيل التاريخيّة المتعلقة بالعمل الذي ادّعى بأنه جارٍ في المشروعين. حضر الإيجاز مراسلون من ذا وول ستريت جورنال، والأسوشايتد

برس، وفوكس نيوز، ووكالة الأنباء الفرنسيّة، ومحطة الجزيرة. وسعت الجزيرة إلى حمل الحكومة الإيرانيّة على التعليق على الإتهامات التي وجّهها جعفرزادة، ولكنها لم تتلقّ أي ردّ. بالكاد أحدثت الأسرارُ التي باح بها جعفرزادة أثراً على شاشة رادار وسائل الإعلام الرئيسيّة داخل الولايات المتحدة وخارجها، إذ إن العالم بأكمله كان يركّز حينها حصراً على مسألة برامج إنتاج أسلحة الدمار الشامل العراقيّة وعلى تصريحات الحكومة الأميركيّة التي اتخذت طابعاً عدوانياً متصاعداً.

بدا للوهلة الأولى أن الخطوة الإسرائيليّة مُنيت بالفشل. ولكن في الشهور والسنوات التي تلت إيجاز جعفرزادة، تحوّل العرض الذي قدّمه في ذلك اليوم الحارّ من أغسطس/شباط 2002 إلى أزمة عالميّة هددت في صيف العام 2006 بدفع العالم إلى شفير الهاوية.

لقد قررت أن أروي قصة هذه الرحلة التي تبدأ من القاع الضبابي إلى الهاوية، ليس لأنني كنت أحد المشاركين المباشرين في الأحداث التي سأذكرها، بل لأنني لم أكن مشاركاً فيها. وبدلاً من إعادة سرد الأحداث من منظور داخلي، سأعرض وجهات نظر مراقب واسع الإطلاع. وبالرغم من أنني لم أشارك في عمليات التفتيش عن الأسلحة داخل إيران، فقد شاركت في عدد كبير من عمليات التفتيش عن الأسلحة التي أشرفت عليها الأمم المتحدة في العراق. كما حضرت اجتماعات مجلس الأمن التي ناقشت كيفية التعامل مع الوضع العراقي، وراقبت الصراعات الدبلوماسيّة التي كانت تجري من خلف الكواليس عندما كانت الحكومات تسعى إلى التوصل إلى إجماع، وحضرت اجتماعات البيت الأبيض، ووزارة الخارجيّة، والبنتاغون ووكالة الإستخبارات المركزيّة فيما كان يجري صياغة السياسات، إضافة إلى أنني شاركت في اللقاءات مع الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة في مقرّها الرئيسي في فيينا، عاصمة النمسا، وفي العمليات الميدانيّة حيث كان يجري تنفيذ تلك السياسات. لقد عايشت إحباط البلد الذي استهدفته عمليات التفتيش (في حالتي، كان العراق، ولكن كان من المحتمل جداً أن يكون إيران)، فيما كان

يتصـــارع مع التناقضات المتأصلة في أهداف السياسة الأميركيّة التي ترمي إلى تغيير النظام ومخبّأة أسفل طبقة بعد أخرى من الإلتزام المخادع بالحدّ من التسلّح ونـــزع الأســـلحة. أنا أعرف غالبية اللاعبين الذين يشاركون في هذه اللعبة، سواء أكانوا دبلوماســـيين مـــن أوروبـــا، أم جواسيس من إسرائيل، أم مفتشين من الولايات المتحدة. وقد أمضيت ساعات في مناقشة مسألة إيران وبرنامجها النووي مع هؤلاء الخـــبراء، وتوصـــلت إلى استنتاج مفاده أننا نشاهد التاريخ، في ما يتعلق بالمسألة الإيرانـــيّة، وهو يعيد نفسه. وأنا مذهول من أوجه الشبه بين الطريق الجماعيّة التي سلكتها الولايات المتحدة، وإسرائيل، وأوروبا، وروسيا والأمم المتحدة بصعوبة نحو الدخـــول في حرب على العراق بناء على مزاعم خاطئة (تحكي عن امتلاك العراق أسلحة دمار شامل)، وما يرشح بشأن إيران اليوم، حيث يبدو أننا نتعثر على طريق الصراع نفسه، مدفوعين بأشباح برنامج الأسلحة النوويّة التي لم تظهر خارج إطار المـــبالغة وتكهنات أولئك الذين تكمن برامجهم السياسيّة في تغيير النظام في طهران أكثر منها في منع إنتشار الأسلحة ونـــزعها.

كـــان تأليف هذا الكتاب صعباً عليّ، فالموضوع الذي يتناوله يشوبه التعقيد على عدة مستويات، ومن السهل الوقوع في مصيدة الدقائق التقنيّة أو الدبلوماسيّة. وقـــد بذلت قصارى جهدي لتجنّب الوقوع في مثل هذه المصائد، وإن كنت قد أوضـــحت إطار العمل التقني والدبلوماسي لكي يسهل على القارئ فهم الأسس التي بُنيت عليها القصة ومتابعة أحداثها. تتضمن التقارير التي أعدّتها الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة الكثير من المعلومات التقنيّة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني. وقمت باستشارة المختصين في التنقيب عن اليورانيوم ومعالجته متى وجدت أنني بحاجة إلى توضـــيح عملـــيات معيـــنة. ووجدت صعوبة في البحث عن مصادر خارج الموادّ المتوفرة لعامة الناس مثل تقارير الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة، والتقارير التي نشرتها وســـائل الإعلام. وبالنظر إلى الطبيعة فائقة التسيّس لهذا الموضوع، لم يشأ أي من الذيـــن يتعاطون في المسألة الإيرانيّة ممن تحدثت إليهم أن أكشف عن هوياتهم بأي

شـكل أو صـيغة. وبـناء على ذلك، إعتمدت على المعلومات التي قدّموها إليّ بالدرجـة الأولى كمعلومـات توجيهية تساعدني على الخوض في رزم هائلة من صفحات المصادر المتوفرة التي تتحدث عن إيران، واختيار تلك التقارير التي تعكس عـلى الوجه الأمثل الوضع الحقيقي كما تم شرحه لي. وبين الحين والآخر، أضفت بعـض البيانات التي حصلت عليها سماعاً من مصادرها مباشرة، مع الحرص دائماً عـلى حماية هوية الفرد أو الأفراد المعنيين. وهؤلاء يتضمنون رجالاً أكاديميين من مخـتلف أنحاء العالم، ومفتشي الأسلحة الذين تعاطوا أو يتعاطون مع المسألة النوويّة الإيرانيّة (في الماضي والحاضر)، والعلماء في الفيزياء النوويّة (سواء في ميدان الطاقة أو الأسـلحة)، وضـباط الإستخبارات في إسرائيل، وأوروبا، والولايات المتحدة، والمصادر الدبلوماسيّة في أوروبا والولايات المتحدة.

حاولـت الإتصـال بالحكومة الإيرانيّة، وقيل لي بأنني سأحصل على تأشيرة دخـول، وأجـري مقابلات، وأقوم بزيارات لدعم هذا الكتاب. ولكن الحكومة الإيرانـيّة تراجعت عن دعمها في الدقيقة الأخيرة بالمعنى الحرفي للعبارة. كنت قد قدّمـت لائحة بالأسئلة والمقابلات، ويمكنني فقط الإفتراض بأن الإيرانيين فوجئوا بالطبـيعة المباشرة لبعض هذه الأسئلة. وقد حاولت التزام الحياد طوال سردي لهذه القصـة، ولكـن عليّ أن أعترف بأنني فوجئت بتصرف الحكومة الإيرانيّة في هذا الصـدد. ولكنّ أي تحامل ناتج عن هذه المواجهة تعوّضه آرائي التي تكونت لديّ حيال السياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط بعد قرابة عقد من التعاطي مع المسألة العراقـيّة. ولذلك، آمل بأن توازن إحدى الناحيتين الناحيةَ الأخرى في سرد قصة الأزمة الإيرانيّة.

إن الوقوف على أسباب هذه الأزمة، وقصة الأفراد والمنظمات المشاركة فيها، روايـة مليـئة بالعجرفة، والشفقة، والنـزاهة، والخداع. إنها قصة الإستخبارات واللامبالاة، والخوف من المجهول. والأهم من ذلك أنها قصة تتجاوز الأبعاد القوميّة بالنسـبة إلى العديـد من الأطراف، ونتائجها مخيفة تتجاوز الأبعاد القوميّة أيضاً.

ولذلك، فهي قصة يهيمن عليها شعور دفين مقزّز، كما لو أننا شاهدنا أحداثها من قبل، مع توجيه إصبع الإتهام نحو العراق، بدلاً من توجيهه إلى إيران. وبما أننا شاهدنا تفاصيل هذه القصة من قبل، بات في مقدورنا في هذه المرة – في سياق سرد هذه القصة – تبيان مسار يأخذنا بعيداً عن حافة هاوية الصراع مع إيران، ولكن يؤكد لنا في الوقت نفسه لماذا تنجح نقاط الضعف الإنساني في نهاية المطاف في دفع العالم بأسره نحو تلك الحافة.

الفصل الأول

أزمة مفتعَلة في إسرائيل

لكي تفهم الموقف الإسرائيلي الحالي من إيران ربما يكون متحف ياد فاشيم - وهو المتحف الرئيسي في إسرائيل الذي يروي قصة الإبادة الجماعيّة - المكان الأمثل لكي تبدأ منه. في هذا المتحف يستعيد الإسرائيليون السبب الذي أدى إلى قيام دولتهم الحديثة وهو يتمثل بالقوى المجرمة التي سببت هذا المقدار الكبير من المعاناة للشعب اليهودي في القرن الماضي. في هذا المتحف يُجرى تذكير اليهود بالقوى السياسيّة التي تواصل مساعيها ليس للتخلص من إسرائيل وحسب بل من اليهود بحدّ ذاتهم.

إن الإعتراف بالتأثير القوي لذكرى الإبادة الجماعيّة على كيان إسرائيل ليس مهماً لفهم سبب عدم استعداد إسرائيل للسماح بوجود قوى تعارض وجودها وحسب، بل ولفهم قدرة قضية تحمل هذا البُعد العاطفي على تسميم الأجواء، لدرجة تحمل إسرائيل ومناصريها على دعم سياسات يمكن أن تجعلهما ضحية الإستغلال من أجل تحقيق أهداف تلحق الضرر بفرص بقاء دولة إسرائيل وازدهارها على المدى البعيد.

يُصطحب كل الضيوف الرسميين الذين يزورون إسرائيل - كما فعلت عدة مرّات - في جولة في تلك الدولة الصغيرة، مما يجعلهم يشعرون بضعفها. فهناك هوس معين يسيطر على الكيان الإسرائيلي. فالعدد المرتفع للهجمات الإنتحاريّة (وفقاً للوصف الإسرائيلي لهذا النوع من العمليات) يدلّ على حقيقة أنه يوجد في الواقع منظمات وأشخاص يسعون إلى إلحاق الأذى بإسرائيل وشعبها.

وعليه، ليس من المفاجيء أن يسعى الساسة الإسرائيليون إلى اختيار متحف ياد فاشيم كمكان يعرضون فيه وجهة النظر السياسيّة الإسرائيليّة في ما يختص بالطموحات النوويّة الإيرانيّة. وفي أثناء الاحتفال بالذكرى السنوية للإبادة الجماعيّة هذا العام، أدلى اثنان من اليهود الذين وُلدوا في إيران بالملاحظات التالية. فقد قال الرئيس الإسرائيلي موشيه كاتساف في كلمة في متحف ياد فاشيم: "أدعو العالم الغربي إلى عدم الوقوف بصمت في وجه الدول التي تسعى إلى امتلاك أسلحة نوويّة والتي تسعى إلى تدمير دولة إسرائيل". وفي اليوم نفسه، سلّط وزير الدفاع السابق شاوول موفاز لدى افتتاح مركز الدراسات الإيرانيّة في جامعة تل أبيب الضوء على مزاعم إسرائيل حول تقديم إيران الأموال للجماعات الإرهابيّة التي تعمل داخل الأراضي الفلسطينيّة والتي بلغت حوالى 10 ملايين دولار على شكل مساعدات مالية منذ مطلع العام 2006. وأضاف السيد موفاز بأنه ينبغي أن تركّز السياسة الإسرائيليّة على السعي إلى إسقاط النظام الحالي في طهران.

لكن الموقف الإسرائيلي يحمل في طياته نفاقاً متأصلاً. فإسرائيل إمتلكت أسلحة نوويّة في غفلة من الزمن، بالإضافة إلى امتلاكها صواريخ بالستية قادرة على حمل رؤوس حربيّة نوويّة لا تطال إيران وحسب، بل تطال كافة الدول الأخرى في المنطقة. إلا أن ما يثير السخرية هو أن إسرائيل الدولة التي تزعم بأنها وليدة الإبادة الجماعيّة هي الوحيد التي تمتلك أسلحة نوويّة في منطقة الشرق الأوسط؛ وهي الأسلحة التي يمكن أن تسبب إبادة جماعيّة فيما لو استخدمت، كما أن إسرائيل تدين إيران بسبب خطابها فيما تؤيد هي الإطاحة بالحكومة الإيرانيّة، وهو الأمر الذي ينطلي على القليلين خارج إسرائيل والولايات المتحدة، وهو ما يفسر بدرجة كبيرة السبب الذي يجعل مشروعية الهواجس الإسرائيليّة من إيران تلقى آذاناً صمّاء.

تهيمن على التفكير الأمني القومي للدولة الإسرائيليّة حقيقة الإبادة الجماعيّة (من منظور تاريخي) وفكرة الإبادة الجماعيّة (في ما يتعلق بمستقبل إسرائيل). ومن الخطأ تصنيف عواطف ومعتقدات خمسة ملايين إنسان في شخصيّة فرد واحد، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالمسألتين اللتين تشغلان الأمن القومي الإسرائيلي؛

أعـــني العـــراق وإيران. لكن يوجد رجل واحد بلغت هيمنته على هاتين المسألتين طوال العقد الماضي حدّاً جعل التحدث عنهما أمراً مستحيلاً بدون الإشارة إلى اسمه مرّة بعد أخرى، إنه عموس جلعاد.

عندما تلتقي بعموس جلعاد، تجد في البداية صعوبة في تخيّل كيف تجتمع هذه المســـائل الخطيرة في شخصيّة هذا الرجل. إنه رجل متوسط القامة، أشيب الشعر، غليظ البدن، شاحب الجلد، يفتش في الأوراق، ويحضر المؤتمرات؛ شخص يساوي بـــين الإنطـــباع المـــادي لرجل يتمتع بوضعيّة شبه أسطوريّة بوصفه رئيس الجهاز الإســـتخباري الأول في إســـرائيل. لكن عندما يتحدث هذا الرجل، لا تعود هناك أهمّية للمسائل الماديّة بعد أن تتكشّف آراء عموس جلعاد الثاقبة وقدراته التحليليّة. وبغض النظر عما إذا كنت تتفق معه في تقييماته أم لا، إلا أنه لا مفر من حقيقة أنه من خلال صوته الناعم ولكن الحازم وعرضه المباشر، يوحي عموس جلعاد بالثقة.

جـــاءت هـــذه الثقة بالنفس ثمرة سنوات المراهقة التي أمضاها في الخدمة في الجـــيش الإسرائيلي، وفي الخدمة كضابط في الإستخبارات العسكريّة. وُلد جلعاد سنة 1954 من أب هاجر من تشيكوسلوفاكيا إلى إسرائيل في العام 1939، ومن أمّ كانت من بين من نجوا من الإبادة الجماعيّة. ولهذا السبب، لدى جلعاد تاريخ من الإضطهاد والإقتراب من الفناء الذي أصاب يهود أوروبا وميّز سنين شبابه. تحكي أســـطورة جلعاد أنه كتب تقريراً عن معسكر أوشفيتز تضمن بحثاً كثير التفاصيل مكّن جلعاد الشاب من تصحيح أية أخطاء وردت في القصص التي رواها الناجون من المعسكر. كان طالباً جادّاً إلتحق ببرنامج الدراسات الأكاديميّة للتلامذة الضبّاط عقب إنهائه دراسته الثانويّة، مما سمح له بنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسيّة من جامعة حيفا قبل أن يلتحق بالخدمة الفعلية.

بشـــهادته العالـــية وذكائـــه الحـــادّ، كـــان من الطبيعي أن يلتحق جلعاد بالإســـتخبارات العسكريّة. ثم التحق بالجيش في أعقاب حرب أكتوبر التي اندلعت في العام 1973، حيث عمل في فرع الإستخبارات. وقد عانى من الإحراج بسبب تحليل خاطئ في عمليّة حملت العنوان المخجل ***التصوّر***، في إشارة إلى الإنتقاص من شـــأن تقييم ما قبل العام 1973 لرئيس الإستخبارات العسكريّة الإسرائيليّة حينها،

إيـــلي زائيري الذي تصوّر أن مصر لن تشنّ هجوماً على إسرائيل، متجاهلاً كمّاً كـــبيراً مـــن المعلومات الإستخباراتيّة التي كانت تشير إلى نقيض ذلك. وبناء على ذلك، شرعت الإستخبارات العسكريّة في عملية مراجعة تحليليّة وموازنات في نظام الإستخبارات العسكريّة من أجل التأكد من أن إسرائيل لن تقع مرّة أخرى ضحية تقييمات عارية عن الصحة.

غير أن هذا التدريب المضني في فنّ الإستخبارات آتى ثماره. ففي العام 1978، أثبـــت الضـــابط الصـــغير عموس جلعاد نفسه عندما أصابت تكهناته بأن منظمة الـــتحرير الفلســـطينيّة ستشنّ هجوماً إرهابياً على الساحل الإسرائيلي. وفي العام 1982، عندما كان برتبة رائد، شارك في الإجتياح الإسرائيلي للبنان. وبعد انتدابه للعمـــل في فـــرع البحوث في الإستخبارات العسكريّة، إنتقد جلعاد بشدّة علاقة إســـرائيل الوثيقة بميليشيا القوات اللبنانيّة المسيحيّة. وتكهن الرائد جلعاد بأن قرار إســـرائيل بالســـماح للميليشيات المسيحيّة بدخول مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلســـطينين سيتسبب بوقوع مجازر في حقّ السكان المدنيين. وليلة السادس عشر مـــن سبتمبر/أيلول 1982، وصل عموس جلعاد إلى مركز قيادة متقدم بالقرب من بيروت، وشرع على الفور في إرسال إشارات إلى القيادة العليا يحذّر فيها من وقوع مذبحة وشيكة. ولكن تحذيراته كان مصيرها التجاهل، ويرجع السبب بدرجة كبيرة إلى أن المحللـــين في مراكز القيادة الخلفيّة اعتقدوا أن جلعاد كان يتصرّف بناء على أحاسيس باطنيّة قوية بدلاً من الإعتماد على حقائق ملموسة. وكشف التحقيق في دور الجـــيش الإسرائيلي في مجازر صبرا وشاتيلا أن الرائد جلعاد كان يتصرف بناء عـــلى مـــا هو أعمق بكثير من شعور باطني قوي، فقد تناهى إلى أسماعه محادثات جرت بين ضباط إسرائيليين أفادت عن أن مذبحةً على وشك البدء.

خلّفـــت الأحداث المرعبة التي وقعت في مخيمي صبرا وشاتيلا أثراً في عموس جلعـــاد لم تجعلـــه أكثر دراية بدقّة تفكيره التحليلي وحسب، بل وبضرورة عرض تحلـــيله بقـــوة في إسرائيل في وجه المشككين أو الجمود البيروقراطي. وتابع جلعاد ترقّـــيه في المناصب المختلفة في الإستخبارات العسكريّة إلى أن اختاره القدر، وهو عندئذ برتبة عقيد، ليخدم كرئيس لقسم العراق عشية تصاعد التوترات مع العراق

بسبب برنامجه النووي، وتهديد صدام التالي "بإحراق نصف إسرائيل" بالأسلحة الكيميائيّة، والغزو العراقي للكويت، وحشد القوات الأميركيّة في المملكة العربيّة السعوديّة ردّاً على ذلك. وبوصفه رئيساً لقسم العراق، راقب عموس جلعاد بشكل مستمر الحشود العسكريّة العراقيّة، وكان يوجز النتائج التي يتوصل إليها إلى مدير الإستخبارات العسكريّة، وغالباً ما كان يرفع تقاريره إلى وزير الدفاع ورئيس الوزراء.

عندما غزا صدام حسين الكويت، حافظت الولايات المتحدة، من خلال وزارة الدفاع، على برنامج لتقاسم المعلومات الإستخباراتيّة مع الجيش الإسرائيلي تحت الإسم الرمزي **قلعة الجليد**. وفي حين يرجع تاريخ برامج تقاسم المعلومات الإستخباراتيّة بين الولايات المتحدة وإسرائيل إلى الفترة المضطربة القريبة من حرب أكتوبر سنة 1973، فقد ارتبط برنامج **قلعة الجليد** بالأزمة التي اندلعت في ربيع العام 1990 عندما اكتشفت الإستخبارات الإسرائيليّة استئناف النشاطات العراقيّة المتعلقة بالبحوث النوويّة، مما دفع الساسة الإسرائيليين إلى التكهن علناً بشأن تكرار ضربة العام 1982 التي وجهتها إسرائيل إلى المفاعل النووي أوزيراك خارج بغداد، والذي كان عملاً يرى العديد من المراقبين اليوم بأنه أخّر الطموحات النوويّة لصدام حسين أكثر من عقد.

من جانبه، أخطر العراقُ إسرائيل بأن أي هجوم من هذا النوع تشنّه على العراق سيدفع العراق إلى شنّ هجوم معاكس بالأسلحة الكيميائيّة التي وفقاً لما قاله صدام حسين، "ستحرق نصف إسرائيل". تمحور برنامج **قلعة الجليد** حول هواجس إسرائيل من قدرة العراق على شنّ مثل هذا الهجوم، وقامت الولايات المتحدة بتوفير معلوماتها الإستخباراتيّة - وعلى وجه الخصوص الصور التي التقطتها الأقمار الصناعيّة لغرب العراق - لإسرائيل (من خلال ضباط الإرتباط الإسرائيليين الملحَقين في واشنطن) للمساعدة على اكتشاف أي نشاط عراقي مريب في الصحاري الواقعة في غرب العراق. وأحد الهواجس الرئيسيّة بالنسبة إلى الإسرائيليين كانت صواريخ سكود، المجهزة برؤوس حربيّة كيميائيّة، والتي يمكن أن تطال كافة أجزاء إسرائيل في حال أُطلقت من غرب العراق. وخلال فترة التوترات

المتصاعدة بين إسرائيل والعراق التي تلت صيف العام 1990، أثمر تعاون **قلعة الجليد** عن اكتشاف تحركات لصواريخ بالستية في غرب العراق كان يقوم بها الجيش العراقي، بما في ذلك نشر عدد كبير من منصات إطلاق الصواريخ ثابتة الأذرع والموجهة نحو إسرائيل، وإجراء مسح لمواقع إطلاق الصواريخ الخاصة بالمنصات المتحرّكة لصواريخ السكود.

سرعان ما أصبحت النظريّة حقيقة عقب غزو العراق للكويت في أغسطس/آب 1990، عندما نشر الجيش العراقي حوالى عشرة صواريخ سكود مزودة برؤوس حربيّة كيميائيّة في الصحاري الواقعة في غرب العراق. وبالرغم من تدفق القوات الأميركيّة إلى الشرق الأوسط في الشهور التي تلت الغزو العراقي، ضغطت إسرائيل على الولايات المتحدة لكي تزوّدها بمزيد من المعلومات عن الخطر الصاروخي العراقي. لكنّ الأولوية في التخطيط الأميركي إنتقلت من التعامل مع قضية تركز على إسرائيل وتتمحور حول الصواريخ المنتشرة في غرب العراق إلى بناء تحالف كبير من القوات متعددة الجنسيات يضم العديد من الحلفاء العرب الرئيسيين، والذي لن يدافع عن حقول النفط الواقعة في شرق المملكة العربيّة السعودية من خطر توسّع الإجتياح العراقي وحسب، بل سيشنّ هجوماً مضاداً هدفه تحرير الكويت من الإحتلال العراقي. هكذا، لم تعد الهموم الإسرائيليّة هموماً أميركية لدرجة أنه تم نقل برنامج **قلعة الجليد** التخيّلي إلى المخططين العسكريين الأميركيين (وأنا من بينهم)، في حين جلس ضباط الإرتباط الإسرائيليون بدون عمل في غرف إيجاز المعلومات في البنتاغون.

ازداد غضب القادة العسكريين والسياسيين الإسرائيليين من قلّة التجاوب الأميركي مع ما اعتبروه خطراً يهدد أمنهم. وتحدث العديد في إسرائيل عن هجوم إسرائيلي استباقي على العراق، ولكنّ الولايات المتحدة ضغطت على إسرائيل لكي تتراجع ولا تقدم على عمل شيء يمكن أن يضرّ بالتحالف الذي يشارك فيه العرب بقوة والذي كان يجري حشد قواته في المملكة العربيّة السعوديّة لمواجهة العراق. وفي 13 يناير/كانون الثاني 1991، مضى وفد أميركي برئاسة مساعد وزير الخارجيّة لورنس إيغلبيرغر إلى حدّ ضمان أنه بعد انتهاء اليوم التالي من العمليات

الحربيّة ضدّ العراق، لن يصيب أي من الصواريخ العراقيّة أرض إسرائيل.

نـتج عـن قلّة الإهتمام الأميركي نتائج سياسيّة هامة عندما أطلق العراق في يـناير/كانون الثاني 1991 صواريخ سكود من غرب العراق نحو المدن الإسرائيليّة عقـب بـدء التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة عملياته العسكريّة التي كان هدفهـا تحريـر الكويت. ففي الساعات الأولى من صباح 17 يناير/كانون الثاني، ضُـرب ميـناء حيفا البحري الإسرائيلي، في تعاقب سريع، بثلاثة صواريخ سكود عراقـيّة، سقط اثنان منها في البحر قبالة المدينة، وانفجرا لحظة ملامستهما لسطح الماء، في حين أصاب الصاروخ الثالث متجراً قيد الإنشاء بالقرب من نقطة التفتيش الواقعـة عند المدخل الشمالي لمدينة حيفا. ومن حسن الحظ أن المتجر كان خالياً، وأن غالبـية الـناس كـانوا قد غادروا مساكنهم ونـزلوا إلى الملاجئ، فلم تقع إصابات.

بعـد وقت قصير على الهجوم الصاروخي على حيفا، ضربت خمسة صواريخ سـكود أخرى تل أبيب. إنفجر الصاروخ الأول في الجوّ فوق ضاحية أفيكا فنشر حطامه على امتداد مسار تحليقه. وأصاب الصاروخ الثاني مصنعاً مدنياً في أزور مما أدّى إلى تدمير المبنى. وسقط الصاروخ الثالث في حيّ عزرا في تل أبيب مما أدّى إلى تدمـير سـت وسـبعين شقة سكنيّة بالكامل، وإصابة أكثر من ألف شقة أخرى بأضـرار. كان هذا الصاروخ هو الصاروخ الذي تسبب بأفدح الأضرار، فمعظم الإصـابات الـتي وقعت في الهجمات وقعت في هذه الموجة الأولى من الهجمات الصـاروخيّة، فـأدت إلى جرح ثمانية وستين شخصاً، كانت جراح العديد منهم خطرة. كما ضرب صاروخان آخران تل أبيب في ذلك الصباح، انفجر أحدهما في بستان في ريشون ريتزيون، أما الآخر فانفجر في الجو فوق جاني تيكفا.

لكـن الضرر وقع، فلأول مرة في تاريخ ما بعد العام 1948، وُجّهت ضربة قوية إلى قلب إسرائيل في هجوم متعمد شنته قوات عسكريّة عربيّة. بعد أن مُنعت إسـرائيل من خلال الدبلوماسيّة الأميركيّة من استخدام أسلوبها الدفاعي التقليدي المتمـثل في توجـيه ضربة إستباقيّة، وبعد أن رأت مشهد العشرات من المصابين الإسـرائيليين وهـم يُهـرعون إلى المستشـفيات وسط حطام منازلهم المدمَّرة أو

المتضـــررة، تحولت كافة العيون في إسرائيل إلى الجيش الإسرائيلي من أجل إنـــزال عقاب سريع وفاعل.

وقـــف عمـــوس جلعـــاد - بوصـــفه رئيس قسم العراق - وسط هذا الجوّ المضـــطرب مكـــتوف اليدين. في الفترة التي سبقت الحرب، ونتيجة للإفتقار إلى معلومات دقيقة من المصادر الإستخباراتيّة الأميركيّة، رزح جلعاد تحت ضغوط قوية مـــن قيادته لكي يتكهن بالأعمال التي يمكن أن يقدم عليها صدام حسين. وبعد أن رفض المقاربة المنهجيّة في التحليل التي تبنّتها الإستخبارات العسكريّة الإسرائيليّة منذ العام 1973، أذعن جلعاد للضغوط وبنى تقديره الشخصي على التصورات أكثر منه عـــلى الحقائق. واستناداً إلى العقيد جلعاد، كان صدام لاعباً غير عقلاني لن يتورّع عن إمطار إسرائيل بالصواريخ المجهزة برؤوس حربيّة كيميائيّة وجرثوميّة. وبناء على ذلك، جاهر جلعاد برأيه الذي يؤيد توجيه ضربة إسرائيليّة إستباقيّة.

عندما اندلعت الحرب في يناير/كانون الثاني 1991، ثبت أن تقديرات العقيد جلعـــاد كانت نصف صحيحة: لقد ضربت صواريخ سكود العراقيّة إسرائيل، غير أن العنصـــر الأكثر حساسية في تحذيره - أن الصواريخ المستخدمة ستكون مزودة بـــرؤوس حربيّة كيميائيّة وجرثوميّة - لم يتحقق. لكن كان لموقف جلعاد التقدمي المدافـــع عن مبدأ توجيه ضربة إستباقيّة نتائج جيدة على الصعيد السياسي في دولة هزتها الصواريخ التي سقطت على ترابها، فيما شعرت بالعجز نظراً لعدم قدرتها على الردّ.

بعـــد وقـــت قصير من تبلّغ واشنطن العاصمة نبأ سقوط صواريخ السكود العراقيّة على إسرائيل، إتصل وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه أرينـــز بوزير الدفاع الأميركـــي ديك تشيني. عبّر أرينـــز عن خوفه من الهجمات، وضغط بقوة لكي تقـــوم الولايـــات المتحدة بإعداد الترتيبات لضربة إسرائيليّة معاكسة. تلقّى الوزير تشـــيني إشـــعاراً بالطلـــب الإسرائيلي، ومرّره في مكالمة هاتفيّة سريعة مع مكتب مستشـــار الأمـــن القومـــي في الجناح الغربي في البيت الأبيض حيث كان برينت سكاوكروفت جالساً مع نائب الرئيس دان كويل، ووزير الخارجيّة جايمس بيكر، ونائب وزير الخارجيّة لورنس إيغلبيرغر، وروبرت غايتس، الخبير في شؤون الشرق

الأوسط لدى مجلس الأمن القومي. عبّر تشيني عن خوفه من أنه سيكون من الصعب منع الإسرائيليين من الردّ، وأنه ينبغي على واشنطن عدم عرقلة مثل هذا العمل في حال ضغطت إسرائيل من أجل القيام به.

في أعقاب هذه المناقشة، أجرى بيكر على الفور مكالمة هاتفيّة مع مقرّ إقامة الرئيس بوش الأب في البيت الأبيض، وأعلمه بالطلبات الإسرائيليّة. ألحّ الرئيس على ضبط النفس، وأمر بيكر بتمرير هذه الرسالة إلى الإسرائيليين. وتمكن بيكر أخيراً من الإتصال برئيس الوزراء الإسرائيلي شامير، وبلّغه رسالة الرئيس وقال له إن سلاح الجو في قوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة سيوجه ضربات مدمرة إلى القوات العراقيّة التي تطلق صواريخ سكود في غرب العراق. واعترف بيكر بحقّ إسرائيل في القيام بردّ عسكري، ولكنه صرّح بأن قيام إسرائيل بهذا العمل في هذه المرحلة لن يفيد سوى العراق من الناحية السياسيّة، ويهدد بانفراط عقد تحالف القوى الغربيّة والعربيّة الذي بناه الرئيس بوش من أجل هذه الحرب. وكرر شامير التعبير عن قلقه من الوضع، وقال لبيكر إنه: "لم يسبق لإسرائيل أن فشلت في الردّ". ولكن سيف إسرائيل بقي في تلك اللحظة في غمده.

لم يتخذ كل من في إسرائيل هذا الموقف، فقد كان هناك فريق كبير داخل الحكومة الإسرائيليّة يفضّل القيام بردّ عسكري فعّال ضدّ العراق. وهذا ما تم الإفصاح عنه بقوة في اجتماع اللجنة الوزارية الخاصة بالأمن القومي الذي انعقد في 18 يناير/كانون الثاني، عندما أمر شامير رئيسَ هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، دان شومرون - بالرغم من أنه حال دون القيام بردّ ثأري فوري - بإعداد خطط مفصلة للقيام بعمل عسكري ضدّ العراق في حال استمرّ سقوط صواريخ سكود. والأمر الذي كان نذيراً بالشؤم هو أن القوات التي تستخدم صواريخ أريحا المزودة برؤوس نوويّة وُضعت في حالة تأهب قصوى للمرة الثالثة فقط في تاريخها. اتصل شامير بجايمس بيكر، وأعلمه بأن الحكومة الإسرائيليّة تميل إلى تبنّي فكرة الردّ الفوري على الهجمات الصاروخيّة العراقيّة التي تستهدف تل أبيب وحيفا. لكن بيكر ألحّ على ضبط النفس، مشيراً إلى أن تداعيات مثل هذا العمل الإسرائيلي ستكون كارثية على إسرائيل والتحالف معاً.

فيما كان بيكر يتحدث إلى شامير، كان الوزير تشيني يتلقّى مكالمة من موشيه أرينـــز الذي شرح له فيها مدى الخطورة التي تراها إسرائيل في هذا الإنعطاف في مجـــرى الأحداث. وشرح أرينـــز تفاصيل الخطة الإسرائيليّة الهادفة إلى تدمير و/أو شلّ قدرة العراق على إطلاق صواريخه من طراز سكود والتي أعدّها دان شومرون والجـــنرال آفي بـــن نون (كانت الخطة قد أعدّت في منتصف صيف العام 1990، وكـــان رئيس أركان الجيش الإسرائيلي يدخل تعديلات عليها باستمرار بما يعكس الأرصدة الإسرائيليّة المتوفرة والوضع الحالي لقوات التحالف). كانت الخطة عبارة عـــن تحوير لخطة طارئة أعدها الجيش الإسرائيلي منذ وقت طويل لتوجيه ضربات إســـتباقيّة وتدميريّة للقوات البرّية والجوّية العراقيّة الثابتة والمتحرّكة في غرب العراق في حال اندلاع حرب فعلية أو قبيل اندلاعها.

فيما كان السيد أرينـــز يتحدث، تم إرسال اثنتي عشرة طائرة إسرائيليّة للقيام بدوريـــة جوّيـــة دفاعـــيّة كبيرة. وبالنظر إلى أنها كانت مزوّدة بأنواع مختلفة من الأســـلحة (قنابل دقيقة التوجيه، صواريخ مضادّة للرادار،... إلخ)، بدا واضحاً أن هـــذه الوضـــعيّة الدفاعيّة يمكن أن تتحول إلى وضعية هجوميّة حال تلقّيها إشعاراً بذلك. وكانت قوات الكوماندوس الإسرائيليّة قد تجمعت أصلاً في صحراء النقب، حيث أجرت تدريبات على شنّ هجمات على صواريخ سكود العراقيّة. كان من المتوقع أن تستغرق العملية بأكملها عدة أيام كما صرّح السيد أرينـــز، وكان من المقرر البدء في 19 يناير/كانون الثاني بتوجيه ضربة أوليّة بواسطة 100 طائرة حربيّة إســـرائيليّة. وفي حين أصغى بصبر إلى العرض الإسرائيلي بتوجيه ضربة ثأرية، بقي تشـــيني في الـــنهاية ثابتاً على رأيه، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة لن تفعل شيئاً لتســـهيل شـــنّ أي هجوم إسرائيلي على العراق، وألحّ على ضرورة التزام إسرائيل ضبط النفس.

أنهـــى كـــل من بيكر وتشيني مكالمته الهاتفيّة وهو غير متأكد من طبيعة الردّ الإسرائيلي. في غضون تلك الفترة الرماديّة من عدم اليقين، ضرب العراقيون مجدداً. ففـــي وقت مبكر من صباح 19 يناير/كانون الثاني، ضربت أربعة صواريخ عراقيّة أخـــرى إســـرائيل، وسقطت في تل أبيب. أصاب أحد هذه الصواريخ حي تيكفا

بالقـــرب مـــن أحد الملاجئ فخلّف حفرة كبيرة وألحق أضراراً بالمباني في المنطقة المحـــيطة. وأصاب الصاروخ الثاني حديقة بالقرب من التقاطع على الطريق السريعة أيالون. وهنا أيضاً، أحدث الإنفجار حفرة كبيرة، ولكنها كانت منطقة غير مأهولة بالسكان، وكانت الأضرار طفيفة. وكان من المحتمل أن يتسبب الصاروخ الثالث بكارثة حيث كان سيسقط على منطقة سكنيّة عند تقاطع شارعي ألنبي ووهايفي، ولكـــنّه تفكك في الجوّ، وانفصل الرأس الحربي عن بدن الصاروخ، واخترق مجمّعاً لشـــقق سكنيّة، ولكنه لم ينفجر. ولو أنه انفجر، لكانت الإصابات التي ستنتج عن ذلك كبيرة. وسقط الصاروخ الرابع والأخير في ذلك الصباح في ريشون ليتزيون، إلى الشمال من نهالات يهودا. تسبب انفجار الرأس الحربي باندلاع حريق كبير في محطـــة وقـــود مجاورة في الساعات المظلمة من صباح ذلك اليوم. الحصيلة النهائيّة كانت تضرّر 1589 شقة سكنيّة، صُنّفت ست وأربعون منها بأنها مدمّرة، وأصيب سبعة وأربعون إسرائيلياً بجروح في هذه الجولة الجديدة من الهجمات.

اعـــتقد العديـــد داخل الإدارة الأميركيّة أن إسرائيل باتت عاجزة عن ضبط الـــنفس. وبناء على تعليمات من ديك تشيني، مرّرت هيئة أركان الحرب المشتركة في واشـــنطن العاصـــمة تفاصيل الخطة الإسرائيليّة إلى القيادة المركزيّة، وتم إعداد خطط طارئة لإخلاء الأجواء في غرب العراق من طائرات التحالف في حال قررت إســـرائيل أن تـــتدخّل. لم تكـــن هناك رغبة في الدخول في مواجهة عسكريّة مع إسرائيل، بغض النظر عن موقف الولايات المتحدة المعارض للتدخل الإسرائيلي. في إســـرائيل، قـــرر رئيس الوزراء شامير عقد جلسة يحضرها كامل أعضاء الحكومة صباح الأحد في العشرين من يناير/كانون الثاني، بعد عطلة يوم السبت. وكان من المقرر أن تناقش الحكومة خطط الردّ الثأري التي أدخل الجيش الإسرائيلي تحسينات عليها.

لكنّ تواصل الهجمات الصاروخيّة العراقيّة صباح يوم الأحد كان يعني ضرورة تقديم موعد عقد ذلك الإجتماع، بالدعوة إلى إجتماع نادر جداً صباح يوم السبت نفسه. لكنّ المفاجئ في الأمر هو إعلان رئيس الوزراء شامير - بالرغم من تواصل الهجمات العراقيّة - عن التزام إسرائيل بسياسة الإمتناع عن الردّ بعد جدال طويل

وعاطفي داخل المجلس الوزاري المصغّر. لكن بدا واضحاً لصنّاع القرار في واشنطن العاصمة أنه كلما طالت فترة امتلاك العراق القدرة على إطلاق صواريخ سكود على إسرائيل، كلما زاد احتمال تدخل إسرائيل في الصراع، بغض النظر عن العواقب. كانت الولايات المتحدة تستنفد ما لديها من وقت.

كان تواصل هجمات السكود على إسرائيل، والضغط المحلّي الناتج على الجيش الإسرائيلي لكي يقوم بالردّ، يعني أن خطر تحوّل إسرائيل إلى مشارك فعلي في العمليات العسكريّة ضدّ العراق سيصبح حقيقياً. وكان برنامج **قلعة الجليد** لتقاسم المعلومات الإستخباراتيّة قد لطّف، قبل بدء العمليات العسكريّة في 16 يناير/كانون الثاني، من حدّة الهواجس الإسرائيليّة حيال العراق، وحال بالتالي دون توجيه ضربة إسرائيليّة إستباقيّة. وقبيل بدء عاصفة الصحراء، عندما زاد التركيز على القلق الإسرائيلي من خطر صواريخ سكود العراقيّة، شكّلت وكالة الإستخبارات الدفاعيّة ورؤساء هيئة أركان الحرب المشتركة فريقاً مشتركاً للردّ على الأزمة، أُرسل إلى تل أبيب بغرض تقاسم المعلومات العملانيّة والإستخباراتيّة المتعلقة بالمجهود الحربي، ولدراسة الأهداف المحتملة للغارات التي ستشنّها قوات سلاح الجوّ التابعة للتحالف. وبعد أن بدأت العمليات الحربيّة، سعى هذا الفريق إلى التخفيف من المخاوف الإسرائيليّة عبر إبقاء الإسرائيليين على اطلاع بالتقدم الذي تحرزه القوات الجوّية التابعة للتحالف في تدمير صواريخ سكود العراقيّة المنتشرة في غرب العراق. وجرى دعم هذا الفريق في مرحلة مبكرة بفريق من الخبراء الذين أُضيفوا إلى فريق الإرتباط الموجود، ووفروا حلقة وصل مباشرة مع خلية الردّ على صواريخ سكود في مقرّ وكالة الإستخبارات الدفاعيّة.

بحلول 23 يناير/كانون الثاني، بات القادة السياسيون الإسرائيليون رازحين تحت ضغط كبير من السكان المدنيين الذين كانوا يطالبون بالردّ، وانتقل هذا الضغط بالتالي إلى قيادة الجيش الإسرائيلي. وفي اللقاءات التي جمعت قادة الجيش مع فريق الردّ على الأزمة الأميركي، أكّدوا على الطبيعة سريعة التجاوب لقوتهم الإنتقاميّة، وعلى حقيقة أنهم يتعرضون لانتقادات قوية بسبب إحجامهم عن استخدامها. وضغطت قيادة الجيش الإسرائيلي على الفريق الأميركي من أجل تقديم

معلومات توضح العمليات الأميركيّة في غرب العراق كيلا تحدث إعاقة لردّ مدفوع بإرادة سياسيّة من جانب الإسرائيليين. وطلب قادة الجيش الإسرائيلي على وجه الخصوص إطلاعهم مسبقاً على الأهداف التي ستُضرب في العراق (وخصوصاً أية حصون يُشتبه بأنها تحتوي على ذخائر كيميائيّة)، وعلى تقييمات آنيّة لفعاليّة تلك الهجمات. واعتبروا بأن ذلك سيساعد الجيش الإسرائيلي بدرجة كبيرة على تهدئة مخاوف الطبقة السياسيّة بالقول بأنه يجري القيام بكل ما يمكن القيام به. وافق فريق الردّ على الأزمة الأميركي على زيادة حجم المعلومات التي يجري توفيرها لإسرائيل، وطلب من مقرّ القيادة المركزيّة في الرياض تحقيق ذلك.

لكنّ كثرة طلبات الجيش الإسرائيلي من أجل الحصول على مساعدة والتي تبلّغها فريق الردّ على الأزمة في تل أبيب لم تلقَ صدى في مقر القيادة المركزيّة الأميركيّة في الرياض. ففي الوقت الذي كان يجتمع فيه فريق الردّ على الأزمة الأميركي مع قيادة الجيش الإسرائيلي في تل أبيب، بدأ محلّلو الأضرار التي تخلفها المعارك في القيادة المركزيّة يتحدثون عن احتمال فشل الضربات الجويّة التي تنفذها القوات الجوّية للتحالف في شلّ فاعليّة صواريخ سكود العراقيّة. وفي تقييم جاف، أثيرت تلك النقطة بالقول بأنه بالرغم من الجهود الكبيرة التي بُذلت لتحديد مواقع صواريخ سكود العراقيّة في غرب العراق وتدميرها، وغداة طلب إسرائيلي عاجل بالحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة لمنع اتساع رقعة النزاع، لم يتوفر لدى الولايات المتحدة سوى القليل من المعلومات الهامة لكي تبلّغها للإسرائيليين. وفي قرار مدفوع برغبة سياسيّة، قررت الولايات المتحدة المبالغة في تقدير نجاحاتها في إسقاط صواريخ سكود العراقيّة في مسعى لإبقاء إسرائيل على الحياد. وظلت الصواريخ العراقيّة تنهمر طوال تلك الفترة على المدن الإسرائيليّة.

لم تنطلِ حقيقة الخداع الأميركي على الإسرائيليين، ونتيجة لذلك، بدأ الجيش الإسرائيلي استعدادته للقيام بتحرّك. واشتكى الإسرائيليون بمرارة إلى الفريق الأميركي في تل أبيب من أن الضربات التي تشنّها قوات التحالف تفتقر إلى الفاعليّة. واعتقد الإسرائيليون بأن لائحة الأهداف التي أعدّها الأميركيون في غرب العراق غير كافية بالمرّة. ونالت المقاربة الأميركيّة في ترتيب أولويات تلك الأهداف

انـــتقاداً مماثلاً. وأعدّ سلاح الجوّ الإسرائيلي لائحة شاملة ضمّت 180 هدفاً يرتبط بصواريخ سكود رأى أنه ينبغي مهاجمتها. وكان يرى بأن واضعي خطط المهمات لقوات التحالف يتجاهلونها، وأن هذا هو سبب تواصل هجمات صواريخ السكود على إسرائيل.

بالـــرغم مـــن كافـــة نواحي القلق حيال كيفية تنفيذ قوات التحالف لحملة استهداف صواريخ السكود، كان وقت تنفيذ أية حملة قصف جوّية إسرائيليّة كبيرة في غـــرب العراق قد مضى. وفي حين استمرّ سلاح الجوّ الإسرائيلي في التذمّر من طريقة اختيار سلاح الجو التابع للتحالف لأهدافه، بدا واضحاً بحلول ذلك الوقت أن إســـرائيل لم تعد في وضع يمكّنها من تنفيذ طلعات جوّية تضاهي تلك التي تنفَّذ في سماء غرب العراق، أو الشكوى من دقّة الصواريخ التي يجري استخدامها.

لم تخـــدم الهجمات المتواصلة على إسرائيل بواسطة صواريخ السكود العراقيّة، والـــتي استمرّت بدون انقطاع حتى انتهاء العمليات الحربيّة في أواخر فبراير/شباط 1991 ســـوى في تعميق الإحساس بالعجز والخيانة الذي تفشّى في تل أبيب. فقد قبلـــت إســـرائيل بوعود الولايات المتحدة بأن القوة العسكريّة الأميركيّة ستحمي إسرائيل، ثم تراجعت من غير أن تفعل شيئاً عندما تبيّن أن الوعود الأميركيّة كانت كاذبـــة. كمـــا راقبت إسرائيل بحذر الطبيعة الخادعة للدبلوماسيّة الأميركيّة في ما يـــتعلق بخطر الصواريخ العراقيّة، وتملّكها الندم فيما كانت الولايات المتحدة تقدم معلومـــات اســـتخباراتيّة متدنّية الجودة (أريد منها الخداع في أغلب الأحيان) عن الخطر العراقي والردّ الأميركي.

ظهر مؤشر واضح على هذا الإستقلال الإسرائيلي المستجدّ على شكل مهمة اســـتطلاع جوّيّة إسرائيليّة نُفّذت في أجواء غرب العراق في أكتوبر/تشرين الأول 1991. كـــان من المزمع تنفيذ هذه المهمة أصلاً في أواخر فبراير/شباط 1991، في ذروة الهجمـــات الصـــاروخيّة العراقـــيّة على المدن الإسرائيليّة. فقد حصل رجال الإستخبارات الإسرائيليون على معلومات مفادها أن العراق نشر أسلحة كيميائيّة في مواقـــع محصنة في غرب العراق (وأكد مفتشو الأمم المتحدة في وقت لاحق صحة تلك المعلومات). كان الإسرائيليون متلهّفين للتأكد مما إذا كان يجري تنفيذ طلباتهم

المـــتكررة بقصـــف تلك المواقع المحصنة من قبل الولايات المتحدة. لكن تبين أنه تم تجـــاهل الطلبات الإسرائيليّة. وفي مسعى لمساعدة الولايات المتحدة والتخفيف من مخاوفهـــا، طلـــب الإسرائيليون من الولايات المتحدة الصور الحديثة التي تلتقطها الأقمـــار الصـــناعيّة لكي يتمكنوا من تقييم الوضع المتعلق بالحصون الكيميائيّة بأمّ أعينهم.

في مســـعى مـــن جانب الولايات المتحدة لتأخير أي هجوم إسرائيلي، قبلت بتوفير صور يرجع تاريخها إلى نوفمبر/تشرين الثاني 1990، زاعمة بأنها التُقطت في فـــبراير/شباط 1991. وسرعان ما اكتشف الإسرائيليون هذه الكذبة (والتي علّلتها الولايـــات المـــتحدة بأنها خطأ حقيقي). وفي غمرة الغضب، أمر قائد سلاح الجوّ الإسرائيلي مقاتلتين إسرائيليتين من طراز أف – 15، مجهزتين بكاميرات، بالتحليق فـــوق غـــرب العراق والتقاط الصور. تقرر تنفيذ هذه المهمة في 28 فبراير/شباط، وذلـــك في الـــيوم نفســـه الذي أُعلن فيه عن وقف لإطلاق النار. تم إرجاء مهمة الإستطلاع الجوّي الإسرائيلي، ولكن ليس لفترة طويلة. ففي أكتوبر/تشرين الأول 1991، وبعـــد أن شـــعرت بالغضب من رفض الولايات المتحدة أن تتقاسم معها الصور التي تلتقطها الطائرات يو – 2 للعراق في سياق عملية التفتيش عن الأسلحة التي ترعاها الأمم المتحدة، أطلقت إسرائيل مقاتلتي أف – 15 من أجل التحليق في غـــرب العـــراق (والتقاط صور للأهداف التي تهمّ إسرائيل) في الوقت الذي كان يعمـــل فـــيه فريق كبير من مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة على الأرض. كانت الرسالة واضحة: لن تثق إسرائيل بأحد بعد اليوم عندما يتعلق الأمر بقضايا تهمّ مصالحها الأمنيّة القوميّة.

كانـــت حـــرب الخلـــيج التي اندلعت في العام 1991 بمثابة حدث مأساوي بالنسبة إلى إسرائيل، إذ إنها أثارت هلعاً في ذلك البلد، وأوصلت القيادة الإسرائيليّة إلى حقـــيقة مفادها أنه مع انتهاء اليوم، يمكن لإسرائيل الإعتماد على نفسها فقط عـــندما يـــتعلق الأمر بالدفاع عن مصالحها الأمنيّة القوميّة. ستبقى أميركا حليفاً مقـــرباً، ولكنها حليف أثبت أنه لا يمكن الإعتماد عليه عندما يعمل لوحده. ولن تعمـــد إسرائيل إلى مضاعفة جهودها الهادفة إلى بناء قدرات دفاعية حقيقية مستقلة

وحســب، بــل وستعزم على تهيئة الأمور بما يخدم مصالحها، في الأوضاع التي لا يكون لديها بديل عن استخدام وكلاء أقوياء مثل الولايات المتحدة، بحيث تشارك في النشــاطات الــتي تجري في الولايات المتحدة بطريقة مباشرة ومن خلال اللوبي المؤيــد لإسرائيل المؤثر والقوي جداً، والتي يمكن وصفها فقط بأنها تجسس وتدخل مشــروع في السياســات المحلــية لدولة ذات سيادة. وقد هيمن هذا الموقف على علاقــات إسرائيل مع الولايات المتحدة طوال عقد التسعينيات، بحيث لم يؤثر في السياســة الأميركيّة وحسب، بل وأفسد في ظاهرة عكسية غريبة، الطابع المستقل جداً الذي سعت إسرائيل إلى امتلاكه. وسيكون عموس جلعاد العنصر المحوري في ذلك كله.

لــدى انتهاء الحرب، بدأ النجم السياسي للعقيد جلعاد يسطع، ولذلك جرى تعييــنه مــن جديد كمساعد السكرتير العسكري لرئيس الوزراء إسحاق شامير. وبقــي جلعاد في هذا المنصب عندما أصبح إسحاق رابين رئيساً للوزراء في العام 1993 وعــيّن داني يــاتوم في منصب سكرتيره العسكري. في هذا المنصب، دخل عمــوس جلعاد عالم العلاقات الإسرائيليّة الفلسطينيّة المعقد، فسافر إلى تونس من أجل عقد اجتماعات سرّية مع ياسر عرفات، وشارك في المفاوضات التي جرت في واشــنطن العاصمة مع الفلسطينيين في المرحلة التي سبقت اتفاقيات أوسلو. ناسبت السياســة شخصــية جلعــاد في الفترة التي أعقبت عاصفة الصحراء، حيث كان "الشــعور الــباطني القوي" حيال نوايا الفلسطينيين يتغلب في معظم الأحيان على التحليل المهني البارد.

أصــبح جلعــاد واحــداً من المتشددين في ما يتعلق بإمكانية الإعتماد على الفلســطينيين، فعــارض بشدّة موافقة إسرائيل على اتفاقيات أوسلو. وبالنظر إلى الحساسيّة التي تكتنف العلاقات الإسرائيليّة الفلسطينيّة، إعتقدت القيادة الإسرائيليّة بأنه سيكون من الأفضل الإعتماد على متشدد يشرح سياستها بدلاً من أن يتفاوض علــيها. وبناء على ذلك، جرى تعيينه في 4 يونيو/حزيران 1994 كمتحدث رسمي باسم الجيش الإسرائيلي، وهو دور شديد البروز كان يتناقض مع طبع جلعاد الحادّ والمتشــدد. لم يقــضِ جلعــاد وقتاً ممتعاً في منصب المتحدث الرسمي باسم الجيش

الإسرائيلي، ولكن موقفه المتشدد لفت انتباه الأشخاص الذين يعملون في المناصب العليا. وبحلول العام 1996، أعيد إلى صفوف الإستخبارات العسكريّة من جديد، ولكن كرئيس لقسم البحوث الإستخباراتيّة هذه المرّة، بحيث أصبح مسؤولاً عن إعداد كافة التقديرات الإستخباراتيّة القوميّة.

وجد جلعاد، الذي تولّى مرّة الملف العراقي، نفسه الآن مسؤولاً عن تقدير كل ناحية من نواحي الأمن القومي لإسرائيل. كان العراق لا يزال قضية كبرى، ولكن في السنوات التي تلت حرب الخليج سنة 1991 تغيّرت الصورة الإستخباراتيّة لذلك البلد وللخطر الذي كان يشكّله على إسرائيل. وتحت قيادة ياكوف آمي درور، الذي كان يرأس في السابق قسم البحوث الإستخباراتيّة، مدّت إسرائيل يدها بطريقة غير مسبوقة لخصمها اللدود، الأمم المتحدة، وأقامت علاقات قوية مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، وهي هيئة التفتيش المسؤولة عن الإشراف على تجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل. وأقيمت علاقات وثيقة مشابهة بين إسرائيل والوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة في ما يختص بالبرنامج النووي العراقي. ونتيجة لذلك، تمكنت إسرائيل من تحسين صورتها الإستخباراتيّة عن العراق لدرجة أنها كوّنت صورة واضحة عن الخطر - في هذه الحالة، إنعدام الخطر - الذي يشكله العراق في عهد صدام حسين.

برز مثال واضح على قوة تأثير التعاون بين الأمم المتحدة وإسرائيل في موضوع العراق في أكتوبر/تشرين الأول 1994 عندما تزامنت زيارة قام بها مفتشو الأسلحة التابعون للأمم المتحدة لإسرائيل مع خطوة متكلّفة قامت بها القوات العراقيّة عندما اقتربت من الحدود مع الكويت، وهو ما أثار ذكريات الغزو الذي حدث في العام 1990. كانت الحكومة الإسرائيليّة في حالة تأهب تام، وتطلب الأمر اتخاذ قرار فيما إذا كان ينبغي توزيع الأقنعة الواقية من الغازات على جماهير السكان تحسباً لإعادة تكرار الهجمات الصاروخيّة العراقيّة التي حدثت في العام 1991. جرى استدعاء الجنرال أوري ساغاي، مدير الإستخبارات العسكريّة، وياكوف آمي درور إلى مكتب رئيس الوزراء من أجل التشاور في الموضوع. تطلّب الموقف إتخاذ قرار عاجل. وفي حين قدّم ياكوف آمي درور للجنرال ساغاي

التقيـيم الذي أعدّه قسمه في ما يتعلق بالخطر العراقي، قرر ساغاي الإستفادة من وجـود المفتشـين التابعين للأمم المتحدة لسؤالهم عن رأيهم في ما إذا كان العراق يشكل خطراً بصواريخه على إسرائيل أم لا. كان الجواب واضحاً؛ لقد تم التخلص مـن القدرات الصاروخيّة العراقيّة، والقضية الوحيدة المتبقية هي التقدير النهائي لما حـدث لعـدد ضئيل من الصواريخ، بدلاً من البحث عن قدرات عملانية مخبّأة. وكان ذلك يعني أن إسرائيل ليست عرضة للخطر. ومن الواضح أن تقييم مفتشي الأسـلحة التابعين للأمم المتحدة تطابق مع تقيم ياكوف آمي درور، وتم اتخاذ قرار بعدم توزيع أقنعة واقية من الغازات.

في ظل قيادة ياكوف آمي درور، كانت الإستخبارات العسكريّة الإسرائيليّة قـادرة على إعداد تقييم دقيق للقدرات والنوايا العراقيّة. وباستخدام نظام ما بعد العـام 1973 الذي يُعرف بمكتب المراقبة (أو كما يشير إليه الإسرائيليون بأسلوب تهكمـي، *بتوما*)، جرى إخضاع كافة التقييمات لعملية دقيقة للتأكد من جودتها تحـت إشراف عقيد كان يرفع تقاريره إلى مدير الإستخبارات العسكريّة مباشرة. ولم يكـن يُسمح لأي من هذه التقييمات بالوصول إلى مكتب مدير الإستخبارات العسـكريّة إلاّ بعـد أن تخضـع لعملية المسح هذه. شكك مكتب المراقبة في كل اسـتنتاج، وبحث عن كل مصدر جرى الإقتباس منه، وحرص بوجه عام على أن تـبقى العملـية التي تقف خلف تقييم معين صحيحة بناء على معايير استخباراتية مهنيّة مجرّبة.

كما قام آمي درور بتعيين عقيد محنك من الإستخبارات العسكريّة لتولّي دور *صـدام*، بحيـث يمكن تقييم كل فعل أو عمل يقوم به الديكتاتور العراقي لا من مـنظور الأمن الإسرائيلي وحسب، بل ومن منظور عقلية القائد العراقي ونواياه. وبهـذه الطـريقة، بـات يُـنظر إلى صدام على أنه "لاعب عقلاني" ليس معرضاً "للإيماءات الإنتحاريّة". وفي حين لم تخطر ببال الإسرائيليين فكرة أن يتخلّى صدام عن حلمه بامتلاك أسلحة دمار شامل، فقد كانوا يعتبرونه مشكلة أمكن احتواؤها بسـهولة. وجرى تعليق العمل بالقرارات التي اتخذتها القيادة الإسرائيليّة بعد حرب العـام 1991 والـتي قضت بإبعاد صدام حسين عن السلطة، والتي تجلّت في فرق

الكومـــاندوس الإســـرائيليّة التي جرى تدريبها وتجهيزها من أجل تنفيذ عمليات اغتيال، نتيجة لهذه المقاربة الجديدة.

أدّى هـــذا التقييم الإسرائيلي الجديد لصدام إلى إسقاطه من رتبة الخطر الأول الذي كان يواجه إسرائيل في العام 1994، إلى المرتبة السادسة في العام 1998. نظر الإســـرائيليون إلى صـــدام على أنه شرّ يعرفونه، وبناء على ذلك، شعروا بأنه طالما أمكـــن لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة احتواؤه، فمن الأفضل أن يتعايشوا معـــه وهو في السلطة على مواجهة المجهول الكبير لعراقِ ما بعد صدام تحكمه قوة مجهولة أو قوى لا يمكن توقع تصرفاتها.

كانـــت الصورة الأمنيّة التي واجهت إسرائيل عندما تولّى عموس جلعاد منصب مدير قسم البحث والتحليل أكثر تعقيداً من صورة بسيطة لطاغية في الشرق الأوسط. والمشـــكلة الـــتي اســـتدعت اهتماماً فورياً كانت المستنقع الذي غرقت فيه إسرائيل باحـــتلالها جـــنوب لبنان، وعلاقاتها المعقدة مع الفلسطينيين عقب التوقيع على إتفاقيّة أوســـلو في العـــام 1993، والعلاقـــة التي تفاقمت في أعقاب سلسلة من التفجيرات الإرهابـــيّة التي وقعت داخل إسرائيل في مطلع العام 1996. وفي أبريل/نيسان 1996، شنّ الجيش الإسرائيلي أكبر عملية له في لبنان منذ العام 1993، عملية عناقيد الغضب، بهدف معاقبة حزب الله الموالي لإيران على إطلاقه صواريخ على شمال إسرائيل. وأثبت الهجـــوم الـــذي دام أسبوعين أنه لم يكن حاسماً من وجهة نظر عسكريّة، وأنه شكل كارثة على إسرائيل من منظور العلاقات الدوليّة. فقد نـــزح أكثر نصف مليون لبناني عن ديارهم بسبب القتال، وتعرضت التكتيكات الإسرائيليّة القاسيّة للإنتقادات عندما ســـقط سيل من قذائف المدفعية الإسرائيليّة على قانا، مما أدّى إلى مقتل أكثر من 100 من المدنيين. وعزز حزب الله، الذي كان أبعد ما يكون عن الهزيمة، من موقعه في لبنان باعتـــباره الحـــزب الـــذي يملـــك الإرادة، والقدرة، على الوقوف في وجه العدوان الإسرائيلي.

في مايو/أيار 1996، أجرت إسرائيل انتخابات اعتُبرت على نطاق واسع بأنها استفتاء شعبي على عملية السلام الإسرائيليّة الفلسطينيّة. ونتج عن تلك الإنتخابات فوز حزب الليكود اليميني بزعامة بنيامين نتنياهو على حكومة حزب العمل برئاسة

شمعون بيريز. وبالنظر إلى موقف بيريز المدافع عن موقف إسرائيلي أكثر تساهلاً مع الفلسطينيين، إعتُبر انتخاب نتنياهو بمثابة رفض من جانب إسرائيل للوضع الحالي الراهن في ما يتعلق باتفاقيات السلام الهزيلة. وفي سبتمبر/أيلول 1996، ومع تصاعد التوترات في لبنان، إنفجرت العلاقات مع الفلسطينيين عندما افتتحت الحكومة الجديدة برئاسة نتنياهو النفق هاسمونين المثير للجدل، في عملية تنقيب مستمرّة عن الآثار يرى المسلمون بأنها تنتهك قدسية المواقع المقدسة في الإسلام.

في غمرة الإحتجاجات المعادية لإسرائيل التي أعقبت ذلك، تصاعدت التوترات مع تبادل رجال الشرطة الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين النار في الضفة الغربية وقطاع غزّة، مما أدّى إلى مقتل خمسة وثمانين فلسطينياً وستة عشر إسرائيلياً، وإلى إصابة أكثر من 1200 فلسطينياً وسبعة وثمانين إسرائيلياً بجروح. كان من المفترض بجهاز الأمن الفلسطيني، بموجب اتفاقيات أوسلو، أن يكون قوة مجهزة بأسلحة خفيفة للمحافظة على النظام في المجتمع الفلسطيني. لكن القتال الذي اندلع في سبتمبر/أيلول غرس في أذهان العديد من الإسرائيليين (بمن فيهم عموس جلعاد) وجهة نظر مختلفة تماماً؛ فلقد كان جهاز الأمن الفلسطيني قوة قتالية حسنة التجهيز وتهدد بشكل مباشر سلامة إسرائيل وأمنها.

في هذا المناخ الأمني المضطرب، برز خطر جديد، لكن من إيران هذه المرّة. ففي أعقاب انهيار الإتحاد السوفياتي سنة 1991، عملت إسرائيل وجمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق (وعلى وجه الخصوص روسيا وأوكرانيا) معاً من أجل إحضار أكثر من نصف مليون يهودي روسي إلى إسرائيل. وقد شكلت هذه الهجرة نقطة ضغط أخرى على إسرائيل، بحيث غيّرت بشكل جذري التوزيع الديموغرافي في الدولة اليهوديّة مع فرض مزيد من الأعباء على الإقتصاد المثقل بالأعباء أصلاً. غير أن إقامة هذه العلاقات وفّرت ثروة لأجهزة الإستخبارات الإسرائيليّة التي استغلت حالة الفوضى وعدم اليقين التي عمّت الجمهوريات الحديثة من أجل تجنيد شبكات من العملاء الذين يعملون داخل المؤسسات التجاريّة والحكوميّة. ورأى الإسرائيليون في ذلك عملاً يصبّ في مصلحة أمنهم القومي، بالنظر إلى حقيقة أن الإمبراطوريّة الشاسعة التي كانت مرة مجمعاً للصناعات

الدفاعـــيّة العســـكريّة السوفياتيّة باتت مقسمة الآن وتعمل بدون سيطرة أو توجيه مركزي.

ســـرعان ما تبينت صحة مخاوف الإسرائيليين ورجاحة قرارهم بتأسيس تلك الشـــبكات الإستخباراتيّة عندما تسرّبت أنباء من روسيا في العام 1995 أفادت عن إبرام صفقات شائنة بين المصانع السوفياتيّة السابقة التي تنتج الصواريخ والجمهوريّة الإســـلاميّة الإيرانيّة. وأفاد العملاء الإسرائيليون عن زيارات ترجع إلى العام 1994 قـــام بها علماء روس إلى مركز إيراني لتصميم الصواريخ يقع في كاراج، على بعد ثمانين كيلومتراً شمال غرب طهران، وعن عدد كبير من الزيارات المتبادلة التي بدأت مـــنذ ذلـــك الحـــين. إحدى نواحي هذا التعاون الجديد كانت مثيرة للقلق بوجه خـــاص؛ بيع السلطات الروسيّة خطاً كاملاً لإنتاج الصواريخ، بما في ذلك المعدات الخاصة بإنتاج البدن والمحرّك، لصاروخ أس أس - 4 متوسط المدى. وكان الإتحاد السوفياتي السابق قد وقّع على معاهدة مع الولايات المتحدة في العام 1987 قضت بالـــتخلّص مـــن كافة الصواريخ متوسطة المدى من ترسانتيهما، ووقّعت الحكومة الروســـيّة في العـــام 1995 إتفاقيّة نظام السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ، حيث حظرت تصدير تكنولوجيات وموادّ معينة تتعلق بتصميم الصواريخ وإنتاجها.

تمكـــن الإسرائيليون، من خلال شبكاتهم، من جمع أدلة متنوعة مُدينة، بما في ذلـــك مكالمـــات جرى التنصت عليها، ومواصفات تقنية، ووثائق تتعلق بعمليات شحن، وفواتير ماليّة أثبتت بدون شك وجود نشاطات مستمرة بين موظفين روس رفيعي المستوى في الصناعة الدفاعيّة في الإتحاد السوفياتي السابق والحكومة الإيرانيّة. لكـــن الشيء الذي كان يصعب التأكد منه هو تحديد ما إذا كانت هذه الصفقات تتم بموافقة من السلطات الروسيّة المركزيّة. غير أن الإسرائيليين كانوا يتابعون منذ مـــدة العلاقـــة بين إيران وكوريا الشماليّة في ما يتعلق بتطوير الصواريخ البالستية، وكانوا قلقين جداً من أحد البرامج على وجه الخصوص؛ أي برنامج شهاب 3.

يـــتراوح مدى الصاروخ الإيراني شهاب 3، والذي هو عبارة عن نسخة عن الصـــاروخ الكوري الشمالي دونغ 1، ما بين 1450 كيلومتراً و1600 كيلومتر، مما يجعلـــه النظام الصاروخي الإيراني الوحيد القادر على بلوغ إسرائيل. يرجع تاريخ

الـتعاون الإيـران الكوري الشمالي في ميدان الصواريخ البالِستية إلى أيام الحرب العراقيّة الإيرانيّة في الثمانينيات من القرن الماضي، عندما استوردت إيران حوالى مئة صاروخ مصنّع في كوريا الشماليّة من طراز سكود بـي، تم إطلاق سبعة وسبعين صـاروخاً منها على العراق في ما عُرف بحرب المدن في العام 1988. ثم توسعت هذه العلاقة، واشترت إيران بعد وقت قصير أكثر من 400 صاروخ بعيد المدى من طراز سكود سي على شكل أطقم صواريخ تم تجميعها في وقت لاحق في إيران.

غـير أنه لا صواريخ سكود بي ولا صواريخ سكود سي منحت إيران القدرة عـلى ضـرب إسرائيل. ولهذا السبب، وسّعت إيران من أفق علاقتها مع كوريا الشـماليّة، وأبرمـت إتفاقيّة موسعة لبيع النفط مقابل الصواريخ مكّنت إيران من امـتلاك مكونات حوالى عشرة صواريخ من طراز نودونغ في منتصف التسعينيات. وفي مـايو/أيـار 1993، قـدم وفد إيراني لمشاهدة عملية إطلاق عملانيّة إبتدائيّة للصـاروخ نودونغ. وبعد أن أعجب الوفد بالصاروخ، أفيد عن توقيع إيران عقداً لشراء 150 من هذه الصواريخ.

لكـنّ العلاقات مع كوريا الشماليّة كانت ضعيفة، وعرضة للإنقطاع. وما أرادت إيـران الحصول عليه فعلاً هو القدرة على إنتاج صواريخ نودونغ بقدراتها ذاتـية. لكـن فكرة النقل الكامل للتكنولوجيا لم ترق للكوريين الشماليين، ولهذا السـبب، عمد الإيرانيون إلى السوّق، في رحلة قادتهم إلى فرص مفتوحة للجميع وفرتها الصناعة الدفاعيّة السوفياتيّة السابقة.

بالنسـبة إلى عموس جلعاد، شكّلت صفقة الصواريخ الروسيّة الإيرانيّة خطراً جسـيماً على أمن إسرائيل. ظهر بعض التردد في البداية في أوساط الإستخبارات العسـكريّة الإسرائيليّة في القبول بالبرنامج الصاروخي الإيراني الذي كان في طور الإنشاء، تدعمه تقارير مبهمة عن صفقات مريبة مع رجال أعمال روس، على أنه يشـكل خطراً. كانت إسرائيل تركز على مشكلاتها مع الفلسطينين وحزب الله. لكـن سـرعان ما برزت أزمة جديدة؛ فلقد أفاد الموساد بأنّ سوريا تستعدّ لشنّ هجوم على مرتفعات الجولان. إستندت بيانات الموساد إلى تقرير أعدّه عميل قديم في الموسـاد اسمه يهودا جيل. ولدى تقييم عموس جلعاد للتقرير الذي رفعه يهودا

جـــيل، تبنّى موقفاً يقول إن سوريا لم تكن في الواقع تجري تحضيرات لشنّ هجوم، وأظهـــر تحقيق أجري بعد ذلك أن يهودا جيل اختلق القصة التي أوردها في تقريره بأكملها. وعلى ضوء الأحداث التي كانت ستحصل، يظهر منعطف الأحداث هذا أن عمـــوس جلعاد، بالرغم من كافة مشاغله، لم يكن ميالاً إلى اختلاق المعلومات الإستخباراتيّة. لكنه بعد أن اجتاز أزمة الهجمات الصاروخيّة المعادية في العام 1991 ، لم يكـــن عـــلى استعداد للوقوف موقف المتفرّج فيما كان خطر آخر يلوح في الأفق. وعلى الرغم من تركيز إسرائيل على المشكلات القريبة من حدودها، تولّى عموس جلعاد مهمة تقييم إيران بأنها الخطر الأول الذي يواجه إسرائيل.

حـــتى سنة قبل الثورة الإسلاميّة في العام 1979 والتي أزاحت شاه إيران عن السلطة، كانت تربط إسرائيل بإيران علاقات قديمة. وكانت إيران الملكيّة من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل كدولة جديدة في العام 1948. وفي الفترة الممتدة بين عامي 1948 و1949، تعاونت إيران بشكل وثيق على تسهيل نقل اليهود الإيرانيين – الذين أرادوا العيش في الدولة اليهوديّة الجديدة – إلى إسرائيل. وفي العام 1958، بـــدأت إسرائيل برنامجاً لتبادل المعلومات الإستخباراتيّة والعسكريّة مع شاه إيران. وفي الســـنة نفســـها، بدأت إسرائيل، بالتعاون مع الشاه، بتسليح الأكراد في شمال العـــراق وتدريـــبهم، مستخدمة قواعد تقع داخل إيران في مسعى لزعزعة استقرار الحكومة العراقيّة. وتوسع هذا التعاون بدرجة كبيرة في العام 1963 إلى حدّ ذهاب بعـــض المستشـــارين الإسرائيليين سنة 1965 للعمل على الأرض في شمال العراق، وتقـــديم التدريب والمشورة للثوار الأكراد العراقيين. وقد تجلّت حقيقة هذا التعاون الوثيق في يونيو/حزيران 1967 عندما شنّ الأكراد في شمال العراق هجوماً، نـــزولاً عـــند رغبة المستشارين الإسرائيليين، على الجيش العراقي في مسعى لتقييد القوات العراقـــيّة التي ربما كانت ستُرسَل من أجل دعم سوريا أو الأردن أو مصر. وجرى توقيـــت ثورة مشابهة من قبل أكراد العراق في العام 1973 لدعم المصالح العسكريّة الإسرائيليّة.

كـــان الملاّ مصطفى البرزاني النقطة المحوريّة في كردستان العراقيّة في ما يتعلق بـــالدعم الإســـرائيلي، فلقد زار إسرائيل سرّاً في العام 1967 ثم في العام 1973 من

أجـــل توطيد العلاقات. وبعد العام 1973، توسعت العلاقات الكرديّة الإسرائيليّة لتشمل وكالة الإستخبارات المركزيّة التي أرسلت ضباط ارتباط إلى شمال العراق من أجل تنسيق تدفق الدعم المادي القادم من إيران. لكن هذا التعاون الثلاثي توقف في العـــام 1975 عـــندما أشرفت الولايات المتحدة على إبرام إتفاقيّة سلام بين إيران والعـــراق. وبموجـــب تلـــك الإتفاقـــيّة، كان على إيران أن تعلّق كافة شحنات المساعدات التي تُرسل إلى الأكراد العراقيين في شمال العراق، في مسعى لإنهاء الثورة الكرديّة.

شـــهدت العلاقات الإيرانيّة الإسرائيليّة في السبعينيات من القرن الماضي فترة صـــعبة، إذ إن إيران قدمت الدعم المادي لمصر أثناء حرب أكتوبر، ثم صوتت في العـــام 1975 لصالح قرار أصدرته الأمم المتحدة يساوي بين الصهيونيّة والعنصريّة. ولكـــنّ الدولـــتين تمكنتا من الإبحار في هذه المياه الدبلوماسيّة المضطربة، بحيث إنه بحلـــول العام 1977، أبرمت إيران مع إسرائيل صفقة لشراء الأسلحة بلغت قيمتها عـــدة مليارات من الدولارات. ولكن هذه الصفقات توقفت فجأة سنة 1979 مع الإطاحة بالشاه. لكن زوال حكم الشاه خلّف ديناً كبيراً لإسرائيل على إيران تجاوز 5 ملـــيارات دولار. وتمكنـــت إسرائيل من استعادة بعض من ديونها عبر مواصلة تصدير الأسلحة مقابل تمكين بضعة آلاف من اليهود الإيرانيين الملهفين للفرار من التعصب الديني للجمهوريّة الإسلاميّة الحديثة من الهجرة من إيران. ولكن سرعان ما انقطعت هذه الإتصالات وبقيت مسألة الديون عالقة.

حتى بعد التوقيع على إتفاقيّة السلام بين إيران والعراق سنة 1975، حافظت أجهـــزة الإستخبارات الإسرائيليّة على علاقات وثيقة مع الأكراد العراقيين الموالين لمصطفى البرزاني، وهي العلاقات التي توسعت خلال فترة الحرب الإيرانيّة العراقيّة. وتمكنـــت الإســـتخبارات الإسرائيليّة من بناء عدد من الشبكات لجمع المعلومات الإســـتخباراتيّة في كل من العراق وإيران عبر استغلال السكان الأكراد في كل من الـــبلدين. وبعـــد حـــرب الخليج سنة 1991، وسّعت إسرائيل بدرجة كبيرة من تواجدها في شمال العراق، واستخدمت فرقاً مؤلفة من نخبة الجواسيس من الأكراد الذين وُلدوا في العراق ويعيشون في إسرائيل (يقدّر عدد الجالية الكرديّة التي تعيش

في إســـرائيل بحـــوالى 50 ألف مواطن). وبحلول العام 1995، كانت هذه الشبكة الكرديّة توفر بيانات استخباراتيّة أوليّة، بما في ذلك تقارير عن برامج أسلحة الدمار الشـــامل العراقـــيّة. وبالمثل، كانت شبكات كرديّة مشابهة تعمل في إيران وتزوّد إسرائيل بمعلومات هامة عن الوضع الأمني لإيران، بما في ذلك معلومات إستخباراتيّة تـــتعلق بـــالقدرات الإيرانيّة في ميدان الصواريخ الكيميائيّة، والجرثوميّة، والنوويّة، والبالستية.

لكـــن المشـــكلة الكـــرديّة كانت في تركيا التي اتخذت هذه المرة طابعاً بالغ الخطـــورة. فالطـــابع العلـــني الحديث للعلاقات الوثيقة بين إسرائيل وتركيا يعتبر انعكاســـاً في الواقع لعلاقات قديمة تعود إلى العام 1958 عندما وقّع رئيس الوزراء الإســـرائيلي بن غوريون على إتفاقيّة سرّية مع الرئيس التركي منديريس تدعو إلى تعاون إسرائيلي تركي في مواجهة الراديكاليّة المتنامية في الشرق الأوسط، إضافة إلى مجابهـــة مـــا وصفته الإتفاقيّة "بالتأثير السوفياتي". ولكن الإنقلاب العسكري الذي حـــدث في أنقـــرة ســـنة 1960 جمّد العلاقة الإسرائيليّة التركيّة الوليدة. ثم عادت العلاقـــات الإسرائيليّة التركيّة إلى سابق عهدها في العام 1964 عندما التقى رئيس الوزراء الإسرائيلي إيشكول ورئيس الوزراء التركي إينونو في باريس وأعادا تنشيط إتفاقـــيّة العـــام 1958 الـــنائمة. تضـــمنت تلـــك الإتفاقيّة بنداً يتعلق بالتعاون الإســـتخباراتي. وأول مظهـــر علني لهذه العلاقة الجديدة برز في العام 1974 عندما قدّمـــت إسرائيل معلومات إستخباراتيّة لدعم الإجتياح التركي لقبرص. وبعد أن أوقفـــت الولايات المتحدة بيع المعدات العسكريّة لتركيا كردّ على ذلك الإجتياح، تدخلت إسرائيل، ووقّعت في العام 1975 على إتفاقيّة مع تركيا لتزويدها بصواريخ جو – جو مصنّعة في إسرائيل، إضافة إلى معدات عسكريّة أخرى.

بهـــدف الموازنـــة بـــين علاقة إسرائيل الإستراتيجيّة مع تركيا وبين استغلالها الإستخباراتي للأكراد، توصل الإسرائيليون إلى تسوية مع تركيا تتعهد فيها الأخيرة بغضّ الطرف عن دعم إسرائيل للأكراد في العراق وإيران مقابل تلقّي مساعدة من إســـرائيل مـــن أجل إخماد الثورة الكرديّة في تركيا. وساعدت إسرائيل على وجه الخصـــوص تركـــيا وحرّضتها على اعتقال زعيم الحركة الكرديّة التركيّة، عبد الله

أوجـــلان، باســـتخدام كـــمّ كبير من الإتصالات التي جرى اعتراضها وعبر جمع المعلومـــات الإستخباراتيّة التي جرى توفيرها إلى السلطات التركيّة التي تمكنت بعد ذلك من إلقاء القبض على الزعيم الثوري الكردي في كينيا في فبراير/شباط 1999.

كانـــت المجسّـــات الإستخباراتيّة التي تعمل في إيران هامة للغاية بالنسبة إلى إســـرائيل، وخصوصـــاً بالنظر إلى حقيقة أن العلاقات بين الدولتين اتخذت طابعاً تصـــعيدياً متزايداً. فالإجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982 فتح الأبواب أمام إيران لإرســـال حـــرّاس الثورة الإيرانيين إلى لبنان من أجل صدّ العدوان الإسرائيلي، مما أوجـــد بالـــتالي وضعاً لا يزال قائماً حتى يومنا هذا. وأصبح الإيرانيون الداعمين الرئيســـيين للتنظـــيم الإسلامي اللبناني الذي يعرف بحزب الله، وأصبح لبنان دولة مستهدفة من قبل إيران لتصدير الثورة الإسلاميّة.

لم يسعَ الإيرانيون إلى أبقاء صراعهم مع إسرائيل مقتصراً على الجبهة اللبنانية. ففـــي يوليو/تموز 1994، وقع انفجار مرعب في المركز الثقافي اليهودي في بيونس آيـــرس، عاصـــمة الأرجنتين، مما أدّى إلى مقتل حوالى 100 شخص وجرح 250 آخـــرين. وقد تمكنت الإستخبارات الإسرائيليّة من الربط بين هذا الإنفجار وبين اجتماع عُقد في أغسطس/آب 1993 للمجلس الإيراني الأعلى للأمن القومي إتُخذ فيه قرار بتنفيذ هذه العملية. أوكلت المهمة الفعلية إلى وحدة عملانية تعمل خارج البلاد وتنتمي إلى التنظيم اللبناني، بمساعدة من الإستخبارات الإيرانيّة. واستناداً إلى بعـــض المصادر، لعبت حلقة الوصل الكرديّة دوراً هاماً في تمكين إسرائيل من جمع قطع الأحجية الإستخباراتيّة التي أشارت إلى ضلوع إيران في تلك العملية.

لكـــن المصـــادر نفسها سمحت للإستخبارات الإسرائيليّة برسم صورة أكثر تعقيداً للمواقف الإيرانيّة من إسرائيل. فمن خلال العلاقات التجاريّة التي تأسست في ثمانينـــيات القـــرن الماضي، عندما سهّلت إسرائيل إمداد إيران بالأسلحة مقابل إطلاق سراح الرهائن الأميركيين في صفقة شكلت جزءاً من فضيحة إيران الكونترا الكبيرة التي لوّثت سمعة إدارة ريغان، واصلت إسرائيل شحن الأسلحة إلى إيران، في مسعى أولاً للمساعدة على قلب ميزان القوى لصالح إيران أثناء حربها مع العراق، وثانـــياً مـــن أجل إجراء اتصالات دائمة مع القطاعات الحكوميّة الإيرانيّة وغيرها،

والتي يمكن أن تثبت جدواها.

أشارت تلك المصادر إلى إمكانية تلطيف الموقف الإيراني المتشدد من إسرائيل، وإلى أن التركيز الإيراني منصب نحو الداخل، بهدف حلّ عدد كبير من المشكلات المحلـيّة (والـتي تـتعلق في غالبيـتها بالإقتصاد). وبحلول العام 1995، توصلت الإسـتخبارات العسـكريّة الإسرائيليّة إلى استنتاج مفاده أنه يمكن أن تتوفر نافذة لخفـض حـدّة الإحتكاك بين إسرائيل وإيران، وخصوصاً إذا أمكن وضع البؤرة المتفجرة في لبنان تحت السيطرة. ودار نقاش داخل أوساط الإستخبارات العسكريّة الإسـرائيليّة حول ما إذا كان ينبغي على إسرائيل الإستفادة من الدين المتوجب لها على إيران من أجل تحسين علاقاتها مع ذلك البلد.

من خلال هذه الشبكة الإستخباراتيّة المعقدة ودبلوماسيّة الظل، أُجبر عموس جلعـاد على دراسة كيفية تقييم البيانات الإستخباراتيّة التي كانت ترد من روسيا والمتعلقة ببرنامج الصواريخ الإيراني. وأحد أولى التقييمات التي أشرف عليها جلعاد كان تقييم الخطر القومي للعام 1996، والذي ادعى فيه بأن إسرائيل تواجه خطرين رئيسـيَّين: فلسطين وإيران. رأى جلعاد أنه طالما بقي ياسر عرفات في السلطة، لن يُنظر إلى الفلسطينيين على أنهم شركاء حقيقيون في السلام، على الرغم من إتفاقيّة أوسـلو الثانـية. كما اعتقد جلعاد بأن طبيعة النظام الإيراني، وموقفه الأصولي، وموقفـه الحادّ المعارض لإسرائيل الذي يجري التعبير عنه بشكل روتيني يعني وجود حالة حقيقية من عدم الإنسجام بين إسرائيل وإيران، وأن أفضل مسار عمل يمكن أن تسـير فيه إسرائيل هو السعي إلى تغيير النظام في إيران. وقد عكست صياغته للتقييم القومي للعام 1996 هذه المخاوف.

من سوء حظ عموس جلعاد أن المؤسسة العسكريّة الإسرائيليّة لم تشاركه في وجهـات نظره. وشعر مكتب المراقبة (أي **توما المتشكك**) بالإنـزعاج مما اعتبره "نقاشـاً عاطفياً" بدلاً من أن يكون تحليلاً سديداً، وأصرّ على إعادة كتابة التقييم بحيـث يعكس هذه الهواجس. وفي النهاية، رأى التقييم القومي للعام 1996 أنه في حـين تعتبر المشكلة الفلسطينيّة مشكلة حقيقية، ففي إمكان إسرائيل أن تتطلع إلى تسوية مع الفلسطينيين يتم التفاوض بشأنها بوصفها المسار الذي يؤدي إلى السلام،

حتى وإن كان ذلك يعني التفاوض مع عرفات. وبالرغم من أن التقييم اعتبر إيران خطراً كبيراً، فقد رأى أنه خطر يحمل بذور التلطيف الذاتي على اعتبار أن المتشددين في إيران كانوا يرزحون تحت ضغوط شديدة من قبل الشعب الإيراني. في حين رأى جلعاد أن إيران ستشكل خطراً مباشراً على أمن إسرائيل بحلول العام 2005، فقد رأى تقييم العام 1996 بأنه سينتج عن الديناميات السياسيّة الداخليّة أفول نجم المتشددين الإيرانيين كقوة سياسيّة بحلول العام نفسه.

رفع جلعاد، الذي لم يتأثر بالموقف الضعيف الذي اتُّخذ في التقييم القومي للعام 1996، مسألة العلاقات الروسيّة الإيرانيّة في مجال تصنيع الصواريخ إلى الولايات المتحدة في أواخر العام 1996، وأثارها في معرض زيارة روتينيّة لتبادل المعلومات الإستخباراتيّة. لم يبتلع الأميركيون الطعم، ولذلك عاد جلعاد في يناير/كانون الثاني 1997، لكن مع إيجاز مفصل هذه المرّة ضمّ كافة المعلومات الإستخباراتيّة الحساسة التي تمكنت إسرائيل من جمعها من مصادرها في كل من روسيا وإيران. واجه جلعاد الأميركيين باستنتاج مذهل مفاده أنه ما لم يتم فعل شيء لوقف هذه العمليات، ستكون إيران قادرة في زمن وجيز على بناء قوة صاروخيّة قوامها صواريخ شهاب 3 الجديدة القادرة على ضرب إسرائيل. من ناحيتها، رأت الإستخبارات الأميركيّة في صاروخ شهاب 3 نتاجاً لعلاقات إيران بكوريا الشماليّة، وربما الصين، ولكن ليس ثمرة علاقات إيران مع روسيا. بالنسبة إلى الأميركيين، لم تكن استخبارات جلعاد تصف أكثر من نشاطات شرّيرة تقوم بها بعض الصناعات الروسيّة التي وإن كانت تشكل مصدر إزعاج، فهي لم تكن تشكّل قضية أمنيّة قوميّة حقيقية سواء بالنسبة إلى إسرائيل أو للولايات المتحدة.

في هذه المرحلة، طلب عموس جلعاد خدمات اللوبي المؤيد لإسرائيل (أيباك)، أي لجنة الشؤون العامة الأميركيّة الإسرائيليّة، من أجل نقل المعركة إلى الكونغرس الأميركي. وبمساعدة الناشطين في أيباك الذين كانوا يعملون من وراء الكواليس على ممارسة الضغط على الأعضاء المناسبين، وقف جلعاد أمام لجنة الإستخبارات في كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ، ودافع عن قضية إسرائيل ضدّ العلاقات الروسيّة الإيرانيّة.

بوقوف الكونغرس بأكمله بجانبه، تمكن جلعاد من الإجتماع بمستشار الأمن القومي، ليون فيورث، وتمكن من إقناعه بخطورة الوضع (وفقاً لتصور جلعاد على الأقل)، وبالحاجة إلى الضغط على الروس لوقف تعاونهم مع إيران. واستطاع ليون استمالة نائب الرئيس آل غور بحيث أثيرت المسألة أثناء زيارة قام بها رئيس الوزراء الروسي فيكتور تشيرنومردين للولايات المتحدة في فبراير/شباط 1997.

لم يكن مفاجئاً إنكار تشيرنومردين أي مشاركة روسيّة رسميّة في هذا الخصوص، ولكنه وعد بالتقصي عن الأمر. وبالرغم من ذلك، أمكن التوصل إلى استنتاج وهو أن الروس بحاجة إلى معلومات مفصلة. ومن خلال ليون، أطلعت الولاياتُ المتحدة تشيرنومردين عن المعلومات المتعلقة بالصلات الروسيّة الإيرانيّة والتي حصلت عليها من عموس جلعاد. واستناداً إلى مسؤولين في الإستخبارات الإسرائيليّة، فقد تراجع كمّ المعلومات التي كانت تحصل عليه الإستخبارات الإسرائيليّة من مصادرها، في غضون شهور قليلة، لأن قوات الأمن الروسيّة عمدت إلى اعتقال كل من قام بالتطفل على البيانات التي وصلت إلى الولايات المتحدة.

من الصعب أن نقيّم الضرر الحقيقي، مقابل الضرر المتصوَّر، الذي لحق بالإستخبارات الإسرائيليّة نتيجة لقلّة تحفّظ ليون. وفي نفس الوقت الذي كانت فيه الشبكة الإسرائيليّة الروسيّة تجمع معلومات حول إيران، وردت تقارير من المصادر نفسها عن اتصالات يجريها الروس مع العراق. وثبت أن المعلومات الإسرائيليّة التي جرى توفيرها لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة كانت دقيقة للغاية في كافة النواحي باستثناء السياق الذي وردت فيه تلك المعلومات. واستطاع الإسرائيليون تقديم تحليل مدهش عن هذه الإتصالات إلى مفتشي الأمم المتحدة (كنت أقوم بأعمال التنسيق لصالح الأمم المتحدة)، وتوفير معلومات مفصلة في غاية الدقّة حول طبيعة هذه التعاملات الجارية. وتمكن المفتشون التابعون للأمم المتحدة من اعتراض شحنة من معدات روسيّة خاصة بالتوجيه والسيطرة على الصواريخ وهي في الأردن قبل وصولها إلى العراق. لكن بقيامهم بذلك، إكتشف المفتشون بأنه بعيداً عن مخطط رسمي أعدته الحكومتان الروسيّة والعراقيّة، فإن الشبكة التي استفاد منها العراقيون مثّلت الجانب القبيح للإقتصاد الروسي في فترة ما بعد الإتحاد السوفياتي،

حيث كانت الشركات المملوكة من قبل الدولة تبحث عن أسواق جديدة مع قليل من التوجيه والمراقبة الرسميّة أو بدونها لكيفية القيام بذلك. والمعدات القديمة التي كان مصيرها التحوّل إلى كومة من الخردة، أو التي كان من المقرر سحبها من الخدمة وظلت منسية مدة طويلة في المستودعات، باتت تباع الآن من قبل المغامرين من تجار السوق السوداء. فقد اكتشف مفتشو الأسلحة التابعون للأمم المتحدة في العراق مستندات تتعلق بصلات عراقيّة روسيّة تحاكي تلك التي اكتشفها الإسرائيليون والتي تتعلق بإيران، وكانت في معظمها نشاطات وهميّة مع مخططات عظيمة وُضعت على الورق مع قليل من المضمون. ولكن الصفقات التي أُبرمت مع إيران قطعت شوطاً أكبر من الصفقات التي أُبرمت مع العراق، ويعود ذلك إلى أنه لم يكن يوجد في إيران مفتشو أسلحة يتربّصون من أجل اكتشاف تلك الصفقات. ولكنّ أساسيات الترتيبات العامة التي أعدّت مع روسيا بقيت على حالها: صفقات مريبة في السوق السوداء بدون موقف رسمي.

لكي نفهم بشكل تام الهيستيريا التي تنتاب إسرائيل من التعاون الروسي الإيراني في مجال الصواريخ، بغض النظر عن وضعيته الرسميّة، يتعين علينا وضعها في منظور الهواجس الإسرائيليّة من قرار روسيا بتزويد إيران بمفاعلات نوويّة لإنتاج الطاقة الكهربائيّة، وهو نشاط تعتبره إسرائيل غير مقبول ويشكّل خطراً قاتلاً بالنسبة إلى أمن إسرائيل. ترجع صفقة المفاعل بين روسيا وإيران إلى عهد شاه إيران، عندما قرر النظام الملكي الإيراني في منتصف السبعينيات بناء شبكة من اثني عشر مفاعلاً نووياً يمكن أن توفر لإيران كامل احتياجاتها من الطاقة الكهربائيّة. وبموجب هذه الخطة، تم بناء اثنين من هذه المفاعلات، بقدرة إنتاجيّة مقدارها 1300 ميغاواط، في بوشهر.

عندما سقط نظام الشاه، كانت أعمال البناء في بوشهر قد استُكملت بنسبة 80 في المئة. ولكن الحكومة الإسلاميّة الجديدة رأت أن الطاقة النوويّة "غير إسلاميّة" وتم وقف أعمال البناء (التي كانت تقوم بها شركة سيمنز الألمانيّة). كما قصفت طائرة حربيّة عراقيّة المنشأة في العام 1981 مما أدّى إلى تدميرها. وأثناء الحرب العراقيّة الإيرانيّة، غيّرت الحكومة في طهران موقفها من الطاقة النوويّة

واستأنفت الإتصالات مع ألمانيا لكي تتولّى تنفيذ المشروع. غير أن الولايات المتحدة ضغطت على ألمانيا كي لا تقدّم لإيران مفاعلات نوويّة، وإنما مولّدات كهربائيّة تعمل بواسطة الغاز. رفضت إيران العرض الألماني. وبالمثل، فشلت المفاوضات التي أجريت مع اتحاد شركات إسبانيّة أرجنتينيّة في العام 1987 في التوصل إلى اتفاق. وفي أعقاب انهيار الإتحاد السوفياتي، تقرّبت إيران من الحكومة الروسيّة الجديدة المتعطشة للمال على عهد بوريس يلتسن، وأبرمت صفقة في مطلع العام 1995 بلغت قيمتها 800 مليون دولار يقوم الروس بموجبها ببناء مفاعل وحيد بقدرة 1000 ميغاواط في بوشهر، ووافقت إدراة كلينتون على تلك الإتفاقيّة.

على الفور، انتقدت الحكومة الإسرائيليّة تلك الصفقة. كانت الولايات المتحدة تلعب منذ فترة من الوقت لعبة القطة والفأرة مع الإيرانيين بشأن رغبتهم المعلَنة في امتلاك التكنولوجيا النوويّة، التي يراد استخدامها في الظاهر في برنامج نووي لإنتاج الطاقة، في حين رأت الولايات المتحدة وإسرائيل أن ذلك ليس سوى جزء من نيّة أكبر لامتلاك أسلحة نوويّة. وكانت جهات إيرانيّة قد أجرت زيارات لكازاخستان في العامين 1992 - 1993 بهدف شراء يورانيوم متدنّي التخصيب لإمداد مفاعلها بالطاقة (وهو ما دفع بالولايات المتحدة إلى تنفيذ برنامج بلغت كلفته عدة ملايين من الدولارات للتخلص من كافة مخزونات كازاخستان من اليورانيوم عالي التخصيب).

سعت إيران إلى التقرب من شركات فرنسيّة وصينيّة من أجل امتلاك مصانع مكتملة البناء تفيد في إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم، وهو الوقود المستخدم في تخصيب اليورانيوم باستخدام طريقة الطرد المركزي. وهنا أيضاً، ضغطت الولايات المتحدة على الفرنسيين والصينيين لوقف هذا التعاون. وأطلق الإسرائيليون عنان لجنة أيباك القوية المؤيدة لإسرائيل، وسرعان ما ضغط الكونغرس - في عرض غير مسبوق لمدى تأثير أيباك عليه - على إدارة كلينتون لحملها على فرض عقوبات إقتصاديّة صارمة على إيران، لا تشمل الإستثمارات والمبادلات التجاريّة الأميركيّة مع إيران وحسب، بل وتشمل كل شركة أجنبيّة تقوم بمثل هذه المبادلات أيضاً.

من الواضح أن الحكومة الإسرائيليّة بالغت في ردّة فعلها حيال التطورات على صعيد البرنامج النووي الإيراني في العامين 1994 - 1995. فلم يكن يوجد أي دليل على الإطلاق يربط بين الجهود التي تبذلها إيران لامتلاك التكنولوجيا النوويّة ببرنامج لصنع أسلحة نوويّة. ولكن الموقف الإسرائيلي، والذي سرعان ما انعكس على الموقف الأميركي، كان قاطعاً: لا يوجد لدى إيران أية حاجة منطقيّة لبرنامج للطاقة النوويّة، وبناء على ذلك، فإن أي جهد في ميدان النشاط النووي لا يخدم سوى كغطاء لبرنامج سرّي لإنتاج الأسلحة النوويّة. والشيء المهم هو أن "النموذج" الإسرائيلي المتعلق ببرنامج إيراني سرّي لإنتاج الأسلحة النوويّة منقول عن نموذج مشابه أثبت نجاحه في ما يتعلق بالإستئناف المحتمل للبرنامج النووي في العراق، هذا بالرغم من حقيقة أن مفتشي الأمم المتحدة ينشطون في كلا البلدين وأن الإستخبارات الإسرائيليّة تتابع برنامج ارتباط نشطاً مع الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة لمراقبة النشاطات النوويّة التي يقوم بها كل من العراق وإيران.

بغض النظر عن مدى ضعف القضية الإسرائيليّة المتعلقة ببرنامج إيراني لإنتاج الأسلحة النوويّة، فإن الجمع بين مساعي إيران للحصول على التكنولوجيا النوويّة من روسيا والتطورات الجارية على صعيد نقل تكنولوجيا الصواريخ بطريقة سرّية من روسيا إلى إيران ولّد ما يشبه الهستيريا في دوائر الإستخبارات العسكريّة الإسرائيليّة. وأمضى سلاح الجوّ الإسرائيلي معظم فترات العام 1996 في تحديث خياراته المتعلقة بالأهداف التي ربما يضربها في إيران. وفي أبريل/نيسان 1995، أطلقت إسرائيل قمراً صناعياً يدور حول الأرض لالتقاط الصور الفوتوغرافيّة اسمه أوفيك - 3. إن دقة الصور التي يلتقطها هذا القمر الصناعي أشعرت إسرائيل بالحاجة إلى ما هو أكثر من ذلك، ولكنه كان جيداً لكي تتمكن إسرائيل من تحديد مواقع المنشآت الرئيسيّة لأغراض تتعلق باستهدافها المحتمل، ومن متابعة منظومات الدفاع الجوّي في كل من العراق وإيران. جرى استخدام الصور التي التقطها أوفيك - 3 بشكل مكثف في إعداد قائمة بالأهداف يمكن أن تستخدم في ضرب إيران. حتى عندما بلغت التوترات بين العراق والولايات المتحدة ذروتها في صيف العام 1996، ظلّ التركيز الأساسي للإستخبارات الإسرائيليّة منصباً على إيران وعلى

الأخطار المجتمعة التي تشكلها برامجها الصاروخيّة والنوويّة.

واجـه عمـوس جلعاد مأزقاً. فعندما يراد تقييم الأخطار على حدة، يمكن التهوين من كل مكون من مكونات طيف الأخطار التي تهدد إسرائيل على أساس الحقـائق، أو وفقاً لرأي جلعاد، على أساس غياب الحقائق. لكن عندما يتم الجمع بـين هـذه الأخطار، تتحول إلى رزمة وحيدة من أخطار لا تدع مجالاً للشك في الخطر الذي تواجهه إسرائيل: الزيادة الدراماتيكيّة في عدد الهجمات الإرهابيّة التي تقـع داخل إسرائيل، وزيادة تسلّح حزب الله الموالي لإيران، والنشاطات التي تقوم بها إيران لامتلاك قدرات نوويّة وامتلاك صواريخ قادرة على بلوغ إسرائيل.

في نظـر جلعـاد، اجتمعت هذه العناصر ضمن تصوّر حديث حيث يجهر الشـعور الباطني بالحقائق القاطعة. وقد لاقت مقاربة جلعاد القاسيّة ترحيباً متزايداً من الحكومة المتشددة برئاسة بنيامين نتنياهو. لكن في نظام يفاخر بالمقاربة المنهجيّة للتحلـيل الإستخباراتي، كانت تصوّرات جلعاد عبارة عن هرطقة. غير أنه في ظل نتنياهو، أصبحت العمليّة الإستخباراتيّة مسيّسة، وتغلّب الشعور الباطني لجلعاد على الإعتراضات القوية التي بدرت من داخل فرع الإستخبارات العسكريّة، حتى عندما جاهر ضباط أعلى رتبة من جلعاد بتلك الإعتراضات.

بحلول العام 1997، كان جلعاد يرأس عمليّة ثنائية الأطراف لتقاسم المعلومات الإستخباراتيّة مع الولايات المتحدة، تُعرف بلجنة التسريبات، وكان هدفها التعامل مـع المخـاوف الإسرائيليّة من نقل تكنولوجيا الصواريخ الروسيّة إلى إيران. وفي غضون وقت وجيز، تبنّت الأوساط الإستخباراتيّة الأميركيّة النموذج الإسرائيلي في التفكير، وسرعان ما ضغط الكونغرس الأميركي، بمساعدة من حشد مكثف للدعم السياسي من جانب أيباك، من أجل فرض عقوبات تجاريّة على الشركات الروسيّة التي تشير **لجنة التسريبات** إلى تورّطها في تجارة غير مشروعة مع إيران.

اتخـذت الأعمـال التي تقوم بها **لجنة التسريبات** طابعاً أكثر إلحاحاً عندما اكتشـفت أقمار التجسس الأميركيّة تجربة لمحرّك إيراني يعمل بالوقود السائل يراد اسـتخدامه في الظاهر في الصاروخ شهاب 3. كان الإسرائيليون مقتنعين بأنّ هذه الـتجربة لم تكن لتتم لولا معونة ومساعدة الخبراء الروس في إيران، ولكن الحقيقة

هـــي أن المحـــرك الذي جرى اختباره حصلت عليه إيران من كوريا الشماليّة، و لم تكـــن له أية علاقة من قريب أو بعيد بالتعاون الروسي الإيراني في مجال الصواريخ. غـــير أن الحقـــائق لم تعد لها أهمّيّة، ففي تصوّر عموس جلعاد، كل شيء مرتبط بمخطط رئيسي واحد هدفه إلحاق الأذى بإسرائيل. وفي مطلع العام 1999، وبفعل التأثير المشترك **للجنة التسريبات** الخاصة بالتعاون الإستخباراتي والضغوط السياسيّة الـــتي مارستها أيباك، فرضت إدراة كلينتون عقوبات على الشركات الروسيّة التي تُعرّف بأنها تتعامل مع إيران.

بـــدأ الإســـرائيليون يُفكّـــرون بجدّية في الظروف التي ربما تؤدي إلى إسقاط الحكومة الإيرانيّة. أدرك عموس جلعاد ورفاقه الضباط بأن تلك المهمة أكبر من أن تتمكن إسرائيل بمفردها من إنجازها. في الواقع، هناك دولة وحيدة في العالم يمكنها إنجاز تلك المهمة، ألا وهي الولايات المتحدة.

بوصف جلعاد العقل المدبّر، بدأت الإستخبارات الإسرائيليّة بضخ المعلومات إلى المجلـــس الوطني للمقاومة في إيران الذي يعمل في واشنطن العاصمة، مستخدمة في الغالـــب مـــا بـــات يعرف "باللوبي الإسرائيلي" كوسيط. كان المجلس الوطني للمقاومة في إيران بمثابة الواجهة السياسيّة لمجاهدي خلق، أو ميك، والتي اتخذت من العـــراق مقراً لها منذ العام 1981، وخدمت كذراع بحكم الأمر الواقع للمخابرات العراقـــيّة. تم إدراج اسم ميك من قبل حكومة الولايات المتحدة كمنظمة إرهابيّة، وبالـــتالي أصبح فكّ الإرتباط بين المجلس الوطني ومجاهدي خلق في أذهان جمهور الأميركيين وصنّاع السياسة في واشنطن هدفاً رئيسياً للّوبي الإسرائيلي. وتولّت 'ذا ميدل إيست كوارترلي'، وهي الصحيفة الناطقة باسم منتدى الشرق الأوسط التابع لأيـــباك، الدور الريادي في إعادة رسم الوجه العلني للمجلس الوطني للمقاومة في إيران عبر نشر مقابلة شديدة التعاطف مع مسؤول رفيع في المجلس في سبتمبر/أيلول 1995.

بضـــغط من أيباك، بدأ أعضاء الكونغرس بالتعبير عن دعمهم العلني لكل من المجلـــس الوطـــني للمقاومة في إيران ولإسقاط نظام الملالي في طهران. والهدف من تلـــك العملـــية كان ذا شقّين: غرس فكرة تغيير النظام في نفسية الجسم السياسي

الأميركي كسياسة، والعثور على منفذ قابل للنفي لنشر المعلومات الإستخباراتيّة الأميركيّة في أوساط الرأي العام، حيث يمكن لأيباك عندئذ الضغط على أعضاء الكونغرس للقيام بعمل تحجم عنه إدارة كلينتون. وفي يناير/كانون الثاني 1999، بدأ المجلس الوطني للمقاومة في إيران تلك العملية عندما عقد مؤتمراً صحفياً كشف فيه عن التقدم الذي أحرزته إيران في ميدان الأسلحة الكيميائيّة والجرثوميّة.

لم يكن الإرتباط بين المجلس الوطني ومجاهدي خلق المنفذ الوحيد للدعوة إلى تغيير النظام التي ينادي بها الإسرائيليون، فالطبيعة المثيرة للجدل والمعقدة للتعاون الإسرائيلي التركي في ما يتعلق بأكراد الشرق الأوسط عادت إلى البروز مجدداً عندما اعتقلت الحكومة الإيرانيّة خمسة وعشرين عضواً من الحزب الديموقراطي الكردي العراقي الذي يتزعمه مسعود البرزاني، نجل مصطفى البرزاني، واتهمتهم بالتجسس لصالح الإسرائيليين والأتراك. وبمساعدة من الحكومة التركيّة، تمكنت إسرائيل من تأسيس وجود استخباراتي لها في أذربيجان، حيث بدأت الحكومة الإسرائيليّة بحلول العام 1996 ببث نشرات دعائية إلى شمال إيران الذي يسكنه الأذريون دعماً لحركة وطنية أذرية معادية للنظام، إضافة إلى تنفيذ عمليات مكثفة لجمع المعلومات الإستخباراتيّة تضمنت التنصت على الإتصالات وعبور الحدود من قبل أذريين موالين لإسرائيل.

بفضل التعاون غير المسبوق بين إسرائيل ومفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة في ما يتعلق بالعراق، لم تعد إسرائيل تنظر إلى صدام حسين على أنه يمثّل تهديداً جدّياً للأمن القومي. فقد رأى التقييم القومي الإسرائيلي للعام 1998 بأنه تم تجريد العراق من أسلحته، وأنه طالما لا يزال مفتشو الأسلحة يعملون فيه، سيرتدع عن استئناف العمل ببرامجه السابقة لإنتاج الأسلحة. ولكن في ديسمبر/كانون الأول 1998، طلبت الولايات المتحدة من مفتشي الأسلحة العاملين في العراق الخروج منه عشية بدء عملية ثعلب الصحراء، والتي كانت عبارة عن حملة قصف استمرت ثماني وأربعين ساعة، استهدفت في الظاهر مواقع أسلحة الدمار الشامل العراقيّة، ولكنها هدفت في الحقيقة إلى إبعاد صدام حسين عن السلطة. وعندما فشلت الحملة الجوّية، رفض العراق السماح لمفتشي الأسلحة بالعودة إليه، مستشهداً بعلاقاتهم

الوثيقة بالإستخبارات الأميركيّة.

بعدما لم يعد يتوفر لإسرائيل موارد مفتشي الأسلحة الممتازة لجمع المعلومات الإستخباراتيّة، أُجبرت على إعادة تقييم وضعها بشأن العراق. واعتبرت تقييمات متتالية أنه يمكن للعراق استئناف جوانب هامة من برامج أسلحة الدمار الشامل خلال فترة تتراوح ما بين ستة وتسعة شهور من تاريخ مغادرة مفتشي الأسلحة للعراق. وبعد انقضاء فترة التسعة شهور، بدأت تقييمات الإستخبارات الإسرائيليّة بالتكهن بالأسلحة التي ربما كان صدام يمتلكها، بدلاً من الإعتماد على المعلومات التي تعرفها. وكان عموس جلعاد الرجل المسؤول عن اتخاذ هذا الموقف المتشدد من العراق، فهو لم يؤمن أبداً بالتقييمات التي أشارت إلى أن العراق يذعن للشروط التي توجب عليه نزع أسلحته. وبدلاً من ذلك، اعتبر أن صدام أراد دائماً امتلاك أسلحة دمار شامل، وأنه سينتهز غياب المفتشين كفرصة لإعادة بناء ما خسره في الفترة التي جرت فيها عمليات التفتيش. ولكن حتى في ظل المناخ السائد في العراق بعد رحيل المفتشين، إستمرت المشكلات المزدوجة لإيران والفلسطينيين بالهيمنة على تفكير عموس جلعاد.

في أواسط العام 2001، وقع اختيار رئيس الوزراء أريل شارون على عموس جلعاد ليكون منسّق النشاطات الحكوميّة لدى الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينيّة. كان عموس جلعاد، على غرار شارون، لا يثق بياسر عرفات، وهي وجهة نظر عبّر عنها علناً وبشكل متكرر، حتى بعد تعيينه في هذا المنصب. وكان جلعاد قد عزز من سمعته بقدرته على إجراء تقييمات صائبة للعلاقة الإسرائيليّة الفلسطينيّة، متكهناً بأن بنيامين نتنياهو سيتمكن من التوصل إلى اتفاق مع عرفات في اتفاقيات واي ريفر في العام 1999، وأن الفلسطينيين لن يلتزموا بها. وفي العام 2000، أثناء محادثات كامب ديفيد، تكهن جلعاد بأن باراك لن يتوصل إلى اتفاق مع عرفات. بالطبع، حمل كِلا التقييمين طابعاً شبيهاً بتوقعات تحققت لدى إجرائها في ظل الأجواء المسمومة التي سادت العلاقات الإسرائيليّة الفلسطينيّة، حيث الخداع وانعدام الثقة لم يكونا مقتصريْن على جانب واحد.

بوصفه المنسق في الأراضي، شهد جلعاد بعضاً من أكثر الأوقات اضطراباً في

التاريخ الإسرائيلي الفلسطيني، بما في ذلك الجهود التي بذلتها إسرائيل لقمع انتفاضة الأقصى التي اندلعت في سبتمبر/أيلول 2000، وحصار مقرّ ياسر عرفات في رام الله، واعتراض الباخرة كارين أي التي كانت تنقل كمية ضخمة من الذخائر المرسَلة من إيران إلى منظمة التحرير الفلسطينيّة، والهجوم على جنين في أبريل/نيسان 2002. خلال تلك الفترة، تعاظم تأثير عموس جلعاد في السياسة الإسرائيليّة لدرجة أنه بات يعتبر واحداً من الرجال الأربعة الأوسع نفوذاً في الدائرة المحيطة بأريل شارون، والتي تشكل جزءاً مما يسمى بالرباعية التي كانت تقدّم النصح لرئيس الوزراء الإسرائيلي في المسائل التي تتعلق بالسياسة الأمنيّة لإسرائيل، لدرجة إقصائها القنوات الإستخباراتيّة التقليدية التي تتوفر في العادة للقيادة الإسرائيليّة.

من خلال عضويته في الرباعية، تمكن عموس جلعاد من متابعة التركيز على تصوراته التي تربط بين إيران والفلسطينيين. لكن بالرغم من محاولاته لإيصال تصوراته إلى نظرائه في الولايات المتحدة، كان يواجه دائماً مشكلة رئيسية واحدة: العراق. كان العراق يهيمن على صياغة سياسات إدارة جورج دبليو بوش، لدرجة أنه عندما مرّر الإسرائيليون معلومات جُمعت من قمرهم التجسسي الذي يراقب إيران إلى المجلس الوطني للمقاومة في إيران، والتي جرى نشرها مع جملة المعلومات التي تم الإفصاح عنها في أغسطس/آب 202، بالكاد بدرت ردّة فعل من جانب واشنطن. فقد كانت العيون كلها مسلطة على بغداد، لا على طهران.

أوكل شارون سريع الإدراك إلى جلعاد مهمة إضافية كضابط ارتباط لدى مكتب الخطط الخاصة التابع للبنتاغون، حيث وضع في متناول الأميركيين تقييمات الإستخبارات الإسرائيليّة للنشاطات العراقيّة الخاصة بامتلاك أسلحة الدمار الشامل. لا يُعرف مدى تأثير تلك المعلومات على صياغة السياسة الأميركيّة، فالقرار الأميركي بغزو العراق تأكّد في صيف العام 2002. ولكن شيئاً واحداً كان أكيداً وهو أن عموس جلعاد ألحّ على نظرائه الأميركيين بفكرة أنه يتعين أن يخدم الغزو الأميركي المزمع للعراق كمنصة لتحوّل أكبر في الشرق الأوسط، تحوّل لا يزيح صدام حسين وحسب، بل ويزيح العناصر المعادية لإسرائيل في سوريا، وفلسطين،

وفي إيران بالطبع.

لكـــي يدعم دوره كرئيس المنسقين الإسرائيليين في ما يتعلق بالغزو الأميركي للعراق، قام شارون بتعيين جلعاد في ديسمبر/كانون الأول 2002 في منصب المعلّق الوطـــني المستحدث في ما يتعلق بالأزمة العراقيّة. في الظاهر، كان الهدف من هذا الـــدور شـــرح موقف الحكومة الإسرائيليّة من العراق للشعب الإسرائيلي وباقي الشـــعوب في العـــالم. ولكن جلعاد لم يتحول إلى صانع أعذار لغزو العراق بقيادة أميركـــا وحسب، بل وأصبح قائد فرقة الهتاف لتصوراته الخاصة، التي باتت تربط الآن زوال العـــراق الذي بات يلوح في الأفق بزوال أعداء جلعاد في دمشق، ورام الله، وطهران.

في فـــبراير/شباط 2003، عشية اندلاع الحرب مع العراق، ظهر جلعاد على شاشـــات الـــتلفزة الإسرائيليّة، حيث أدلى بالتقييم العلني التالي: "كان تقديرنا في السابق، ولا يزال لغاية الآن، أنه في حال دُفع صدام وظهره إلى الحائط، فقد يعمد إلى اتخاذ تدابير يائسة تضمن له مكاناً في التاريخ، بما في ذلك استخدام قدرات غير تقلـــيدية... وبكـــلمات أوضح، لن أكتفي بالقول إننا نستعد لثلاثة سيناريوهات محتملة: السيناريو الأول هو محاولة صدام حسين مهاجمة إسرائيل بصواريخ تقليدية أو غـــير تقليدية، والسيناريو الآخر هو محاولة شنّ هجوم بواسطة طائرات بطيارين وبـــدون طيارين، والسيناريو الثالث يتضمن القيام بنشاطات إرهابيّة، غير تقليدية بالدرجة الأولى، يمكن تنفيذها في إسرائيل أو في دول أخرى".

بعـــد ذلـــك ببضـــعة أيام، قال عموس جلعاد للمراسلين بأن صدام "يمتلك كميات هائلة من الأسلحة الكيميائيّة موجهة نحو نصف العالم. ومن الواضح أيضاً أنـــه يملـــك أسلحة جرثوميّة وأنه يعمل على امتلاك أسلحة نوويّة"، وهو تصريح مذهـــل لا يدعمـــه أي تقيـــيم جـــدّي من داخل نظام الإستخبارات العسكريّة الإســـرائيليّة. كما أنه في إثارة لذكريات العام 1991، حذّر جلعاد الإسرائيليين من أن الحـــرب القادمة مع العراق ستكون أسوأ من حرب الخليج، "لأنه في هذه المرّة، وعـــلى العكس مما جرى في حرب الخليج، سيقاتل صدام دفاعاً عن حياته". وهذا التصـــريح يتـــناقض بشكل مباشر مع التقييمات الأكثر تواضعاً التي أجراها رئيس

أركـــان الجيش الإسرائيلي، موشيه أيالون، والتي أشار فيها إلى أنه لا يعاني من أي أرق بسبب الخطر الذي يمثّله صدام حسين.

كان الهدف من هذه التصريحات تبرير النوايا العدوانيّة لأميركا أكثر منه تهدئة أعصـــاب المواطنين الإسرائيليين. كان عموس جلعاد يدرك تماماً، على غرار باقي العـــاملين في مؤسسة الإستخبارات الإسرائيليّة، بأن العراق لا يشكل خطراً مباشراً عـــلى أحد، أو على إسرائيل على أقل تقدير. كما أنه لم تكن توجد علاقات بين العـــراق والقـــاعدة أو إيران. بالطبع، إذا استثنينا الدفعات الماليّة التي كان صدام يوزعهـــا على عائلات منفذي الهجمات الإنتحاريّة (وفقاً للوصف الإسرائيلي لهذا الـــنوع مـــن العمليات) الفلسطينيين - وهي قضية عاطفية في إسرائيل التي هزّها الإرهاب، ولكنها لم تكن قضية هامة على المقياس الإستراتيجي الأشمل للأخطار - لقد شكّل العراق قاعدة علمانية يمكن أن تقبل بها دولة مثل إسرائيل لمواجهة القوى الإسلاميّة الأصوليّة، وخصوصاً تلك المتواجدة في إيران. لكن سبق السيف العذَل، ولم يعـــد يُسمح لنظام صدام حسين العلماني بالبقاء بعد الآن. وصف جلعاد الغزو الأميركي للعراق بأنه "معجزة لإسرائيل". وتكهن عضو آخر في الرباعيّة التي تحيط بشارون، الرئيس السابق لجهاز الموساد إفراييم هالفي، بأن إسقاط الولايات المتحدة لصـــدام "سيحدث تغييراً دراماتيكياً في الشرق الأوسط لأن صدام هو رمز ريادي للطغاة من أمثال عرفات وغيره".

رســـم هالفي صورة مثالية للشرق الأوسط بعد رحيل صدام، تخيّل فيها بروز قـــيادة فلسطينيّة بديلة عن ياسر عرفات، تتفاوض بنية صادقة مع إسرائيل، وبروز عـــراق تقدمي ومزدهر ينضمّ مجدداً إلى المجتمع الدولي، وتفسّخ علاقات سوريا - التي لم تعد تشعر بالحاجة إلى منافسة العراق - بإيران. وبدورها ستخرج إيران من لبنان، مصحوبة بانسحاب القوات السورية منه، وسيتم نـــزع سلاح حزب الله، مما سيؤدّي إلى التوصل إلى سلام دائم بين إسرائيل ولبنان. وستؤدّي العزلة المتنامية لنظام الملالي في طهران، بالطبع، إلى بروز حركة شعبيّة بين أوساط الغالبية المعتدلة داخـــل إيران، والتي ستزيح الحكومة الإسلاميّة الأصوليّة عن السلطة، وتتخلّى عن فكـــرة امـــتلاك الأسلحة النوويّة وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وتتعايش

بطريقة سلميّة مع إسرائيل.

لكــنّ الصوت الوحيد الذي أطلق التحذيرات صدر عن ياكوف آمي درور، الضــابط العــريق في الإســتخبارات. فالخطط الأميركيّة الهادفة إلى تغيير الشرق الأوســط من خلال غزوها للعراق كانت مفرطة في التفاؤل. حذّر آمي درور من أن التكهــنات الأميركــيّة المشرقة لفترة ما بعد سقوط صدام، على غرار تكهنات عموس جلعاد ورفاقه في إسرائيل، كانت أبعد ما يكون عن أن تتحقق، وأنه نتيجة لذلك، لن ينتج عن فشل المغامرة الأميركيّة في العراق سوى تصاعد حدّة التوترات بــين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، بما في ذلك إيران. ونتيجة لذلك، ستحل كارثة بإسرائيل.

تــبقى الإبادة الجماعيّة ترخي بظلال متضاربة على إسرائيل، فتدفع وتجذب الدولة الإسرائيليّة في وقت واحد في اتجاهات ربما تفضي إلى زوالها في نهاية المطاف. ويمــثل الوضع الإيراني حالة دراسة، حيث المخاوف من تكرار الإبادة الجماعيّة قد تدفــع إســرائيل على إطلاق قوى، إما بطريقة مباشرة أو من خلال وكيل، ربما تفضي إلى حدث على شاكلة الإبادة الجماعيّة ينــزل مرّة أخرى بإسرائيل واليهود الذين استوطنوا ترابها المقدّس (ناهيك عن الملايين من غير اليهود الذين سيعلقون في هــذه الدوّامــة). وفي حــين توظف إسرائيل العديد من الوكلاء لخدمة مصالحها الأمنــيّة، فإن الوكيل المفضّل والأكثر قدرة وقوة من بين سائر الوكلاء بالطبع هو الولايات المتحدة. في حين جرت الإستفادة بدرجة كبيرة من هذه العلاقة الوطيدة الــتي تجمــع بين إسرائيل والولايات المتحدة، وعلى وجه الخصوص بين إسرائيل وإدارة بــوش الحالــية التي تتولّى مقاليد السلطة في أميركا اليوم، فإن الحقيقة أكثر تعقيداً ودقّة.

في الواقع، ربما تدفع ذكرى الإبادة الجماعيّة والتعاطف مع إسرائيل العديد من الأميركيين، من اليهود وغير اليهود على حدٍّ سواء، إلى التصرف دعماً لما يعتقدون بأنــه علاقة نفعيّة متبادلة ووليدة أهداف ومصالح مشتركة. ولكن في النهاية، إنها ذكرى الإبادة الجماعيّة، والإحساس بالخيانة المرتبط بتلك الذكرى، الذي يعني أنه في نهايــة اليوم، لن تجد إسرائيل مصلحة تجمعها مع أي كان، حتى مع قوةٍ عظمى

تسايرها مثل الولايات المتحدة. وفي حين يشعر العديد داخل الولايات المتحدة بأنهم مرغمون على دعم إسرائيل بدافع إحساسهم بالواجب الأخلاقي، فإن إسرائيل في النهاية لا تشاركهم الرابط الأخلاقي نفسه من خلال دعم الولايات المتحدة. ففي عيون الأشخاص الذين يرسمون السياسة الأمنيّة لإسرائيل، أميركا ليست سوى أداة ينبغي توظيفها في خدمة المصلحة الإسرائيليّة الأعمّ.

كما كان الحال مع العراق، سيكون الحال مع إيران. وبالرغم من أنه ربما تتوق إسرائيل بشدّة إلى الفصل بين المسألة الإيرانيّة والكارثة التي يشكلها العراق، وعقلية الأميركيين الذين يسيطرون على زمام الأمور في الشرق الأوسط، فالرابط الذي يجمع بين هاتين الدولتين لا يمكن حلّه. بتوظيف خدمات المجلس الوطني للمقاومة في إيران في أغسطس/آب 2002 في الكشف عن وجود نشاطات نوويّة إيرانية سرّية، ساعدت إسرائيل على تعريف التركيز الدولي على إيران بعبارات بأبعاد نوويّة صرفة. وبالتالي، أصبحت المسائل الأخرى المثيرة للقلق، ونخصّ بالذكر دعم إيران لحزب الله والعناصر الراديكاليّة داخل حماس ومنظمة التحرير الفلسطينيّة، وخطاب إيران العنيف والمعادي لإسرائيل، ودعم إيران المستمرّ للإرهاب الدولي، تحتل مرتبة ثانوية بعد المسألة النوويّة.

لقد وضعت إسرائيل عن غير قصد أمنها القومي بين ذراعي منظمة لطالما تجنّبتها على مدى عدة سنوات؛ أي الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة. فالبرنامج غير المعلَن الذي تملكه إسرائيل لإنتاج الأسلحة النوويّة، ورفضها المستمرّ للتوقيع على بنود معاهدة الحدّ من إنتشار الأسلحة، يجعلها بشكل طبيعي على خلاف مع الوكالة. وليس الوجه الآخر للمسألة أقل إثارة للسخرية عندما تجد إسرائيل، وهي دولة تصارع من أجل المحافظة على استقلالها في مجال الأمن القومي، أن بقاءها مرهون (في حال ثبتت صحة التقارير التي تتحدث عن وجود برنامج إيراني سرّي لإنتاج الأسلحة النوويّة) بين أيدي مفتشي الأسلحة التابعين للوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة، ولكي نكون أكثر تحديداً، بين يدَي المدير العام لهذه الوكالة، وهو مصري اسمه محمد البرادعي.

الفصل الثاني

المفتشون

ساعد العالم الفيزيائي الفرنسي هنري بيكيريل، على مدى يومين ملبّدَين بالغيوم من شهر فبراير/شباط 1896 في باريس، على تغيير العالم، ووحده التاريخ سيخبرنا إن كان هذا التغيير نحو الأحسن أو الأسوأ. فبعد أن أجرى تجارب تتعلق بانبعاثات الأشعة السينيّة (وهو اكتشاف توصل إليه قبل شهور قليلة فقط عالم فيزيائي ألماني اسمه ولهلم رونتغن في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 1895)، طلى بيكيريل سلسلة من اللوحات الفوتوغرافيّة بمزيج فوسفوري من كبريتات يورانيل البوتاسيوم، وعرّضها لأشعة الشمس بعد ذلك، ولفّها بورقة سوداء اللون. وبعد اكتمال التجربة، كشفت اللوحات الفوتوغرافيّة عن صورة لبلّورات اليورانيوم الموجودة في المادّة التي استخدمها بيكيريل في طلاء هذه اللوحات. وفسّر بيكيريل اكتشافاته الأولية بأنها دليل على امتصاص طاقة الشمس بواسطة اليورانيوم وهو الذي بعث بعد ذلك الأشعة السينيّة.

لكنّ التجارب التي خطط بيكيريل لتنفيذها بعد ذلك أفشلتها سماء باريس الملبّدة بالغيوم، ولذلك أعاد لوحاته الفوتوغرافيّة ناقصة التعرّض للضوء إلى الدرج. وبعد مرور بضعة أيام، وبعد ظهور الصور على اللوحات، صُعق بيكيريل عندما اكتشف زوال صور بلّورات اليورانيوم؛ فلقد انبعث الإشعاع من اليورانيوم بدون مصدر خارجي للطاقة مثل الشمس. وهكذا، تم اكتشاف النشاط الإشعاعي، أو الإنبعاث التلقائي للإشعاع بواسطة مادّة، وهي اليورانيوم في هذه الحالة. ومضى بيكيريل إلى حدّ إثبات أن الإطلاق العفوي للإشعاع من اليورانيوم لم يكن بسبب

الأشعة السينيّة، وإنما من خلال جسيمات مشحونة. ولكن هذا الإكتشاف احتاج إلى عـــالم فيزيائي ألماني آخر للتوصل إلى نظرية حوّلت اكتشاف بيكيريل إلى قوة بمثل قوة الشمس.

في العـــام 1905، كتـــب عالم فيزيائي ألماني اسمه ألبرت آينشتاين رسالة إلى صديقه قال فيها "يشترط مبدأ النسبية... أن تكون الكتلة مقياساً مباشراً للطاقة التي تحـــتوي علـــيها الأجســـام؛ والضوء ينقل الكتلة... هذه الفكرة مسلّية وسريعة الإنتقال، ولكني لا أستطيع معرفة إن كان الله يرضى عن الضحك لسماعها، وهذا ما أدّى بي إلى الضلال". تابع آينشتاين بعد ذلك تطوير نظرية النسبية، والتي تقول بوجود علاقة قوية بين الطاقة والكتلة يمكن التعبير عنها بالمعادلة $E=mc^2$، حيث E يمثل الطاقة، وm يمثل الكتلة، وc^2 يمثل مربع سرعة الضوء.

في العـــام 1933، قام العالمان الفيزيائيان الفرنسيان إيرين وفرانسيس جوليوت كوري بتصوير نظرية آينشتاين في فيلم أظهر كمّاً من الضوء وهو يتسارع ويتحول إلى كـــتلة، وجسيمين يبتعدان بسرعة عن بعضهما. وقبل ذلك بعام واحد، قذف العالمـــان الفيزيائـــيان جون كوكروفت وإي تي أس والتون في كامبريدج، إنكلترا الليثـــيوم بـــبروتونات عالـــية الطاقة مما حوّل الليثيوم إلى هيليوم وعناصر كيميائيّة أخـــرى. كان مجموع كتل الأجسام المتشظية أقل من كتلة الذرّة الأصلية، ولكنها أطلقت قدراً كبيراً من الطاقة. وكانت تلك المناسبة الأولى التي يتم فيها تغيير نواة ذرّية لأحد العناصر بنجاح إلى نواة مختلفة بطريقة اصطناعيّة، وهو إنجاز بات يُعرف "بانشطار الذرّة"، والذي لا يزال يخيف العالم ويستأسر باهتمامه حتى يومنا هذا.

أدّت دراســـة الـــذرّة، ولكـــي نكون أكثر تحديداً، تحرير الطاقة الناتجة عن الـــتحولات الـــنوويّة مثل ذلك التحول الذي توصل إليه كوكروفت ووالتون، إلى اكتشاف الإنشطار النووي، حيث تنشطر نواة إلى عدد من الأجزاء الصغيرة، أو ما يُعرف بنواتج الإنشطار، والتي يساوي مجموع كتلتها نصف الكتلة الأصلية تقريباً. كمـــا ينبعـــث نتيجة لتلك العملية نيوترونان أو ثلاثة نيوترونات. إن مجموع كتل نواتـــج الإنشـــطار أقل من الكتلة الأصلية، بعد تحوّل الكتلة "المفقودة" إلى طاقة. وعـــندما تُنتج النيوترونات المتحرّرة من نواتج الإنشطار السابق إنشطاراً إضافياً في

نـــواة واحـــدة عـــلى الأقل، ينتج عن هذا الإنشطار تحرّر نيوترونات إضافية تُنتج انشـــطاراً في نواة أخرى، وهكذا، فيحدث التفاعل الإنشطاري السلسلي. ويمكن لهـــذه العملية التسبب بتحرّر متحكَّم فيه للطاقة التي تُستخدم في الطاقة النوويّة، أو تتسبب بتحرّر خارج عن نطاق السيطرة للطاقة وهو ما تحدثه الأسلحة النوويّة.

قـــاد اكتشاف بيكيريل لليورانيوم بوصفه مصدراً ذاتي الإنبعاث للإشعاع إلى مزيد من الإكتشافات في فائدة هذه المادة كمصدر للإنشطار. وتبيّن أن أحد نظائر اليورانيوم، وهو اليورانيوم – 235، مادة ذات فعالية خاصة في المحافظة على تفاعل نووي متسلسل. لكن من النادر أن يتم العثور على اليورانيوم – 235 في حالة نقية. وبالمقابل، يوجد هذا النظير بكميات ضئيلة (حوالى 0.07%) في اليورانيوم الطبيعي (والنســـبة المتبقـــية 99.3% عبارة عن اليورانيوم – 238). إن اليورانيوم – 235 واليورانـــيوم – 238 مـــتماثلان مـــن الناحـــية الكيميائيّة، ولكنهما يختلفان في خصائصـــهما الفيزيائية، وفي كتلتيهما بوجه خاص. فنواة ذرّة اليورانيوم – 235 تحـــتوي على 92 بروتوناً و143 نيوتروناً، وهو ما يجعل كتلتها الذرّيّة 235 وحدة. كمـــا أن ذرّة اليورانيوم – 238 تحتوي على 92 بروتوناً، ولكنها تحتوي على 146 نيوتروناً، مما يجعل كتلتها الذرّيّة 238. هذا الفارق في الكتلة بين اليورانيوم – 235 واليورانـــيوم – 238 يســـمح بفصل النظائر ويجعل من الممكن زيادة أو تخصيب، النسبة المئوية لليورانيوم – 235 عبر استخدام هذا الفارق الضئيل في الكتلة. وعلى مدى سنوات عدة، جرى تطوير طرق منهجية مختلفة لتخصيب اليورانيوم – 235. وهـــذه الطـــرق تتضمن قدراً هائلاً من المهارة التكنولوجية، وأمراً آخر مساوٍ في الأهمّـــيّة وهو استهلاك الطاقة من أجل التوصل إلى مستوى تخصيب نافع، والذي يعـــني تخصيب اليورانيوم – 235 حتى نسب تتراوح ما بين 3.5 في المئة و5 في المئة (أو مـــا يُعرف باليورانيوم متدنّي التخصيب) في حالة استخدام اليورانيوم في توليد الطاقـــة، وتخصـــيبه بنسبة تفوق 90 في المئة في حالة استخدامه في صنع الأسلحة الـــنوويّة (بالـــرغم مـــن أن الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة تعرّف اليورانيوم عالي التخصيب بأنه اليورانيوم – 235 الذي تم إثراؤه بنسب تزيد على 20 في المئة).

من المعلوم أن اليورانيوم الذي يتم استخراجه من الطبيعة لا يمكن إثراؤه بواسطة جزيئاته. ولذلك يتعيّن تحويله أولاً إلى مادة تسهّل عملية التخصيب، إما على شكل فلزّ (لتخصيبه بواسطة الليزر)، وإما على شكل غاز (لإثرائه عن طريق الفصل المغناطيسي، أو الإنتشار الغازي، أو التخصيب باستخدام أجهزة الطرد المركزي). وعادة ما يخلّف اليورانيوم مادة مركزة من أكسيد مستقرّ يُعرف بثالث أكسيد اليورانيوم (U_3O_8)، وفي هــذه المــرحلة يتم رفع مستوى تنقيته عبر التفاعل مع الهيدروجين في فرن في عملية تعرف بالكبس على الساخن، ليصبح ثاني أكسيد اليورانيوم (UO_2). وبعد ذلك، تتم مفاعلــة ثاني أكسيد اليورانيوم في فرن آخر مع فلوريد الهيدروجين (HF) للحصول على رابع فلوريد الهيدروجين (UF_4). وتتم مفاعلة رابع فلوريد الهيدروجين مع الفلور الغــازي لإنــتاج سادس فلوريد اليورانيوم أو UF_6. وبما أن اليورانيوم المستخرج من الطبــيعة يحــتوي على العديد من الشوائب (مثل الموليبْدنيوم)، يلزم إجراء المزيد من العمليات الكيميائيّة عند كل خطوة من خطوات التحويل للتخلّص من هذه الشوائب. ويــتم التخلص من الشوائب عند كل مرحلة (تنطوي "معالجة رطبة" بديلة على إنتاج رابــع فلوريد اليورانيوم UF_4 من ثاني أكسيد اليورانيوم UO_2، بواسطة معالجة رطبة باستخدام فلوريد الهيدروجين HF).

مــن بين كافة عمليات التخصيب المتوفرة، وُجد أن هناك طريقتين (الإنتشار الغــازي والطرد المركزي) يمكن استخدامهما في عمليات واسعة النطاق لتخصيب اليورانــيوم. تتميّز منشأت الإنتشار الغازي بأنها أسهل من حيث التشغيل، ولكنها عملــيات ضــخمة جــداً وتتطلب قدراً هائلاً من الموارد. وتتميز عمليات الطرد المركــزي بأنها أجدى من الناحية الإقتصاديّة، ويمكن تطويرها على مراحل أصغر حجمــاً مــن تطويــر منشآت الإنتشار الغازي (150 مرحلة تقريباً مقابل 1400 مــرحلة). وعلى غرار الإنتشار الغازي، يُستخدم في عمليات الطرد المركزي غاز ســادس فلوريــد اليورانــيوم كوقود لها، ويستخدم الفارق الضئيل في الكتلة بين اليورانــيوم - 235 واليورانــيوم - 238. يتم إدخال الغاز في سلسلة من الأنابيب الفارغــة التي يحتوي كل منها على عضو دوّار يتراوح طوله بين متر واحد ومترين ويتراوح قطره بين 15 و20 سنتيمتراً. عندما يدور العضو الدوّار بسرعة تصل لغاية

70 ألـــف دورة في الدقـــيقة، تندفع جزئيات اليورانيوم – 238 الأثقل نحو الحافة الخارجـــيّة للأسطوانة. وتحدث زيادة مماثلة في تركيز جزيئات اليورانيوم – 235 في وســـط الأســـطوانة. لكـــن ذلك أسهل بكثير من الناحية النظرية منه من الناحية العملية. والسبب هو أنه يتعين أن تدور الأعضاء الدوّارة في توازن مثالي، وأن تعمل في الفـــراغ، وكجـــزء من سلسلة معقدة من الأعضاء الدوّارة العاملة والخالية من العيوب لكي تؤدي عملها على الوجه المطلوب.

بعد ذلك، يشكّل هذا الغاز الذي تم إثراؤه جزءاً من الوقود الذي سيُستخدم في مـــرحلة المعالجـــة التالية بواسطة الطرد المركزي، في حين يتم التخلص من غاز سادس فلوريد اليورانيوم المنضب ويعاد إلى المرحلة السابقة. وتكرر هذه العملية إلى حـــين إنـــتاج اليورانيوم – 235 بنسبة التخصيب المطلوبة. ويمكن استخدام عملية التخصيب نفسها في إنتاج يورانيوم – 235 الذي يُستخدم في تطبيقات الطاقة (أي بنسبة 3.7 في المئة) وفي الإستخدامات العسكريّة (أي بنسبة تخصيب تزيد على 90 في المـــئة). وبالنظر إلى عامل الفصل المرتفع لأنظمة الطرد المركزي الحديثة بواسطة الغاز، يلزم تنفيذ عدد صغير من المراحل لتخصيب اليورانيوم عند مستويات مرتفعة من اليورانيوم – 235. ويقال بأن الوقت الذي يحتاج إليه إتمام كل مرحلة إلى 10 – 20 ثانية، ونتيجة لذلك، فإن الكتلة الإجمالية لليورانيوم (على شكل غاز سادس فلوريـــد اليورانـــيوم) الموجودة في مجموعة الأجهزة المتعاقبية ضئيلة إلى حدّ بعيد، وتتراوح ما بين عدة مئات من الغرامات والكيلوغرام الواحد. وبناء على ذلك، لا يلزم توفر مخزون كبير من مادة الوقود لإحداث زيادة كبيرة في مستوى التخصيب. وهـــذا يعني أنه يمكن التوصل إلى نسبة عالية من التخصيب (مثل 0.07 إلى 1.2 في المئة) في غضون ساعة واحدة.

بدأت العديد من الدول في سبعينيات القرن الماضي تدرك بأن الطرق القديمة المســـتخدمة في تخصيب اليورانيوم (التي تعتمد على الإنتشار الغازي) ليست عملية في برامج الطاقة النوويّة المجدية اقتصادياً. وهذا الكلام يصح على وجه الخصوص في أماكن مثل أوروبا، عندما قامت حكومات ألمانيا وبلجيكا وهولندا في العام 1970 بتصميم برنامج تعاون مشترك لتخصيب اليورانيوم باستخدام طريقة الطرد المركزي

أُطلــق علــيه اســم يورِنكــو. كان الهدف من برنامج يورنكو سلمياً، غير أن التكنولوجيا التي عملت على تطويرها تلك الدول في هذا البرنامج كانت مثالية، في حــال وقعــت في أيــدي الدولة أو الشخص غير المناسب، لإنتاج يورانيوم عالي التخصيب واستخدامه في صنع أسلحة نوويّة.

لطالما شكّل هذا التداخل بين الإستخدام السلمي للتكنولوجيا النوويّة في توليد الطاقة، واستخدامها في صنع الأسلحة النوويّة، نقطة الضعف في المسألة. وسبق أن أشار الرئيس دوايت آيزنهاور إلى هذا المأزق في سياق خطابه الشهير بعنوان "ذرّات من أجل السلام" الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 ديسمبر/كانون الأول 1953 عــندما لم يكــتفِ بالتحدث عن "مجرّد إنتاج الموادّ الذرّيّة لأغراض عسكريّة أو التخلّص منها. فليس كافياً سحب هذه الأسلحة من أيدي الجنود، بل يــتعين وضعها في أيدي أولئك الذين يعرفون كيف ينــزعون غطاءها العسكري ويكــيّفونها مع فنون السلام". ومن أجل التوصل إلى ذلك، تحدث الرئيس آيزنهاور عــن اســتحداث "طرق تسمح بتخصيص هذه المواد الإنشطارية لخدمة المساعي الســلميّة للبشــريّة. ســيتم تعبئة الخبراء من أجل استخدام الطاقة الذرّيّة في تلبية المتطلــبات الزراعية، والطبّيّة، وغيرها من النشاطات السلميّة. وهناك غرض خاص يتمثل في توفير كمية وافرة من الطاقة الكهربائيّة في المناطق التي تفتقر إلى الطاقة في العالم".

من حلم الرئيس، وُلدت الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة التي تعمل تحت إشراف الأمــم المــتحدة. تأسست الوكالة في العام 1957. وسعياً إلى تلبية دعوة آيزنهاور لحماية الأسلحة النوويّة والمواد الإنشطارية التي يمكن استخدامها في صنع الأسلحة، كُلفــت الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة، من بين عدد من المهام الأخرى، بمسؤولية وضــع "ضــمانات مصممة لضمان عدم استخدام المواد الخاصة القابلة للإنشطار وغيرهــا، والخدمــات، والمعدات، والمنشآت، والمعلومات التي توفرها الوكالة أو تطلــبها أو تضــعها تحــت إشرافها ومراقبتها، في أغراض عسكريّة؛ وفي تطبيق إجــراءات وقائية، لدى طلب الفرقاء، على أية إتفاقيّة ثنائيّة أو متعددة الأطراف، ولــدى طلــب أية دولة، على أية نشاطات تقوم بها تلك الدولة في ميدان الطاقة

الذرّيّة".

لكنّ نظام الضمانات لم يكن جيداً بما فيه الكفاية، على الأقل في نظر القوى العظمى الخمس التي برزت من حطام الحرب العالميّة الثانيّة، والتي تطورت جميعها في العقود التي تلت انتهاء تلك الحرب إلى دول تمتلك أسلحة نوويّة. والقفزة المفاجئة في عدد الدول التي ترغب في امتلاك التكنولوجيا النوويّة جلبت معها زيادة في قدرة الدول على استخدام هذه التكنولوجيا في تطوير قدرات نوويّة عسكريّة خاصة بها. ونتيجة لهذه المشكلة المزعجة وُلدت معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة التي جرى التوقيع عليها في 1 يوليو/تموز 1968 ودخلت حيّز التنفيذ في 5 مارس/آذار 1970.

تُقسّم معاهدة إنتشار الأسلحة "الفرقاءَ" إلى فئتين: فئة الدول التي أجرت اختبارات على الأسلحة النوويّة قبل العام 1968، وفئة الدول التي لم تجرِ هذه الإختبارات. تضم الدول الأولى - والتي تُعرف بالدول النوويّة - الصين، وفرنسا، وروسيا (التي كانت تعرف حينها بالإتحاد السوفياتي)، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وبموجب هذه المعاهدة، يُسمح لهذه الدول بالمحافظة على وضعيتها النوويّة، بالرغم من أنه بموجب بنود معاهدة عدم إنتشار الأسلحة، عليها أن تسعى إلى نزع أسلحتها بالتدريج مع مرور الوقت. وانضمت الدول الأخرى إلى معاهدة عدم إنتشار الأسلحة بوصفها دولاً لا تملك أسلحة نوويّة. وفي مقابل التزامها بعدم تطوير أسلحة نوويّة أو الحصول عليها، وُعدت هذه الدول غير النوويّة بإمكانية الحصول على الفوائد السلمية للتكنولوجيا النوويّة.

يشترط على كافة الدول غير النوويّة التي انضمت إلى المعاهدة الإمتثال للضمانات التي حددها الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة، بموجب المادة الثالثة من معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة، "من أجل التأكد حصراً من امتثالها لواجباتها المفترضة بموجب هذه المعاهدة بغرض منع تحويل الطاقة النوويّة من الإستخدامات السلمية إلى إنتاج الأسلحة النوويّة أو المعدات النوويّة المتفجرة الأخرى". لكن المادة الرابعة من المعاهدة وفرت ثغرة ضعيفة عندما نصّت على أنه "يحظر تفسير أي حكم من أحكام هذه المعاهدة بما يفيد إخلاله بالحقوق غير القابلة للتصرف التي

تملكهـــا جمـــع الدول الأطراف في المعاهدة في إنماء بحث وإنتاج واستخدام الطاقة الـــنوويّة للأغـــراض الســـلميّة دون أي تميـــيز ووفقاً للمادتين الأولى والثانية من المعـــاهدة... وتتعهد جميع الدول الأطراف في هذه المعاهدة بتيسير أتم تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلميّة والتقنيّة لاستخدام الطاقة النوويّة في الأغراض الســـلميّة، ويكـــون لها الحقّ في الإشتراك في ذلك التبادل. وتراعي كذلك الدول الأطـــراف في المعـــاهدة، والقـــادرة على ذلك، التعاون في الإسهام، استقلالاً أو بالإشـــتراك مع الدول الأخرى أو المنظمات الدوليّة، في زيادة إنماء تطبيقات الطاقة الـــنوويّة للأغراض السلميّة، ولا سيما في أقاليم الدول غير الحائزة للأسلحة النوويّة الـــتي تكون أطرافاً في هذه المعاهدة، مع إيلاء المراعاة الحقة لحاجات المناطق العالم المتنامية"[1].

يـــنظر العديـــد مـــن الـــدول الغربية المتطورة، وخصوصاً الدول التي تملك تكنولوجيا التخصيب النووي (أي دورة الوقود النووي)، إلى المادة الرابعة على أنها ثغـــرة خطيرة. وفي حين لم تنصّ معاهدة عدم إنتشار الأسلحة بشكل مباشر على قوانين لمراقبة التصدير، فالمادة الثالثة تفرض على الدول عدم نقل المواد الإنشطارية أو التكنولوجيات إلى الدول التي لا تملك أسلحة نوويّة التي لا تشملها الضمانات. ومـــا إن دخلت معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة حيّز التطبيق في العام 1970 حتى تشكلت مجموعتان من دول تطوعت للحدّ من تصدير المواد ذات الإستخدام المـــزدوج، وهما لجنة زانغلر ومجموعة الإمداد النووي، ووضعتا إرشادات توجيهيّة تـــتعلق بـــنوع المواد والتكنولوجيات الحساسة التي يمكن نقلها عبر الحدود. ورأى العديـــد من الدول، وعلى وجه الخصوص الدول ذات الإقتصادات النامية، العمل الـــذي قامـــت بـــه هاتان المجموعتان على أنه خرق لا لروح معاهدة عدم إنتشار الأســـلحة الـــنوويّة وحسب، بل ولمضمونها أيضاً في ما يتعلق بالمادة الرابعة، وأن العمل الذي قامت به المجموعتان تمييزي بطبيعته ويضرّ باقتصاداتها.

بعيداً عن الأنظار، كان ينتظر أفراد مثل الدكتور عبد القادر خان، ودول مثل

(1) الترجمة الرسمية للمادة الرابعة من المعاهدة

باكستان، غير ملزمة بالتقيد بمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة (رفضت باكستان، على غرار الهند، التوقيع على المعاهدة). وطوال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، استخدمت باكستان عبقرية الدكتور عبد القادر خان في امتلاك التكنولوجيات المستخدمة في تخصيب اليورانيوم مثل أجهزة الطرد المركزي المتعاقبة من بلاد مثل البلاد التي تستخدم البرنامج يورنكو، وفي تجميع أجهزة الطرد المركزي هذه في منشآت ضخمة لتخصيب اليورانيوم، مثل تلك المنشأة التي بناها الدكتور عبد القادر خان في كاهوتا في باكستان. إشتبه العالم في أن نشاطاً ما يجري في باكستان، ولكنه كان عاجزاً عن فعل أي شيء لوقفه. وكردّ على تجارب نوويّة تحت الأرض أجرتها الهند في وقت سابق، أجرت باكستان في العام 1998 سلسلة تجاربها الخاصة، ومنحت نفسها رسمياً وضعية دولة تملك أسلحة نوويّة.

بالرغم من الفشل في حالة باكستان، أجرت الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة عمليات تفتيش تقليدية بما يتفق ومعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة طوال عقدين تقريباً من غير أن تعترضها حالة تذكر. وكانت في أغلب الأحوال، ترتيبات مبنية على اتفاقيات شرف، حيث تلعب الوكالة دور الضيف المهذب الذي يزور البلد الخاضع للتفتيش. وفي العام 1991، في أعقاب حرب الخليج الأولى، واجه المجتمع الدولي حقيقة أن العراق على عهد صدام حسين شرع في برنامج سرّي لإنتاج الأسلحة النوويّة رغم أنوف مفتشي الوكالة الدوليّة. وفي حين تم التعاطي مع الحالة العراقيّة عن طريق المفتشين الذين حصلوا على تفويض بموجب القرارت الصادرة عن مجلس الأمن، فقد تبين لباقي الدول في العالم أن الضمانات التقليدية للوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة لم تكن كافية. ونتيجة للتجربة العراقيّة، أجرت الوكالة في العام 1993 مراجعة للضمانات التقليدية واستبدلتها بما يعرف بالبرنامج 2+93، الذي سعى إلى توسيع نظام الضمانات بحيث يشمل تفتيش المواقع التي تحت الأرض، وزيادة الإمكانات المتاحة للتفتيش بغرض اكتشاف النشاطات السرّيّة. تضمنت هذه الإمكانات الجديدة أخذ عيّنات عشوائية من الهواء وغيره من عدد كبير من المواقع، وتحليل هذه العينات للكشف عن وجود أي شيء غير سويّ

يمكن أن يثبت وجود نشاط غير معلن عنه.

شكّل البرنامج 93+2 الأساس لما بات يُعرف بالبروتوكول النموذجي، الذي وافـق عليه مجلس الحكام في الوكالة في العام 1997. ودخلت التدابير الجديدة حيّز التطبـيق مـن خلال عملية تقوم بموجبها الدول الأعضاء بالتوقيع على بروتوكول إضافي يتجاوز إتفاقيّة الضمانات التي سبق لها التوقيع عليها مع الوكالة.

يشـترط البروتوكول النموذجي على الدول أن ترفع إلى الوكالة تقارير عن مجموعة من المعلومات المتعلقة بنشاطاتها النوويّة وغير النوويّة وبعمليات التطوير التي تخطط لها في دورات الوقود النووي لديها. وهذه تتضمن معلومات مستفيضة عما في حوزتهـا من خام اليورانيوم وتركيزاته، بالإضافة إلى المواد الأخرى التي تحتوي عـلى البلوتونيوم واليورانيوم والتي لا تخضع حالياً لضمانات الوكالة، ومعلومات عامـة عـن تصـنيعها لـلمعدات التي تستخدم في تخصيب اليورانيوم أو إنتاج البلوتونـيوم، ومعلومات عامة عن بحوثها المتعلقة بدورة الوقود النووي ونشاطاتها الـتطويرية الـتي لا تتضـمن اسـتخدام مواد نوويّة، ومعلومات عن مستورداتها وصـادراتها من المواد والمعدات النوويّة. غير أنه ليس كل الدول التي وقّعت على اتفاقـيات ضـمانات مع الوكالة وقّعت على البروتوكول الإضافي، مثل إسرائيل وإيران، وهما دولتان في طريقهما إلى التصادم بسبب برامجهما النوويّة المناظرة.

كانـت الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة من علق وسط الأزمة المستمرّة المتعلقة بالـبرنامج الـنووي الإيـراني، وعلى وجه الخصوص مديرها العام المسؤول على الإشراف على معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة وتطبيقها. والرجل الذي يحصد حالـياً نـتائج الدوّامـة التي أحدثها اكتشاف بيكيريل للنشاط الإشعاعي ونظرية النسـبية لآينشـتاين ديبلوماسـي مصري اسمه محمد البرادعي. واستناداً إلى سيرته الذاتـية، وُلد محمد البرادعي في القاهرة عاصمة مصر سنة 1942، وكان نجل محامٍ مصـري مميّز. حصل البرادعي على شهادة البكالوريوس في القانون سنة 1962 من جامعـة القاهـرة، وعلى شهادة الدكتوراه في القانون الدولي من كلّية الحقوق في جامعة نيويورك سنة 1974.

بدأ الدكتور برادعي حياته المهنية في السلك الديبلوماسي المصري سنة 1964، فخدم مرتين في البعثات المصرية الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف، حيث تولّى المسؤولية عن القضايا السياسيّة، والقانونيّة، والقضايا المتعلقة بعدم إنتشار الأسلحة النوويّة. ثم عُيّن في الفترة الواقعة بين عامي 1974 و1978 مساعداً خاصاً لوزير الخارجيّة المصري. وفي العام 1980، إستقال من السلك الدبلوماسي المصري وانضمّ إلى الأمم المتحدة وأصبح مسؤولاً رفيعاً في برنامج القانون الدولي في معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث. ومنذ العام 1984، أصبح الدكتور برادعي عضواً رفيع المستوى في أمانة سرّ الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة، وتولّى عدداً من المناصب السياسيّة الرفيعة، بما في ذلك منصب المستشار القانوني للوكالة ثم مساعد المدير العام للعلاقات الخارجيّة. وعُيّن في منصب المدير العام للوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة في 1 ديسمبر/كانون الأول 1997.

تولّى محمد البرادعي إدارة الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة في وقت شهدت اضطراباً عظيماً. فالوضع في العراق بقي عصياً على الحلّ. وفي حين نجح مفتشو الوكالة في التخلص من البرنامج النووي العراقي، إلاّ أنّ المخططات السياسيّة التي تتجاوز المستوى البسيط لنزع السلاح كانت غاية في التأثير، حيث سعت الولايات المتحدة إلى الإطاحة بصدام حسين، واستخدام نزع السلاح (أو على الأقل ذريعة نزع السلاح) كوسيلة لتحقيق هدفها. وبالمثل، علقت الوكالة في لعبة قوى بين الولايات المتحدة وكوريا الشماليّة كادت تدخل هذين البلدين في حرب سنة 1994. منذ ذلك الحين، والوكالة تسعى إلى تنفيذ سلسلة من عمليات التفتيش والتحقق، ولكنها وجدت عملها يواجه العراقيل مجدداً بفعل المناورات السياسيّة التي كانت تقوم بها كل من الولايات المتحدة وكوريا الشماليّة.

مما زاد الوضع تعقيداً الأحداث التي وقعت في 11 سبتمبر/أيلول 2000، والموقف العدواني الذي اتخذته الولايات المتحدة، وعلى وجه التحديد، إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، في الردّ على الهجمات التي استهدفت نيويورك سيتي وواشنطن العاصمة. وأصبحت مسألة أسلحة الدمار الشامل، ولكي نكون أكثر تحديداً، مسألة إنتشار الأسلحة النوويّة، ذريعة في يد الحكومة الأميركيّة، وبات

عمـــل الوكالــة يخضع لفحص دقيق فيما كانت تعمل عند المستوى المطلوب من جانب الولايات المتحدة في عالم ما بعد 11 من سبتمبر/أيلول.

تـــلا إثارة الرئيس بوش لعبارة **محور الشرّ** المتمثل في العراق وكوريا الشماليّة وإيـــران، ســـيل لا ينتهي من الإدعاءات الصادرة عن تلك البلدان بشأن برامجها المشـــبوهة لإنتاج أسلحة نوويّة، وعلى رأس اللائحة، بالطبع، العراق. كانت إدراة بـــوش قـــد بدأت بقرع طبول الحرب منذ فترة من الوقت، وبحلول أغسطس/آب 2002، بلـــغ الدفـــع من أجل الدخول في مواجهة مع العراق في أعلى المناصب في الحكومة الأميركيّة، أقصى المستويات.

اجتمع مجلس الشيوخ الأميركي في 31 يوليو/تموز 2002 من أجل عقد جلسة اســـتماع للجنة العلاقات الخارجيّة في مجلس الشيوخ، حيث أدلى عدد من الشهود بشهادات تتعلق ببرامج أسلحة الدمار الشامل العراقيّة. وكان الدكتور خضر حمزة، الذي ادعى بأنه "صانع قنابل صدام" والذي فرّ من العراق سنة 1994، أحد هؤلاء الشـــهود، وبدأ ينشر منذ ذلك الحين قصصاً عن طموحات العراق النوويّة. شهد حمزة، مستدلاً بمصادر إستخباراتيّة ألمانية، بأن العراق يحتفظ بأكثر من عشرة أطنان مـــن اليورانـــيوم وبطنٍ واحدٍ من اليورانيوم المخصب، مما يوفر للعراق كمية من اليورانيوم الذي يصلح للإستخدام العسكري تكفي لصنع ثلاث قنابل نوويّة بحلول العام 2005.

تلـــت شهادة حمزة على الفور شهادةُ نائب الرئيس ديك تشيني، الذي فاجأ أميركـــا في عـــرض أمام قدامى المحاربين الأجانب في 26 أغسطس/آب عندما قال "نحـــن نعرف بأن صدام استأنف جهوده الهادفة لامتلاك أسلحة نوويّة... والعديد منا على قناعة بأن صدام سيمتلك أسلحة نوويّة في القريب العاجل". لكن ما لم يتم الإشـــارة إليه كان استشهاد تشيني كدليل على ما يقوله باستنتاجات صهر صدام، حسين كامل الذي فرّ من العراق في أغسطس/آب 1995. صرّح نائب الرئيس بأن الولايـــات المـــتحدة حصلت على معلوماتها من حسين كامل، في حين أن ما قاله حســـين كـــامل لمستجوبيه من وكالة الإستخبارات المركزيّة (ولمفتشي الأسلحة الـــتابعين للأمـــم المتحدة) هو أن العراق تخلّى عن برامجه النوويّة منذ العام 1991.

عـــرف البرادعي أن حسين كامل أشار أيضاً إلى خضر حمزة بأنه كاذب ومحتال، وهـــو أمـــر كان معلوماً لدى أعضاء مجلس الشيوخ الذين طلبوا إلى حمزة الإدلاء بشهادته أمام لجنتهم في جلسة مفتوحة.

لكـــن لم يـــبدُ أن للحقائق أهمّيّة في لعبة المجازفة لكسب الرأي العام. كانت الوكالـــة الدوليّة للطاقة الذرّيّة على يقين بأنها فككت برنامج العراق لصنع أسلحة نوويّـــة بحلول العام 1994، وأنه بحلول العام 1997 كان في مقدورها القول بدرجة عالـــية من اليقين بأنه لا يوجد في العراق أي نشاط هام جارٍ على علاقة بالبرنامج النووي. وكان المفتشون التابعون للأمم المتحدة قد توقفوا عن العمل في العراق منذ طـــردهم من هناك في ديسمبر/كانون الأول 1998 (بناء على أوامر صدرت إليهم بالمغـــادرة، لا من صدام حسين، بل من الولايات المتحدة التي أرادت من المفتشين الخـــروج قـــبل اثنتين وسبعين ساعة من حملتها التي استهدفت صدام حسين تحت ذريعة تدمير منشآت تصنيع الأسلحة). ومع ذلك، راقبت الوكالةُ العراقَ عن كثب عبر تحليل الصور التي كانت تلتقطها الأقمار الصناعيّة، و لم تلاحظ ما يشير إلى أن العـــراق اســـتأنف أياً من برامجه السابقة التي يُشتبه في أنها تهدف إلى صنع أسلحة نوويّـــة. لكن بدون مفتشين يعملون على الأرض، لم تكن الوكالة في وضع يمكّنها مـــن إصدار أي حكم بشأن امتثال العراق، وهو أمر أشار إليه البرادعي في التقرير الذي رفعه إلى مجلس الأمن في أبريل/نيسان 2002.

عـــلى الرغم من توقف عمليات التفتيش التي كانت تقوم بها الوكالة بتفويض مـــن مجلس الأمن، كانت لا تزال قادرة على تنفيذ برنامج التفتيش العادي كجزء من تطبيق معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة، وبناء على ذلك، كانت قادرة على مراقبة مخزونات العراق من اليورانيوم. في الواقع، في الوقت الذي كان الرئيس بوش يلقـــي فـــيه خطاب حالة الإتحاد، كان لدى الوكالة فريق من المفتشين في العراق، حيـــث أجـــرى عملـــية تحقق من كميات اليورانيوم الموجودة هناك. لم ينتج عن عمليات التفتيش تلك اكتشاف وجود أية فروقات، و لم يجد البرادعي سبباً للإعتقاد بأن المعلومات التي كان يروّج لها خضر حمزة وآخرون تحمل أي مصداقية. ولكن الضـــغط السياسي الذي فُرض عليه عندما صرّح رئيس الولايات المتحدة علناً بأن

العـــراق استأنف برنامجه لتصنيع أسلحة نوويّة كان مسألة مختلفة تماماً. بالنسبة إلى الـــبرادعي والوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة، كانت عودة المفتشين إلى العراق في قمّة أولوياتهما.

ســـرعان ما تلاشى كل أمل في هذا الخصوص مع ردّ العراقيين على وصفهم بـــأنهم جـــزء من محور الشرّ من قبل الرئيس بوش، فرفضوا في فبراير/شباط 2002 عودة المفتشين إلى العراق مشيرين إلى أنهم ليسوا أكثر من جواسيس. لكن في مطلع مـــايو/أيـــار، بدا أن هناك بصيص أمل في ما يتعلق بموضوع العراق، عندما التقى الـــبرادعي في نـــيويورك، بصـــحبة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان وهانـــز بلـــيكس؛ نظـــيره في لجـــنة المراقبة والتحقق التابعة للأمم المتحدة (المكلفة بالقيام بعملـــيات تفتيش بحثاً عن الأسلحة الكيميائيّة والجرثوميّة، والصواريخ البالستية في العراق)، بمسؤولين عراقيين لمناقشة المسائل التقنية المتعلقة بعمل مفتشي الأسلحة في العراق. وفي حين أن تلك المحادثات لم تكن حاسمة، فقد خدمت كأساس لمناقشات تالية جرت في مكاتب الأمم المتحدة في فيينا، عاصمة النمسا، في مطلع يوليو/تموز.

دعت الحكومة العراقيّة في شهر أغسطس/آب هانـــز بليكس ومحمد البرادعي لزيارة بغداد لعقد محادثات تقنية حول عودة المفتشين. غير أن العراقيين ربطوا عودة المفتشـــين برفع العقوبات الإقتصاديّة التي كانت قد فُرضت على العراق منذ غزوه للكويـــت في أغسطس/آب 1990، والتي رُبطت منذ ابريل/نيسان 1991 بامتثال العراق لالتزاماته بنـــزع سلاحه. وأوضحت التصريحات التي صدرت عن الإدارات الرئاســـيّة المتعاقـــبة بـــأن السياسة الأميركيّة الخاصة بفرض العقوبات الإقتصاديّة ستستمرّ إلى أن يتم إقصاء رئيس العراق، صدام حسين، عن السلطة.

كـــان مـــن نتائج هذا الموقف بالطبع، وضعُ مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة، في وضع صعب للغاية. فلم يعد في المقدور إجراء أية مناقشات بين المفتشين والعراق تربط عودتهم برفع العقوبات، لأن تلك كانت مسألة من اختصاص مجلس الأمن. وبالنظر إلى الفيتو الأميركي في مجلس الأمن، لم تكن هناك فرصة لرفع العقوبات تمهيداً لعودة المفتشين. وقد تسبب هـــذا الموقـــف الحـــرج، المقترن بإعلانات ديك تشيني المقلقة بشأن برامج العراق

النوويّة، بقدر كبير من الذعر للبرادعي.

لكن العراق لم يكن القضية الوحيدة التي كانت تتصارع معها الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة. فقد كان البرادعي قلقاً أيضاً من التطورات الجارية في كوريا الشماليّة، التي طالما أثارت المشكلات لجهة امتثالها لمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة. وكانت الوكالة الدوليّة قد شرعت في برنامج متقطع لتعزيز عمليات التفتيش في كوريا الشماليّة منذ العام 1994 عندما أبرمت إدارة كلينتون ما سُمّي بإطار العمل المتفق عليه الموقّع في نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه. كانت كوريا الشماليّة قد انضمت إلى معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة في العام 1985، وبحلول العام 1992، وافقت على الخضوع لعمليات التفتيش بموجب تلك المعاهدة. لكن في غضون شهور من بدء الوكالة الدوليّة عملها في كوريا الشماليّة، اكتشفت وجود تباينات خطيرة بين التصريح الكوري الشمالي الأولي في ما يتعلق بإنتاج البلوتونيوم ونتائج التحاليل التي أجرتها الوكالة المستندة إلى عينات أخذتها أثناء عمليات التفتيش.

طلبت الوكالة الدوليّة الدخول إلى موقعين غير معلَن عنهما في كوريا الشماليّة بدا أنهما مرتبطان – وفقاً لمعلومات إستخباراتيّة أميركية قدمتها الولايات المتحدة للوكالة – بمخزون للمخلفات النوويّة. أرادت الوكالة الدوليّة الدخول إلى هذين الموقعين ظنّاً منها بأن تحليلاً للمخلفات المخزنة هناك ربما يحلّ مشكلة التباينات، لكن كوريا الشماليّة رفضت ذلك الطلب. وكردّ على هذا الرفض، لجأ المدير العام للوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة، هانز بليكس، في فبراير/شباط 1993 إلى تطبيق الإجراءات المتعلقة بعمليات التفتيش الخاصة التي نصت عليها إتفاقيّة الضمانات. غير أن كوريا الشماليّة كررت رفضها منح الوكالة حق الدخول إلى الموقعين، وفي أبريل/نيسان 1993، صرّح مجلس الحكام في الوكالة الدوليّة بأن كوريا الشماليّة لم تمتثل لإتفاقيّة الضمانات، وأحال قضية كوريا الشماليّة إلى مجلس الأمن. وبعد ذلك بوقت وجيز، هددت كوريا الشماليّة بالإنسحاب من معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة.

سمحت كوريا الشماليّة طوال الفترة المتبقية من العام 1993 وكذلك في العام

1994، لمفتشي الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة بإجراء عمليات تفتيش محدودة بموجب إتفاقيّة الضمانات، ركّزت على الإستمرار في عمليات المراقبة والإحتواء. غير أن هذه العمليات المحدودة لم تكن كافية للسماح للوكالة الدوليّة بالتأكيد على الإستخدام السلمي من جانب كوريا الشماليّة للتكنولوجيا النوويّة، وفي مارس/آذار 1994، دعا مجلسُ الأمن كوريا الشماليّة إلى التعاون الكامل مع مفتشي الوكالة الدوليّة. لكن الأزمة بين كوريا الشماليّة والوكالة الدوليّة بلغت ذروتها في مايو/أيار 1994 عندما سارعت كوريا الشماليّة إلى نقل الوقود من مفاعل نووي مشمول بإتفاقيّة الضمانات. فقد أرادت الوكالة فحص ذلك الوقود للتأكد من أنه يمثل الحمولة الأصلية كما تدعي كوريا الشماليّة، وليس خام وقود جديد، وهو ما يشير إلى أن كوريا الشماليّة ربما قامت باستخلاص البلوتونيوم من قضبان وقود اليورانيوم المشع.

طالبت الوكالةُ الدوليّة للطاقة الذرّيّة كوريا الشماليّة بوقف نشاطاتها في المفاعل النووي، والبدء بالتعاون الكامل مع المفتشين. وردّت كوريا الشماليّة على ذلك في منتصف يونيو/حزيران 1994 بالإنسحاب من الوكالة الدوليّة، وادّعت بأنها لم تعد ملزمة بإتفاقيّة الضمانات، وبناء على ذلك، لن تسمح للوكالة بإجراء مزيد من عمليات التفتيش. وسرت تكهنات على نطاق واسع في الولايات المتحدة بشأن القدرات النوويّة لكوريا الشماليّة، ومع تدفق القوات الأميركيّة إلى المنطقة، بدت الحرب وشيكة. غير أن تدخل الرئيس السابق جيمي كارتر في يونيو/حزيران 1994 خفّف من حدّة التوترات، وأدّت المفاوضات التي تلت ذلك بين الولايات المتحدة وكوريا الشماليّة إلى التوصل إلى إطار العمل المتفق عليه في نوفمبر/تشرين الثاني 1994.

دعا إطار العمل المتفق عليه إلى زيادة التعاون الكوري الشمالي مع الوكالة الدوليّة من أجل حلّ القضايا التقنيّة العالقة والمرتبطة ببرنامجها النووي، مقابل تقديم الولايات المتحدة مساعدات إقتصاديّة، تتضمن شحنة من المفاعلات النوويّة التي تعمل بالماء الخفيف إلى كوريا الشماليّة (لا يمكن استخدامها في دعم برنامج لإنتاج الأسلحة النوويّة أو الإستمرار فيه) وزيتاً وسخاً مقابل الوقود. لكنّ الكوريين

الشـــماليين ربطـــوا التزام الولايات المتحدة بتعاونهم مع الوكالة الدوليّة. وبحلول ديســـمبر/كـــانون الأول 2001، كان قد تم عقد سبعة عشر لقاءً تقنياً بين كوريا الشـــماليّة والوكالة الدوليّة، من دون التوصل إلى اتفاق على كيفية متابعة عمليات التفتيش.

لكن ذلك لا يعني أنه لم تكن تُجرى عمليات تفتيش في كوريا الشماليّة. فقد أبقـــى القســـم (أ) من إتفاقيّة الضمانات وحدةً في كوريا الشماليّة قامت بإجراء عملـــيات مراقبة أساسية. وباستخدام فندق كوري شمالي صغير كقاعدة، قام فريقٌ مؤلف من اثنين من المفتشين التابعين للوكالة، في مهمة استغرقت أسبوعين، بالسفر إلى مواقع في كوريا الشماليّة كانت تخضع لمراقبة الوكالة الدوليّة ومزودة بكاميرات مراقـــبة، والـــتحقق من استمرار تلك العمليات. وبلغ معدل النشاط العادي زيارة تفتيش واحدة في اليوم، بحيث كان يتم إطلاع الكوريين الشماليين على الموقع المراد تفتيشـــه قبل يوم واحد. في الظاهر، كان في مقدور هذين المفتشَين إجراء عمليات تفتيش مفاجئة أيضاً حيث يتم التبليغ عن الموقع وهما على مسافة ساعة منه، ولكن هذا النوع من التفتيش لم يحدث منذ تطبيق إطار العمل المتفق عليه.

وبـــدءاً مـــن مطلع العام 2002، بدأت ترِد محمد البرادعي والوكالة الدوليّة للطاقـــة الذرّيّة تقارير مقلقة عن نشاطات غير معلن عنها لتخصيب اليورانيوم في كوريـــا الشـــماليّة. وفي يناير/كانون الثاني 2002، صرّح وكيل وزارة الخارجيّة لشـــؤون الحدّ من التسلح، جون بولتون، علناً بأن لدى كوريا الشماليّة برنامجاً غير معلـــن لإنتاج الأسلحة النوويّة، وأنها تنتهك معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة. تلا ذلك ممارسة أعضاء من الكونغرس في فبراير/شباط 2002 ضغوطاً على الرئيس بـــوش من أجل وقف تسليم المواد التي كان من المقرر شحنها إلى كوريا الشماليّة بموجـــب إطار العمل المتفق عليه، مستدلّين ببرنامج غير معلن لدى كوريا الشماليّة لتخصـــيب اليورانـــيوم. لم يكن البرادعي والوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة على علم بوجـــود هـــذه الـــبرامج، وكانـــت الجهود المبذولة لإقناع الكوريين بالعودة إلى المناقشات تواجَه بالتوبيخ. وفي يونيو/حزيران 2002، سرت شائعات داخل الدوائر الدبلوماســـية في مقـــرّ الوكالـــة الدولـــيّة في فيينـــا عن وجود تقرير صاعق من

الإســـتخبارات الأميركيّة يثبت وجود برنامج كوري شمالي لتخصيب اليورانيوم، ولكن هنا أيضاً لم يكن يوجد شيء في متناول البرادعي والوكالة الدوليّة.

مـــع ازدياد حدّة قضيتي العراق وكوريا الشماليّة، لم يكن مفاجئاً بالنسبة إلى غالبية المراقبين في الوكالة الدوليّة تلقّي المدير العام للوكالة الدوليّة المتهيئ للمعركة الأخـــبارَ التي تتحدث عن موقعين نوويّين مشبوهَين في إيران - على لسان مجموعة معارضة غير معروفة نسبياً، أي المجلس الوطني للمقاومة في إيران، جرى ربطها في الماضـــي بنشـــاط إرهابي - بقليل من اللامبالاة. فالمزاعم التي صدرت عن المجلس الوطـــني للمقاومة في إيران لم تكن أخباراً غير معلومة بالنسبة إلى الوكالة الدوليّة، فعلى مدى سنوات، حافظت الإستخبارات الإسرائيليّة على علاقة خفيّة مع الوكالة الدولـــيّة للطاقة الذرّيّة، حيث كانت تقوم بتمرير المعلومات الإستخباراتيّة المتعلقة بنشاطات عدم إنتشار الأسلحة النوويّة عبر البعثة الإسرائيليّة في فيينا (بالرغم من أن إســـرائيل ليســـت في عداد الدول التي وقّعت على معاهدة عدم إنتشار الأسلحة الـــنوويّة، فهي عضو في الوكالة الدوليّة منذ العام 1957، وسمحت للوكالة بإجراء عملـــيات تفتيش بموجب إتفاقيّة الضمانات للمفاعلات النوويّة البحثيّة الإسرائيليّة في إسرائيل، بالرغم من أن تلك العمليات لم تشمل منشأة ديمونة لتصنيع الأسلحة الـــنوويّة والمفاعل النووي المرتبط بها). وقد توسعت هذه العلاقة بدرجة كبيرة في منتصـــف التسعينيات، عندما وفرت إسرائيل مستوى غير مسبوق من الدعم لفريق عمـــل الوكالـــة الدوليّة للطاقة الذرّيّة الذي كان يشرف على عمليات التفتيش في العراق.

غالـــباً ما كانت الفرق التابعة للمخابرات الإسرائيليّة تسافر إلى فيينا، وتجتمع بالمســـؤولين في الوكالـــة الدولـــيّة في الفنادق التي كانت تُستخدم كأماكن سرّيّة مرتجلة. في ما يتعلق بقضية العراق، أسس الإسرائيليون مستوى مشابهاً من التعاون مع فريق العمل التابع للوكالة في العراق (والذي أُطلق عليه في العام 1999 مكتب الـــتحقق النووي في العراق). لم تقتصر تلك العلاقة على توفير إسرائيل معلومات إســـتخباراتيّة للوكالة الدوليّة، بل ووضعت في تصرّفها الموارد الواسعة للعاملين في مجال تحليل المعلومات الإستخباراتيّة في إسرائيل، حيث يمكن للوكالة الدوليّة طرح

الأسئلة على مجموعة مختارة من الخبراء التقنيين، أو طلب مراجعة نتائج عمليات التفتيش أو البيانات الإستخباراتيّة الأخرى من قبل إسرائيليين. أثبتت هذه العلاقة، بالرغم من أنها كانت مثيرة للخلاف، أنها مفيدة جداً للوكالة الدوليّة، واستمرّت بإذن مصرّح به من المدير العام للوكالة (الذي كان هانز بليكس لغاية 1 ديسمبر/كانون الأول 1997، ومحمد البرادعي بعد ذلك).

حافظ الإسرائيليون، استناداً إلى بعض المصادر، على علاقة شبيهة مع قسم العمليات (ب) المسؤول عن إيران، إضافة إلى عدد من الدول الأخرى، من خلال ذلك المكتب، وبالتعاون مع نائب المدير العام المشرف على تطبيق إتفاقيّة الضمانات. وفي العام 2002، أصبح رئيس قسم العمليات (ب) خبير نووي فنلندي اسمه أولّي هينونين (خدم أولّي قبل تعيينه كرئيس لقسم العمليات (أ) المسؤول عن آسيا، بما في ذلك كوريا الشماليّة). وكان رئيسه، بيار غولدشميت قد خدم كنائب للمدير العام المشرف على الضمانات منذ العام 1999. وقد اعتاد الرجلان على التعامل مع البيانات الإستخباراتيّة التي كانت تروّج لها إسرائيل والمتعلقة بمنشآت التخصيب النووي غير المعلن عنها في ناتانز وأراك. لكن في غياب أية آلية رسميّة لاستخدام المعلومات الإسرائيليّة، لم يكن يوجد شيء يمكن القيام به في الواقع باستثناء تخزين تلك المعلومات لاستخدامها في وقت لاحق. وأدّى الإيجاز الذي أدلى به المجلس الوطني للمقاومة في إيران إلى تغيير هذا الوضع. لكن في سياق الأزمتين في العراق وكوريا الشماليّة، لم يكن يُنظر إلى المشكلة الإيرانيّة على أنها تمثل القضية الأكثر إلحاحاً بالنسبة إلى الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة.

بحلول سبتمبر/أيلول 2002، إزدادت حدة المشكلة العراقيّة بدرجة كبيرة. وكما هو معتاد، كان الوقود الذي غذّى هذه النار خطابٌ سياسي، ولكنه لم يكن صادراً هذه المرة عن ديك تشيني وحسب، بل وكان صادراً أيضاً عن مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس. ففي 8 سبتمبر/أيلول، ركب كل من تشيني وكوندوليزا رايس الموجات الهوائية للدفاع عن فكرة أن العراق يشكل خطراً نووياً. ففي ظهور له في برنامج 'ميت ذا برس' على شاشة محطة أن بي سي، صرّح تشيني بأن صدام:

"... يسعى لامتلاك... أنواع من الأنابيب اللازمة لصنع جهاز طرد مركزي. ويلزم استخدام يورانيوم منخفض المرتبة في جهاز الطرد المركزي وتعزيزه إلى أن يصبح يورانيوم عالي التخصيب وهو الشيء الذي ينبغي عليك امتلاكه لكي تصنع قنبلة. وهذه هي التكنولوجيا التي كان يعمل عليها، لنقل قبل حرب الخليج... ولكننا نعرف بأنه تسنّت له أربع سنوات بدون عمليات تفتيش في العراق لكي يقوم بتطوير هذه القدرات... ونحن نعرف بيقين مطلق بأنه يستخدم نظامه الخاص بالمشتريات للحصول على المعدات التي يحتاج إليها لتخصيب اليورانيوم وصنع قنبلة نوويّة".

لكـــن كوندوليزا رايس عبّرت عن أقصى درجات الخوف في مقابلة أجراها معهـــا وولف بليتزر من محطة سي أن أن. لم تكرّر رايس مقولة تشيني عن الجهود العراقيّة الهادفة إلى الحصول على أنابيب من الألمنيوم وحسب، بل ومضت إلى حدّ القـــول إننا "نعرف بأنه يملك البنية التحتيّة، والعلماء النوويين لصنع سلاح نووي. كما نعرف بأنه عندما أجرى المفتشون تقييماً لهذا الوضع بعد حرب الخليج، كان قريـــباً جـــداً من صنع جهاز نووي أولي أكثر مما اعتقده أي شخص آخر، وربما كانت تفصل ستة شهور بينه وبين امتلاك جهاز نووي أولي. والمشكلة هنا هي أنه ستظل حالة من عدم اليقين لجهة سرعة امتلاكه للأسلحة نوويّة. ولكننا لا نريد أن يكون الدليل القاطع سحابة على شكل فطر".

في الجهـــة المقابلـــة من الأطلسي، في لندن، بدأ صداع من نوع آخر يصيب الـــبرادعي. فقـــد نشرت الحكومة البريطانيّة، برئاسة رئيس الوزراء توني بلير، ما وصـــفته بملف استخباراتي يتعلق ببرامج العراق الجارية لإنتاج أسلحة دمار شامل. تضـــمن ذلك الملف معلومات عن محاولات يبذلها العراق لامتلاك "كميات كبيرة مـــن اليورانيوم" من بلد أفريقي لم يُذكر اسمه، "على الرغم من عدم وجود برنامج مدني للطاقة النوويّة يستوجب استخدامها".

جرى نشر التقرير البريطاني فيما كان مسؤولون كبار في وكالة الإستخبارات المركزيّة، بمن فيهم مدير الوكالة جورج تينيت، يوجزون لمجموعة مختارة من أعضاء الكونغـــرس معلومات عن جهود مزعومة يبذلها العراق لشراء أنابيب مصنوعة من

الألمنيوم يمكن استخدامها فقط في برامج تخصيب اليورانيوم، إضافة إلى "رواسب اليورانيوم" التي أشار إليها البريطانيون. وفي وقت لاحق، قال العديد من أعضاء مجلس الشيوخ والكونغرس الذين حضروا الإيجاز بأن تلك المعلومات حملتهم على تغيير رأيهم والتصويت لصالح استخدام القوة العسكريّة لنزع أسلحة صدام حسين. كان على البرادعي أن يتوصل إلى الحقيقة التي تكمن خلف الإدعاءات البريطانيّة والإدعاءات الأميركيّة، ولكن بدون مفتشين يعملون على الأرض، كان ذلك أمراً مستحيلاً من الناحية العملية.

وافقت الحكومة العراقيّة في 16 سبتمبر/أيلول 2002 على السماح لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة - بمن فيهم مفتشو الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة - بالعودة إلى العراق بدون شروط مسبقة من أجل استئناف نشاطات التفتيش. والتقى محمد البرادعي، بصحبة هانز بليكس، بوفد عراقي رفيع المستوى في العاصمة النمساويّة فيينا، في نهاية سبتمبر/أيلول لمناقشة التفاصيل التقنيّة المتعلقة بعودة المفتشين إلى العراق. لكنّ عودة المفتشين تأخرت نتيجة لإصرار الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى على ضرورة التوصل إلى إطار عمل جديد لإجراء عمليات التفتيش، يأخذ شكل قرار يصدر عن مجلس الأمن، قبل السماح للمفتشين بالعودة. وجادلت الولايات المتحدة بأنه يلزم التوصل إلى قرار جديد لأن العراق انتهك بشكل متكرر الترتيبات التي وضعتها القرارات السابقة الخاصة بعمليات التفتيش. وقالت الولايات المتحدة إنه سيتم منح العراق فرصة أخيرة للتأكد من خلوّه من أسلحة الدمار الشامل.

لكن العديد من أعضاء مجلس الأمن، بمن فيهم روسيا، وفرنسا، والصين، التي تملك حق النقض، لم يروا في سعي الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى لاستصدار قرار جديد أكثر من شيك موقّع على بياض لاستخدام القوة العسكريّة ضدّ العراق. وظل أعضاء مجلس الأمن يساومون على مدى أكثر من شهر، طوال شهر أكتوبر/تشرين الأول وشهر نوفمبر/تشرين الثاني، على الصياغة الدقيقة للقرار المقترح فيما بقي المفتشون ينتظرون في فيينا ونيويورك من غير أن يكترث بهم أحد.

بالنظر إلى الوضع المستجدّ بشأن العراق، أعار البرادعي انتباهه هذه المرّة

لمزاعم المجلس الوطني للمقاومة في إيران المتعلقة بإيران. وعندما اجتمع مجلس حكام الوكالــة الدوليّة للطاقة الذرّيّة في سبتمبر/أيلول 2002، قَدِم نائب الرئيس الإيراني غــلام رضا آغازاده، وهو أيضاً رئيس منظمة الطاقة الذرّيّة في إيران، لزيارتها. قال آغازاده للوكالة الدوليّة بأن إيران تخطط لتطوير برنامج نووي لإنتاج الطاقة بقدرة 6000 مــيغاواط عــلى مدى السنوات العشرين القادمة، وأن البرنامج سيتضمن "تخطــيطاً شــاملاً، ومــتطوراً، في الميادين المختلفة للتكنولوجيا الذرّيّة مثل دورة الوقود، والسلامة، وإدارة الهدر".

أثــناء الإجتماع العام، إلتقى البرادعي بآغازاده، وطالب إيران بتوضيح ما إذا كانت تبني منشأة نوويّة ضخمة تحت الأرض في ناتانــز ومنشأة تعمل بالمياه الثقيلة في أراك، كما أفاد المجلس الوطني للمقاومة في إيران في أغسطس/آب. كان آغازاده قــادراً على توفير بعض المعلومات المتعلقة بنوايا إيران الخاصة بتطوير دورة الوقود الــنووي لديها، بما في ذلك العمل في ناتانــز، وقال إنه يمكن للمدير العام للوكالة الدوليّة، مصحوباً بخبراء في إتفاقيّة الضمانات، أن يزوروا ناتانــز في أكتوبر/تشرين الأول 2002 (لم تكن منشآت إنتاج المياه الثقيلة، مثل المنشأة التي في أراك، منشآت نوويّة تخضع لإتفاقيّة الضمانات الخاصة بمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة، ولا يُشــترط تبليغ الوكالة الدوليّة عنها، ولا تخضع لعمليات التفتيش التي تنص عليها إتفاقيّة الضمانات). ووعد نائب الرئيس الإيراني بأن تقدم إيران للوكالة الدوليّة، في اللقــاءات المــزمعة، أحدث المعلومات حول خطط إيران المتعلقة بالطاقة النوويّة. وبذلك تكون الخطوة التمهيدية التي قامت بها الوكالة الدوليّة قد حققت النجاح في بعض النواحي، إذْ إنه بدأ الإفصاح عن البرنامج النووي الإيراني.

من سوء حظ محمد البرادعي أن العراق، وليس إيران، كان المهيمن في النصف الأول مــن شهر أكتوبر/تشرين الأول. وفي حين استمرّ مجلس الأمن في المساومة عــلى الصــياغة الدقيقة لقرار يتعلق بعودة المفتشين، كانت الوكالة الدوليّة تحاول إعــادة تجميع فريق من الخبراء ليس من أجل العودة إلى العراق وحسب، بل ومن أجــل تعقّب مصدر المعلومات المتعلقة بشحنة أنابيب الألمنيوم ورواسب اليورانيوم التي زُعم أنها كانت مرسلة إلى العراق والتأكد من مصداقيته. ولكن الحظ لم يحالف

كلاً من البرادعي ورئيس مكتب التحقيق النووي في العراق، وهو فرنسي اسمه جاك بوت، في الحصول على أية تفاصيل.

في 16 أكتوبر/تشرين الأول، تلقّى البرادعي خبراً جديداً صاعقاً: كشفت إدارة بوش في اليوم نفسه الذي صوّت فيه الكونغرس الأميركي لصالح التصريح باستخدام القوة العسكريّة ضدّ العراق، عن أن الولايات المتحدة واجهت الكوريين الشماليين في وقت سابق من ذلك الشهر، أثناء زيارة قام بها مساعد وزير الخارجيّة جايمس كيلي في 3 – 5 أكتوبر/تشرين الأول، بمعلومات إستخباراتيّة تعود إلى العام 1998 أظهرت أن الكوريين الشماليين كانوا يسعون إلى تخصيب اليورانيوم باستخدام أجهزة طرد مركزي استوردوها من باكستان. واستناداً إلى الولايات المتحدة، أقرّ الكوريون الشماليون بصحة تلك المعلومات.

كان لدى الكوريين الشماليين رواية مختلفة للأحداث. قالوا إنهم أبلغوا كيلي بأن التهم المتعلقة بوجود برنامج لتخصيب اليورانيوم مختلقة، ولكنّ كوريا الشماليّة تملك الحق في امتلاك أسلحة نوويّة في حال انتهكت الولايات المتحدة إطار العمل المتفق عليه. فقد اشترط إطار العمل المتفق عليه أن تقوم الولايات المتحدة بتقديم ضمانات رسميّة للكوريين الشماليين بأنها لن تهدد كوريا الشماليّة بشنّ هجوم نووي عليها. بالنسبة إلى الكوريين الشماليين، انتهكت الولايات المتحدة هذا الشرط بشكل فاضح، فالرئيس الأميركي لم يصف كوريا الشماليّة بأنها جزء من محور الشرّ وحسب في خطاب حالة الإتحاد الذي ألقاه في يناير/كانون الأول 2002، بل وعدّ كوريا الشماليّة بلداً ينبغي على الولايات المتحدة أن تستعدّ لاستخدام أسلحتها النوويّة ضدّه.

تفاقم هذا الإنتهاك الفاضح للإلتزام المنصوص عليه في إطار العمل المتفق عليه بعدم تهديد كوريا الشماليّة بهجوم نووي، في سبتمبر/أيلول 2002 عندما نشرت إدارة بوش تقريراً، تحت عنوان إستراتيجيّة الأمن القومي للولايات المتحدة، شدّد على مذهب الولايات المتحدة الجديد الذي يقضي بضرورة شنّ هجوم استباقي على الدول التي تعمل على تطوير أسلحة دمار شامل. وأشار ذلك التقرير بصراحة إلى كوريا الشماليّة. هذا التزامن بين التقريرين، إلى جانب الموقف العدواني الذي

اتخذته إدارة بوش المتعلق بتغيير النظام في العراق، دفع الكوريين الشماليين إلى شفير الحرب.

فجأة، لم يعد يتوفر وقت لزيارة إيران. فمع تهديد الوضع في العراق باندلاع حرب، والتدهور السريع للوضع في كوريا الشماليّة، لم يعد في مقدور محمد البرادعي والوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة التعامل مع مزيد من القضايا. وفيما كافحت الوكالة الدوليّة من أجل الحصول على معلومات أكثر دقّة حول ما كان يجري في كوريا الشماليّة، أعلنت الولايات المتحدة من جانب واحد عن أن إطار العمل المتفق عليه للعام 1994 باطل وكأنه لم يكن. ومع انقضاء شهر أكتوبر/تشرين الأول والدخول في نوفمبر/تشرين الثاني، زادت حدّة الخطاب السياسي المتبادل بين بيونغ يانغ وواشنطن. وفي نهاية نوفمبر/تشرين الثاني، دعا مجلس الحكام في الوكالة الدوليّة كوريا الشماليّة إلى القبول بدون تأخير بتفتيش الوكالة لمنشآت تخصيب اليورانيوم لديها. وبعد ذلك بثلاثة أيام، أعلنت كوريا الشماليّة عن رفضها لهذا الطلب. وفي 12 ديسمبر/كانون الأول، أبلغت كوريا الشماليّة الوكالةَ الدوليّة للطاقة الذرّيّة بأنها استأنفت العمل في مفاعلها النووي، وأبلغت الوكالةَ في 14 ديسمبر/كانون الأول بأن المسألة النوويّة محصورة بينها وبين الولايات المتحدة وأنه لا يوجد للوكالة دور تلعبه فيها.

بدأت كوريا الشماليّة في 21 ديسمبر/كانون الأول بنزع الأقفال عن كاميرات المراقبة في يونغ بيون، وإعادة توجيهها إما إلى الجدران أو كسوتها بقطع القماش. كانت منشأة يونغ بيون تُستخدم في استخلاص البلوتونيوم من قضبان وقود اليورانيوم المُستنفَذ. وفي 26 ديسمبر/كانون الأول، بدأ الكوريون الشماليون بنقل قضبان الوقود المُستنفَذ من منشآت التخزين في يونغ بيانغ. وتم طرد كافة مفتشي الوكالة الدوليّة من كوريا الشماليّة في اليوم التالي. وفي 10 يناير/كانون الثاني 2003، أعلنت كوريا الشماليّة عن انسحابها من معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة، مشيرة – في ردّ على الشرط الذي نصّت عليه المعاهدة والذي يوجب على الدولة العضو التي تريد الإنسحاب منها شرح الظروف غير العادية التي تدفعها إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء – إلى أنها "تتعرّض لأخطر تهديد من جانب الولايات المتحدة".

لم تكن الأمور في العراق تسير بشكل أفضل بالنسبة إلى الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة. ففي 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2002، وافق مجلس الأمن أخيراً على صياغة قرار جديد حمل الرقم 1441، يفوّض الوكالة إجراء عمليات تفتيش في العراق. ودبّ الخلاف على الفور تقريباً بين الولايات المتحدة وإنكلترا من جهة، وبين باريس وبكين وموسكو من جهة أخرى، حول ما إذا كان القرار يجيز في حدّ ذاته استخدام القوة العسكريّة في حال فشل العراق في الإمتثال، وما إذا كان من الضروري إصدار قرار ثان. رأى الأميركيون والبريطانيون أن التفويض الذي يحتاجون إليه يتضمنه القرار الجديد (بالرغم من أن المسؤولين في حكومة توني بلير عبّروا من وراء الكواليس عن شكوكهم في ذلك).

إتهم الفرنسيون والروس والصينيون الولايات المتحدة وبريطانيا بالتفاوض بنية خبيثة، وأصرّوا على ضرورة إصدار قرار ثان قبل أن يمكن التصريح بالقيام بأي عمل عسكري. لكنّ حقيقة الجدال الذي دار في مجلس الأمن حول التصريح باستخدام القوة العسكريّة حتى قبل أن يردّ العراق على الشرط الأولي الذي يقضي بتوفير معلومات جديدة لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة لم يكن ينذر بالخير. فقد بدت الحرب على العراق في نظر الكثيرين أمراً مفروغاً منه.

حتى مع اندفاع إدارة بوش العدواني نحو الدخول في حرب مع العراق، كانت حجتها في الدخول في هذه الحرب، على الأقل بالنسبة إلى الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة، تتداعى بسرعة. ففي سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول 2002، نشرت أجهزة الإستخبارات الأميركيّة لائحة بخمسة وعشرين موقعاً في العراق ادّعت بأنها تُستخدم حالياً من قبل العراق في القيام بنشاطات على علاقة بإنتاج أسلحة دمار شامل. وأشار البيت الأبيض على وجه الخصوص إلى منشأة الفرات لتصنيع أجهزة الطرد المركزي التي تعمل بالغاز في مطلع شهر أكتوبر/تشرين الأول 2002 عندما عرض صوراً التقطتها الأقمار الصناعيّة تظهر أن العراقيين أعادوا ترميم بعض المباني الرئيسيّة في منشأة الفرات في الفترة الواقعة بين عامي 1998 و2002، مما يفتح المجال، بالتزامن مع المعلومات الإستخباراتيّة المتعلقة بشحنات الأنابيب المصنوعة من الألمنيوم ورواسب اليورانيوم، أمام احتمال أن يكون العراق قد استأنف العمل

بـــبرنامجه الخاص بإنتاج أسلحة نوويّة. وأضحى التحذير الذي أطلقته رايس من أن "الدليل القاطع" سيأتي على شكل "سحابة على شكل فطر" الشعار المرفوع داخل إدارة بوش.

مـــن ســـوء حظ الولايات المتحدة أن القضية التي رفعتها ضدّ العراق والتي اســـتندت إلى معلومات إستخباراتيّة بدأت تتداعى، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى العمـــل الـــذي قام به جاك بوت والمفتشون التابعون للوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة العـــاملون لدى مكتب التحقق النووي في العراق. فموقع الفرات كان واحداً من ثمانـــية مواقع مرتبطة بالبرنامج النووي والتي سلّطت الولايات المتحدة الضوء عليها بوصـــفها سبباً لإثارة القلق. أجريت عمليات تفتيش في كافة هذه المواقع الثمانية، ولكن لم يتم العثور على أي شيء له علاقة بنشاط نووي. وقدّم العراقيون تصريحاً مفصـــلاً عـــن بـــرنامجهم النووي، بما يتفق ومتطلبات القرار 1441. وفي حين أن التصـــريح لم يجب عن بعض الأسئلة التقنية الثانوية التي كانت الوكالة الدوليّة قد طرحتها عن برامج سابقة، فقد بقي منسجماً مع الإستنتاج الإجمالي الذي توصلت إليه الوكالة الدوليّة والذي يشير إلى أنه تم تفكيك البرنامج العراقي لصنع الأسلحة النوويّة، وأنه لا يوجد في العراق أي برنامج نشط، وأن العراق أذعن إلى حدٍّ بعيد للإلتزامات المفروضة عليه بنـــزع أسلحته.

في غمـــرة مساعي محمد البرادعي لحلّ أزمتي كوريا الشماليّة والعراق، أُجبر بشـــكل مفاجئ مرّة أخرى على العودة إلى المسألة الإيرانيّة. فالإيجاز الذي عرضه المجلـــس الوطني للمقاومة في إيران لم يكن ليغيب عن بال الوكالة الدوليّة. وكانت الوكالـــة قد اتفقت مع إيران على إعادة تحديد موعد الزيارة المزمعة لناتانـــز، التي كانـــت مقـــررة في الأصل في أكتوبر/تشرين الأول 2002، في وقت ما في شهر ديسمبر/كانون الأول 2002. لكن بالنظر إلى الأزمتين الجاريتين في كوريا الشماليّة والعراق، كان من الصعب تحديد موعد دقيق لتلك الزيارة.

ثم جـــاء الوقـــت الذي تلقّت فيه الوكالة الدوليّة، في مطلع ديسمبر/كانون الأول، بلاغاً يفيد بأن لجنة مراقبة نوويّة أميركية خاصة تدعى معهد العلوم والأمن الـــدولي برئاسة ديفيد أولبرايت، وهو عالم فيزيائي عمل لفترة وجيزة كمفتش في

الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة (خدم في بعثة تفتيش وحيدة في العراق في يونيو/حزيران 1996)، ستعرض صوراً التقطتها الأقمار الصناعيّة متوفرة على نطاق تجاري لمنشأتي ناتانز وأراك. قام أولبرايت وزميل له بشراء تلك الصور، واستعدّا لعرضها بهدف دعم المزاعم التي كان قد أعلن عنها المجلس الوطني للمقاومة في إيران في أغسطس/آب.

كان أولبرايت يعمل بالتعاون مع محطة السي أن أن من أجل لفت أقصى قدر ممكن من الأنظار لعمله عندما أمر البرادعي موظفيه بالتدخل. حاولت الوكالة الدوليّة إقناع أولبرايت بعدم عرض تلك الصور، مدّعية بأن ذلك ربما سيقلل من احتمال تعاون الإيرانيين معها. في الواقع، كان البرادعي يعتقد بأن توقيت عرض تلك الصور خاطئ، لأن إيران وافقت على القيام بزيارة للموقع في ديسمبر/كانون الأول. والإنتباه الذي سيتم إيلاؤه للمسألة الإيرانيّة نتيجة لنشر الصور الفوتوغرافيّة التي التُقطت لناتانز وأراك لن يكون سوى مصدر للإلهاء، وربما سيقوّض الجهود التي تبذلها الوكالة الدوليّة للعمل في إيران.

لكن رأي أولبرايت كان مغايراً. ففي 12 ديسمبر/كانون الأول بثّ الصور الفوتوغرافيّة مرفقة بتحليل على محطة السي أن أن. كان الإيرانيون على علم مسبق ببرنامج السي أن أن، معهد العلوم والأمن الدولي، وأبلغوا الوكالة الدوليّة بأن زيارة ناتانز لن تتم في ديسمبر/كانون الأول، بالنظر إلى التصرفات اللا مسؤولة من جانب وسائل الإعلام، واقترحوا بدلاً من ذلك إرجاء موعد الزيارة حتى أواخر فبراير/شباط 2003، وهكذا، تحققت مخاوف البرادعي.

مما فاقم من تأزّم الوضع أن الحكومة الأميركيّة سارعت إلى التجاوب علناً مع التقرير الذي أعدته السي أن أن، معهد العلوم والأمن الدولي، حيث صرّح ريتشارد باوتشر، الناطق باسم وزارة الخارجيّة، أثناء إيجاز لوزارة الخارجيّة في 13 ديسمبر/كانون الأول بأن الولايات المتحدة "توصلت إلى استنتاج مفاده أن إيران تعمل على تطوير قدرات تمكّنها من صنع أسلحة نوويّة". وناقش باوتشر مسألة بناء منشأة للمياه الثقيلة في أراك واحتمال وجود منشأة في ناتانز لتخصيب اليورانيوم.

تعــرض التقرير الذي أعدته محطة السي أن أن، معهد العلوم والأمن الدولي، والــردود الــتي صدرت عن وزارة الخارجيّة الأميركيّة، للبرنامج النووي الإيراني بطريقة غير مسؤولة ومبالغ فيها، وهو أمر كانت الوكالة الدوليّة على علم تامّ به. في حــين طلب مجلس الحكام في الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة من كل الدول تقديم معلومـــات عن تصاميم المنشآت النوويّة الجديدة حالما يتم اتخاذ قرار بالبدء بأعمال البـــناء أو التصـــريح بالبناء، إلاّ أن هذا الطلب لم يكن ملزماً، ففي الوقت الذي وافقت فيه كل الدول الأعضاء على هذا الطلب الجديد، لم توافق إيران عليه. وبناء على ذلك، لم تكن إيران، باستمرارها في بناء موقع ناتانـــز سرّاً، في وضع ينتهك بشكل من الأشكال اتفاقيات الضمانات التي وقّعتها مع الوكالة الدوليّة، أو ينتهك معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة، طالما أنها لم تُدخل أية موادّ نوويّة إلى الموقع. ومن بين مهام التحقق التي كان من المقرر أن تقوم بها الوكالة الدوليّة أثناء زيارتها لموقـــع ناتانــــز كان التأكد من عدم إدخال موادّ نوويّة إليه. ولكن التقرير الذي أعدتـــه محطة السي أن أن، معهد العلوم والأمن الدولي والتصريح الذي صدر عن وزارة الخارجيّة، أصدر أحكاماً مسبقة على إيران بأنها فعلت ذلك.

بالمـــثل، لم توقّع إيران على البروتوكول الإضافي (الذي يسمى 93+2 والذي يهـــدف إلى تعزيز عمليات التفتيش الشاملة بموجب إتفاقيّة الضمانات) مع الوكالة الدولـــيّة للطاقـــة الذرّيّة. وكان البرادعي يأمل بأن يعمل مع الإيرانيين، بعيداً عن الأضواء، من أجل إقناعهم بالقبول بكل من المتطلبات التي نصّ عليها إعلان مجلس الحكـــام في الوكالة، وبالتوقيع على البروتوكول الإضافي. والآن، وبعد أن أذيعت المســـألة عـــلى المـــلأ، لم يعد أمام البرادعي خيار سوى مطالبة إيران علناً في 16 ديسمبر/كانون الأول بالتوقيع على البروتوكول الإضافي مع الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة من أجل إزالة أي لَبْس يتعلق بالبرامج النوويّة الإيرانيّة.

ســـارعت إيـــران إلى التعبير عن انـــزعاجها من التعليقات التي صدرت عن وزارة الخارجيّة الأميركيّة، وردّ نائب الرئيس الإيراني ورئيس منظمة الطاقة الذرّيّة في إيران، السيد آغازاده في 17 ديسمبر/كانون الأول 2002 بالقول إن إيران ترفض الإتهامـــات الأميركيّة بأنها تسعى إلى امتلاك أسلحة نوويّة. ومضى آغازاده إلى حدّ

القول إن هذه المسألة تخصّ الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة، وليس الولايات المتحدة. وفي اليوم التالي، في 18 ديسمبر/كانون الأول، رفض الرئيس الإيراني محمد خاتمي أيضاً المزاعم الأميركيّة بأن إيران تعمل على تطوير قدرات تمكّنها من صنع أسلحة نوويّة. وأعاد خاتمي التأكيد على المقصد السلمي لإيران، مشيراً إلى أن "إيران تعمل تحت إشراف الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة، وأن إيران إحدى الدول الموقّعة على إتفاقيّة عدم إنتشار الأسلحة [النوويّة] ولا تسعى إلى امتلاك أسلحة نوويّة".

لم يجلب شهر يناير/كانون الثاني 2003 معه الراحة للمدير العام للوكالة الدوليّة الغارق في الصراعات. فالقرار الذي اتخذته كوريا الشماليّة بالإنسحاب من معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة والمضي قدماً نحو تصنيع أسلحة نوويّة فاجأ العالم. وبالمثل، كان الإندفاع الأميركي نحو شنّ حرب على العراق يهيمن على الساحة الدوليّة، فيما كانت الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة عالقة في وسط العاصفة. في 26 يناير/كانون الثاني، رفع البرادعي وزميله هانز بليكس، رئيس لجنة المراقبة والتحقق التابعة للأمم المتحدة، تقريرهما إلى مجلس الأمن الدولي والذي أشارا فيه إلى أن عملية التفتيش في العراق، وإن لم تكن مثالية، فهي تفضي إلى نتائج، وأن المفتشين بحاجة إلى مزيد من الوقت لإنهاء مهامهم. وفي اليوم التالي، في 27 يناير/كانون الثاني، وقف البرادعي أمام مجلس الشيوخ الأميركي، حيث ناقش قضيتي كوريا الشماليّة والعراق، وأبلغ أعضاء مجلس الشيوخ بأنه يخطط للسفر إلى إيران في فبراير/شباط لمناقشة المسائل المتعلقة بالمنشأتين النوويتين اللتين لفت المجلس الوطني للمقاومة في إيران انتباه العالم إليهما في شهر أغسطس/آب الماضي.

تدّعي مصادر قريبة من الوكالة الدوليّة بأن الإتصالات بين إسرائيل والوكالة الدوليّة زادت بدرجة كبيرة في الفترة الواقعة بين أغسطس/آب 2002 وفبراير/شباط 2003. وكان كل من نائب المدير العام المشرف على تطبيق إتفاقيّة الضمانات، بيار غولدشميت، ورئيس قسم العمليات (ب) المسؤول عن الملف الإيراني في الوكالة الدوليّة، أولّي هينونين، يلتقيان بضباط من الإستخبارات الإسرائيليّة بتصريح من محمد البرادعي. كان الإسرائيليون يتقاسمون قدراً كبيراً من المعلومات خلال تلك اللقاءات في ما يتعلق بالقضايا التفصيلية الخاصة بالعمليات التي تجري في كل من

ناتانـــز وأراك. وشدّد المسؤولون الإسرائيليون أمام موظفي الوكالة الدوليّة على أهمّيّة هذه المعلومات، وعلى حقيقة أنه يمكن تفسير النشاطات الإيرانيّة، من المنظور الإسرائيلي، بأنها ليست سوى جزء من برنامج لصنع أسلحة نوويّة.

كمـا تقاســم الإسرائيليون ملفات إستخباراتيّة إضافية مع مفتشي الوكالة الدوليّة، وهي الملفات التي بحثت في الجهود التي تبذلها إيران للتنقيب عن اليورانيوم. كانت الوكالة الدوليّة على علم بعمليات التنقيب هذه (حيث سبق أن أبلغت إيرانُ الوكالــةَ الدوليّة عن نشاطاتها في التنقيب في العام 1992). غير أن المعلومات التي تحدثـــت عن تجميع أجهزة طرد مركزي واختبارها كانت جديدة. ربما كان يمكن للإيرانيين الدفاع عن عدم إعلانهم عن موقع ناتانـــز بأنه لا يشكل انتهاكاً لمعاهدة عـــدم إنتشار الأسلحة النوويّة، لكن في حال تبين أن ما يقوله الإسرائيليون بشأن اختـــبار أجهـــزة طرد مركزي صحيح، وفي حال أدخل الإيرانيون موادّ نوويّة إلى أجهزة الطرد، يكونون قد انتهكوا في الواقع معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة، وهـــي حقـــيقة ســـتغيّر بطريقة جذرية أي تفسير لنواياهم الحقيقية من برنامجهم النووي.

تقاسم الإسرائيليون معلومات دقيقة عن منشأة لاختبار أجهزة الطرد المركزي تقـــع في طهـــران، تسمى **أب علي**، وتعمل تحت غطاء شركة لتصنيع الساعات تُعرف باسم شركة **كالا إلكتريك**. والمشكلة الرئيسيّة التي واجهت الوكالة الدوليّة كانت في كيفية الإستفادة من هذه المعلومات بدون تعريض مصادرها للخطر. لكن الإســـرائيليين طمـــأنوا الوكالـــة الدوليّة قائلين إنهم سيحرصون على إذاعة تلك المعلومات على الملأ قبل أن تقوم الوكالة الدوليّة بزيارة إيران في فبراير/شباط.

كانت الوكالة الدوليّة محاصرة، في المسألة الإيرانيّة، بين أولئك الذين يصفون إيـــران بأنها دولة غير مسؤولة تسعى إلى امتلاك أسلحة نوويّة في انتهاك لالتزاماتها المفروضـــة عليها بموجب معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة، والإيرانيين أنفسهم الذيـــن قالوا إن كل ما يريدونه هو بناء برنامج نووي سلمي لإنتاج الطاقة. وفي 9 فـــبراير/شـــباط، أي قبل أقل من ثلاثة أسابيع على الزيارة المقررة للوكالة الدوليّة لطهران، ألقى الرئيس الإيراني محمد خاتمي خطاباً قال فيه إن الجمهورية الإسلاميّة

الإيرانيّة قررت الإستفادة من التكنولوجيا المتطورة، بما في ذلك المتعلقة بالصناعة النوويّة، وذلك في الأغراض السلميّة.

قال خاتمي إن الحكومة الإيرانيّة تبنّت خططاً لاستغلال مناجم اليورانيوم المحلّية في منطقة **ساغند**. وصرّح بأن منشأة لإنتاج أكسيد اليورانيوم - أو راسب اليورانيوم - هي قيد الإنشاء بالقرب من ساغند. وأضاف بأن العمل على بناء منشأة لتحويل اليورانيوم، والتي تقوم بتحويل أكسيد اليورانيوم إلى سادس فلوريد اليورانيوم (الذي هو الوقود المستخدم في أجهزة الطرد والتي تُستخدم بدورها في تخصيب اليورانيوم)، أوشك على الإنتهاء وأنها تقع بالقرب من أصفهان (لم يكن ذلك كشفاً جديداً؛ ففي العام 2000، أبلغت الحكومةُ الإيرانيّة أمانةَ سرّ الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة بأنه يجري بناء منشأة لتحويل اليورانيوم في أصفهان). وقال خاتمي أيضاً إنه يجري العمل على بناء منشأة لتخصيب اليورانيوم، والتي ستُستخدم في تحويل سادس فلوريد اليورانيوم إلى وقود للمفاعل، بالقرب من كاشان (والتي تعرف بناتانز)، وأنه يجري بناء منشأة لإنتاج الوقود.

قال خاتمي: "إكتشفت إيران وجود احتياط من اليورانيوم وقامت باستخراجه. ونحن عازمون على استخدام التكنولوجيا النوويّة في الأغراض السلمية... إننا نطمئن العالم بأن الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة تستخدم كافة منشآتها المحلّية لامتلاك التكنولوجيا النوويّة السلميّة وتعتبر أن من حقها القيام بذلك". ومضى خاتمي إلى حدّ القول إنه: "إذا كنا بحاجة إلى إنتاج الطاقة الكهربائيّة من منشآت الطاقة النوويّة لدينا، فنحن بحاجة إلى إكمال الدورة بدءاً من اكتشاف اليورانيوم إلى إدارة الوقود المستنفَد المتبقّي. والحكومة عازمة على إكمال تلك الدورة".

أحدثت تصريحات خاتمي ردّات فعل عنيفة في واشنطن العاصمة، حيث شجب ريتشارد باوتشر، المتحدث باسم وزارة الخارجيّة، التصريحات الإيرانيّة، مصرّحاً في 10 فبراير/شباط أنه "من الواضح أن خطط إيران لإكمال دورة الوقود النووي تشير إلى نية إيران في بناء البنية التحتيّة اللازمة لإنتاج أسلحة نوويّة". كما عزز تأكيدُ إيران على نيتها باستكمال دورة الوقود النووي مخاوف الحكومة

الأميركيّة (وإسرائيل) من أن إيران قد تعيد معالجة الوقود المستنفَذ الذي تحصل عليه من المفاعل النووي، مما يمكّنها من استخراج البلوتونيوم، على غرار ما حصل في كوريا الشماليّة. ولذلك عزمت الحكومة الأميركيّة على التأكد من عدم حصول ذلك في إيران.

أشار باوتشر إلى أن قراراً إيرانياً بإعادة معالجة الوقود المستنفَذ "يتعارض بشكل مباشر" مع إتفاقيّة موقّعة بين إيران وروسيا تتعلق بكيفية استعمال الوقود النووي المخصص لمفاعل بوشهر النووي الذي هو قيد الإنشاء. بموجب تلك الإتفاقيّة، تقوم روسيا بتزويد المفاعل بالوقود على أن تعيد إيران الوقود المستنفَذ إلى روسيا. وكانت إيران وروسيا قد اتفقتا في الواقع على بنود صفقة الوقود المخصص لمفاعل بوشهر، ولكن لغاية 9 فبراير/شباط، لم يكن قد تم التوقيع على الإتفاقيّة.

كانت مزاعم باوتشر مبالغاً فيها ولا أساس لها من الصحة بدرجة كبيرة. فالرئيس خاتمي لم يشر إلى إعادة معالجة الوقود المستنفَذ، ونيّة إيران بإكمال دورة الوقود النووي الكاملة لا تتعارض مع التزاماتها تجاه روسيا المتعلقة بمفاعل بوشهر، وإنما تؤكد على تصريحات إيران السابقة بأنها تنوي بناء المزيد من المفعلات النوويّة لإنتاج الطاقة في السنين القادمة. ولكن غالباً ما تطغى السياسة على الحقيقة، ووزارة الخارجيّة كانت مشغولة في السعي إلى التأثير في الرأي العام الأميركي والدولي بتصوّراتها الخاصة عن البرنامج النووي الإيراني.

وفى الإسرائيليون غداة زيارة وفد الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة لإيران، والذي تألف من محمد البرادعي، وبيار غولدشميت، وأولّي هينونين، بوعدهم بنشر معلومات إضافية عن إيران بطريقة يمكن أن تفيد الوكالة الدوليّة. وفي إعادة لما أذيع في المؤتمر الصحفي الذي عُقد في 14 أغسطس/آب، ظهر علي رضا جعفرزادة من المجلس الوطني للمقاومة في إيران، مصحوباً بسونا سمسامي، الممثلة الأميركيّة للمجلس الوطني، في مؤتمر صحفي في واشنطن العاصمة.

بدأ جعفرزادة عرضه بتصريح جرت صياغته في تل أبيب قال فيه: "سعى النظام الإيراني على مدى سنين عديدة إلى امتلاك أسلحة نوويّة... وقد بدأ البرنامج النووي السرّي قبل عدة سنين في ناتانز، وأراك، وساغند. إن النظام الإيراني

يسعى إلى امتلاك ترسانة نوويّة بحلول العام 2004 أو 2005. وهذا البرنامج ينقسم إلى ثلاثـــة أقسام رئيسية. فاستخراج اليورانيوم يتم في ساغند، وتخصيب اليورانيوم يتم في ناتانز، وإنتاج المياه الثقيلة يتم في أراك".

أعطـــى جعفـــرزادة تفاصيل متعلقة بناتانـــز وساغند وأراك ومنشأة لتجميع أجهـــزة الطرد المركزي في أصفهان. وفي سياق المؤتمر الصحفي، أدلى بالمعلومات التالية: "يجري اختبار نظم الطرد المركزي في موقع يسمى أب علي. والموقع يعمل تحـــت غطاء شركة تسمى كالا إلكتريك. والموقع مسجل على أنه مصنع لإنتاج الســـاعات، ولكن توجد ورشتا عمل بحثيتان بالقرب منه. ويضم الموقع أب علي مســـتودعين كـــبيرين، يبلغ طول كل منهما 450 متراً، وهما يستخدمان كورشتي عمـــل. كما أنه يضم عدة مبانٍ إدارية. عنوان هذا الموقع في طهران هو: الكيلومتر 2.5، الطريق السريعة أب علي، بالقرب من شركة كيمي دارو. وتقع منشأة كالا إلكـــتريك في الزقاق". إذا عدنا إلى الماضي، نجد أنه لا جعفرزادة ولا الإسرائيليون كانوا قادرين على التكهن بالتأثير الذي ستحدثه تلك المعلومات الضئيلة في مجرى الأحداث العالميّة.

وصـــل البرادعي برفقة غولدشميت وهينونين إلى طهران في 21 فبراير/شباط، حيث استقبلهم على الفور كبار المسؤولين في الحكومة الإيرانيّة، بمن فيهم الرئيس خـــاتمي، ورئيس البرلمان مهدي كروبـــي، ورئيس مصلحة تشخيص النظام علي أكـــبر هاشمي رفسنجاني. أوجز الإيرانيون لفريق الوكالة الدوليّة خططهم لإكمال دورة الوقود النووي، وشددوا على أن البرنامج النووي الإيراني مخصص للأغراض الســـلمية فقـــط، وبناء على ذلك، أكّدوا على حق إيران بتطويره بموجب معاهدة عـــدم إنتشـــار الأســـلحة النوويّة. وتطلّع الإيرانيون إلى الوكالة الدوليّة من أجل الحصـــول عـــلى المساعدة في تطوير هذه القدرات، وأملوا بأن الشفافيّة الإيرانيّة ستعود بمكافآت ملموسة.

كما وافق الإيرانيون، في سياق التزامهم بروح الشفافيّة المتزايدة الجديدة، على أنهم سيلبّون – في المستقبل – طلب مجلس الحكام في الوكالة الدوليّة الذي تقدم به في العـــام 1992 من الدول، والذي يهدف إلى إطلاع الوكالة في وقت مبكر على

أي معلومات تتعلق بأية منشآت نوويّة جديدة. وأثناء تلك اللقاءات، دعا البرادعي الإيرانـــيين إلى التوقيع على البروتوكول الإضافي (الذي يسمى البروتوكول 93+2) لإتفاقــيّة الضـــمانات القائمـــة، وهو عمل سيمكّن الوكالة من إجراء المزيد من عملــيات التفتــيش الدقيقة، بما في ذلك إجراء عمليات تفتيش في المنشآت التي لم يُعلـــن عـــنها. ومـــن جهتهم، أشار الإيرانيون إلى أنهم لا يعارضون التوقيع على الـــبروتوكول الإضـــافي، ولكن ينبغي مناقشته والتوقيع عليه في سياق المفاوضات المستقبلية.

كان على فريق الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة أن يتقدم ببطء. فزيارته لطهران أوجبـــتها بـــنود معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة، ولكي نكون أكثر تحديداً، الشروط التي وضعتها إتفاقيّة الضمانات الموقّع عليها بين إيران والوكالة. كان على الدبلوماســيين - البرادعي وزملاؤه - متابعة مهمتهم بحذر، آخذين بعين الإعتبار قدرهم المحدودة على الحركة. وفي أعقاب المناقشات التمهيدية بين الوكالة الدوليّة وكـــبار المسؤولين الإيرانيين، صرّح الإيرانيون رسمياً للبرادعي بوجود منشأتين في ناتانـــز تشكلان جزءاً من برنامج لتخصيب اليورانيوم. وهاتان المنشأتان هما منشأة **بيلوت** لتخصيب اليورانيوم، التي كان بناؤها على وشك الإنتهاء، ومنشأة تخصيب الوقود ذات المستوى التجاري والتي كانت لا تزال قيد البناء. كما أكّد الإيرانيون بأنهم يشيّدون منشأة لإنتاج المياه الثقيلة في أراك، ولكنها غير مشمولة بمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة أو إتفاقيّة الضمانات. عندها، طلب البرادعي من الإيرانيين أن يسمحوا له ولوفده بزيارة منشأتي ناتانـــز.

قـــبل الإنطلاق إلى ناتانـــز، طلب البرادعي الحصول على توضيحات تتعلق بموادّ نوويّة معينة. ما لم يكن يعرفه الإيرانيون هو أن الوكالة الدوليّة أقنعت الصين بـــتوفير تصريح شامل بكافة الموادّ التي قامت بتصديرها إلى إيران. سعى البرادعي، متسلحاً بهذه المعلومات، إلى الحصول على توضيح على ضوء النية التي أعلنت عنها إيران حديثاً بالإلتزام بالشفافيّة المطلقة.

أقـــرّت إيران بأنها حصلت في العام 1991 على عدة شحنات من اليورانيوم الطبـــيعي والتي لم تطلع الوكالة الدوليّة عليها. حصلت إيران على ذلك اليورانيوم

على شكل سادس فلوريد اليورانيوم (1000 كيلوغرام)، ورابع فلوريد اليورانيوم (400 كـيلوغرام)، وأكسيد اليورانيوم (راسب اليورانيوم، 400 كيلوغرام). صرّح الإيرانـيون بأن هذه المواد مخزنة في منشأة لم يتم الإعلان عنها مسبقاً، واسمها مختبر **جابر بن حيان** المتعدد الإستخدامات، وتقع في مركز طهران للبحوث النوويّة. كما صـرّح الإيرانـيون بأنه جرى تحويل معظم شحنة رابع فلوريد اليورانيوم إلى فلزّ اليورانيوم في العام 2000، في منشأة جابر بن حيان.

عندئذ، طلب البرادعي ووفد الوكالة الدوليّة الذهاب إلى ناتانـز، وهي مدينة إيرانـية قديمة تُشتهر بأشجار الإجاص أكثر مما تُشتهر بمنشأتي تخصيب اليورانيوم. تقع هذه المدينة أسفل سفوح جبال فولتشر حيث لقي داريوس الثالث ملك الفرس حـتفه على يد جنود الإسكندر العظيم، وهي تشكّل مكاناً يلتقي فيه الماضي مع الحاضر، وكان من الصعب تحديد أي الناحيتين تحتل مكانة أكبر.

بعـد أن وصل وفد الوكالة الدوليّة إلى ناتانـز، جرى اصطحابهم إلى منشأة بـايلوت، حيث سبق تركيب 164 إطار أنابيب طرد مركزي. ذُهل المسؤولون في الوكالة الدوليّة من الوضع المستجدّ الذي كانوا يشهدونه. كما صُعقوا من رؤية أن أجهـزة الطـرد المركزي التي يستخدمها الإيرانيون من تصميم أوروبـي، وبدت شـبيهة بأجهـزة الطـرد المركـزي التي كانت تُستخدم في البرنامج يورِنكو في سبعينيات القرن الماضي. رفض الإيرانيون الحديث عن بلد المنشأ الذي جاءت منه أجهزة الطرد المركزي، باستثناء أنهم أشاروا إلى أنها صُنعت في إيران.

كمـا احتوت منشأت بايلوت على مكونات لألف جهاز طرد مركزي من المقـرر تركيـبها مع نهاية العام 2003. كانت منشأة تخصيب الوقود على نطاق تجاري لا تزال قيد الإنشاء. وقال الإيرانيون لوفد الوكالة الدوليّة إنهم يتوقعون أن تستوعب المنشأة أكثر من 50 ألف جهاز طرد مركزي. لم يكن من المقرر استلام هـذه المنشـأة لأجهزة الطرد المركزي قبل مطلع العام 2005، بعد أن يتم التأكد بواسـطة الإختـبارات من صلاحية تصميمها والتي من المقرر أن تُجرى في منشأة بـايلوت. وقال الإيرانيون للبرادعي إنه من المقرر أن تبدأ منشأة بايلوت العمل في يونـيو/حزيران 2003، بإجراء تجربة تمهيدية أولاً على جهاز طرد مركزي وحيد،

ليبدأ العمل بعد ذلك على مستوى متواضع باستخدام مجموعة من عشرة أجهزة طرد مركزي. ذُهل المسؤولون في الوكالة الدوليّة من سماعهم تصريح الإيرانيين بأن أعمال التصميم والبحث والتطوير، التي بدأت في العام 1997، إعتمدت على عمليات نمذجة ومحاكاة مكثفة، بما في ذلك إجراء اختبارات على العضوّ الدوّار مع غاز حامل وبدونه، وأن هذه الإختبارات أجريت داخل حرم جامعة **خبير** في طهران، وفي منشأة تابعة لمنظمة الطاقة الذرّيّة في طهران، وأنه لم يجرِ استخدام موادّ نوويّة في أي من هذه الإختبارات.

في هذه المرحلة، جرى استدعاء المدير العام للوكالة الدوليّة إلى فيينا حيث استدعت الضرورة مجيئه لمعالجة وضع آخذ بالتدهور بسرعة يتعلق بالعراق. لكن البرادعي خلّف وراءه كلاً من بيار غولدشميدت وأولّي هينونين لمواصلة برنامج الزيارة.

جرى اصطحاب غولدشميدت وأولّي هينونين إلى منشأة جابر بن حيان، حيث عرض الإيرانيون موجزاً عن توزيع مادة اليورانيوم التي حصلوا عليها من الصين. وهناك، عُرض على المسؤولين في الوكالة الدوليّة مستوعب كبير واحد (يحتوي على 1000 كيلوغرام) ومستوعبان صغيران (يحتوي كل منهما على 400 كيلوغرام) من فلوريد اليورانيوم، وادّعى الإيرانيون بأنها تحتوي على كافة الكميات المستوردة من سادس فلوريد اليورانيوم. وعندئذ، شرح الإيرانيون كيف قاموا بتحويل رابع فلوريد اليورانيوم إلى فلزّ اليورانيوم. وصرّح الإيرانيون بأن تلك العملية قد اكتملت وأنه تم تفكيك المعدات التي استُخدمت فيها ووُضعت في مستوعبات لتخزينها (وقد عُرضت تلك المستوعبات على ممثلي الوكالة الدوليّة). قال الإيرانيون لممثلي الوكالة الدوليّة بأنهم يعملون على تجديد ذلك القسم من منشأة جابر بن حيان لاستخدامه كمختبر لمعالجة فلزّ اليورانيوم. ووعدوا بتوفير كافة ما لديهم من فلزّ اليورانيوم وكافة الموادّ المبتذلة المصاحبة له للوكالة الدوليّة.

كما أبلغ الإيرانيون ممثلي الوكالة الدوليّة بأنهم استخدموا بعض الكميات المستوردة من أكسيد اليورانيوم في إجراء الإختبارات المتعلقة بعمليات التنقية والتحويل المترافقة مع منشأة تحويل اليورانيوم. وقدّموا للوكالة وصفاً تقنياً لكيفية

قيامهم بذلك، ولما حصل للمواد التي استُخدمت في تلك الإختبارات. كما أبلغوا مفتشـي الوكالـة عـن كميات بسيطة من أكسيد اليورانيوم التي استُنفذت في اختـبارات المعالجـة في منشأة إنتاج النظائر المشعّة للموليبْدينوم، واليود، والزنون (ميكس).

بغـرض الدخـول في التفاصيل بناء على التزام إيران الجديد بالشفافيّة، أثار غولدشميـت قضية شركة كالا إلكتريك التي حصلت الوكالة على معلومات عنها مـن خلال اتصالاتها مع الإستخبارات الإسرائيليّة، والتي أصبحت الآن جزءاً من سـجلّ عام بفضل الإيجاز الذي قدمه ممثل المجلس الوطني للمقاومة في إيران في 20 فـبراير/شـباط. لكنّ الإيرانيين صححوا ذلك السجلّ بالقول إن الإسم الصحيح لتلك المنشأة هو شركة كالاي إلكتريك، وأقرّوا بأنه جرى استخدام ورش العمل في إنـتاج مكونات أجهزة الطرد المركزي. غير أنهم أشاروا إلى أنه لم تكن هناك حاجة إلى إدخال أية موادّ نوويّة في أجهزة الطرد المركزي، لا في كالاي ولا في أي مكان آخر في طهران، وأنه تم إجراء كافة الإختبارات باستخدام دراسات المحاكاة.

أقـرّ غولدشميـت بأن منشأة كالاي الخاصة بإنتاج مكونات أجهزة الطرد المركـزي ليسـت منشـأة نوويّـة ينبغي أن تصرّح عنها إيران بناء على إتفاقيّة الضـمانات الموقعـة بـين إيران والوكالة الدوليّة وبناء على معاهدة عدم إنتشار الأسـلحة النوويّة، ولكن من أجل الشفافيّة، ترغب الوكالة الدوليّة في زيارة ذلك الموقـع وأخذ عينات من البيئة المحيطة في مسعى للتثبّت من صحة التصريح الإيراني والتأكـيد عـلى أنـه لا توجد موادّ نوويّة غير معلَن عنها، وأنه بالتالي لا توجد نشاطات نوويّة هناك. لكنّ الإيرانيين رفضوا طلب غولدشميت مشيرين إلى أن ذلك يمثل نشاطاً سيصار إلى الكشف عنه بموجب البروتوكول الإضافي، وبناء على ذلك، سيتم التعامل معه في سياق مناقشة لهذه القضية بين الإيرانيين والوكالة الدوليّة.

قـبل أن يغادر طهران في 26 فبراير/شباط، سلّم غولدشميت الإيرانيين تقريراً أعدّه مع أولّي هينونين طرحت فيه الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة عدداً من الأسئلة المـتعلقة بـبرنامج الطرد المركزي الإيراني. كان المسؤولون في الوكالة مهتمين في الحقيقة بتوفير إيران تسلسلاً زمنياً لكافة النشاطات البحثيّة والتطويريّة التي أجريت

والتي لها علاقة بإيصال أجهزة الطرد المركزي إلى مرحلة التشغيل، وخصوصاً على ضوء التصريحات الإيرانيّة التي تقول إنه تم تحقيق إنجاز مدهش بدون إدخل غاز سادس فلوريد اليورانيوم إلى أسطوانات أجهزة الطرد المركزي. كما طلب المسؤولون في الوكالة الحصول على توضيحات مماثلة من الإيرانيين حول العمليات التي استخدمتها إيران في منشأة تحويل اليورانيوم المعلَن عنها والتي تنتج كميات على نطاق تجاري، والتي قيل إنها تُستخدم في تصنيع أكسيد اليورانيوم، ورابع فلوريد اليورانيوم، وسادس فلوريد اليورانيوم، بدون اختبار أية موادّ نوويّة، ولو على نطاق محدود.

كما طرح غولدشميت وهينونين في وقت لاحق أسئلة عن برامج إيران الخاصة بالتخصيب بواسطة الليزر وبرامج إنتاج المياه الثقيلة. واستناداً إلى إحدى الروايات، استغلاّ روح الشفافيّة الإيرانيّة في الضغط عليهم مستعينين ببعض المعلومات الإستخباراتيّة التي كانا قد حصلا عليها من إسرائيل والتي تتعلق بنشاطات لتخصيب اليورانيوم بواسطة الليزر (بدون أن يكشفا عن مصدر تلك المعلومات). في حين أقرّ الإيرانيون بوجود برنامج حقيقي يتعلق بالليزر، لكنهم أنكروا حدوث أية نشاطات على علاقة بتخصيب اليورانيوم بواسطة الليزر. ووعد الإيرانيون بالردّ على كلتا المسألتين في القريب العاجل.

كانت الرحلة ناجحة بوجه عام. فقد تمكنت الوكالة الدوليّة من إجراء زيارات غير مسبوقة لمواقع نوويّة حساسة داخل إيران، وإخضاع هذه المواقع والنشاطات التي تجري فيها للمراقبة بموجب الضمانات. في حين لم يكن يُشترط أن يعلن الإيرانيون عن النشاطات التي تجرى في ناتانز، فقد طُلب إليهم التصريح عن مستورداتهم من الموادّ النوويّة (والتي عرّفتها الوكالة بأنها "موادّ ذات تركيبة ونقاوة تجعلها صالحة لإنتاج الوقود أو إثرائها بطريقة نظيرية، وأية موادّ منتَجة في مرحلة لاحقة من دورة الوقود النووي") التي حصلوا عليها من الصين في العام 1991، إضافة إلى أي نشاط نتج عنه تغيير في المخزون الإجمالي من هذه المادّة. في الظاهر، كان التباين صغيراً جداً، لأن الوزن النووي الفاعل (أي مقدار المادّة الإنشطارية التي يمكن إنتاجها باستخدام المادّة المعنية بعد أن تتم معالجتها وإثراؤها) للمادّة كان

أقــلّ بكــثير مــن الكيلوغرام الواحد (يلزم توفر ما بين 12 و20 كيلوغراماً من اليورانيوم عالي التخصيب لصنع قنبلة نوويّة).

حاولت إيران أن تشرح سبب هذا التباين بالإشارة إلى أن إتفاقيّة الضمانات اســتثنت التصريح عن أية موادّ إذا كان وزنها النووي الفاعل يقلّ عن الكيلوغرام الواحد. ولكنّ الوكالة الدوليّة أشارت على الفور إلى أنه ينبغي التصريح عن كافة الموادّ. ووعد الإيرانيون في رسالة سلّموها إلى غولدشميت وهينونين قبل مغادرتهما طهران في 26 فبراير/شباط بالوفاء بالتزاماتهم في هذا الصدد. كما عبّر الإيرانيون في تلــك الرسالة عن موافقتهم على التعديلات التي تم إدخالها على الإتفاقيات المكمّلة التي اقترحتها الوكالة، والتي باتت تشترط على إيران الآن إبلاغ الوكالة عن كافة منشــآتها الــنوويّة الجديــدة وأية تعديلات تطرأ على المنشآت القائمة عبر تقديم معلومات تتعلق بالتصاميم الأولية حالما "يتم اتخاذ قرار بالبناء، أو التصريح بالبناء، أو التعديل".

عقــب عودة محمد البرادعي إلى فيينا، إكتشف بأن الولايات المتحدة تسعى بشــكل حثيث إلى الدخول في صراع مسلّح مع العراق، بغض النظر عن الحقائق المــتعلقة بأسلحة الدمار الشامل العراقيّة. وكان ذلك يصحّ على وجه الخصوص في الــبرنامج العراقي لإنتاج أسلحة نوويّة، والتصريحات التي كانت تصدر عن إدارة بــوش. وكانــت الوكالــة الدوليّة قد أجرت تحقيقات بشأن أنابيب الألمنيوم التي اســتوردها العراق، وتبين لها بأنها لم تكن تتعلق حصراً بإنتاج الصواريخ وحسب، ولــيس بإنتاج أجهزة طرد مركزي ذات استخدامات نوويّة، بل ولم تكن تصلح للتطبيقات الخاصة بتخصيب اليورانيوم بواسطة الطرد المركزي.

الأســوأ من ذلك بالنسبة إلى الأميركيين أن جاك بوت حصل على نسخ عن المســتندات الــتي تربط العراق براسب اليورانيوم في النيجر. وفي غضون ساعات، عُرضت تلك المستندات على أنها مزوّرة، وانهارت بذلك الدعوى التي أثارتها إدارة بــوش المتعلقة بالبرنامج العراقي لإنتاج أسلحة نوويّة، ولكن ذلك لم يكن مهماً. وحتى العرض الجريء الذي قدّمه محمد البرادعي أمام مجلس الأمن في 7 مارس/آذار 2003 الذي دحض فيه نقطة إثر نقطة كل زعم صدر عن الولايات المتحدة بشأن

استئناف العراق العمل على برنامجه الخاص بإنتاج أسلحة نوويّة، كان عديم الجدوى. وأجبرت الولاياتُ المتحدة الوكالةَ الدوليّة للطاقة الذرّيّة على سحب مفتشيها من العراق في 14 مارس/آذار. وفي 16 مارس/آذار، بدأ التحالف بقيادة أميركا غزو العراق.

بالرغم من الأخبار المقلقة بشأن الغزو الأميركي للعراق، كان لا يزال لدى المدير العام للوكالة الدوليّة عمل يقوم به. ففي 17 مارس/آذار، سلّم تقريراً أولياً لمجلس الحكام في الوكالة بخصوص الزيارة التي قامت بها الوكالة لطهران في 21 – 26 فبراير/شباط. بحلول ذلك الوقت، بات البرادعي قادراً على رسم صورة كاملة بناء على المعلومات التي جُمعت أثناء تلك الزيارة الأولية، إضافة إلى عملية تفتيش كان من المقرر إجراؤها في مطلع مارس/آذار. وخلال تلك العملية، عرض ممثلو الوكالة الدوليّة على السلطات الإيرانيّة مقاربة إتفاقيّة الضمانات المتعلقة بعمليات التفتيش، والتي تضمنت زيارة لمنشأة **بايلوت** لتخصيب الوقود في ناتانز، حيث أخذ المفتشون سلسلة عينات من البيئة المحيطة.

بموجب عمليات التفتيش التي تتم بموجب إتفاقيّة الضمانات، تُجمع عينات لاكتشاف ما يُعرف بالبصمات النوويّة التي تظهر من ناحية جنائية وجود مؤشرات تدلّ على نشاطات سابقة أو حالية في المواقع التي تعالج موادّ نوويّة. وهذه العملية فعالة على وجه الخصوص عند التعامل مع منشآت يجري فيها تحويل اليورانيوم، وتصنيعه، وإثراؤه. ويتوقع أن يتطابق "الغبار" البيئي المجموع بواسطة هذه العينات مع النشاطات المعلَن عنها في موقع معيّن، أو يتم الكشف عن أي إنتاج أو معالجة سرّية لمادّة اليورانيوم.

تدير الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة مختبراً عالي التقنية يدعى المختبر التحليلي للضمانات، وهو تابع لمختبر **سيبرزدورف** بالقرب من مقرّها في العاصمة النمساويّة فيينا (إضافة إلى مجموعة من المختبرات الأخرى المنتشرة في أجزاء مختلفة من العالم)، وهو قادر على الحصول على كميات هائلة من المعلومات حتى من أدنى كمية من المادّة التي جُمعت في العينة. يستخدم العلماء التابعون للوكالة، والذين يعملون داخل مختبر نظيف خالٍ من الملوثات ويخضع لإجراءات أمنيّة مشددة، عدداً من

تقنيات المسح، مثل التفلور بالأشعة السينيّة، ومقياس الطيف بالأشعة غاما، لتقييم العيـنات حيث يمكن اكتشاف أي أثر للبلوتونيوم أو اليورانيوم موجود في واحد بكتوغرام، اي في واحد على الترليون من الغرام.

بالإستعانة بأطقم مسح خاصة، يستخدم المفتشون التابعون للوكالة الدوليّة مسّاحات قطنيّة لأخذ عينات من الغبار العالق على الجدران، والأرضيات، والتمديدات الهوائيّة، وقطع المعدات الموجودة في المواقع التي تخضع للتفتيش. يتم مسح السطوح بواسطة قطع من قماش قطني على درجة عالية من النظافة بأبعاد 10 ×10 سنتيمترات. ويقوم مختبر سيبرزدورف بإعداد أطقم معاينة مضمونة النظافة تحتوي على ستّ مسّاحات قطنية، وقفازات خاصة، وأكياس بلاستيكيّة (لتخزين المسّاحات بعد أخذ العينات)، واستمارات لتدوين البيانات، وقلم. ويُستخدم طقم واحد نظير كل عينة بيئيّة في موقع معين يخضع للتفتيش، وبذلك يصبح بالإمكان إرسال العينة إلى مختبرات تحليليّة مختلفة من أجل تحليلها. والنتائج التي يتم الحصول عليها من المعاينة المتوازية تزيد من الثقة بالنتائج التي يتم الحصول عليها في سياق هذه العملية.

واصل مفتشو الوكالة، المتسلّحون بأطقم العينات هذه، مهمتهم، وأخذوا عدداً كبيراً من العينات من منشأة **بايلوت** لتخصيب اليورانيوم في ناتانز. كما زار هينونين وفريقه منشأة **جابر بن حيان**، حيث أخذوا عينات بيئيّة وفحصوا العلب الصغيرة التي تحتوي على غاز سادس فلوريد اليورانيوم في المنشأة. ولدى وزن هذه العلب، إكتشف المفتشون فقدان ما مجموعه 1.9 كيلوغرام من غاز سادس فلوريد اليورانيوم من العلب الصغيرة (التي تحتوي على 400 كيلوغرام). وصرّح الإيرانيون بأن ذلك ناجم عن تسرب من الصمامات المركبة على تلك العلب.

لكن هذا التطور سلّط الضوء، في أذهان مفتشي الوكالة الدوليّة، على احتمال قيام الإيرانيين بإجراء اختبار على جهاز طرد مركزي باستخدام غاز سادس فلوريد اليورانيوم، وليس باستخدام غاز خامل كما قالوا أثناء الزيارة التي جرت في فبراير/شباط. وبعد ذلك، قام المفتشون بزيارة المنشأة **كالاي**، ولكنهم مُنحوا إذناً

محدوداً بالدخول إلى الموقع. بالطبع، عندما حاول المفتشون الدخول إلى أحد المباني الـذي يضم مستودعاً كبيراً سبق أن وصفه الإسرائيليون بأنه ورشة عمل، وجدوا أنه مقفل، وادّعى الإيرانيون بأن مفاتيحه ليست في حوزتهم. طلب مفتشو الوكالة الدولـيّة إذناً بأخذ عينات بيئيّة من منشأة كالاي، ولكنّ الإيرانيين رفضوا طلبهم مجـدداً، حيـث ادّعوا بأن ذلك النشاط يمكن القيام به فقط في سياق البروتوكول الإضافي.

بـالعودة إلى فيينا، حصل نائب المدير المشرف على تنفيذ إتفاقيّة الضمانات، بـيار غولدشميـت على مؤشرات إضافية تدلّ على نوايا مريبة لدى الإيرانيين في كـالاي. في غمـرة التقلبات التي يشهدها العالم على صعيد عدم إنتشار الأسلحة الـنوويّة، والملـيء بالبرامج السرّيّة لإنتاج الأسلحة، وعمليات التصنيع المحظورة، والشبكات التي تنشط في السوق السوداء، يسود في العاصمة النمساوية، حيث مقرّ الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة، دائماً مناخ معين من عمليات التجسس. وتصل إلى سفارات كل من الولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى، وروسيا، وفرنسا باستمرار فـرق مـن الدبلوماسيين، الذين يتجولون في ممرات مقرّ الوكالة الدوليّة وردهاته، ويجـرون لقاءات مع الموظفين بصوت خافت، يناقشون فيها العمليات التي تجريها الفرق التابعة للوكالة في مختلف أنحاء العالم والتي تتعلق بالأنشطة النوويّة. وأضحت النشـاطات الـتي تقوم بها السفارات مناسبات مثاليّة لتبادل المعلومات بطرق غير رسمـيّة، لـيس فقط بين فريق معني بالنشاطات وبين الوكالة الدوليّة وحسب، بل وبـين الأجهزة الإستخباراتيّة المتنوعة نفسها، بحيث باتت دائرة الكوكتيل في فيينا شبيهة بتلك الدائرة التي كانت في موسكو، حيث كان الجواسيس والدبلوماسيون مـن مخـتلف أنحاء العالم، يقيمون الصداقات في ذروة الحرب الباردة، في مسعى للحصول على أقل قدر ممكن من المعلومات ومن أي مصدر يمكنهم الوصول إليه.

بالـنظر إلى الحساسيّة الشديدة للعمل الذي تقوم به الوكالة الدوليّة، ليس في إيران وحسب، بل وفي شتى أنحاء العالم، لا يمكن السماح بالوقوع في أدنى قدر من الخطأ من جانب أي من موظفي الوكالة عندما يتعلق الأمر بحماية المعلومات السرّيّة الـتي تم جمعهـا كجزء من نشاطات الوكالة العالميّة. ويتوقع حضور المسؤولين في

الوكالــة المناسبات التي تقيمها السفارات، ومخالطتهم للدبلوماسيين، الحقيقيين أو غيرهم، في مسعى لتوسيع شبكة اتصالاتهم وتطوير علاقاتهم. لكن من غير المسموح لهــم تحــت أي ظــرف كان تجاوز الحدود بين ما هو لائق، وما قد يُعتبر تهديداً لحيادهم.

غــير أن قضــية مثل قضية إيران، كما كان الحال في قضية العراق، أوقعت الوكالة الدوليّة في مأزق. فعندما يختار بلد مثل العراق أو إيران عدم التعاون بشكل كــامل مع الوكالة، يضع المفتشون الأولوية للحصول على معلومات تسهّل عليهم القــيام بتحقــيقاتهم. في حين أن أدوات التحقيق المتوفرة للمفتشين في البلد الذي يجــري التفتــيش فيه مدهشة فعلاً، فهي تتطلب تحديد المنشآت الهامة، ثم ضمان إمكانيّة الدخول إليها لكي يكون في الإمكان إجراء تحقيقات مناسبة. وبما أن إيران لم تكــن لغاية مارس/آذار 2003 قد وقعت على البروتوكول الإضافي، فالوكالة لم تكن تتمتع بصلاحية تتيح لها طلب الدخول إلى كالاي وإجراء عمليات معاينة بيئيّة غير مقيدة.

مــع أن فريق المفتشين التابع للوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة زار إيران في مطلع مــارس/آذار، فقد كانت وكالة الإستخبارات المركزيّة تستخدم الأقمار الصناعيّة الأميركيّة في التقاط صور فوتوغرافيّة لمنشأة كالاي (وغيرها من المنشآت) لمعرفة إن كــان في المقدور اكتشاف أية ردّة فعل إيرانيّة على نشاطات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة. وقد أظهرت الصور التي التقطتها الأقمار الصناعيّة، بعــد مــرور وقت قصير على مغادرة المفتشين منشأة كالاي (وبعد أن مُنعوا من الدخــول إلى مســتودع يُعتقد بأنه يُستخدم كورشة عمل)، زيادة في النشاط في المــنطقة المحيطة بالمبنى المعني. قدّرت وكالة الإستخبارات المركزيّة بأن هذا النشاط يظهر أن الإيرانيين ينقلون موادّ معينة من المبنى. تم إطلاع بيار غولدشميت على هذه المعلومــات، وكذلك أولّي هينونين. واقتنع الرجلان بأن الإيرانيين يخفون شيئاً في كــالاي. غــير أن الضعف المتأصل في نظام الضمانات الذي تشرف عليه الوكالة الدولــيّة جعــل من المؤلم ملاحظة الأمرين معاً. لكن بدون قرار إيراني بالسماح بإجــراء عمليات تفتيش في كالاي، لم يكن في مقدور المفتشين فعل شيء باستثناء

مواصلة تقديم طلب لدخول الموقع.

لم تكن منشأة كالاي الوحيدة التي أثارت قلق مفتشي الوكالة الدوليّة. فأثناء زيارتهم لإيران في مارس/آذار، بيّن الإيرانيون على تصريحهم السابق بأنه جرى تحويل معظم شحنة رابع فلوريد اليورانيوم التي تم استيرادها من الصين إلى فلزّ اليورانيوم عبر شرحهم لمفتشي الوكالة الدوليّة تفاصيل حوالى 113 تجربة أُجريت بين عامي 1995 و2000، والتي لم يتم إبلاغ الوكالة عن أي منها، بالرغم من أنه بموجب معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة، تمثل هذه التجارب نشاطاتٍ ينبغي الإعلان عنها.

بقي المفتشون المشرفون على تنفيذ برنامج الضمانات مشغولين على مدى عدة أسابيع امتدت بين مطلع أبريل/نيسان ومطلع يونيو/حزيران 2003. تم إجراء ثلاث عمليات تفتيش في منشأة بايلوت لتخصيب اليورانيوم في ناتانز، حيث أُخذت عينات بيئيّة وتمت دراسة الخرائط التصميمية للمنشأة (قدّم الإيرانيون مجموعة كاملة من الخرائط الخاصة بمنشأة بايلوت للوكالة الدوليّة في مطلع مايو/أيار). وفي مايو/أيار، مُنح مفتشو الوكالة مجدداً إذناً بدخول منشأة كالاي حيث تمكنوا من دخول المستودع الذي كان مقفلاً في المرّة السابقة. لاحظ المفتشون أن المبنى كبير بما يكفي لاستيعاب مجموعة تعاقبيّة تجريبيّة مؤلفة من بضع مئات من أجهزة الطرد المركزي، وارتابوا عندما رأوا أن جزءاً من المبنى محجوب بكومة من الصناديق.

رفض الإيرانيون مجدداً طلب الوكالة الدوليّة أخذ عينات بيئيّة من منشأة كالاي، ولكنهم أبلغوا الوكالة بأنهم ربما يسمحون بأخذ عينات من منشأة كالاي في يونيو/حزيران، عندما ترسل الوكالة الدوليّة فريقاً من الخبراء في تخصيب اليورانيوم بواسطة الطرد المركزي للحصول على أجوبة عن الأسئلة التقنيّة المتعلقة بكيفيّة مواصلة إيران بحوثها في مجال التخصيب بالطرد المركزي بدون استخدام أية موادّ نوويّة في الإختبارات.

كما أبلغ الإيرانيون الوكالة الدوليّة في مايو/أيار أيضاً عن عزمهم على بناء مفاعل نوويّ في أراك يعمل بالمياه الثقيلة بقدرة 40 ميغاواط، وبناء منشأة لتصنيع

الوقــود في أصفهان، علماً بأنه ينبغي أن يخضع كِلا الموقعين لعمليات التفتيش التي تجريها الوكالة الدوليّة بموجب إتفاقيّة الضمانات.

توالت الأحداث المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني على امتداد ثلاثة مسارات رئيسية. في المسار الأول، رأى الإيرانيون أنه تم إحراز تقدم كبير، وخصوصاً على ضــوء التعاون الإيراني مع الوكالة الذي بدأ للتوّ في يونيو/حزيران. بدا الإيرانيون منفــتحين على وسائل التفتيش الجديدة، ولكنهم أصرّوا على أن لهم الحقّ بموجب معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة في مواصلة عملهم في تخصيب اليورانيوم.

في المســار الثاني، أطلع البرادعي في 17 مارس/آذار مجلس الحكام في الوكالة عــلى إيجــاز بآخر المستجدات. في تلك الفترة، كان البرادعي يتعامل مع المسألة الإيرانــيّة في نطاقها الواسع، ولكنّ المعلومات المتعلقة بمنشأة كالاي والمخزون غير المعلَــن عــنه من الموادّ النوويّة التي جاءت من مصادر صينيّة كانت قد تسربت. وأدركت الوكالة الدوليّة بأنها تمشي على أرض وعرة، وأن أي اكتشاف بأن إيران خرقــت واجــباتها المنصوص عليها بموجب معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة سيكون كفيلاً برفع الملف الإيراني إلى مجلس الأمن. وكان البرادعي يعرف أكثر من أي شخص آخر ما يمكن أن يعنيه ذلك، فقد غزت الولاياتُ المتحدة العراق في 16 مــارس/آذار بعــد اســتخدامها لموقعها في مجلس الأمن في تحريف حكم القانون والتلاعب بالحقائق. ولذلك، كان البرادعي بحاجة إلى يكون حذراً لجهة عدم منح الولايات المتحدة أية فرصة يمكنها استخدامها في القيام بالتلاعب نفسه الذي قامت به في موضوع العراق.

أرادت الولايــات المــتحدة القــيام بعمل ضدّ إيران. واستناداً إلى معلومات مصــدرها إيــران، رأت الولايات المتحدة بأنه يمكن اعتبار أن إيران خرقت أصلاً موجــباتها المنصوص عليها في معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة. طلب السفير الأميركــي بــريل إلى البرادعي تقديم عرض شامل أمام مجلس الحكام في الوكالة الدولــيّة في يونــيو/حزيران 2003 يحدد بالضبط ماعثرت عليه الوكالة الدوليّة في إيران، وكيف يمكن ربط ذلك بإمتثال إيران لمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة. كانت الولايات المتحدة تتطلّع إلى إحالة القضية الإيرانيّة إلى مجلس الأمن، مما يفتح

الـــباب أمام فرض عقوبات إقتصاديّة على إيران، أو حتى التصريح باستخدام القوة العســـكريّة في حـــال لم تـــتجاوب إيران مع الإجماع المتنامي على ضرورة تعليق برنامجها النووي ككلّ والكفّ عن تطويره، وخصوصاً في النواحي المتعلقة بامتلاك دورة الوقود النووي الكاملة.

بـــرزت بدايـــات صراعات دبلوماسيّة، كانت الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة تتوقعها أثناء اجتماع مجلس الحكام فيها، في اللجنة التحضيريّة الثانية الخاصة بمؤتمر المـــراجعة للعام 2005 للمشاركين في معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة، والذي اســـتمرّ مـــن 28 أبـــريل/نيسان ولغاية 9 مايو/أيار 2003 في جنيف في سويسرا. وبطريقة مفاجئة نوعاً ما، تراجعت أهمّيّة الإنسحاب الدراماتيكي لكوريا الشماليّة من معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة لصالح القلق المتنامي الذي ساد العديد من العواصـــم الغربيّة من حجم البرنامج النووي الإيراني وتعقيده. تبنّى الوفد الأميركي عـــلى وجـــه الخصوص موقفاً عدوانياً للغاية، متهماً الإيرانيين بتنفيذ برنامج يمكن تفسيره فقط في سياق برنامج لإنتاج أسلحة نوويّة.

تولّـــت الولايات المتحدة الدور القيادي في المجادلة بأنه لا يوجد لدى إيران، بوصـــفها منتجاً رئيسياً للنفط، تفسير اقتصادي يمكن أن يبرّر برنامجها النووي، مما عزّز من استنتاجات واشنطن بأن البرنامج الإيراني ليس سوى غطاء لبرنامج يهدف إلى امتلاك أسلحة نوويّة. وانضمت الولايات المتحدة إلى الدول الأخرى في اللجنة التحضيريّة في دعوة إيران إلى التوقيع على البروتوكول الإضافي مع الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة، الذي سيحمل إيران على القبول بعمليات تفتيش أكثر تطفلاً.

رفضت إيران الإدعاءات التي تقول إنها تسعى إلى امتلاك أسلحة نوويّة، معلنة بأنـــه لا يوجد لتلك الأسلحة مكان في مذهبها الدفاعي. كما رفض الوفد الإيراني إصـــدار الأحكـــام المســـبقة على برنامجها النووي قبل اجتماع الوكالة الدوليّة في يونـــيو/حزيـــران، مشيراً إلى أنه يريد الحكم على مزايا برنامج إيران النووي بدون "العبء السياسي للعلاقات الثنائيّة الأميركيّة الإيرانيّة".

وفـــرت المواجهة في اللجنة التحضيريّة للعديد من المراقبين أول مؤشر واضح بـــأن قضـــية البرنامج النووي الإيراني واقعة تحت خطر اختطافها من قبل الأجواء

العدائية التي تشوب العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران. وكان البرادعي على وجه الخصوص يرغب في معالجة البرنامج النووي الإيراني ضمن إطار عمل خاص بقضية دوليّة، لا أن يكون ببساطة امتداداً لأهداف السياسة الخارجيّة الأميركيّة.

أثيرت أيضاً في اجتماعات اللجنة التحضيريّة مسألة توقيع إيران على البروتوكول الإضافي مع الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة. كانت إيران قد التزمت بالتوقيع على بروتوكول من هذا النوع، ولكنها لم تشأ القيام بذلك إلى أن تتلقّى تطمينات بأنه سيتم رفع القيود المفروضة حالياً على مستوردات إيران من التكنولوجيات والموادّ النوويّة من قبل الولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى، ومجموعة المورّدين النوويين.

ظهر عنصر معين من عدم الإنسجام في جانب الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في ما يختص بإيران، والبروتوكول الإضافي، والعقوبات المفروضة من قبل مجموعة المورّدين النوويين. فقد أوضحت الولايات المتحدة في اجتماع اللجنة التحضيريّة بأن التوقيع على البروتوكول الإضافي شرط مسبق لكي تحصل إيران على صادرات نوويّة. كما أصرّت الولايات المتحدة على أن سحب اعتراضها على توفير مثل هذه الصادرات لا يرتبط بتوقيع إيران على بروتوكول خالٍ من أية ضمانات وحسب، بل وعلى أن تتم الإجابة عن كافة الأسئلة المتعلقة ببرنامجها النووي.

بالنظر إلى التاريخ الحديث للغزو الأميركي للعراق، والذي استخدم قرارات مجلس الأمن الدولي كغطاء وذريعة لهذا الغزو، وعلى ضوء الخطاب الأميركي الذي يتزايد حدّة والذي عبّر عن الرغبة في تغيير النظام في طهران، ظهر اعتراف واسع النطاق بين الدول الأعضاء في الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة بأنه ينبغي على الوكالة الإمساك بهذه المسألة، ولكن بطريقة تحفظ نزاهة واستمرار الوكالة الدوليّة ومعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة. وكان ذلك بمثابة أكبر تحدٍّ يواجه البرادعي، ومفتشي الوكالة التي يرأسها.

الفصل الثالث

المهدّئات القوية

لم يكن سكان القرية الفرنسيّة شاتيليرو الصغيرة ليعرفوا بأن مستشاراً علمياً كان يعمل في السابق طبيب أسنان، ويخدم رئيس بلديتهم الأسبق، سيكون مسؤولاً عن إسقاط المفوّض الأوروبي ومفوّضيته بكامل أعضائها البالغ عددهم عشرين شخصاً. جرى الإستشهاد بالزيارات المتكررة إلى شاتيليرو التي قام بها رين بيرثولوت، وهو صديق قديم لإديث كريسون، وهو مفوّض أوروبي مسؤول عن البحوث والتدريب والتعليم والشباب، من قبل هيئة تحقيقية خاصة عيّنها البرلمان الأوروبي للنظر في تهم الفساد التي وُجّهت إلى رئيس الوزراء الفرنسي السابق. عُيّن بيرثولوت في منصب بدا أنه لا يملك أية مؤهلات مهنية لشغله، وقام بعدد كبير من "رحلات العمل" إلى شاتيليرو التي بدا أنّ لا علاقة لها على الإطلاق بعمله الذي كُلّف به. أدّت قضية كريسون إلى استقالة رئيس المفوّضيّة الأوروبيّة، جاك سانتير وكامل أعضاء اللجنة العشرين التي يرأسها في 16 مارس/آذار 1999، وهو ما تسبب بضغوطات على المفوّضيّة الأوروبيّة، وعلى المجلس الأوروبي الذي تخدمه.

أغرقت استقالةُ جاك سانتير أوروبا في حال من الفوضى، ليس لأنها كانت مؤشراً على إنتشار الفساد في أعلى مستويات الحكومة، بل لأن تهم الفساد لم تكن سوى مظهر لصراع قوى مرير يحدث في أوروبا حول القضايا الأكبر التي تتعلق بتقاسم النفوذ السياسي والإقتصادي بين الإتحاد الأوروبي من جهة، وبين الدول الأوروبيّة الأعضاء القوية من ناحية أخرى. إنفجرت قضية كريسون – سانتير في 21 يناير/كانون الثاني 1999، أي بعد أسبوعين فقط على تحقيق أحد أعظم

إنجازات الإتحاد الأوروبي والذي تمثل في طرح عملة موحدة اسمها اليورو في معظم أنحاء أوروبا. برزت هذه القضية نتيجة لصراع إرادات متعاظم بين المفوّضيّة الأوروبيّة برئاسة سانتير والبرلمان الأوروبي حول المصادقة على ميزانيّة المفوّضيّة. ففي حين يتمتع البرلمان الأوروبي بامتيازات استناداً إلى الأعضاء الوطنيين في البرلمان، فهو لا يملك سلطات على الإطلاق. وعادة ما تكون المصادقة على الميزانيّة عمليّة شكليةّ، ولكن في هذه المناسبة، ساور العديد من أعضاء البرلمان الأوروبي القلق من المخالفات التي شابت تقديم رزمة الإنفاق التي بلغت 160 مليار مارك ألماني (جرى تقديم الميزانية قبل اعتماد اليورو) من قبل المفوّضيّة. وعندما رفضت المفوّضيّة بعجرفة كافة الإنتقادات التي وُجّهت إلى ميزانيتها، ورفضت تقديم أية وثائق تتعلّق بالميزانية إلى البرلمان الأوروبي، بات المسرح مهيّأً لحدوث مواجهة. في الواقع، كان التحكم بإدارة الأموال العامة المخصصة للمفوّضية الأوروبيّة أحد المهام القليلة التي يتولّى البرلمان مسؤوليتها.

لم تكن مصادفة أن تصعيد الصراع بين البرلمان الأوروبي والمفوّضيّة الأوروبيّة تزامن مع طرح اليورو. فهناك بعض الأطراف التي رأت في تركيز القوة الإقتصاديّة في كيان أوروبي وحيد بعيداً عن آليات السيطرة الوطنية خطراً، وخصوصاً في ألمانيا. فقد أصبحت المفوّضيّة الأوروبيّة التي بلغ عمرها أربعين عاماً متضخمة، حيث بلغ عدد موظفيها 20 ألفاً يخضعون في الظاهر لمجلس الوزراء الأوروبي الذي يتألف من كبار المسؤولين في الدول الأوروبيّة. وطوال العقد الذي سبق أزمة مارس/آذار 1999، تمثّل الدور الرئيسي للمفوّضية الأوروبيّة في صرف ما قيمته حوالى 120 مليار مارك ألماني على شكل مساعدات زراعيّة وإقتصاديّة للإقتصادات التي تعاني من صعوبات داخل أوروبا، لمساعدة من يحصلون على هذه المساعدات على الوفاء بالمتطلبات الأساسيّة لسوق أوروبيّة موحدة. وداخل مؤسسة اليورو، شعر العديد في أوروبا، وخصوصاً ألمانيا، بأن مستوى التكامل الإقتصادي الذي يمثله اليورو لم يعد ممثّلاً بشكل مناسب بالمفوّضيّة الأوروبيّة العتيقة في تشكيلتها الحالية. والتحدّي الذي واجه جاك سانتير، والذي تجلّى من خلال فضيحة كريسون، كان على علاقة بإقرار مبدأ الحاجة إلى التغيير أكثر من علاقته بإسقاط

المفوّضيّة الأوروبيّة، وخصوصاً غداة تولّي ألمانيا الرئاسة الأوروبيّة. أراد الألمان إقرار إطـــار عمـــل جديد للقيادة داخل الإتحاد، بحيث يزيد من التأثير السياسي للإتحاد الأوروبي عـــبر إلغاء مبدأ الإجماع في التصويت داخل البرلمان الأوروبـــي، مما يحرّر الـــبرلمان ويمكّن المفوّضيّة من اتخاذ خطوات في قضايا واسعة النطاق تتضمن شؤوناً إقتصــاديّة وسياسيّة. وفيما عدا كون علاقة سانتير - كريسون فضيحة بسيطة، لم تكن هذه الفضيحة أقلّ من صراع على تحديد مستقبل أوروبا.

بـــرز في غمرة هذه الأزمة أستاذٌ مدرّس سابق في إحدى الجامعات الإيطاليّة لطيف الطباع اسمه رومانو برودي. فاجأ برودي، وهو رئيس وزراء سابق لإيطاليا، العديـــد من الأشخاص عندما نجح في حمل الإتحاد على القبول بإيطاليا كعضو في العملة الأوروبيّة الموحدة، وهي من المآثر المدهشة بالنظر إلى الصعوبات الإقتصاديّة الكـــثيرة والخطيرة التي تعاني منها إيطاليا. والآن، وفي غمرة أخطر أزمة في تاريخ المفوّضيّة الأوروبيّة، طُلب إلى برودي مرّة أخرى فعل المستحيل، بتكليفه مساعدة المفوّضـــيّة الأوروبـــيّة على الوقوف على قدميها مجدداً، وإعادة أوروبا إلى الطريق الســـويّ لـــيس نحو سياسة إقتصاديّة مشتركة وحسب، بل ونحو سياسة خارجيّة ودفاعيّة مشتركة أيضاً. للوهلة الأولى، بدا هذا الرجل الهادئ الطباع، الذي يرتدي نظارات والذي أكسبه افتقاره إلى الكاريزما لقب 'لو مارتديلا' أو السجق خفيف الطعم، خياراً غريباً لهذه المهمة المضنية. ولكنّ برودي أثبت أنه مدير حريص حكم بطـــريقة جمعـــت بـــين الإشراف الدقيق والنظام المالي الصارم، وهما أمران كانت المفوّضيّة الأوروبيّة تفتقر إليهما لحظة تعيينه.

إن النجاح الذي أحرزه برودي في تأهيل إيطاليا اقتصادياً للإنضمام إلى العملة الأوروبيّة الموحدة إقترن بمهارته في إقناع إحدى عشرة دولة أوروبيّة أخرى باعتماد اليورو بحلول العام 2002. يضاف إلى ذلك أن الإتحاد الأوروبي تطلّع في ظل قيادته إلى التوســـع، حيـــث قام حوالى ثلاثة عشر بلداً لغاية منتصف العام 2002 بتقديم طلـــبات للإنضمام إلى الإتحاد. كانت الأمور تسير على أحسن ما يرام بالنسبة إلى بـــرودي وأوروبا. وفي ديسمبر/كانون الأول 2002، شعر بثقة بالنفس كافية لكي يتصـــدّى لـــلحاجة إلى تبنّي سياسة خارجيّة أوروبيّة موحدة في خطاب ألقاه في

بروكسيل. قال برودي: "إذا كنا نريد مجاراة هذا العالم المتغيّر والإضطلاع بمسؤولياتنا العالميّة المتناميّة، ينبغي علينا كإتحاد أن نتخذ التدابير الضروريّة. وإذا كنا نريد تحقيق تطلعات وآمال الدول الأخرى وشعوب أوروبا المتناميّة، علينا أن نتحول إلى لاعب عالمي حقيقي. إننا لا نزال في بداية العمل على هذا التحوّل. والبلقان، وأفغانستان، والشرق الأوسط ليست سوى ثلاثة أمثلة على التحدّيات التي تواجه المجتمع العالمي. وينبغي على الإتحاد الأوروبي أن يمارس دوره في التعامل معها. يتعين على السياسة الخارجيّة للإتحاد أن تعمل بأقصى كفاءة ممكنة. ويتعين التعبير بصوت واحد وتوظيف الأدوات الضروريّة، لأنه لا توجد طريقة أخرى لضمان نجاحنا على المدى البعيد".

تحطم واقعُ الطبيعة الواهية لفكرة الوحدة الأوروبيّة في الشؤون المتعلقة بالسياسة الدفاعيّة والخارجيّة أمام اندفاع أميركا المحموم نحو الحرب على العراق في العام 2002. فقد فاجأت سهولة تمكّن إدارة بوش من استغلال الإنقسامات الموجودة في الدوائر الدبلوماسيّة الأوروبيّة العديدَ من الأشخاص في أوروبا، وخصوصاً رومانو برودي. فقد تكشّفت الإزدواجيّة البغيضة للإتحاد الأوروبي وحلف الناتو عندما تفوقت مناورة الولايات المتحدة مرات عديدة على أوروبا، والتي تجلّت في القدرة الأميركية الذاتيّة على تسهيل نيل العضوية في حلف الناتو، مقابل عدم قدرة الإتحاد الأوروبي في الضغط من أجل تحقيق الوحدة الأوروبيّة من خلال الوعد بتوسيع الإتحاد.

سخِر الأميركيون من الوحدة الأوروبيّة، واستغلّوا إستراتيجيّة فرّق تسد. وعندما بدت ألمانيا وفرنسا في يناير/كانون الثاني موحّدتين في معارضتهما الإندفاع الأميركي نحو الدخول في حرب على العراق، رفض وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد موقفهما واصفاً إيّاه بأنه يمثل أشياء عفا عليها الزمن: "تمثل ألمانيا مشكلة وتمثل فرنسا مشكلة. ولكن إذا نظرت إلى الأعداد الكبيرة من البلدان الأخرى في أوروبا، ستجد أنها ليست مع فرنسا وألمانيا... ولكنها مع الولايات المتحدة. أنتم تعتقدون أن أوروبا هي ألمانيا وفرنسا، أما أنا فلا أعتقد ذلك. أنا أعتقد بأن تلك هي أوروبا القديمة".

مضى رامسفيلد إلى حدّ الإشارة إلى أن التوسع المزمَع شرقاً للناتو بحيث يشمل جمهوريات البلطيق الثلاث قلّل على نحو متزايد من أهمّيّة فرنسا وألمانيا. قال رامسفيلد: "إذا نظرت إلى كامل أوروبا المنضوية تحت حلف الناتو اليوم، تجد أن مركز الثقل آخذ في التحوّل نحو الشرق"، مشيراً بذلك إلى مناقشة قبول انضمام المجر، وبولندا، وجمهورية التشيك في العام 1999 إلى الناتو. وتم القبول بانضمام هذه الدول الثلاث إلى الإتحاد الأوروبي أيضاً. كما كان الناتو يتقدم بخطى حثيثة نحو القبول بانضمام الجمهوريات السوفياتيّة السابقة إستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهي ثلاث دول كانت تتنافس أيضاً لنيل العضوية في الإتحاد الأوروبي. من الواضح أن إستراتيجيّة الولايات المتحدة اعتمدت على استخدام توسيع الناتو كأداة لمجابهة أي نفوذ تملكه الدول التي تعارض الحرب، مثل ألمانيا وفرنسا، لدى البلدان الأخرى في الإتحاد الأوروبي، إضافة إلى تلك الدول التي تتطلّع إلى نيل العضوية في الإتحاد.

كان لدى إدارة بوش في هذه المناورة السياسيّة حليف مقرّب تجسّد في بريطانيا العظمى ورئيس وزرائها المؤيد للأميركيين، توني بلير. تشابكت مسألة توسيع الإتحاد الأوروبي ودعم قوته الإقتصاديّة والسياسيّة مع السياسة المحلّية البريطانيّة على مدى عدة سنين. ومنذ تولّيه المنصب، إلتزم توني بلير بوجهة النظر البريطانيّة التقليديّة التي تقول إن الإتحاد الأوروبي يمثل مشروعاً تعاونياً بين الدول الأوروبيّة أكثر منه نذيراً بولادة الولايات المتحدة الأوروبيّة. ولكن بلير تصوّر وجود دور للإتحاد الأوروبي يتجاوز القضايا الإقتصاديّة الصرفة، مشيراً في خطاب ألقاه في يناير/كانون الثاني 1998 إلى أنك "إذا نظرت إلى طريقة تطور العالم، ستجد أن الدول التي لديها مصالح مشتركة إقتربت من بعضها، ليس في المعنى الإقتصادي وحسب، بل وفي المعنى السياسي أيضاً". غير أن فكرة ظهور أوروبا موحدة في "المعنى السياسي" في موضوع العراق أُجهضت في وقت مبكر خلال الفترة التي سبقت الحرب، عندما صرّح بأن بريطانيا على استعداد لدفع "ضريبة الدم" للحفاظ على العلاقة الخاصة التي تتمتع بها مع الولايات المتحدة. عندئذ، أصبح بلير شريكاً في المؤامرة مع جورج دبليو بوش في "التلاعب بالمعلومات

الإســتخباراتيّة بطريقة سياسيّة"، والمشاركة النشطة في التضليل وتحريف المعلومات الإســتخباراتيّة لدعــم الفكرة التي تقول إن العراق يحتفظ بمخزونات من أسلحة الدمار الشامل وأن برامجه تنتهك القرارات التي أصدرها مجلس الأمن.

كــان توني بلير وبريطانيا من شرع في عملية دقّ الإسفين بين أوروبا القديمة وأوروبــا الجديــدة، حيث أشرف على إعداد رسالة مفتوحة لدعم الموقف الذي اتخذته إدارة بوش من العراق في يناير/كانون الثاني 2003. وقد ولّدت هذه الرسالة، التي وقّع عليها كل من بريطانيا، وإسبانيا، والبرتغال، وإيطاليا، والدانمارك، وبولندا، والمجــر، وجمهوريــة التشيك، ردّات فعل في معظم أنحاء أوروبا، وخصوصاً لدى الدول التي كانت تسعى إلى تبنّي موقف أوروبي موحّد من موضوع العراق. ورأى العديد من دول الإتحاد الأوروبــي، وخصوصاً فرنسا وألمانيا، في التدخل البريطاني إضــعافاً للقــدرة الجماعيّة لأوروبا على التأثير في السياسة العدوانيّة التي تنتهجها أميركــا في موضــوع العــراق. تمــت الدعــوة إلى عقد قمّة طارئة في منتصف فــبراير/شباط 2003 لمناقشة الأزمة العراقيّة، بهدف التوصل إلى موقف موحد من العــراق. في تلك القمّة، جرت صياغة بيان موحّد صادر عن الإتحاد الأوروبي لم يثبت سوى عجز أوروبا عن تبنّي موقف قوي من موضوع العراق.

> "إننا ملتزمون بإبقاء الأمم المتحدة مركز النظام العالمي. ونحن نعترف بأن المسؤوليّة الأساسيّة في التعامل مع مسألة نــزع الأسلحة العراقيّة في يد مجلس الأمن". وجاء في البيان،
>
> إننا نتعهد بتقديم الدعم الكامل للمجلس في تحمّله لمسؤولياته. إن هدف الإتحاد بالنسبة إلى العراق يبقى نــزع السلاح الكامل والفاعل بما يتفق والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، وعلى وجه الخصوص القرار رقم 1441.
>
> إننا نرغب في التوصل إلى ذلك بطريقة سلميّة. ومن الواضح أن هذا ما تريده شعوب أوروبا.
>
> إن الحرب ليست محتمة. وينبغي استخدام القوة فقط كملاذ أخير. إن الأمر منوط بالنظام العراقي لإنهاء هذه الأزمة عبر الإمتثال لمطالب مجلس الأمن.

> إننا نعيد التأكيد على دعمنا الكامل للعمل المتواصل الذي يقوم به المفتشون التابعون للأمم المتحدة. ويتعين إعطاؤهم الوقت والموارد التي يعتقد مجلس الأمن بأنهم بحاجة إليها.
>
> غير أنه لا يمكن أن تتواصل أعمال التفتيش إلى ما لا نهاية في ظل غياب التعاون العراقي الكامل.
>
> يتعين أن يتضمن هذا الدعم تقديم كافة المعلومات الإضافيّة والمحددة والتي تتعلق بالقضايا التي أثيرت في التقارير التي رفعها المفتشون.
>
> ينبغي ألاّ تملّك بغداد أية أوهام: يتعين عليها نـزع أسلحتها والتعاون فوراً وبشكل كامل. ولدى العراق فرصة أخيرة لحلّ هذه الأزمة بطريقة سلمية.

في الظاهر، عبّر بيان الإتحاد الأوروبي عن حسّ من الوحدة والإنسجام. وكان حلاً وسطاً ألّف بين موقف الصقور من العراق والذي عبّرت عنه بريطانيا، وإسبانيا، وإيطاليا، وبين موقف الحمائم نسبياً الذي عبّرت عنه فرنسا وألمانيا. لكن حقيقة استبعاد الإتحاد الأوروبي في القمّة لأية مشاركة مما يسمى بالدول المرشحة لنيل العضوية، مثل رومانيا وبلغاريا، أغضبت البعض، بمن فيهم توني بلير، الذي انتهز هذه الفرصة وأشرك عشر دول مرشّحة تم إقصاؤها عن المشاركة في التوقيع على رسالة دعم للموقف الأميركي من العراق، تشبه الرسالة التي وقعت عليها بريطانيا ودول أخرى في يناير/كانون الأول 2003. أحدثت هذه الرسالة الجديدة، التي تحدّت بطريقة مباشرة صورة الوحدة الأوروبيّة التي رعاها البيان المشترك الذي صدر عن القمّة، انفجاراً. إتخذت فرنسا مع ألمانيا موقفاً ريادياً في معارضة الموقف الأميركي، ووجهتا انتقاداً لاذعاً للرسالة الجديدة، والموقعين عليها. ووجّه الرئيس الفرنسي جاك شيراك توبيخاً للموقّعين قائلاً: "هذه البلدان لم تحسن التصرّف، بل استهانت بخطر الإصطفاف بطريقة متسرعة جداً وراء الموقف الأميركي. إنه تصرّف غير مسؤول فعلاً. إنه تصرّف غير لائق. لقد فوّتوا على أنفسهم فرصة جيدة لكي يلوذوا بالصمت. لقد شعرت بأنهم تصرّفوا بطريقة طائشة لأن الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي يقتضي حداً أدنى من التفهم للآخرين". وقد أثار الغضب الفرنسي ردوداً حادّة من حكومات الدول الموقّعة، مما ولّد في الحصيلة

انطباعاً عن أوروبا بأنها منقسمة وضعيفة.

لم تكن هذه بالطبع الصورة التي أراد رومانو برودي رعايتها. ولذلك، حذّر برودي من أن "الغياب الكلّي لسياسة خارجيّة أوروبيّة مشتركة" كارثة قيد التحضير. وخاطب برودي البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ قائلاً: "إذا فشلت أوروبا في لمّ شملها، فسيختفي وجودنا عن المسرح العالمي. وما لم تتكلم أوروبا بصوت واحد، سيكون من المستحيل مواصلة العمل عن قرب مع الولايات المتحدة على أساس دائم مع محافظتنا على كرامتنا".

شعر برودي بالحزن من القرار الذي اتخذته البلدان المرشحة لنيل عضوية الإتحاد بالتوقيع على الرسالة الجديدة لأن نزعتهم الأميركيّة الهوى أشارت إلى أنهم فشلوا في فهم حقيقة أن الإتحاد الأوروبي أكثر من مجرّد اتحاد إقتصادي. قال برودي: "سأكون كاذباً إذا قلت إنني سعيد. أنا أشعر بحزن شديد، ولكنّني صبور بطبيعتي، ولذلك فأنا آمل بأنهم سيفهمون أن مشاركة المستقبل تعني مشاركة المستقبل".

تحوّلت رؤية برودي لكارثة أوروبيّة إلى حقيقة عندما غزت الولايات المتحدة مع بريطانيا، العراق في مارس/آذار 2003 في ظل غياب أي تصريح من جانب مجلس الأمن. كانت رؤية برودي لأوروبا موحّدة تتعرّض للهجوم، وهي حقيقة أكّد عليها في تصريح أدلى به في 20 مارس/آذار 2003 تحدث فيه عن الغزو الذي تزعمته الولايات المتحدة للعراق:

> هذا يوم حزين وكئيب لكافة الدول في مختلف أنحاء العالم. لقد أدّى إشعال نار الحرب إلى إحباط الجهود التي بذلها المجتمع الدولي للتوصل إلى حلّ سلمي للأزمة العراقيّة من خلال الأمم المتحدة.
>
> بغض النظر عن النتيجة التي ستتمخض عنها هذه الحرب، لا يمكن إنكار أن هذا وقت عصيب لسياسة خارجيّة وأمنيّة مشتركة للإتحاد الأوروبي ككلّ، ولسلطة الأمم المتحدة، ولحلف الناتو، وللعلاقات بين الدول الواقعة على طرفي الأطلسي. في الحرب، لا يوجد فائزون، وإنما يوجد خاسرون فقط.

> سيلتقي قادة الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي اليوم في بروكسيل من أجل مناقشة الوضع. والمفوّضيّة تحثّ كافة الدول الأعضاء على الكفاح من أجل الإعتماد على ما نتفق عليه في مقاربتنا في التعاطي مع الصراع الذي بدأ الآن.
>
> لقد عملت المفوّضيّة بجدّ مع رئاسة الإتحاد من أجل التوصل إلى موقف مشترك وستستمرّ في القيام بذلك.
>
> كما أظهرت هذه الظروف الصعبة أنه آن الأوان لاستخلاص العبر من هذه الأزمة. يمكن أن تقدم أوروبا مساهمة فاعلة في السلام في العالم فقط في حال لملمت كافةُ دولها شملها داخل الإتحاد الأوروبي. ونحن نتفق جميعاً بأننا ندين بثروتنا وازدهارنا للإتحاد. وليس من مصلحتنا الإستمرار في الإتكال على الآخرين عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن قيمنا بالطرق العسكريّة.

مع توالي عقارب الزمن من مارس إلى أبريل، ومن أبريل إلى مايو، راقب رومانو برودي وباقي الإتحاد الأوروبي القوة العسكريّة الأميركيّة وهي تحرز نصراً سريعاً على الجيش المحطم لصدام، وتستولي على بغداد وتدفع الديكتاتور العراقي إلى الإختباء. وقام الرئيس بوش بهبوطه المبتهج بالنصر على سطح حاملة الطائرات الأميركيّة إبراهام لينكولْن، وصرّح بأنَ "المهمة أُنجزت" في العراق. ووجدت الدول الأوروبيّة التي أيّدت الموقف الأميركي أن أسهمها السياسيّة إرتفعت إلى حدٍّ بعيد، في حين رأت الدول التي عارضت الحرب أنها تتمرّغ في مطهر سياسي. بالنسبة إلى رومانو برودي، القائد الذي يكافح من أجل الوحدة الأوروبيّة، لم يكن المطهر المكان المثالي لأوروبا. ولذلك، عندما وجدت أوروبا نفسها للمرّة الثانية في يونيو/حزيران 2003 تسير على مسار يتعارض مع الولايات المتحدة، في موضوع إيران هذه المرّة، إختار برودي تبنّي مقاربة جديدة في الدبلوماسيّة الأوروبيّة تجاه القوة العظمى الأميركيّة، وذلك بتعديل القول المأثور الذي يقول، إذا كنت لا تستطيع هزيمتهم، فعليك أن تنضمّ إليهم.

في الواقع، لم يكن برودي مؤيداً لفكرة الإذعان الكلّي للموقف الأميركي تجاه

إيران. فقد ارتفعت روحه المعنوية بعد سماعه في 15 مايو/أيار 2003 تصريح وزير الخارجيّة كولن باول بأن الولايات المتحدة لا تخطط للقيام بعمل عسكري من أجل وقف البرامج النوويّة الإيرانيّة. وكان الوزير باول قد أدلى بتصريح قال فيه: "إننا قلقون مما تقوم به إيران (في برنامجها النووي)... وسنتعاون مع المجتمع الدولي من أجل إقناع إيران بوجوب عدم السير في هذا الإتجاه... ولكنها ليست مسألة تتعلق بالقوات المسلّحة الأميركيّة في هذه اللحظة". كانت عبارة "في هذه اللحظة" بمثابة المفتاح. فإذا كانت أوروبا تريد لنفسها البقاء على المسرح الدولي كقوة سياسيّة، ستكون بحاجة إلى التوصل إلى طريقة للتأكد من تحويل عبارة "في هذه اللحظة" إلى "على الإطلاق". وأفضل مسار لعبارة "على الإطلاق" يكمن في المشي على حبل مشدود بين المواجهة والمصالحة. وبالنظر إلى الموقف الأوروبي الذي شابه الضعف في أعقاب الحرب في العراق، لم يكن ذلك مساراً يسهل اختياره.

لكنّ رومانو برودي كان يتمتع بنفوذ أوسع بكثير في الموضوع الإيراني منه في الموضوع العراقي. أولاً وقبل كل شيء، لم تكن إيران ترزح تحت عقوبات إقتصاديّة شاملة من جانب الأمم المتحدة، وبما أن إيران منهمكة في عملية مطولة من المفاوضات التجاريّة مع الإتحاد الأوروبي فلقد جعلته يسعى، بالرغم من الإنقسامات الأوروبية، إلى تطوير مقاربة مشتركة في التعاطي مع إيران. حتى أن علاقات إيران مع الإتحاد الأوروبي اتخذت منحى أكثر أهمّيّة في أعقاب انتخاب السيد خاتمي رئيساً لإيران في مايو/أيار 1997. وفّر خاتمي، الذي كانت ترى فيه أوروبا إصلاحياً معتدلاً، فرصة لتحسين العلاقات الأوروبيّة الإيرانيّة، حيث دخل الإتحاد الأوروبي في العام 1998 في ما سُمّي حواراً شاملاً مع إيران، أخذ شكل لقاءات نصف سنوية. وقد تجلّى هذا الحوار في المناقشات التي تناولت القضايا الإقليميّة، بما في ذلك عملية السلام في الشرق الأوسط، وعدم إنتشار أسلحة الدمار الشامل، وحقوق الإنسان، والحرب على الإرهاب. كما استكشف الإتحاد الأوروبي احتمالات التعاون مع إيران في مجالات الطاقة، والتجارة والإستثمار، واللاجئين، ومكافحة المخدرات. وبعد الإنتخابات البرلمانيّة الإيرانيّة التي جرت في فبراير/شباط 2000، إتُّخذ قرار بتطوير علاقات أوثق مع إيران. وفي نوفمبر/تشرين

الـــثاني 2000، إلـــتقى الإتحـــاد الأوروبي وإيـــران للمرّة الأولى لمناقشة التعاون الإقتصادي.

بحلول مطلع العام 2001، كانت المفوّضيّة قد قطعت شوطاً كبيراً على الطريق المؤديـــة إلى تطويـــر علاقات أوثق مع إيران، وكانت تُعدّ الإطار لما بات يُعرف بإتفاقـــيّة التجارة والتعاون. تبنّى المجلس الأوروبي في يوليو/تموز 2002 الأمر الرسمي بإبرام هذه الإتفاقيّة. وبناء على التحرّك نحو إتفاقيّة للتجارة والتعاون، شرع الإتحاد الأوروبي في مناقشـــات مع إيران أدت إلى ما كان يُعرف بإتفاقيّة الحوار السياسي، والتي عُرفت فيما بعد بالحوار من أجل حقوق الإنسان.

بالطـــبع، أوروبا هي أوروبا، وبروز أمر مثير للجدل مثل حوار أوروبي إيراني لم يكن سيتواصل بدون إثارة للجدل. كانت مسألة حقوق الإنسان قضية حساسة بالنســـبة إلى العديد من الدول الأوروبيّة، وكان تطوير التقارب الأوروبي الإيراني معـــرقَلاً بســـبب قضية طالب في جامعة طهران يدعى أمير عباس فقهرفار، الذي اعتُقل في العام 2002 لارتكابه جريمة انتقاد مرشد الجمهورية الإسلاميّة آية الله علي خامنـــئي. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2002، حُكم على فقهرفار بالسجن لمدة ثماني ســـنوات لارتكابه هذه "الجريمة"، وهو قرار أثار غضب الكثيرين في أوروبا. قرّر الإتحـــاد الأوروبي ربط تحسين أوضاع حقوق الإنسان في إيران بالتقدم في النواحي الأخـــرى للمناقشـــات التي تُجرى كجزء من لقاءات الحوار الشامل، بما في ذلك المفاوضات الجارية المتعلقة بإتفاقيّة التجارة والتعاون.

بحلـــول ربـــيع العام 2003، قوّضت قضية حقوق الإنسان في إيران من ثقة الـــبعض داخل الإتحاد الأوروبي بإمكانية مواصلة الحوار الشامل بالسرعة القصوى، وخصوصاً في سياق إتفاقيّة التجارة والتعاون. كما أن الحرب في العراق أثّرت على كافـــة نواحي العلاقات الأوروبيّة الإيرانيّة، وخصوصاً فشل أوروبا في تبنّي موقف موحّد من القرار الأميركي بغزو العراق. وبناء على ذلك، عندما واجهت الولاياتُ المتحدة أوروبا بشأن إيران في لقاء اللجنة التحضيريّة التابعة للوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّـــة الـــذي عُقد في جنيف في مايو/أيار 2003، وجد الأوروبيون أنفسهم في موقـــف ضـــعيف عندما حان وقت الوقوف في وجه الولايات المتحدة. وتقرر أن

أفضـــل موقـــف سياسي هو في إيجاد عازل أوروبي بين إيران والولايات المتحدة، والإستفادة من المفاوضات التجاريّة الجارية مع إيران كوسيلة لحمل إيران على تغيير اتجاهها في ما يتعلق بسياستها النوويّة.

رفـــع محمد البرادعي في 16 يونيو/حزيران 2003 تقريره المتعلق بالتحقيقات الجاريـــة في إيـــران إلى مجلس الحكام. وبناء على هذا التقرير، أصدر مجلس الحكام الـــتابع للوكالة الدوليّة بيانه الخاص في 19 يونيو/حزيران، والذي قال فيه: "إيران فشـــلت في الوفاء بالتزاماتها المتوجبة عليها بموجب إتفاقيّة الضمانات في ما يختص بالتبلـــيغ عـــن المـــوادّ النوويّة، والمعالجة التالية لتلك الموادّ، واستخدام تلك الموادّ والتصـــريح عـــن المنشآت التي تم تخزين تلك الموادّ ومعالجتها فيها". وكان المجلس يشـــير بذلك إلى الموادّ النوويّة التي حصلت عليها إيران من الصين، والتي صرحت عنها في وقت لاحق للوكالة الدوليّة، وعُرضت على التفتيش. ومضى بيان الحكام بالقول "بالرغم من أن كميات الموادّ النوويّة المستخدمة لم تكن كبيرة، فهذه الموادّ بحاجـــة إلى مـــزيد مـــن المعالجة قبل أن تصبح صالحة للإستخدام كمكونة مادّة انشـــطارية مـــن قنـــبلة نوويّـــة. وعدّد حالات فشل إيران في التبليغ عن الموادّ، والمنشآت، والنشاطات موضوع البحث في الوقت المناسب وكما هو مطلوب منها بمقتضـــى إتفاقـــيّة الضمانات التي وقعت عليها، أمر يدعو إلى القلق. وفي حين أن حالات الفشل هذه في طور التقويم من قبل إيران، فإن عملية التحقق من تصويب واستكمال التصريحات الإيرانيّة لا تزال جارية".

بالـــنظر إلى اعتراف الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة بأن إيران انتهكت إتفاقيّة الضمانات، فقد ضغطت الولايات المتحدة بشدة من أجل حمل الوكالة الدوليّة على الإعـــلان بـــأن إيران في حالة خرق لمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة. ويمكن عـــندئذ رفـــع القضية إلى مجلس الأمن من أجل اتخاذ عمل محتمل. وأثناء اجتماع مجلس الحكام، سأل السفير الأميركي كينيث بريل "هل يمكن للوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّـــة أو أيـــة هيئة أخرى التأكد في مثل هذه الظروف من عدم وجود منشآت سرّية أخرى لم يتم الكشف عنها بعد؟"

إنعكـــس مســـتوى الإســـتقطاب الذي كان يجري بين الإيرانيين والولايات

المتحدة في البيان الإيراني الذي رُفع إلى المجلس، والذي أقرّ فيه السفير الإيراني علي أكبر صالحي بوقوع إهمال من جانب إيران في تأخير تصريحها عن "كمية صغيرة من الموادّ النوويّة" التي بالنسبة إلى الإيرانيين، تقع دون مستوى التفتيش الذي حددته الوكالة الدوليّة (بلغت كمية المواد الإيرانيّة 0.13 كيلوغرام فاعل من اليورانيوم – 235؛ بينما يبلغ السقف الذي حددته الوكالة الدوليّة لليورانيوم – 235 عشرين كيلوغراماً). وأشار الإيرانيون إلى خمسة عشر بلداً عضواً آخر فشلوا كذلك الأمر في الوفاء بمكونة الكمية من هدف أعمال التفتيش التي تقوم بها الوكالة (أي فشلوا في التصريح عن مقادير الموادّ التي حددتها الوكالة الدوليّة، وسألوا على وجه الخصوص عن سبب عدم تبليغ الوكالة عن "نقل ذخائر نوويّة محجوبة تقدّر بمئات الكيلوغرامات"، في إشارة إلى استخدام ذخائر اليورانيوم المنضّب من قبل الولايات المتحدة أثناء غزو العراق).

رفع وزير الدفاع دونالد رامسفيلد قبل أيام قليلة من اجتماع مجلس الحكام التابع للوكالة الدوليّة من حدّة خطابه عبر التصريح علناً بأن البرنامج النووي الإيراني مرتبط بتصنيع أسلحة نوويّة. فقد قال السيد رامسفيلد أثناء زيارة له لألمانيا: "تقدّر الأوساط الإستخباراتيّة في الولايات المتحدة وفي أنحاء مختلفة من العالم حالياً أن إيران لا تملك أسلحة نوويّة. والتقييم هو أن لدى إيران برنامجاً نشطاً للغاية، وعلى الأرجح أن تتمكن من امتلاك أسلحة نوويّة في غضون فترة زمنية قصيرة نسبياً".

مضى رامسفيلد إلى حدّ إضافة بُعد جديد للدينامية الأميركيّة الإيرانيّة، أي العراق، عبر اتهام طهران بالسعي إلى دسّ عملاء في العراق بغرض إثارة القلاقل للإحتلال الأميركي. ففي تصريح لا يخلو من تهديد مبطّن، قال رامسفيلد: "سنعمل بنشاط على مقاومة أي تأثير من جانب إيران في ذلك البلد يسعى إلى جعل العراق نموذجاً من النوع الإيراني، وسنبدأ بالقيام بذلك بالكلمات وسنقوم بذلك بنشاط".

لم يكن في نية مجلس الحكام التابع للوكالة الدوليّة الدخول في الجدال الدائر بين الولايات المتحدة وإيران. ولكنه استمرّ في الضغط على إيران لكي توقّع على البروتوكول الإضافي، ورحّب "بإعادة تأكيد إيران على الإلتزام المطلق بالشفافيّة،

وتوقّــع من إيران أن تمنح الوكالة كافة التسهيلات الضرورية التي تطلبها لكي تبني الثقة الضرورية لدى المجتمع الدولي". وشجّع المجلسُ إيران، في معرض الإشارة إلى أن منشأة تخصيب اليورانيوم في ناتانـــز التي باتت الآن خاضعة لضمانات الوكالة الدولـــيّة للطاقة الذرّيّة ريثما يصدر القرار المتعلق بالقضايا العالقة ذات الصلة، على "عـــدم إدخال موادّ نوويّة" إلى منشأة التخصيب التجريبية بوصفه "إجراءً يساعد عـــلى بـــناء الثقة". كما ألحّ مجلس الحكام على إيران لكي تسمح للوكالة الدوليّة بدخول منشأة كالاي لكي يتم أخذ عينات بيئيّة من المكان.

أقرّ رومانو برودي بحقيقة أن الإتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الرئيسي لإيران، وأن الطرفين لا يزالان يجريان محادثات منذ عدة شهور حول دعم الروابط الـــتجاريّة والسياسيّة. كانت المبادرة الأوروبيّة الإيرانيّة لا تزال ممكنة، وبناء على ذلك، لم تتسبب فقط في إبعاد الإتحاد الأوروبي عن الولايات المتحدة التي وصفت إيـــران قبل سنة بأنها جزء مما يسمى بمحور الشر، بل وأوجدت فرصة للشروع في دبلوماسيّة بنّاءة.

عقـــد قـــادة الولايـــات المـــتحدة والإتحاد الأوروبي قمّة قبيل انتهاء شهر يونـــيو/حزيران في واشنطن العاصمة، حيث ضغطت الولايات المتحدة على الإتحاد الأوروبي لكـــي يمنع إيران من تطوير أسلحة نوويّة. وفي تأكيد على الغياب الكلّي لـــلحوار بـــين الولايـــات المتحدة وإيران حول هذه القضية، ذكّر رومانو برودي الرئيسَ بوش بأن الإتحاد الأوروبي على اتصال يومي بإيران حول هذه القضية.

ضغت إدارة بوش بشدة لكي يتبنّى الإتحاد الأوروبي موقفاً قوياً، ولكن كان عليها الرضى في النهاية بتصريح مشترك أكثر استرضاء جاء فيه:

> يشكّل إنتشار أسلحة الدمار الشامل ومنظومات حملها تهديداً رئيسياً للسلام والأمن الدوليين. وهذا التهديد يتعاظم بسب اهتمام الإرهابيين بالحصول على أسلحة دمار شامل. ونحن نتعهد باستخدام كافة الوسائل المتوفرة لتفادي إنتشار أسلحة الدمار الشامل والكوارث التي يمكن أن تنجم عنها.
>
> إننا نعبّر عن قلقنا الجدّي المستمرّ من البرنامج النووي الإيراني، وخصوصاً في ما يتعلّق بالسعي لامتلاك دورة وقود نوويّة كاملة كما أعلن

> الرئيس خاتمي. ونحن نشعر بالقلق من المعلومات التي وردت في تقرير الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة الذي يفصّل الحالات التي فشلت فيها إيران في الوفاء بالواجبات المنصوص عليها في إتفاقيّة الضمانات، ونحن ندعم بالكامل التحقيق المتواصل الذي تجريه الوكالة الدوليّة للإجابة عن الأسئلة التي لم تُحلّ والهواجس التي أتى على ذكرها ذلك التقرير. يتعين على إيران التعاون مع الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة بشكل كامل، وتصحيح كافة حالات الفشل والإجابة عن كافة الأسئلة. كما يتعين عليها التوقيع على البروتوكول الإضافي وتنفيذه، بدون تأخير أو شروط، كخطوة أولى هامة نحو التصدّي لتلك الهواجس.

في 25 يونيو/حزيران، وفي عمل لا يتجاهل فقط طلب الوكالة الدوليّة وقف كافة عمليات التخصيب إلى أن تتكوّن لديها صورة شاملة عن المدى الكامل للبرنامج النووي الإيراني، بل ويضعف الموقف الدبلوماسي الذي اتخذه الإتحاد الأوروبي، صرّحت إيران بأنها استخدمت غاز سادس فلوريد اليورانيوم في جهاز طرد مركزي وحيد في منشأة ناتانز لاختبار صلاحية الجهاز للتشغيل. كان ذلك الغاز جزءاً من المخزون الذي اشترته إيران من الصين في العام 1991، والذي أصبح الآن خاضعاً لإتفاقيّة الضمانات التي تشرف عليها الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة. لم يكن هناك شيء غير مشروع في العمل الذي قامت به إيران بما أنها صرّحت عنه للوكالة الدوليّة وخضع لمراقبتها بعد ذلك، ولكنه أرسل إشارة قوية بأن إيران لن تتنازل عن حقها في تطوير دورة الوقود الكاملة المقترنة بإنتاج الطاقة النوويّة. كما عززت هذه الخطوة الإعتقاد الذي يساور العديد من الذين لا يثقون بإيران بأن البرنامج الإيراني ليس أكثر من برنامج مموَّه لصنع أسلحة نوويّة، وأن الإيرانيين يستخدمون الدبلوماسيّة كوسيلة لكسب الوقت فيما يواصلون العمل على برنامج سريع لإنتاج الأسلحة النوويّة.

مع تصاعد حدّة التوتر وتصاعد لهجة الخطاب السياسي، وخصوصاً في الدوائر الأميركيّة، قام وزير الخارجيّة البريطاني جاك سترو بزيارة طهران، في زيارة هي الرابعة في أقل من سنتين. أثبتت بريطانيا بأنها حليف مخلص للولايات المتحدة في موضوع العراق، وفي المسائل التي تتعلق بعدم إنتشار الأسلحة النوويّة بوجه عام.

كان حواره الدبلوماسي المتبادل مع نظرائه الإيرانيين قاسياً في بعض الأحيان. وأثناء المؤتمر الصحفي المشترك، دعا سترو الحكومةَ الإيرانيّة إلى التوقيع على البروتوكول الإضـافي لمعـاهدة عـدم إنتشار الأسلحة النوويّة "بدون شروط" وحذّر من أن العلاقات الإيرانيّة البريطانيّة ربما تتأثر إذا لم تفعل ذلك. وردّ وزير الخارجيّة الإيرانيّة بفظاظـة خـلال المؤتمـر الصـحفي نفسه بأن إيران لن تقدّم أية تنازلات بشأن الـبروتوكول الإضافي إلى أن يقدّم المجتمع الدولي بعض التنازلات لإيران. وبالرغم مـن ذلك، أوضح وزير الخارجيّة البريطاني بأن المملكة المتحدة لا تتفق مع وصف **محـور الشرّ** الذي تروّج له إدارة بوش. قال سترو: "لا ينبغي لأحد أن يقارن بين إيـران والعراق في النظام السياسي والخطر الذي يشكله كل منهما". وعندما سأله أحـد المراسلين "هل أستنتجُ من ذلك أننا لن نوافق تحت أي ظرف من الظروف عـلى مهاجمة إيران؟" أجاب سترو "أجل، وأنا لا أستطيع تصوّر وجود مثل تلك الظروف".

وفـيما كانـت واشنطن العاصمة تتحدث بعبارات تحمل في طيّتها تهديدات مبطّـنة، بدا كما لو أن المملكة المتحدة تصطف بجانب الإتحاد الأوروبي في اختياره للطريقة الأنسب للتعامل مع إيران والقائمة على اختيار الحوار الدبلوماسي كخيار أول. ولكن أظهرت الدبلوماسيّة أنها مسار يدعو للإحباط. وحتى روسيا، الحليف القـديم لإيـران، كانت تعاني من مشكلات في إجبار إيران على تقديم تنازلات، وخصوصاً في موضوع البروتوكول الإضافي. وفي مبنى وزارة الخارجيّة الروسيّة في موسـكو، وعقب اللقاءات التي جرت بين وزير الخارجيّة إيغور إيفانوف ورئيس مـنظمة الطاقـة الذرّيّة الإيرانيّة، غلام رضا آغازاده، أشار الوزير إلى "أنه توجد خطـط للتوقيع على هذا البروتوكول في المستقبل القريب. وهذا ما تم التوافق عليه مـع إيـران". لكنّ آغازاده ردّ على ذلك بالقول: "إن إيران مستعدة للتوقيع على الـبروتوكول الإضافي... ولكن فقط في جوّ من الشفافيّة والثقة بين المشاركين في هـذه الوثيقة". بدا واضحاً أن الحصول على إذعان إيراني في هذه القضية الهامة لن يكون أمراً سهلاً.

إن للأحـــداث طريقة خاصة في إبراز نفسها، وحالة المراوحة مع إيران بشأن بـــرنامجها الـــنووي لا تخـــتلف عن ذلك. ومع تعثّر الوكالة الدوليّة في موضوع الـــبروتوكول الإضافي، واصلت الوكالة الضغط على إيران لكي توفر لها تسهيلات لدخـــول الموقـــع في كالاي بغرض أخذ عينات بيئيّة. وفي 23 يوليو/تموز 2003، تلقّـــت الوكالة الدوليّة رسالة من إيران تقترح فيها جدولاً زمنياً للأعمال التي من المـــزمع تنفيذها بحلول 15 أغسطس/آب 2003، حيال "القضايا الملحّة العالقة"، بما في ذلك قضية كالاي. وافقت الوكالة الدوليّة على إرسال فريق من الخبراء التقنيين إلى إيـــران في أغسطس/آب. وأخيراً، تم منح الفريق تسهيلات خلال الفترة الممتدة بـــين 9 و12 أغســـطس/آب لدخول منشأة كالاي وأخذ عينات بيئيّة منها. ذُهل فـــريق المفتشين عندما وجد أن الموقع خضع لتعديلات جوهرية منذ زيارته في المرّة الأخيرة في مايو/أيار، حيث لاحظ أن الأرضية قد تغيّرت، وأن الجدران قد طُليت، وأن المعدات قد أزيلت. وبالرغم من ذلك، أخذ المفتشون عينات، ولكنهم أشاروا إلى أن الأعمـــال الإيرانـــيّة ربمـــا تضـــعف قدرة هذه العينات على إثبات صحة تصريحاتهم المتعلقة بالنشاطات التي تجري في هذه المنشأة.

لكـــنّ الإيرانيين لم يحاولوا تقديم المساعدة في التثبّت من النشاطات التي تجري في كـــالاي، بل كانت مهمتهم التخلّص من كل ما قد يدلّ على النشاطات التي تجـــري هناك. فتكتيكات المماطلة التي استخدموها منذ مارس/آذار وفّرت لهم ما يكفي من الوقت – في اعتقادهم – لتطهير المنشأة لدرجة أن معاينة الوكالة الدوليّة لهـــا ستفشـــل في الكشـــف عن أي شيء مريب. ولكن في مطلع سبتمبر/أيلول، وبفضل العمل الذي أُنجز في مختبر سيبرزدورف التابع للوكالة، بدا واضحاً أن اللعبة قـــد انتهت. فعلى النقيض من الإدعاء الإيراني بأنه لم تتم معالجة أية موادّ نوويّة في كـــالاي، إكتشـــفت معايـــنة الوكالة الدوليّة آثاراً كثيرة ليورانيوم تم إثراؤه عند مستوى منخفض، وآثاراً أكثر إثارة للقلق ليورانيوم تم إثراؤه عند مستوى مرتفع.

لكنّ كالاي لم تكن المنشأة الوحيدة التي أعطت نتائج إيجابية تدلّ على وجود يورانـــيوم عـــالي التخصيب. ففي منشأة بايلوت لتخصيب الوقود في ناتانـــز التي

خضعت لسلسلة من حملات المعاينة في الفترة الواقعة بين مارس/آذار ويونيو/حزيران 2003، أي قبل وقت طويل من تصريح الإيرانيين عن إدخال موادّ نوويّة إليها، أظهرت الإختبارات نتائج إيجابية، إذْ إن العينات التي أُخذت من المحابس الكيميائيّة خلال هذه الفترة الزمنية أظهرت وجود جسيمات من اليورانيوم عالي التخصيب. كما أظهرت العينات البيئيّة الإضافية وجود نوعين على الأقل من اليورانيوم عالي التخصيب في إيران، إضافة إلى اليورانيوم متدني التخصيب واليورانيوم الطبيعي. بدا واضحاً أن الرواية الإيرانيّة لم تعد قابلة للتصديق. ومما جعل الأمور أكثر إلحاحاً تصريح الإيرانيين في 19 أغسطس/آب بأنهم يدخلون غاز سادس فلوريد اليورانيوم في سلسلة متعاقبة صغيرة من 10 أجهزة طرد مركزية كاستمرار لبرنامجهم التجريبي الذي سيقود إلى اختبار شامل لسلسلة متعاقبة من 164 جهازَ طردٍ مركزي.

لكن عندما جرت مواجهة الإيرانيين بهذه الحقائق غير المتّسقة، سارع الإيرانيون إلى إدخال تعديلات. كما أقرّ الإيرانيون بأنهم أجروا اختبارات لتحويل اليورانيوم في التسعينيات، والتي كان ينبغي عليهم إبلاغ الوكالة الدوليّة عنها ولكنهم لم يفعلوا. ووعدت إيران مجدداً بأنها ستسوّي المسألة في هذه الناحية أيضاً. من الواضح أن إيران كانت تسعى إلى إخفاء نواحٍ معينة من برنامجها عن الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة. والسؤال الذي كان يحتاج إلى إجابة تمحور حول ما إذا كان الإيرانيون يخفون معلومات تتعلق بمورّدي الموادّ التي يستخدمونها في برنامجهم، أو ما إذا كانوا يخفون برنامجهم الحقيقي (مثل تخصيب اليورانيوم)، أو يقومون بالأمرين معاً.

قدّم البرادعي تقريره في 26 أغسطس/آب إلى مجلس الحكام في الوكالة الدوليّة. كان المدير العام للوكالة الدوليّة مقتنعاً بأن الإيرانيين يتجهون نحو تصحيح الأمور، ولذلك بذل كل ما في وسعه للتقليل من أهمّيّة عناصر مكتشفات وكالته الأكثر إثارة. وفي حين أشار إلى أوجه القصور العديدة لإيران، فقد استنتج البرادعي بأنه

> منذ أن رفع التقرير الأخير، أظهرت إيران درجة متزايدة من التعاون في ما يتعلق بمقدار وتفاصيل المعلومات التي قدّمتها للوكالة، وفي السماح للوكالة بدخول المزيد من المواقع وأخذ عينات بيئيّة منها. كما أن القرار الذي اتخذته إيران ببدء المفاوضات مع الوكالة لاستكمال البروتوكول الإضافي خطوة إيجابية أيضاً. لكن ينبغي الإشارة إلى أن الحصول على المعلومات والإذن بالدخول كانا بطيئين في بعض الأحيان ومتقطّعين، وكما أشرنا سابقاً، تبين أن بعض المعلومات مناقضة لما سبق أن قدّمته إيران. وبالإضافة إلى ذلك، وكما أشرنا سابقاً، يبقى هناك عدد من القضايا العالقة، وخصوصاً تلك المتعلقة ببرنامج التخصيب الإيراني، والتي تقتضي حلاً سريعاً. إن التعاون المستمر والمتسارع، الشفافيّة التامة من جانب إيران أمران ضروريان لكي تكون الوكالة في وضع يمكّنها من توفير الضمانات التي طلبتها الدول الأعضاء في وقت مبكر.

خيّب تقرير البرادعي آمال الولايات المتحدة التي اعتقدت بأن اكتشاف آثار اليورانيوم عالي التخصيب واليورانيوم متدنّي التخصيب في العينات يثبت دعواها بأن إيران تدير برنامجاً سرّياً لإنتاج أسلحة نوويّة. أرادت الولايات المتحدة أن تحيل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي حيث يمكن فرض عقوبات إقتصاديّة قاسية على إيران، أو ما هو أسوأ؛ القيام بعمل عسكري ضدّها. ولكن تقرير البرادعي خلا من تلك اللغة الملتهبة المطلوبة للدفاع عن تلك التوصيات.

بدأ صبر الولايات المتحدة ينفد، وهو أمر عبّر عنه السفير الأميركي، كينيث بريل، في بيان رفعه إلى مجلس الحكام في الوكالة الدوليّة، بصوت عالٍ وواضح: "إدّعى البعض بأن الولايات المتحدة تسعى إلى تسييس عملية الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة. لكن لا شيء يمكن أن يكون أبعد عن الحقيقة من ذلك".

> ما نسعى إلى ضمانه هو تحمّل الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة لمسؤولياتها. إن التوصل إلى حلول سلميّة لقضايا عدم إنتشار الأسلحة الحساسة يعني، من بين جملة من الأمور الأخرى، أنه يتعين قيام المؤسسات ذات الصلة بالوظائف المطلوبة منها. فهل من باب التسييس أن ندعم معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة، أم استثناء الموقعين على هذه المعاهدة من الوفاء

> بالتزامتهم الخاصة بالضمانات، على غرار ما تقوم به الولايات المتحدة؟ وهل من باب التسييس الإشارة إلى أن "التصدعات" في المعاهدات وردّات الفعل غير المتوقعة يمكن أن تمنع الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة من الضغط للحصول على إجابات عن الأسئلة العالقة؟ ليس سرّاً... أن الولايات المتحدة تعتقد بأن الحقائق التي تم التثبت منها تبرّر بشكل كامل نتيجة فورية تشير إلى عدم التزام إيران بسبب انتهاكاتها للضمانات. لكننا أخذنا بعين الإعتبار رغبة الدول الأعضاء الأخرى في منح إيران فرصة أخيرة لوقف أعمال المراوغة التي تقوم بها، وقد وافقنا اليوم على الإنضمام إلى مطالبة إيران باتخاذ الإجراءات "الضرورية والملحّة" لإثبات أنها قامت بذلك. إن تمرير قرار يتعلق بهذه القضية يدعم بحزم جهود الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة هو أقلّ ما يمكن للمجلس فعله للوفاء بالتزاماته.

في 12 سبتمبر/أيلول 2003، أصدر مجلس الحكام في الوكالة الدوليّة قراره المتعلق بإيران. أخذ المجلس تقرير البرادعي بعين الإعتبار، سواء في النواحي التي فشلت فيها إيران في الإمتثال والنواحي التي أظهرت تعاوناً فيها، وقرر بأنه "من الضروري والملحّ أن تصحح إيران، بغرض ضمان تثبّت الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة من عدم تحويل الموادّ النوويّة، كافة حالات الفشل التي حددها الوكالة وأن تتعاون بشكل كامل مع الوكالة في ضمان التثبّت من امتثال إيران لإتفاقيّة الضمانات عبر اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية بحلول نهاية أكتوبر/تشرين الثاني 2003". أي أنه بات أمام إيران مهلة محددة تنتهي في 31 أكتوبر/تشرين الثاني للإمتثال لمطالب الوكالة.

كما طالب المجلس إيران "... بالعمل مع أمانة السرّ على التوقيع فوراً وبدون شروط، وعلى المصادقة والتنفيذ الكامل للبروتوكول الإضافي، وكإجراء لبناء الثقة، أن تتصرف من الآن فصاعداً بما يتفق والبروتوكول الإضافي". وطُلب من البرادعي الإستمرار في عمله، ورفع تقرير إلى المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني يتعلق بتطبيق هذا القرار.

ما إن تبنّى مجلس الحكام في الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة للقرار المتعلق بإيران حتى خرج الممثلون الإيرانيون من الإجتماع. وفي مؤتمر صحفي عُقد في فيينا بعد

وقـــت قصير على خروجه السريع من اجتماع مجلس الحكام، كرّر الممثل الإيراني لدى الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة علي أكبر صالحي موقف بلاده:

> قال صالحي: "لا يمكنكم فرض مُهل على دولة ذات سيادة. وفي هذه الحالة، لم يكن أمامنا خيار سوى إجراء مراجعة عميقة لمستوى علاقتنا ومداه مع الوكالة من جرّاء هذا القرار... لقد تقدمت المجموعة الغربيّة في مجلس الحكام، بما ينسجم وأهدافها السياسيّة، بطلبات غير مشروعة، وغير قانونيّة، وغير عملية من وجهة نظر إيران... حتى وإن كانت كافة أوجه القصور في برنامج إيران صحيحة، لن يكون في الإمكان حلّها ضمن مهلة الـ 45 يوماً التي أُعطيت لإيران... إننا نتعامل مع بلدان متطرّفة لا ترغب في حلّ هذه القضية تقنياً وقانونياً... ليس سرّاً أن الإدارة الأميركيّة الحالية، أو على الأقل دائرتها المؤثرة، تضمر نيةً بإجتياح بلد آخر، بناء على هدفها بإعادة ترتيب ورسم الشرق الأوسط بأكمله".

في طهران، طالبت دوائر المحافظين علناً بأن تتجاهل إيران قرار الوكالة الدوليّة وتنســحب من معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة. وفي حين بدا مستبعداً إقدام إيـــران على اتخاذ مثل هذا التدبير القاسي، واجهت الوكالة الدوليّة مجدداً احتمال تكرار فشلها في كوريا الشماليّة. وبرزت حاجة إلى الضغط على إيران لحملها على التجاوب مع المتطلبات التي وضعتها الوكالة الدوليّة.

في 29 سبتمبر/أيلول، وعقب إجراء مناقشات مكثفة بين العديد من المسؤولين في الإتحـــاد الأوروبـــي، حذّر المجلسُ الأوروبي إيران علناً من أن الروابط التجاريّة المـــربحة ســـتتعرّض لـــلخطر في حال فشلت إيران في وضع برنامجها النووي تحت إشراف الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة. وأصرّ وزراء خارجيّة دول الإتحاد الأوروبي عـــلى أن تقـــبل إيـــران إخضاع منشآتها لعمليات التفتيش التي أقرّها البروتوكول الإضـــافي، والإمتـــناع بشكل كامل عن تخصيب الوقود الذي يمكن استخدامه في إنـــتاج موادّ قابلة للإنشطار يمكن استخدامها في صنع أسلحة نوويّة. بذلك يكون الإتحـــاد الأوروبي قـــد اتخذ موقفاً متشدداً للغاية، موقفاً يصعب تمييزه عن موقف الولايـــات المتحدة، وخصوصاً أنه سعى إلى منع إيران من القيام بما هو مسموح لها

القيام به بموجب معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة، وعلى وجه التحديد، تخصيب اليورانيوم لاستخدامه كوقود لإنتاج الطاقة النوويّة.

في 3 أكتوبر/تشرين الأول، بدا أن الإيرانيين يتعاملون بجدّية مع حقيقة أنهم يواجهون أزمة ثقة في ما يتعلقّ بكيفية نظر العالم إلى البرنامج النووي الإيراني. ولكي تتعامل مع هذه المسألة الملحّة، شكّلت إيران لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء مهمتها صياغة سياسة إيران تجاه المسائل التي حددتها الوكالة الدوليّة. والأعضاء الذين تم اختيارهم هم وزير الخارجيّة كمال خرّازي، ووزير الإعلام علي يونسي، ووزير الدفاع علي شمخاني، وأمين سرّ مجلس الأمن القومي حسن روحاني، وعلي ولاياتي المستشار الخاص بالشؤون الدوليّة للمرشد الأعلى للثورة الإسلاميّة آية الله الخميني.

سرعان ما واجهت اللجنة اختبارها الأول. ففي ردّ على مؤتمر صحفي آخر للمجلس الوطني للمقاومة في إيران (الذي عقده علي رضا جعفرزادة في 8 يوليو/تموز 2003)، طلب فريق تفتيشٍ تابع للوكالة الدوليّة القيام بجولة تفتيش سريعة في 5 أكتوبر/تشرين الأول في القاعدة العسكريّة كولاهدوز في إيران. واستناداً إلى جعفرزادة، تشكل المنشأة كولاهدوز الجانب العسكري للبرنامج النووي الإيراني. وفقاً للمنهجيّة المعتادة في التعامل مع معلومات من هذا النوع، واستناداً إلى مصادر مطلعة، قدّمت الإستخبارات الإسرائيليّة لمفتشي الوكالة الدوليّة معلومات مفصلة عن الموقع. وكان الأمل بأن تقوم الوكالة الدوليّة بأعمال تفتيش في هذه المنشأة في يوليو/تموز، أي بعد وقت قصير على نشر المجلس الوطني للمقاومة في إيران لتلك البيانات. لكن عقدة منشأة كالاي هيمنت على جدول أعمال الوكالة الدوليّة وما تلاها من اجتماع مجلس الحكام في سبتمبر/أيلول. كانت الوكالة الدولية على ثقة بأنه بالنظر إلى القدرات التكنولوجية المتطورة للأجهزة التي تكشف المواد المشعة، ففي مقدور الفحوصات الميدانيّة الآن اكتشاف ما إذا كان الإيرانيون قد قاموا بنشاطات ذات طبيعة نوويّة في ناتانز وكالاي. إتضح أن منشأة كولاهدوز فائقة الحساسيّة بالتأكيد لجهة تصنيع المعدات العسكريّة وصيانتها لصالح القوات المسلّحة الإيرانيّة، ولكنّ الوكالة الدوليّة لم تعثر على أية آثار

لتخصيب اليورانيوم أو أية نشاطات نوويّة أخرى في الموقع.

أطلقت أعمال التفتيش في منشأة كولاهدوز صيحة غضب من جانب حسن روحـاني، أمين سرّ مجلس الأمن القومي الأعلى في إيران والعضو في اللجنة المشرفة عـلى صـياغة السياسـة الإيرانـيّة المتعلقة بالتعاون مع الوكالة الدوليّة. ففي 7 أكـتوبر/تشـرين الأول، إحتجّ روحاني على ما وصفه بإساءة استخدام الولايات المـتحدة للوكالـة الدوليّة للطاقة الذرّيّة، وعلى تصرّفاتها المنحازة ضدّ إيران. ففي حديـث أمام القادة الدينيين من مختلف أرجاء البلاد، قال روحاني: "هذا هو أسوأ أنـواع التدخل في القانون والنظام الدولي عندما يجري استغلال وكالة متخصصة تابعـة للأمـم المـتحدة وسلطاتها القانونيّة في تحقيق الأهداف السياسيّة للولايات المتحدة".

غير أن غضب روحاني لم يكن ليوقف المجلس الوطني للمقاومة في إيران الذي لا يمكن كبح جماحه، إذْ إنه عاد فعقد مؤتمراً صحفياً آخر في واشنطن العاصمة في الـيوم نفسـه. والموقع هذه المرّة كان منشأة سرّية مزعومة لاختبار أجهزة الطرد المركزي تقع خارج مدينة أصفهان الإيرانيّة. وفي حين قام جعفرزادة، ممثل المجلس الوطني، بتقديم معلومات محددة عن مكان الموقع المشبوه، والموظفين الذين يعملون فـيه، والنشاط الذي يجري فيه (وهنا أيضاً بفضل تل أبيب)، إلاّ أن حدةّ الخطاب المصاحب لنشر هذه المعلومات بدت أنها نتيجة إملاءات قوى في واشنطن العاصمة، أو في تـل أبيب، أو في الإثنتين معاً. قال جعفرزادة: "تكشف هذه المعلومات مرّة أخرى برنامجاً مكثفاً وسرّياً يشرف عليه نظام الملالي لامتلاك أسلحة نوويّة بوصفها أسلحة إستراتيجيّة يلزم امتلاكها للمحافظة على بقاء النظام وعلى هيمنته الإقليميّة على منطقة الخليج الحساسة". وأضاف،

> لا يوفر النظام الإيراني أي جهد في المماطلة وكسب الوقت لكي يتجاوز نقطة اللاعودة في سعيه إلى امتلاك القدرة على إنتاج أسلحة نوويّة.
>
> في الوقت الحالي، النظام منهمك في استعمال تكتيك التأخير في التجاوب مع المهلة التي حددتها الوكالة الدوليّة والتي تنتهي في 31 أكتوبر/تشرين أول. وكان خاتمي قد صرّح قبل أيام قليلة بأنه حتى لو قبلت الحكومة

> بالتوقيع على البروتوكول الإضافي، إلاّ أنه يتعين أن يوافق البرلمان ومجلس الأوصياء على ذلك القرار أيضاً. وهذا يعني أنه في الوقت الذي لا تبدي فيه طهران استعداداً للتقيد بواجباتها الدوليّة، فهي تقوم بتلك المناورات للتخفيف من الضغط الدولي.
>
> ينظر الملالي إلى الأسلحة النوويّة على أنها ضمانة إستراتيجيّة لبقائهم. وهم يعتقدون بأنه متى امتلكوا القنبلة، ستتوفر لهم حرّية أوسع في تصدير... والثورة الإسلاميّة على اعتبار أنه لن يكون هناك أحد في وضع يمكّنه من تحدّيهم.
>
> في الحقيقة، لم يعترف النظام الإيراني بأجزاء صغيرة من برنامجه النووي إلاّ بعد أن كشف المجلس الوطني للمقاومة في إيران عما لديه من معلومات. وهو لا يزال يخفي برنامجه النووي، وهذا ما يتناقض مع المزاعم بأن برنامجه النووي سلمي.
>
> إن الطريقة الوحيدة لإغناء العالم عن الحاجة إلى التعامل مع كابوس نظام أصولي يمتلك أسلحة نوويّة هي في رفض مجلس الأمن الدولي الحيل التي يستخدمها النظام وفرض عقوبات ملزمة وشاملة على هذا النظام...

لم تخدم المعلومات التي أدلى بها المجلس الوطني للمقاومة في إيران إلاّ في زيادة حدّة التوترات المتنامية التي تحيط بإيران وببرنامجها النووي. وعلى الرغم من استعداد إيران للسماح بعمليات تفتيش خاطفة لمنشآتها العسكريّة الحساسة، كانت الوكالة الدوليّة لا تزال مرتبكة نتيجة للنقص في المعلومات التي يقدمها الإيرانيون والمتعلقة بالجهود التي يبذلونها لتخصيب اليورانيوم. كانت لا تزال توجد ثغرات وتباينات هامة احتاجت الوكالة الدوليّة إلى سدّها و/أو التحقيق فيها في الرواية الإيرانيّة. وأدّى عدم الإفصاح الشامل من جانب إيران إلى شعور محمد البرادعي بالإحباط لدرجة أنه أعلن علناً في 9 أكتوبر/تشرين الأول بأن إيران "... وعدت بتقديم معلومات، ولكنها لم تفعل ذلك لغاية الآن. والسؤال المحوري هو ما إذا كانت إيران تقوم بأية نشاطات لم نبلّغ عنها لتخصيب اليورانيوم. وفي ما يتعلق بهذا السؤال، أنا لم أحصل على معلومات مُرْضية".

مع اقتراب المهلة التي حُدّدت في 31 أكتوبر/تشرين الأول بسرعة، واجهت

اللجنة الإيرانيّة المكلفة بالتعامل مع الوكالة الدوليّة حقيقة أن إيران لم تفصح بشكل كامل عن تاريخ البرنامج النووي الإيراني. في هذه القضية الحساسة، كانت المعلومات التي أدلت بها إيران متّسقة للغاية: البرنامج النووي الإيراني مخصص للأغراض السلميّة فقط، وهو يرتبط بحاجة إيران الإستراتيجيّة إلى إنتاج الطاقة النوويّة كبديل لتراجع قدرتها على إنتاج النفط المتوقع في العقود القليلة القادمة. غير أن تأثيرات العقوبات الأميركيّة، المصحوبة بمناخ عدائي بوجه عام في ما يختص بالتجارة الدوليّة (وخصوصاً في القضايا الحساسة مثل امتلاك التكنولوجيا النوويّة) دفعت إيران إلى البحث في السوق السوداء من أجل شراء ما هو لازم للمضي قدماً في تحقيق النطاق الشامل لطموحاتها على صعيد إنتاج الطاقة النوويّة، والتي تتضمن امتلاك دورة الوقود النووي الكاملة. دفع هذا التودد إلى السوق السوداء إيران إلى التحايل على واجباتها المنصوص عليها في معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة على مستويات عدة، وهو شيء باتت بحاجة إلى الإقرار به الآن في حال كانت تريد الإمتثال للمطالب المذكورة في القرار الصادر عن الوكالة الدوليّة في سبتمبر/أيلول.

أجرت الوكالة الدوليّة جولة جديدة من أعمال التفتيش في 13 أكتوبر/تشرين الأول، بقيادة بيار غولدشميت وأولّي هينونين. كان عليهما تحمّل الألم بشجاعة مرّة أخرى إذْ إن الوكالة الدوليّة تحرّكت بناء على المعلومات التي أعلن عنها المجلس الوطني للمقاومة في إيران، وذلك بتفتيش منشأة أصفهان هذه المرّة، إضافة إلى مواقع أخرى في محيط طهران. كما واصل فريق الوكالة الدوليّة أعمال التفتيش بموجب إتفاقيّة الضمانات في ناتانز وكالاي، بما في ذلك متابعة النشاطات المرتبطة بآثار اليورانيوم عالي التخصيب ومتدنّي التخصيب التي سبق اكتشافها في هذه المواقع الثلاثة.

في 16 أكتوبر/تشرين الأول، قرّر الإيرانيون الإفصاح عن الحقيقة المؤلمة. فقد وجدت اللجنة الإيرانيّة أنه لم يعد في مقدورها إخفاء حقيقة نشاطاتها السابقة، فدعت محمد البرادعي لزيارة طهران وسماع اعترافاتها. إلتقى البرادعي بأمين سرّ مجلس الأمن القومي الأعلى، حسن روحاني. وما قاله روحاني للبرادعي أكّد ما كانت الوكالة الدوليّة تشتبه به منذ البداية: لقد استخدمت إيران مادّة نوويّة، هي

سادس فلوريد اليورانيوم، في اختبار أجهزة الطرد المركزي في منشأة كالاي كخطوة أولى نحو تركيب نظام تعاقبي في ناتانز. ووعد روحاني بأن توفّر إيران للوكالة كشفاً كاملاً بالنشاطات النوويّة الإيرانيّة السابقة والحالية، إضافة إلى التوقيع على البروتوكول الإضافي مع الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة. وصرّح روحاني بأن إيران ستعمل، مع دخول البروتوكول الإضافي حيّز التنفيذ، بما ينسجم وهذا البروتوكول وسياستها الجديدة القائمة على الشفافيّة المطلقة.

أتبع الإيرانيون اللقاء الذي عُقد في 16 أكتوبر برسالة بَعث بها إلى الوكالة الدوليّة بتاريخ 21 أكتوبر/تشرين الأول رئيسُ منظمة الطاقة الذرّيّة الإيرانيّة، غلام رضا آغازاده، أقر فيها بأن إيران أجرت في الفترة الواقعة بين عامي 1998 و2002 اختبارات على أجهزة الطرد المركزي في كالاي باستخدام غاز سادس فلوريد اليورانيوم الذي استوردته من الصين سنة 1991. وإلى هذه الإختبارات يرجع سبب نقص 1.9 كيلوغرام من غاز سادس فلوريد اليورانيوم من إجمالي المخزون الصيني، والذي ادّعى الإيرانيون في السابق بأنه ناجم عن تسرّب تسببت به صمامات غير محكمة السد. أثمرت الإختبارات الإيرانيّة التي أُجريت في كالاي عن إنتاج كميات صغيرة من اليورانيوم الذي تم إثراؤه عند مستوى 1.2 في المئة. غير أن هذا الإعتراف لم يفسر سبب وجود آثار ليورانيوم عالي التخصيب ويورانيوم متدنّي التخصيب في ناتانز وكالاي والتي اختلفت عن اليورانيوم متدنّي التخصيب بمستوى 1.2 في المئة الذي اعترف الإيرانيون بصنعه الآن.

للردّ على شكوك الوكالة الدوليّة، إدّعت إيران بأن تلوّث معدات التخصيب باليورانيوم عالي التخصيب واليورانيوم متدنّي التخصيب حصل في البلد الذي تم استيراد أجهزة الطرد المركزي منه. وبالرغم من سياسة الشفافيّة المطلقة، زعم الإيرانيون بأنهم لا يعرفون المصدر الذي جاءت منه أجهزة الطرد. وبالمقابل، طلبت الوكالة الدوليّة من إيران إعداد لائحة بكافة مكونات الطرد المركزي التي استوردتها والتي أنتجتها محلّياً، وبالموادّ والمعدات، مع الإشارة إلى مجموعات المعدات التي زعمت إيران بأنها مصدر التلوّث.

متسلّحة بهذه المعلومات، أجرت الوكالة الدوليّة حملة مفصلة لأخذ العينات في

نهاية أكتوبر/تشرين الأول، حيث تم أخذ عينات من كافة مكونات الطرد المركزي المستورَدة والمنتَجة محلّياً، إضافة إلى أخذ عينات من أجزاء مختلفة من معدات التصنيع. وتمكنت الوكالة الدوليّة من اختبار أجهزة الطرد المركزي الحقيقية التي استخدمتها إيران في تجارب التخصيب، بالرغم من حقيقة أن إيران كانت قد أعلنت في السابق عن تفكيكها. واتضح أن الإيرانيين خزّنوا أجهزة الطرد المركزي في أماكن أخرى في طهران، ثم نقلوها إلى ناتانز.

وجد الإيرانيون أنفسهم مرّة أخرى في الجهة التي تتلقّى معلومات إستخباراتيّة قدّمتها إسرائيل للوكالة الدوليّة، وأذيعت على الملأ بواسطة المجلس الوطني للمقاومة في إيران. وبالعودة إلى شهر مايو/أيار 2003، كان المجلس الوطني قد عقد مؤتمراً صحفياً حدد فيه "مواقع نوويّة في منطقة زراعية كبيرة" بالقرب من قرية لشْقر أباد. أطلعت الإستخباراتُ الإسرائيليّة الوكالةَ الدوليّة على معلومات كاملة حول موقع لشْقر أباد، وبناء على ذلك، طلبت الوكالة الدوليّة من إيران السماح لها بأخذ عينات بيئيّة من الموقع في أغسطس/آب 2003. وأخيراً، في مطلع أكتوبر/تشرين الأول، مُنح مفتشو الوكالة إذناً بالدخول. كما سُمح للمفتشين بدخول مستودعات مركز كراج الزراعي والطبّي التابع لمنظمة الطاقة الذرّيّة الإيرانيّة.

تبيّن أن لشْقر أباد عبارة موقع لمنشأة تجريبية لتخصيب اليورانيوم باستخدم الليزر، وأنها تأسست في العام 2000. أُجريت اختبارات تخصيب اليورانيوم بواسطة الليزر في لشْقر أباد في الفترة الواقعة بين أكتوبر/تشرين الأول 2002 ومايو/أيار 2003 باستخدام فلزّ اليورانيوم. واستُخدم في تلك الإختبارات 50 كيلوغراماً من فلزّ اليورانيوم الطبيعي الذي كانت إيران قد استوردته في العام 1993. كانت المعدات قادرة على تخصيب اليورانيوم حتى مستوى 3 في المئة المتفق عليه لليورانيوم - 235، بل وتجاوزت تلك النسبة بمقدار بسيط، في سياق تلك التجارب. تم تفكيك المنشأة التجريبية مع فلزّ اليورانيوم ونقلها إلى منشآت تخزينية في كراج. كان ينبغي إبلاغ الوكالة الدوليّة بموجب إتفاقيّة الضمانات عن هذه النشاطات المرتبطة بتخصيب اليورانيوم بواسطة الليزر، ولكن ذلك لم يحدث. ووعدت إيرانُ الوكالةَ الدوليّة بتوفير كافة المعلومات وتقديم كافة التسهيلات لتوضيح هذه الناحية

من البرنامج النووي الإيراني.

في ظلّ أجواء هذه الكشوفات الدراماتيكية، تصاعدت حدّة التوتر بين إيران وإسرائيل بدرجة كبيرة عندما سرّبت الحكومة الإسرائيليّة في 11 أكتوبر/تشرين الأول معلومات إلى الصحافة، من خلال أجهزتها الإستخباراتيّة، عن خطط يجري إعدادها لتوجيه ضربة إستباقيّة تقوم بها إسرائيل لبرامج إنتاج الأسلحة النوويّة المزعومة في إيران.

ردّت الحكومة الإيرانيّة على هذه التقارير بالقول، على لسان متحدث رسمي، بأن إيران "... اعتادت على هذه اللهجة المجنونة من جانب إسرائيل وتعتقد بأنها لا تستحقّ الردّ، ولكن إسرائيل تعرف بأنه ينبغي ألاّ تعبث معنا".

إختارت إسرائيل وقتاً غريباً لإقحام نفسها بهذه الطريقة الدراماتيكية والمعرقلة. فقد كانت الأمور تسير بشكل جيد بين الوكالة الدوليّة وإيران، وربما كانت تسير بشكل أفضل مما كانت ترغب فيه إسرائيل. أملت إسرائيل بأن الولايات المتحدة ستكون قادرة على إدارة القضية الإيرانيّة بطريقة ينتج عنها التخلّص الكلّي من البرنامج الإيراني لتخصيب اليورانيوم، وهي خطوة ترى إسرائيل أنها ضرورية لضمان عدم امتلاك إيران حتى القدرة على تصنيع أسلحة نوويّة. ولكنّ الولايات المتحدة وجدت نفسها منصرفة إلى التركيز على مجريات الأحداث في غرب إيران، أي في العراق.

كانت الولايات المتحدة - المتلهفة لإضفاء مظهر الشرعية الدوليّة على ما كان يتحول بسرعة إلى احتلال باعث على الهول - تتحرك بسرعة في مجلس الأمن الدولي من أجل استمالة الأعضاء إلى التصويت لصالح قرار يضفي شرعية على الإحتلال وعلى مجلس الحكم العراقي المؤقت. كانت الولايات المتحدة قد سعت إلى التوصل إلى لغة تسوية مع روسيا، والصين، وباكستان، وتوصلت إليها، وكانت تتطلّع إلى روسيا لكي تمسح على ريش الفرنسيين والألمان الذي لا يزال منتفشاً. وآخر شيء تحتاج إليه الولايات المتحدة كان إشعال مواجهة حول إيران تزيد من نفور "أوروبا القديمة"، وتخاطر بخسارة الروس والصينيين أيضاً. وكان ديفيد كاي، المخبر السرّي في شؤون الأسلحة لدى وكالة الإستخبارات المركزيّة

والـــذي تحوّل إلى مفتش أسلحة تابع للأمم المتحدة في العراق، قد قدّم تقريراً إلى الكونغرس الأميركي شدد فيه على عصمة إدارة بوش عن الخطأ في قضيتها التي تبرّر دخولهـــا الحرب، وعلى وجه التحديد قضية وجود أسلحة دمار شامل في العراق. إســـتمرّ الموت في حصد أرواح الجنود الأميركيين في العراق، وبدت المهمة أبعد ما يكـــون عـــن الإنجـــاز، من غير أن يتم العثور على أية أسلحة. كانت المصداقية الأميركـــيّة تـــتدهور بسرعة، وبناء على ذلك، لم يكن شهر أكتوبر/تشرين الأول الوقـــت المناسب للدفع في اتجاه إشعال مواجهة ثانية في الشرق الأوسط. تم إقرار القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 16 أكتوبر/تشرين الأول بالإجماع، ولكن كانت الولايات المتحدة لا تزال بحاجة إلى التقدم ببطء.

مـــلأ الإتحـــاد الأوروبـــــي، وبعبارة أكثر تحديداً ما بات يُعرف بالترويكا الأوروبيّة التي تتألف من بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، هذا الفراغ الذي أحدثه انشغال الولايات المتحدة في العراق. فبهدف الإستفادة من الفرصة التي وفّرها القرار الذي اتخـــذه في 16 أكتوبر/تشرين الأول حسن روحاني "بالإفصاح عن الحقيقة المؤلمة" المـــتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني والعزم على التوقيع على البروتوكول الإضافي، ســـافر وزراء خارجية كل من بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا إلى طهران لمساعدة إيران على إتمام إتفاقيّة تُدخل بروتوكولاً إضافياً حيّز التنفيذ.

أدّت تلـــك الـــزيارة في 21 أكتوبر/تشرين الأول إلى ما بات يُعرف بإعلان طهران الذي أذعنت فيه إيران لمطالب الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة التي قدّمتها في قـــرارها الصادر في سبتمبر/أيلول. واستناداً إلى البيان المشترك الذي أذيع بعد إتمام الإتفاقيّة، فقد "وافقت إيران على التدابير التي تهدف إلى تسوية القضايا العالقة مع الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة في ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني وإلى تعزيز الثقة من أجل تعاون سلمي في الميدان النووي"، ووعد "... بالتعاون الكامل مع الوكالة الدوليّة في التصدّي لكافة متطلبات الوكالة والقضايا العالقة معها وحلّها من خلال الشـــفافيّة الكاملـــة وتوضيح وتصحيح أية حالات فشل وتباين من خلال الوكالة الدوليّة".

أعلـــن الإيرانيون "... بعد حصولهم على التوضيحات الضرورية" عن نيّتهم "... في التوقـيع عــلى الــبروتوكول الإضافي مع الوكالة الدوليّة وبدء إجراءات المصادقة عليها. وكتأكيد على نواياها الطيبة، ستستمرّ الحكومة الإيرانيّة في التعاون مـــع الوكالة بما يتفق والبروتوكول كمقدمة لإجراءات المصادقة". والأهم من ذلك أن إيـــران أشـــارت إلى أنه في حين "...أنها تملك الحق بموجب نظام منع إنتشار الأســلحة النوويّة في تطوير الطاقة النوويّة لأغراض سلميّة، فقد قرّرت بملء إرادتها تعليق كافة الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم ومعالجته على الشكل الذي حددته الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة".

بدورهـــا، "رحّبـــت الـــترويكا الأوروبيّة بالقرارات الصادرة عن الحكومة الإيرانيّة" واعترفت "... بحق إيران في التمتع بالإستخدام السلمي للطاقة النوويّة بما يتفق ومعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة". واعترفت الترويكا الأوروبيّة بأن "... البروتوكول الإضافي لا يراد منه بحال من الأحوال الإنتقاص من سيادة أو كرامة أو الأمـــن القومـــي للدول المشاركة"، وأنه ينبغي أن تمهد القراراتُ الإيرانيّة بالتعاون الطريق أمام مجلس الوكالة الدوليّة لحلّ "عاجل للموضوع". وصرّح أعضاء الترويكا الأوروبيّة بأنهم يعتقدون بأن التعاون الإيراني "سيمهد الطريق أمام الدخول في حوار على أساس التعاون بعيد المدى الذي سيوفر لكافة الأطراف ضمانات مُرْضية تتعلق ببرنامج إيران لتوليد الطاقة النوويّة". وأشارت الترويكا الأوروبيّة إلى أنه "متى تمت إزالـــة الهواجس الدوليّة بالكامل، بما في ذلك تلك التي تساور الحكومات الثلاث، يمكـــن لإيـــران أن تتوقّع إمكانية الحصول بطريقة أسهل على التكنولوجيا الحديثة والإمدادات في جملة من النواحي".

كانـــت تلـــك وثـــيقة عـــلى قدر كبير من الأهمّيّة، وثيقة وضعت الإتحاد الأوروبـــي، من خلال الإلتزامات التي تعهدت بها الترويكا الأوروبيّة، على طرفي نقيض مع الولايات المتحدة. فقد اعترف أعضاء الترويكا الأوروبيّة بشكل أساسي بحقـــوق إيـــران بموجـــب المادة الرابعة من معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة، ووعـــدوا بالمســـاعدة على تسهيل حصول إيران على التكنولوجيات اللازمة لكي يفضي برنامجها الخاص بالطاقة النوويّة إلى تحقيق النتائج المرجوة.

بالرغم من الإختراق الذي تم إحرازه في إعلان طهران في 21 أكتوبر/تشرين الأول، ظلت التوترات شديدة. فقد انـــزعجت الولايات المتحدة من قلّة المعلومات الـــتي قدمتها إيران بخصوص آثار اليورانيوم عالي التخصيب، وحذّرت من أن ذلك ربما يؤدي إلى إعلان بانتهاك معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة إذا لم تتم تسوية المشـــكلة في اجتماع بمجلس الحكام في الوكالة الدوليّة في 20 نوفمبر/تشرين الثاني. وعقـــب عـــودة وزراء الخارجـــيّة الأوروبيين الثلاثة إلى أوطانهم، مارست عليهم الولايات المتحدة ضغوطاً شديدة بسبب قلقها من مدى الإتفاقيّة التي توصلوا إليها مـــع إيران. وفي ردّ على هذه الضغوطات، حثّ أعضاءُ الترويكا الأوروبيّة إيران عـــلى الوفاء بتعهدها بوقف عمليات تخصيب اليورانيوم والسماح بالقيام بأعمال التفتـــيش في مكونات برنامجها النووي، معبّرين عن القلق من أن إيران لم تكن قد حددت بعد تواريخ ثابتة لاتخاذ هذه الخطوات.

لاحـــظ الإيرانيون، المتحسسون دائماً لأية إشارة تدلّ على تبدّل في المواقف، التغـــيّر الدقيق في موقف الترويكا الأوروبيّة. ففي 28 أكتوبر/تشرين الأول، ذكّر الرئـــيسُ الإيراني خاتمي أعضاء الترويكا الأوروبيّة بأنهم بحاجة إلى الإلتزام بتعهدهم الأصـــلي بمساعدة إيران على امتلاك التكنولوجيا النوويّة للأغراض السلميّة، بغض النظر عن الضغوط التي تمارسها عليهم الولاياتُ المتحدة.

في 31 أكـــتوبر/تشـــرين الأول، وهو تاريخ انتهاء المهلة التي حددها مجلس الحكـــام في الوكالـــة الدوليّة في قراره الصادر في سبتمبر/أيلول، صرّح أحد كبار الملالي الإيرانيين، آية الله أحمد جناتي، بأنه على الرغم من موافقة إيران على التوقيع عـــلى البروتوكول الإضافي، "... لا تزال توجد لدينا "خطوط حمراء"، مضيفاً أنه "في حـــال فشـــل الطـــرف الأوروبي في الوفـــاء بالتزاماته، ينبغي بالمقابل اعتبار الإلتزامات التي تعهدنا بها ملغاة".

لاحـــظ مفتشـــو الوكالـــة الدولـــيّة، أثـــناء جولة تفتيش قاموا بها في 31 أكـــتوبر/تشـــرين الأول في منشأة بايلوت لتخصيب اليورانيوم، بأنه لم يكن يجري ضـــخ غاز سادس فلوريد اليورانيوم في نظام أجهزة الطرد التعاقبي المؤلف من 164 جهـــازَ طردٍ مركزي المركبة هناك، ولكنّ أعمال البناء والتركيب كانت لا تزال

جاريـــة. وقد أثارت تلك الملاحظة بعض الجدل حول ما تعنيه إيران فعلاً بالتوقف عن كافة نشاطات التخصيب الذي طالبت به الوكالة الدوليّة. فقد احتج الإيرانيون بحقيقة أنهم أوقفوا إدخال غاز سادس فلوريد اليورانيوم إلى أجهزة الطرد المركزي، وهـــذا في حـــدّ ذاته يشكل وقفاً لنشاط تخصيب اليورانيوم. لكنّ الوكالة الدوليّة اعتبرت أن أعمال التجميع والبناء المستمرة في مجموعات أجهزة الطرد التعاقبية في ناتانـــز تشكل نشاطات مرتبطة بالتخصيب، وبناء على ذلك ينبغي وقفها في حال كانت إيران تريد القيام بواجباتها. ومما عقّد المناقشات حول ما يعنيه وقف تخصيب اليورانـــيوم المعلومات التي نشرتها وكالة الإستخبارات المركزيّة، في تقرير رفعته إلى الكونغرس في 7 نوفمبر/تشرين الثاني، عن تقييم استخباري أميركي اعتبر أن إيران تابعت بنشاط العمل على إنتاج أسلحة نوويّة في النصف الأول من العام 2003.

وبالإســـتناد إلى وكالة الإستخبارات المركزيّة، "...تبقى الولايات المتحدة على قـــناعة بأن إيران تتابع برنامجاً سرّياً لإنتاج أسلحة نوويّة". ومما أكّد على بُعد موقف وكالة الإستخبارات المركزيّة عن الواقع حقيقة ادّعاء وكالة الإستخبارات المركزيّة بأن الصـــور الـــتي التقطتها الأقمار الصناعيّة أظهرت أن إيران تحاول بنشاط دفن منشأة تخصيب اليورانيوم في ناتانـــز، بالرغم من أن تلك المنشأة كانت تحت المراقبة الكاملة مـــن جانـــب مفتشي الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة الذين رفعوا تقريراً أفاد بأن منشأة ناتانـــز لا تزال قيد الإنشاء، وأنه لا تجري فيها نشاطات من أي نوع. وجرى تحذير أعضـــاء الكونغـــرس الذين حصلوا على إيجاز وكالة الإستخبارات المركزيّة من عدم صحة ما قيل لهم. من الواضح أن دروس العراق لم يتم استيعابها بعد.

جرى توقيت رفع تقرير وكالة الإستخبارات المركزيّة بحيث يسبق الإجتماع الـــذي كان من المزمع عقده في فيينا في 8 نوفمبر/تشرين الثاني بين حسن روحاني ومحمـــد الـــبرادعي، حيـــث عمـــل الإيرانيون والوكالة الدوليّة إلى التوقيع على الـــبروتوكول الإضـــافي والتوصل إلى تعريف دقيق لما يعنيه وقف إيران لنشاطات تخصيب اليورانيوم. وفي نهاية أكتوبر/تشرين الأول، بعث البرادعي برسالة إلى إيران في محاولـــة لـــتقديم تعريف واضح للنشاطات التي ينبغي تعليقها. يتضمن الطلب الأول، الـــذي لا نـــزاع عليه بالطبع، وضع حدّ لاختبار أو تشغيل أجهزة الطرد

المركـــزي الـــتي تعمـــل بالغاز، ووقف أعمال تركيب أجهزة الطرد المركزي في ناتانـــز، ووقف كافة عمليات التخصيب بواسطة الليزر، ووقف نشاطات إعادة معالجة البلوتونيوم. لكن بدا أن الإيرانيين يرفضون مزاعم البرادعي بأنه يتعين على إيـــران بالمـــثل وقـــف إنتاج وتجميع أجهزة الطرد المركزي أو مكوناتها في المواقع الإيرانـــيّة الأخرى غير ناتانـــز، وأنه يتعين على إيران التوقف عن استيراد المعدات ذات الصلة بالبرنامج.

في غمـــرة هذه الفوضى، نشر محمد البرادعي تقريره عن أوضاع التحقيقات الـــتي تجريها الوكالة الدوليّة في البرامج النوويّة الإيرانيّة إلى مجلس الحكام في الوكالة في 10 نوفمـــبر/تشـــرين الـــثاني. ختم البرادعي تقريره الذي عرض دراسة معمقة للتفاصيل الدقيقة للبرامج النوويّة الإيرانيّة، بالقول: "توضح المكاشفات الأخيرة التي قامت بها إيران حول برنامجها النووي أن إيران أخفت في الماضي العديد من نواحي نشـــاطاتها الـــنوويّة، والـــتي نـــتج عنها إخلال بواجباتها في الإمتثال لبنود إتفاقيّة الضـــمانات. وقد استمرّت إيران في سياسة التستّر لغاية الشهر الأخير، حيث كان الـــتعاون محـــدوداً وارتكاســـياً، وكانـــت المعلومات ترد بوتيرة بطيئة، ومتغيّرة ومتناقضة". وأضاف،

> "في حين أن معظم الخروقات التي تم التحقق منها لغاية هذا التاريخ تضمنت استخدام كميات محدودة من الموادّ النوويّة، فقد تعاملوا مع أكثر نواحي دورة الوقود النووي حساسيّة، بما في ذلك التخصيب وإعادة المعالجة. ومع أن الموادّ بحاجة إلى مزيد من المعالجة لكي تصبح صالحة للأغراض العسكريّة، فقد ارتفع عدد حالات فشل إيران في التبليغ في الوقت المناسب عن الموادّ، والمنشآت، والنشاطات موضوع البحث وفقاً لما هي ملزمة به بموجب إتفاقيّة الضمانات، إلى مستويات خطيرة.
>
> ولغاية هذا التاريخ، لا يوجد دليل على ارتباط المواد والنشاطات النوويّة السابقة غير المعلَن عنها ببرنامج لإنتاج أسلحة نوويّة. لكن بالنظر إلى نمط التستر السابق الذي اتبعته إيران، سيتطلب الأمر بعض الوقت قبل أن تكون الوكالة قادرة على الإستنتاج بأن البرنامج النووي الإيراني يقتصر على الأغراض السلمية".

صـــرّح الرئيس الإيراني خاتمي، في ردّ على تقرير الوكالة الدولي، بأن التقرير أثبـــت أن إيران بريئة في ما يتعلق ببرنامجها المزعوم لإنتاج أسلحة نوويّة، مشيراً إلى أن "إيـــران لن تعمد أبداً إلى تخصيب اليورانيوم إلى مستويات تتجاوز 3.5 في المئة والتي تجعل اليورانيوم صالحاً لصنع الأسلحة" وأن الإيرانيين "... يتفهمون قلق العالم في هذا الخصوص".

تحـــرّك الإيرانيون بسرعة نحو الإمتثال لموجباتهم بوقف الجهود التي يبذلونها في تخصيب اليورانيوم. ففي 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2003، أعلنت إيران بأنها قررت تعلـــيق كافـــة أنشطتها المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة. وفي 12 نوفمبر/تشرين الـــثاني، تم وقف العمل في كافة أجهزة الطرد المركزي الموجودة في منشأة بايلوت لتخصـــيب اليورانيوم، وأزيلت أسطوانات التغذية. ووُضعت أختام الوكالة الدوليّة على كافة معدات التخصيب، وبالمثل، ختم المفتشون على كافة المخزونات من غاز سادس فلوريد اليورانيوم.

رأى الإيرانـــيون أنهـــم يقومـــون بكل شيء ممكن للإمتثال لمطالب الوكالة الدولـــيّة، فـــيما كانوا يحتفظون بحقهم الذي تضمنه معاهدة عدم إنتشار الأسلحة الـــنوويّة في امـــتلاك النطاق الشامل من تكنولوجيات التخصيب التي تُستخدم في إنـــتاج الطاقـــة. وأثناء المناقشات التي دارت بين الإتحاد الأوروبي ووزير الخارجيّة الإيراني، خرازي، في 12 نوفمبر/تشرين الثاني، أعاد الإيرانيون التأكيد على وجهة نظـــرهم بـــأن تقريـــر الوكالة الدوليّة أثبت أنه لا يوجد لدى إيران برنامج لصنع أسلحة نوويّة. ومن ناحيته، أثنى رئيس الإتحاد الأوروبـــي، وزير الخارجيّة الإيطالي فـــرانكو فراتيني، على التقدم الذي أحرزته إيران على صعيد الشفافيّة في الإفصاح عـــن بـــرنامجها النووي، وهو ما شجع الإتحاد الأوروبي على التعاون مع إيران في العديد من القضايا، بما في ذلك برنامجها النووي.

لكـــن نتيجة للضغوط التي مارستها الولايات المتحدة، عمد أعضاء الترويكا الأوروبيّة إلى المناورة، فصرّحوا بأنه من غير الواضح في أذهانهم إن كانت إيران قد تجاوبت بالكامل مع متطلبات الوكالة الدوليّة، مشيرين إلى أنه بالرغم من التصريح الصادر عن إيران بخصوص الوقف المؤقت لنشاط تخصيب اليورانيوم، فإن التعريف

الإيـــراني للتخصيب ربما يكون ضيّقاً جداً. ورفض وكيل وزارة الخارجية لشؤون الحـــد من التسلّح والأمن الدولي، جون بولتون، تقرير الوكالة الدوليّة حول إيران، مشـــدداً عـــلى الموقف الأميركي من أن إيران متورطة في مجهود "ضخم وسرّي" لامتلاك أسلحة نوويّة.

في تكرار للموقف الأميركي، صرّح رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي بأن إيران باتت قريبة من "نقطة اللاعودة" في برنامجها الخاص بإنتاج أسلحة نوويّة، وأن هذا الـــبرنامج يشكّل الخطر الأعظم على أمن إسرائيل منذ نشأتها. وحقيقة أن الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة قررت - بناء على بعض من أكثر عمليات التفتيش تدخلاً في تاريخ الحدّ من التسلّح النووي - أنه لا يوجد برنامج لصنع أسلحة نوويّة لا أهمّيّة لها. كان كل من بولتون ورئيس جهاز الموساد يلعب لعبة التصورات، لا الحقيقة. وكـــان كلاهما يدفعان في اتجاه رفع ملف إيران من قبل الوكالة الذرّيّة إلى مجلس الأمـــن الدولي، حيث ستسعى الولايات المتحدة إلى دق المسامير في نعش البرنامج النووي الإيراني لمرّة واحدة وللأبد.

في ردّ عـــلى الموقـــف الأميركي الإسرائيلي، قال المنسق العام لشؤون الأمن والعلاقـــات الخارجيّة في الإتحاد الأوروبي خافيير سولانا في 7 نوفمبر/تشرين الثاني بـــأن إيران صادقة في ادعاءاتها بشأن برنامجها النووي، وينبغي عدم إحالة ملفها إلى مجلس الأمن من أجل دراسة فرض عقوبات محتملة عليها. كان الإتحاد الأوروبي قد لعب دوراً ريادياً - بحكم دوره - في التوصل إلى إعلان طهران، وفي صياغة القرار الـــذي صـــدر عن مجلس حكام الوكالة الدوليّة في نوفمبر/تشرين الثاني. وفي هذا المجـــال، وصـــف وزيـــر الخارجيّة الأميركيّة كولن باول تقييم سولانا بأنه "سابق لأوانـــه"، والتقى في 18 نوفمبر/تشرين الثاني بالأعضاء الخمسة والعشرين الحاليين والمستقبليين في الإتحاد الأوروبي في بروكسل لمناقشة ما إذا كان ينبغي الإعلان عن أن البرنامج النووي الإيراني قد انتهك معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة. فشل باول في إقناع نظرائه في هذا الخصوص، وفي اليوم التالي، 19 نوفمبر/تشرين الثاني، جـــدّد وزراء خارجـــيّة الإتحاد الأوروبي التأكيد على التزام أوروبا بإعلان طهران الصـــادر في 21 أكـــتوبر/تشرين الأول، وتطلّعوا قدماً من أجل حثّ إيران على

التطبيق الكامل لذلك الإعلان.

في 20 – 21 نوفمبر/تشرين الثاني، درس مجلس الحكام في الوكالة الذي يتألف من ممثلين عن خمسٍ وثلاثين دولة التقرير الذي أعدّته الوكالة الدوليّة مؤخراً عن إيران، كما درسوا مسودة القرار الأوروبي. حثّت الولاياتُ المتحدةُ وإسرائيل الإتحادَ الأوروبي على تبنّي موقف أكثر تشدداً تجاه الإيرانيين من أجل كبح جماح طموحات طهران النوويّة. لكن الولايات المتحدة أُجبرت، في مواجهة الموقف الأوروبي الموحد في هذه المسألة، على التراجع عن إصرارها على الحكم بأن إيران مدانة بعدم الإمتثال لمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة، وبناء على ذلك، قضى هذا الموقف على أية فرصة لإحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن. وردّ الإسرائيليون على هذا الخبر عبر تأكيد وزير الدفاع الإسرائيلي الإيراني المولد، شاوول موفاز، مجدداً على نية إسرائيل في القيام بعمل عسكري أحادي الجانب ضدّ طهران إذا فشلت الوكالة الدوليّة في وقف تطوير إيران لأسلحة نوويّة.

إتفقت الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا أخيراً في 24 نوفمبر/تشرين الثاني على لغة أكثر تشدّداً في صياغة قرار تصدره الوكالة الدوليّة يدين إيران لإخفائها برنامجها النووي في الماضي، ولكنه يشجع في نفس الوقت سياستها الجديدة التي تعتمد على الصدق. وافق أعضاء مجلس الحكام الخمسة والثلاثون في الوكالة في 26 نوفمبر/تشرين الأول على قرار يدين البرنامج النووي الإيراني السرّي، ولكنهم امتنعوا عن إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي حيث يمكن أن تواجه إيران فرض عقوبات عليها. وقال المدير العام للوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة الدوليّة محمد البرادعي بأنه لن يتم التساهل مع أي فشل مستقبلي في الإمتثال من جانب إيران.

إستهجن قرار الوكالة الدوليّة بشدّة حالات الفشل التي وقعت فيها إيران في السابق وانتهاكاتها لواجباتها بالإمتثال لشروط إتفاقيّة الضمانات، وقرر بأنه في حال "ظهرت حالات فشل أخرى"، فستجتمع على الفور لدراسة "كافة الخيارات التي تحت تصرفها، على ضوء الظروف ونصيحة مدير عام الوكالة، بما ينسجم مع قوانين الوكالة الدوليّة وإتفاقيّة الضمانات التي وقّعت عليها طهران".

كمـــا اعترفـــت الوكالـــة الدولـــيّة بالقرارات التي أصدرتها إيران بتضمين البروتوكول الإضافي والتطوع بتعليق كافة أنشطة التخصيب وإعادة المعالجة. وحثّ المجلـــسُ إيـــران على التحرّك بسرعة" والمصادقة" على البروتوكول، وطالب إيران بتعليق كافة أنشطتها المتعلقة بالتخصيب "بطريقة كاملة ومن الممكن إثباتها". كانت اللغة التي صاغ فيها المجلس قراره في هذه المسألة دقيقة. فبطلب التعاون الإيراني في مســألة وقف نشاط التخصيب وليس فرضه، إعترف المجلس بحقّ إيران في تخصيب اليورانـــيوم. لكن بدا أنه تم وضع هذا الحقّ جانباً بالنظر إلى التشديد على الوقف الكامل لكافة أنشطة التخصيب.

كانـــت إشارة المجلس إلى إعلان طهران الصادر في 21 أكتوبر/تشرين الأول، أو الإعلان الذي تم الإتفاق عليه حسب تسمية المجلس، بين وزراء خارجيّة كل من فرنســا، وألمانيا، والمملكة المتحدة وأمين سرّ مجلس الأمن القومي الأعلى الإيراني بمـــثابة طريقة للترحيب بموافقة إيران على التوقيع على البروتوكول الإضافي وعلى تعلـــيق أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، من غير أن يشير إلى التزامات أعضاء الـــترويكا الأوروبي باحـــترام حق إيران في السعي إلى امتلاك التكنولوجيا النوويّة السلميّة، أو إلى وعدهم بمساعدة إيران على امتلاك التكنولوجيا النوويّة.

بـــدا أن قرار الوكالة الدوليّة يتضمن شيئاً يرضي الجميع. فقد نالت أوروبا، وخصوصـــاً أعضاء الترويكا الأوروبيّة، حصة الأسد في الفضل لا في صياغة القرار وحسب، بل وفي تسهيل إصدار إعلان طهران في 21 أكتوبر/تشرين والذي جعل إصدار هذا القرار ممكناً.

رأت الولايـــات المتحدة أيضاً، بالرغم من تعثّر جهودها في إحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن، في القرار بطانة فضية. ففي تعليق لوزير الخارجيّة الأميركي كولن بـــاول بعد إصدار القرار، أشار إلى أن القرار الصادر عن الوكالة الدوليّة "يشير إلى أن إيـــران انتهكـــت واجباتها" وسلّط الضوء على حقيقة "وجود فقرات معينة في القرار تجعله في غاية الوضوح بأنه في حال لم تمتثل إيران الآن لواجباتها وللإتفاقيات الأخرى التي تشارك فيها، ستكون عندئذ مسألة تحال إلى مجلس الحكام في الوكالة

الدولــيّة عــلى الفور من أجل اتخاذ إجراء، بما يتناسب والأوضاع المتنوعة". لكنّ الولايات المتحدة لم تتراجع عن حملتها لرفع الملف الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، إذْ إن كولــن بــاول لم يــدع مجالاً للشك في أن تلك هي اللعبة النهائية لسياسة الولايات المتحدة تجاه إيران.

أشــار الممثل الإيراني لدى الوكالة الدوليّة إلى أنه في حين أن القرار يردّ على المحــاولات الهادفــة إلى "افــتعال أزمة حول البرنامج النووي السلمي الإيراني ولا يعكــس بشــكل كامل ومميّز التحوّل في السياسة والعمل في إيران غداة الحادي والعشرين من أكتوبر/تشرين الأول"، فقد أثبت القرار ما تقوله إيران بأنها لا تملك برنامجاً لصنع أسلحة نوويّة.

بالنســبة إلى محمــد البرادعي رئيس الوكالة الدولية المحاصر، مثّل قرار المجلس "يومــاً جيداً للسلام، وللتعدديّة، ولمنع إنتشار الأسلحة". لكنّ البرادعي كان يعلم بأنــه لا يــزال هناك الكثير من العمل في ميدان التثبّت قبل الشهادة بأن البرنامج الــنووي الإيراني يقتصر على الأغراض السلميّة. وفي هذه الناحية، وضع البرادعي عبء المسؤولية بالكامل على أكتاف إيران.

لكــن الــبرادعي كان مخطئاً، فالعبء لا يقع على كاهل إيران حصراً. فقد تطلب إعلان طهران الصادر في 21 أكتوبر/تشرين الأول، والذي حظي بالكثير من الــترحاب، التزامات معينة من الإتحاد الأوروبي في ما يختص بالحقوق التي تمنحها معــاهدة عدم إنتشار الأسلحة النوويّة لإيران، وتسهيل مساعي إيران السلميّة في مجــال الطاقــة الــنوويّة. بــدا في غمرة الإندفاع لإصدار قرار أنه تم وضع هذه الإلتزامات جانباً، مع عدم إشارة أي طرف إليها باستثناء إيران. وهذه هي الحقيقة المــزعجة التي أشار إليها وزير الخارجيّة الإيراني في 8 ديسمبر/كانون الأول عندما لاحــظ بأنه بالرغم من أن تخصيب اليورانيوم يدخل في جملة الحقوق التي تتمتع بها إيــران، وأن الوقــف التام لتخصيب اليورانيوم لم يكن جزءاً من إعلان طهران، فســتثبت إيــران حسن نواياها بتعليق نشاطاتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم طوعاً وبشــكل مؤقت. ولكن ذلك كان إجراء مؤقتاً وحسب، يمكن أن يظل سارياً إلى

أن تشـــهد الوكالة الدوليّة على صدق نوايا إيران السلميّة، ويفي أعضاء الترويكا الأوروبيّة بوعدهم بتقديم الدعم السياسي والمادّي.

وافقت الحكومة الإيرانيّة في 10 ديسمبر/كانون الأول، بعد الكثير من النقاش، عـــلى التوقـــيع على البروتوكول الإضافي الذي يُلزمها بالسماح بإجراء عمليات تفتـــيش خاطفة لمنشآتها النوويّة. ومنح مجلس الوزراء الإيراني وزيرَ خارجية إيران إذنـــاً بتوجـــيه الأمر إلى ممثل إيران لدى الوكالة الدوليّة بالتوقيع على البروتوكول الإضـــافي المـــلحق بمعـــاهدة عـــدم إنتشار الأسلحة النوويّة. وكان دخول هذا البروتوكول الإضافي حيّز التطبيق يعتمد على مصادقة البرلمان الإيراني على مشروع القـــانون، ولكنّ الإيرانيين أوضحوا بأنهم سيطبقون البروتوكول الأوروبي في هذه الأثـــناء كما لو أنه دخل حيّز التطبيق. جرى التوقيع على البروتوكول الإضافي في فيينا في 18 ديسمبر/كانون الأول 2003، بين الممثل الإيراني لدى الوكالة علي أكبر صـــالحي والمدير العام للوكالة الدوليّة محمد البرادعي. بعد هذا الصراع والأحداث الدرامية التي استمرّت طوال الشهور التسعة الماضية، حظي حفل التوقيع بقليل من الإنتباه من باقي دول العالم.

كمـــا لـــو كانت تودّ التأكيد على الطبيعة غير المكتملة للإتفاق بين الوكالة الدوليّة وإيران، هددت إسرائيل مجدداً بالقيام بعمل ضدّ المنشآت النوويّة في إيران، وهـــو ما دفع الرئيس الإيراني خاتمي إلى الردّ بأن إسرائيل سترتكب خطأً كبيراً إذا قصفت طهران. وأشار قائد سلاح الجوّ الإيراني، الجنرال سيفيد رضا بارديس، إلى أنه في حال هاجمت إسرائيل إيران، "فستحفر بذلك قبرها".

لكن سرعان ما اختفت الهمهمة التي تحدثت عن التذمّر السياسي بعد تصاعد همهمـــة الأرض الحقيقية عندما ضربت هزة أرضية بقوة 6.6 مدينة بام الإيرانيّة في 26 ديســـمبر/كانون الأول. قضت الهزة على ما بين 31 ألفاً و43 ألفاً من سكان مديـــنة بام والمناطق المحيطة بها والذين يقدّر عددهم بحوالى 142 ألفاً، وشرّدت ما بقـــي من الناجين. وتراجع الحديث عن ضربة عسكريّة أمام واقع الرحلات الجوّية العســـكريّة التي استُخدمت في إرسال المساعدات الدوليّة. وحتى الولايات المتحدة

أغمـــدت ســـيفها، إذا جاز التعبير. ففي 30 ديسمبر/كانون الأول 2003، تم نقل واحد وثمانين عضواً من فريق الإستجابة الطارئة الذي كان مؤلفاً من أخصائيين في البحـــث والإنقاذ، وموظفي الدعم الطبـــي، ومنسّقي المساعدات الإنسانية، على مـــتن الطائرات العسكريّة الأميركيّة. في لحظة من الزمن، بدا كما لو أن التعاطف الإنســـاني يمكـــن أن ينتصـــر عـــلى الخلافات السياسيّة عندما عمل الأميركيون والإيرانيون جنباً إلى جنب من أجل قضية مشتركة. ولكن لم يكن مقدراً للحال أن يكون كذلك.

الفصل الرابع

اللاعب العقلاني

عيّن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الدبلوماسيَّ المحنّك سيرغي لافروف وزيراً للخارجيّة، في 9 مارس/آذار 2004، محلّ إيغور إيفانوف. وعُيّن إيفانوف في منصب أمين سرّ مجلس الأمن القومي الروسي. وكان لافروف قد خدم قبل هذا التعيين طوال عشر سنين في منصب الممثل الدائم لروسيا في الأمم المتحدة، حيث عبر طوال تلك الفترة عن وجهة نظر روسيا تجاه أزمات مثل تفكّك يوغوسلافيا والوضع في العراق.

تخرّج لافروف، الذي وُلد في العام 1950، من معهد موسكو للعلاقات الدوليّة قبل أن يبدأ حياته المهنيّة كموظف مبتدئ في السفارة السوفياتيّة في سريلانكا في العام 1972. ثم انتقل من ذلك الموقع إلى ميدان المنظمات الدوليّة، أو الأمم المتحدة، بعد أن عمل في موسكو كعضو في قسم المنظمات الدوليّة التابع لوزارة الخارجيّة بين عامي 1976 و1981، ثم كسكرتير أول للبعثة السوفياتيّة لدى الأمم المتحدة في نيويورك بين عامي 1981 و1988. ثم خدم لافروف بين عامي 1988 و1992 في مناصب ذات مسؤوليات متزايدة داخل وزارة الشؤون الخارجيّة قبل أن يعيَّن نائباً لوزير الشؤون الخارجيّة في الإتحاد الفيدرالي الروسي في العام 1992.

فهم سيرغي لافروف الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والأهم من ذلك، حقيقة الدور الذي يلعبه الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن في الإشراف

عــلى القضايا التي تتعلق بالسلم والأمن الدوليين. وبوصفه دبلوماسياً محنّكاً عمل بــنجاح في وزارة خارجــيّة الإتحاد السوفياتي السابق وفي وزارة خارجيّة الإتحاد الفــيدرالي الروســي الحالي، واجهت لافروف تجربة قاسيّة بشكل مباشر في إدارة الــتوازن الدقيق بين المصالح القوميّة، والمصالح العالميّة، والمصالح التي تتجلّى بكون بلــده يملــك حــق النقض في مركز قوى نخبوي، أي مجلس الأمن، والذي لديه، بالإضــافة إلى المسؤوليات المشار إليها آنفاً، مصالحه المقرَّرة الخاصة التي ينبغي عليه حمايتها.

أصبحت إيران القضية التي هيمنت على السنوات الأولى من المدة التي قضاها ســيرغي لافروف كوزير للخارجيّة، كما سبق للعراق أن هيمن خلال المدة التي عمــل فيها ممثلاً دائماً لدى الأمم المتحدة. وهذه التجربة العراقيّة هي التي صبغت الكثير من وجهات نظر لافروف المتعلقة بالتفاعل بين روسيا، والولايات المتحدة، والأمم المتحدة.

أصبح لافروف السفير الروسي لدى الأمم المتحدة في العام 1994، في الوقت الــذي كانــت فيه قضية العقوبات الإقتصاديّة والعراق تشهد جدالاً حامياً. كان الشــعب العراقي من يدفع ثمن الصراع المستمرّ بين مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المــتحدة والحكومــة العراقيّة. رأت روسيا، التي أيدت في البداية عمل المفتشين في العــراق، أن نظام العقوبات قد طال أمده، وأن المفتشين يتحدثون عن الإنتقال إلى مرحلة مراقبة في عملهم (بدلاً من الدخول في بحث حثيث عن الأسلحة المحظورة)، وأن الوقــت قــد حان للتخفيف من العبء الملقى على عاتق الشعب العراقي منذ أغسطس/آب 1990، عندما فُرضت عقوبات إقتصاديّة شاملة.

عمل الروس على التوصل إلى ما أُطلق عليه برنامج النفط مقابل الغذاء، حيث سُمح للعراق ببيع نفطه، تحت إشراف الأمم المتحدة، واستخدام العائدات في شراء الطعــام، والدواء، وما إلى ذلك من إمدادات الإغاثة الإنسانيّة. وعمل الروس مع الولايات المتحدة على صياغة التسويات الواحدة تلو الأخرى، والتي هدفت جميعها إلى التخفيف من عبء العقوبات التي كان يرزح تحتها الشعب العراقي مع السعي

إلى إجبار حكومة صدام حسين على التعاون المطلق مع المفتشين التابعين للأمم المتحدة وبالتالي الإمتثال لواجباتها بنزع سلاحها.

لكن بحلول العام 1997، بدا واضحاً بالنسبة إلى لافروف والروس أنه لا توجد لدى الولايات المتحدة أي نية على الإطلاق لرفع العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على نظام صدام حسين، طالما لم تتم إزاحة الرئيس العراقي عن السلطة على الأقل. وراقب السفير الروسي بخيبة أمل عمليّة التفتيش عن الأسلحة التي كانت تشرف عليها الأمم المتحدة وهي تُختطف على يد الولايات المتحدة التي سهلت استمرار فرض العقوبات الإقتصاديّة على العراق، ثم استخدام عمليّة التفتيش عن الأسلحة بعد ذلك كمبرر للقيام بعمل عسكري ضدّ العراق، أولاً: في ديسمبر/كانون الأول 1998 كجزء من عمليّة ثعلب الصحراء، وثانياً: في مارس/آذار 2003 كجزء من عمليّة الحرّيّة العراقيّة. وكانت حرب العام 2003 كأساً مرّة بالنسبة إلى لافروف، إذْ إنه استثمر قدراً كبيراً من الوقت والمكانة الشخصيّة في المساعدة على تفادي الحرب عبر الدبلوماسيّة الفاعلة التي كانت تدار من خلال إطار عمل الأمم المتحدة ليكتشف في النهاية أن الولايات المتحدة سخرت من الأمم المتحدة ومن روسيا بغزوها العراق بدون أي مبرر أو تصريح من جانب مجلس الأمن الدولي.

مع تحوّل الحرب في العراق إلى احتلال، ومع التفاتات الولايات المتحدة المتزايدة نحو إيران، كان لدى لافروف سبب للشعور بالقلق. فبالنسبة إليه، كان الوضع المتعلق بإيران شبيهاً بتجربة سابقة، عندما اتّبعت الولايات المتحدة النمط نفسه من الخداع وإساءة استعمال السلطة في مسعى لتطبيق سياسة الهيمنة العالميّة أحادية الجانب تحت ستار نزع السلاح. اعتبرت روسيا بأنه لا يمكن أن يكون هناك حديث عن فرض عقوبات إقتصاديّة على إيران، وأن الحرب مسألة غير واردة بكل بساطة. وطالما أنه يمكن احتواء القضية الإيرانيّة من خلال إطار عمل الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة في فيينا، فلا مجال للتداول بشأنها في غرف مجلس الأمن في نيويورك، لقد اعتقدت روسيا أنها تستطيع الحؤول دون أية خطوات جريئة تتخذها

الولايات المتحدة ضدّ إيران. وكانت تلك مهمة لافروف.

جـــاء تعـــيين لافروف في لحظة حرجة فيما كانت الوكالة الدوليّة تسعى إلى الإحاطة الشاملة بمدى البرنامج النووي الإيراني وحقيقة نواياه. وفي غضون أسبوع من تولّيه منصب وزير الخارجيّة الروسيّة، كان على لافروف التصدي لأزمة برزت مـــع إيـــران بســـبب القرار الذي أصدره مجلس الحكام في الوكالة الدوليّة في 16 مـــارس/آذار. فقد عبّرت الوكالة عن قلقها الشديد مما بدا أنه انعدام للشفافيّة من جانب إيران في عدد من القضايا، وقبل كل شي، الإكتشافات الجديدة المتعلقة بجيل جديـــد من أجهزة الطرد المركزي التي تُستخدم في تخصيب اليورانيوم والتي تعمل بالغاز، كانت تلك الأجهزة تسمى بي - 2. وعلى غرار كافة نواحي العلاقة بين إيـــران والوكالـــة الدوليّة، كان البرنامج بي - 2 معقداً، وخصوصاً أن جذوره لا تكمـــن في التحقيق المستمر الذي تجريه الوكالة، وإنما على بُعد مئات الآلاف من الكيلومترات، في مياه البحر المتوسط قبالة الساحل الليبـــي.

أعلنـــت الحكومة الليبيّة في 19 ديسمبر 2003 عن قرارها بالتخلص من كافة المـــوادّ، والمعدات، والبرامج التي تؤدي إلى إنتاج أسلحة محظورة دولياً؛ بما في ذلك الأســـلحة النوويّة. وجاء في البيان الليبـــي أن ليبيا تتعامل مع وكالة الإستخبارات المركزيّة ومع جهاز أم آي - 6 البريطاني منذ عدة سنين من أجل التوصل إلى اتفاق على الطريقة الأنسب لمتابعة ليبيا تخلّيها عن برامج أسلحة الدمار الشامل. وفي حين أشـــار التصريح الليبـــي إلى أن التعاون الحالي يرجع إلى مارس/آذار 2003، وأنه اتخذ طابعاً رسمياً في سبتمبر/أيلول 2003، فقد ألمح إلى حقيقة أن ليبيا كانت تتعاون بشكل وثيق مع الإستخبارات الأميركيّة والبريطانيّة على مدة عدة سنين قبل ذلك التاريخ.

بالإستناد إلى مسؤول في جهاز استخبارات أوروبـــي، وافقت ليبيا في البداية على تسليم مكونات برنامجها العسكري الكيميائي الهرم، وبرنامجها الحديث الخاص بصنع أسلحة جرثوميّة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا، وهما البرنامجان اللذان لم يعد لهمـــا وجود. وكجزء من إطار عمل إجمالي تطوّر بعد حادثة تفجير طائرة لوكربي

في العام 1988، تعاونت ليبيا مع التحقيق في ذلك العمل الإرهابـــي، ووافقت على المشـــاركة في اتفاقيات متنوعة للحدّ من التسلّح ومنع انتشار الأسلحة النوويّة، في مقـــابل رفع العقوبات الإقتصاديّة وسماح الولايات المتحدة وبريطانيا بعودة ليبيا إلى حظيرة المجتمع الدولي.

لكن كان أمام وكالة الإستخبارات المركزيّة وجهاز أم آي - 6 صيد أكبر. فقـــد أرادت الولايـــات المتحدة من ليبيا توقيت إعلانها عن موقفها الجديد بحيث يتســـنّى لإدارة بوش الربط علناً بين **استسلام** ليبيا والقرار الأميركي بغزو العراق. وبالإستناد إلى منطق التفكير السائد في البيت الأبيض تحت إدارة بوش، فإن الربط بين ليبيا والعراق سيربط أسلحة الدمار الشامل بقرار غزو العراق، حتى وإن لم يتم اكتشاف أسلحة دمار شامل فيه.

لكـــن كـــان يوجد مخطط أكبر في بال الإستخبارات البريطانيّة. فقد أرادت الإستفادة من الإستعداد الليبـــي المستجدّ للتعاون في الإعداد لعمليّة سرّيّة تشلّ ما هـــو أشـــدّ خطراً من برامج أسلحة الدمار الشامل الليبيّة الهرمة. كان هدف تلك العملـــيّة صـــناعة الأســـلحة النوويّة الباكستانيّة وأبَ القنبلة النوويّة الباكستانيّة، الدكتور عبد القادر خان الذي انخرط منذ مدة في نشاطات لا تتضمن التهريب غير المشروع لتكنولوجيات التخصيب النووي فقط، بل وبيع تصاميم تتعلق بالأسلحة النوويّة إلى دول أخرى.

مـــنذ مدة لا بأس بها جرى تداول شائعات لدى دوائر الاستخبارات العالميّة حـــول اشـــتراك الدكتور عبد القادر خان في بيع تكنولوجيات ومعلومات خاصة بتخصيب اليورانيوم وصنع الأسلحة النوويّة. وفي العام 1995، وبعد انشقاق حسين كـــامل، صهر صدام حسين، وهروبه إلى الأردن، سلّمت الحكومة العراقيّة لمفتشي الأســـلحة التابعين للأمم المتحدة مئات الآلاف من الصفحات التي تعود لمستندات ومخططـــات بيانـــيّة تـــتعلق ببرامجها السابقة لإنتاج الأسلحة المحظورة. وأحد هذه المستندات التي حصل عليها المفتشون يشير إلى اقتراح تقدم به الدكتور عبد القادر خان إلى العراق لبيعه تكنولوجيا ومعلومات تتعلق بتصنيع يورانيوم عالي التخصيب

وتصنيع قنبلة نوويّة.

عـرض الدكتور عبد القادر بعض المعلومات التقنيّة الفائقة الحساسيّة المتعلقة بتصنيع الأسلحة واستخدم ما عرضه كطعم ليثبت حسن نواياه. واستناداً إلى وثائق الحكومة العراقيّة المتعلقة بهذه المقاربة - التي وُجد تفصيلها في الملفات التي سُلّمت لمفتشـي الأسـلحة - إعتبرت الإستخبارات العراقيّة التي حصلت على الإقتراح الأصـلي مـن الدكتور عبد القادر خان، أن تلك المقاربة تشكل جزءاً من عمليّة سـرّية غربيّة، وأمرت كافة موظفيها بتجنب إجراء أي اتصال مع شبكة الدكتور عبد القادر خان.

قامـت الوكالـة الدوليّة للطاقة الذرّية، التي كانت مسؤولة عن تقييم كافة الأنشـطة العراقـيّة الـنوويّة في العراق، بتسليم مجموعة المستندات بأكملها إلى الإسـتخبارات الإسرائيليّة من أجل إخضاعها لمزيد من التقييم. شعر الإسرائيليون بأن تورّط الدكتور عبد القادر خان كان حقيقياً، ولكنهم أشاروا إلى أن العراقيين لم يتفقوا معه على أية ترتيبات. بالطبع، توصل مفتشو الأسلحة أثناء مناقشاتهم التي أجـروها مع العراقيين إلى أن مقاربة الدكتور عبد القادر خان لم تتحوّل أبداً إلى واقع ملموس.

لكن ما صدم الإسرائيليين حقيقة أن الدكتور عبد القادر خان لم يكن يسوّق لتكنولوجـيا التخصـيب النووي في السوق السوداء وحسب، بل وكان يسوّق معلومـات تتعلق بتصاميم لأسلحة نوويّة. جاءت المعلومات المتعلقة بالتصاميم التي حصـل عليها العراقيون مترافقة مع التشغيل المناسب لجهاز تفجير، وجرى تقديمها بمسـتوى مـن الوضـوح كان سيختزل شهوراً، إن لم يكن سنين، من وقت أي بـرنامج عراقي لصنع قنبلة، بالنظر إلى حقيقة أنه يلزم إجراء عدد من الإختبارات قبل الوصول إلى هذا المستوى من الفهم التقني.

عبّر الإسرائيليون عن همومهم للبريطانيين والأميركيين، واتفق الأطراف الثلاثة عـلى وجوب وقف نشاط الدكتور عبد القادر خان. كما عمل الإسرائيليون عن قرب مع الإستخبارات الألمانيّة في هذا الصدد. ومن المعلوم أن للألمان تاريخاً طويلاً

من التعاون الوثيق مع الإسرائيليين في المسائل الإستخباراتيّة، وخصوصاً في الإستخبارات التقنيّة. وهذا التعاون يتضمن الإستفادة المشتركة من المعدات العسكريّة للكتلة السوفياتيّة إضافة إلى المساعدة في كشف الجهود التي تبذلها الدول المعاديّة لإسرائيل لامتلاك التكنولوجيا التي يمكن استخدامها في صنع أسلحة دمار شامل. وكانت للشركات الألمانيّة مشاركة فعالة في مساعدة العراق أيام الحرب مع ايران في ميدان أسلحة الدمار الشامل. وقد شعرت ألمانيا بالحرج بوجه خاص عندما تبين أن شركات ألمانيّة ساعدت العراقيين على زيادة مدى صواريخ سكود التي يملكونها. وقد أطلق العراق واحداً وأربعين صاروخ سكود معدّلاً على إسرائيل أثناء حرب الخليج سنة 1991. وكان العديد من هذه الصواريخ يحتوي على أجزاء صُنعت في ألمانيا، أو صُنعت بإستخدام أدوات تصنيع وتكنولوجيا ألمانيّة.

في أعقاب حرب الخليج سنة 1991، أجرى الألمان بالتنسيق مع مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة تحقيقات موسعة في الدور الذي لعبته الشركات الألمانيّة في مساعدة برامج أسلحة الدمار الشامل العراقيّة. وفي سياق هذه التحقيقات، فوجئ الألمان عندما توصلوا في مرات كثيرة إلى معرفة أنه كان للشركات الألمانيّة التي جرى التحقيق في أعمالها في العراق ملفات مشابهة تظهر مستوى موازياً من التعاون مع إيران. ترجع معظم هذه الأعمال إلى زمن الحرب بين العراق وإيران، ولكن بعض التحقيقات أظهرت دلائل على نشاط خلال تسعينيات القرن الماضي أيضاً. وبعد أن جرى إعلام ألمانيا بنتائج هذه التحقيقات، تعاونت عن قرب مع وكالة الإستخبارات المركزيّة، والإستخبارات البريطانيّة والإسرائيليّة من أجل سبر مدى التعاون الألماني مع إيران بغرض منع هذه الجهود ووضع حدّ لها.

قامت الحكومة الألمانيّة ببعض التحقيقات الأوليّة في عمليات نقل التكنولوجيا المتعلقة بتخصيب اليورانيوم - وخصوصاً التكنولوجيا المتعلقة بأجهزة الطرد المركزي - من أوروبا إلى دول مثل العراق، وإيران، وباكستان. كما أظهرت التحقيقات أن التكنولوجيا الأوروبيّة وصلت إلى دول أميركيّة جنوبيّة مثل البرازيل.

ولكـــنّ التحقـــيقات الألمانيّة عانت من عراقيل بسبب القيود التي يفرضها القانون الألمـــاني الذي ينظم هذه النشاطات، والذي يفرض مزيداً من القيود خصوصاً إذا كان مواطنون ألمانيون وشركات ألمانيّة مشتركين في هذه النشطات. وهنا جاء دور الإستخبارات الأميركيّة والبريطانيّة. فعلى مدى عدة سنين، ووكالة الإستخبارات المركـــزيّة الأميركيّة تروّج لفكرة أن التقاسم الواسع للمعلومات الإستخباراتيّة بين الـــدول سيخدم كقاعدة لوقف العمليات التي تشمل شحن المواد التي تُستخدم في صـــنع أســـلحة الدمار الشامل، وعلى وجه الخصوص، تلك التي تدخل في صناعة الصـــواريخ البالِستيّة. لقد خضعت عمليّة تقاسم المعلومات تلك لمناقشة معمقة من قبل وكالة الإستخبارات المركزيّة، من خلال محطتها في لندن، ونظرائها في جهاز أم آي - 6 الـــبريطاني. وبالإستناد إلى مصادر مطلعة، كان الجهاز البريطاني هو من اقترح فكرة استخدام ليبيا **كعوّامة**، بهدف كشف الجهود التي يبذلها الدكتور عبد القادر خان لنشر الأسلحة النوويّة، ووقفها بعد ذلك.

كـــان البريطانيون قد شرعوا منذ بعض الوقت في تعقب نشاط رجل أعمال سريلانكي اسمه بهاري سيد أبو طاهر. كان أبو طاهر يدير شركة أس أم بي غروب التي يقع مقرها في دبي والتي تعمل في مجال تكنولوجيا الحواسيب والمعلومات. وفي مـــرحلة معيـــنة بين منتصف وأواخر ثمانينيات القرن الماضي، شارك أبو طاهر في عمليات تجاريّة متنوعة مع باكستان. وفي سياق هذه العمليات التجاريّة، إلتقى أبو طاهـــر لـــلمرّة الأولى بالدكتور عبد القادر خان. ومن خلال الدكتور عبد القادر خان، بات أبو طاهر على اتصال بعدد من المؤسسات الأوروبيّة، بما في ذلك عدة مؤسســـات تعمل في ألمانيا، والتي كانت قد ساعدت الدكتور عبد القادر خان في الماضـــي على امتلاك مكونات معينة تُستخدم في صنع أجهزة الطرد المركزي التي تعمل بالغاز لتخصيب اليورانيوم.

عمـــل أبـــو طاهـــر في الفترة الواقعة بين عامي 1994 و1995 كوسيط في الإشـــراف عـــلى شحنة أرسلها الدكتور عبد القادر خان من باكستان إلى إيران والـــتي تتضمّن العشرات من أجهزة الطرد المركزي من النوع بي - 1 التي لم تعد

منشأة كاهوتا لتخصيب اليورانيوم الباكستانيّة بحاجة إليها. وكان الباكستانيون قد انتقلوا إلى استخدام تصميم محسَّن لجهاز طرد مركزي يعمل بالغاز، بي – 2. وبعد أن أصبحت أجهزة الطرد المركزي من النوع بي – 1 – التي اعتمدت على تصاميم يوريـــنكو الأصليّة التي نشرها الدكتور عبد القادر خان – فائضة الآن، إتُّخذ قرار ببيعها إلى إيران. وأدّى نجاح أبو طاهر في إبرام الصفقة مع إيران إلى فتح الباب أمام مزيد من الفرص التجاريّة، بما في ذلك الصفقة الليبيّة.

إلـــتقى أبو طاهر في العام 1997 بمسؤولين ليبيين، بصفته ممثلاً للدكتور عبد القـــادر خان، وشرع في مفاوضات لنقل شحنة من الموادّ والتكنولوجيا النوويّة من باكســـتان إلى ليبـــيا. كانـــت ليبيا ترزح تحت العقوبات الإقتصاديّة التي فرضتها الولايـــات المتحدة ومجلس الأمن، وكان هناك قلق جدّي في أوساط الدائرة المحيطة بالزعـــيم الليبـــي، معمّر القذّافي، من أن الولايات المتحدة تسعى بجدّ لإزاحته عن الســـلطة. تم التوصـــل إلى استنتاج مفاده أن أفضل طريقة لتأمين بقاء القذّافي ربما تتمثل في امتلاك ليبيا لأسلحة نوويّة، وأن أسرع المسارات وأقلها كلفة للتوصل إلى هذه النتيجة يمرّ عبر شبكة الدكتور عبد القادر خان خارج باكستان.

لكـــن فيما كانت ليبيا تنظر إلى الأسلحة النوويّة كمصدّ واقٍ من سياسات تغـــيير النظم التي تنتهجها الولايات المتحدة، برزت أحداث تنافست في التأثير على الإتجـــاه الذي ستسلكه ليبيا. ففي العام 1998، أعلنت إدارة كلينتون بأنه في حال وافقت ليبيا على تسليم الليبيَّين المتهمَين بالضلوع في حادثة تفجير طائرة البانام رقم 103 فـــوق مدينة لوكربي الإسكتلنديّة في العام 1988، ودفع تعويضات لعائلات الضحايا الذين قضوا في ذلك الإنفجار، ففي الإمكان النظر في رفع العقوبات التي فرضـــتها الأمم المتحدة. وفي أبريل/نيسان 1999، سلّمت الحكومةُ الليبيّة المتهمَين بـــتفجير الطائـــرة، عبد الباسط علي المقرحي والأمين خليفة فحيمة، إلى المحكمة الدولـــيّة في هولـــندا، مما أدّى إلى تخفيف العقوبات الإقتصاديّة التي فرضتها الأمم المـــتحدة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، جرى تطبيع العلاقات بين بريطانيا وليبيا، وفي ديسمبر/كانون الأول من السنة نفسها، عادت العلاقات الدبلوماسيّة.

بدءاً من العام 2000، عمل البريطانيون بشكل وثيق مع نظرائهم الليبيين على التوصل إلى طريقة لإقناع الولايات المتحدة برفع حظرها الإقتصادي عن ليبيا، واستعادة العلاقات الدبلوماسيّة. وأثناء تلك الإجتماعات التمهيديّة، أحاط البريطانيون نظراءهم الليبيين علماً بحقيقة أن الصفقات النوويّة التي أجرتها ليبيا مع باكستان لم تكن أمراً خفياً على لندن، وأن ليبيا ستكسب مصداقيّة متينة على الصعيد الدبلوماسي لدى الولايات المتحدة في حال أبدت استعدادها لا للتخلّي عن طموحاتها النوويّة وحسب، بل وعن كافة أسلحة الدمار الشامل التي لديها، بما في ذلك الصواريخ بعيدة المدى.

وافقت ليبيا على أنه سيكون من الحكمة سلوك هذا المسار. لكنّ البريطانيين أقنعوا نظراءهم الليبيين بالحاجة إلى عرض دراماتيكي للموقف الليبي الجديد. وفي هذا الصدد، إقترح البريطانيون أن تقدّم ليبيا المساعدة في كشف شبكة السوق السوداء النوويّة التي يديرها الدكتور عبد القادر خان.

إستمرّت ليبيا في استلام الشحنات التي تتضمن موادّ على علاقة بالبرامج النوويّة من باكستان، بما في ذلك أجهزة طرد مركزي من النوع بي - 1، وغاز سادس فلوريد اليورانيوم، ورسومات تخطيطيّة، بما في ذلك قنبلة نوويّة من نوع صيني. وبمساعدة الإستخبارات البريطانيّة، وسّع الليبيون نطاق تعاونهم، بالسعي إلى الحصول على تصاميم باكستانيّة لأجهزة طرد مركزي من النوع بي - 2، إضافة إلى تسهيلات للإتصال بالمورّدين في السوق السوداء في باكستان. وبالإستناد إلى مصدر واسع الإطلاع، ساعد جهاز أم آي - 6 البريطاني على تطوير فكرة إنشاء ورشة عمل خاصة في ليبيا، ورشة العمل 101، التي ستصبح ورشة ماكينات عالية الدقّة لتصنيع أجهزة الطرد المركزي من النوع بي - 2 وتجميعها. ومن خلال فكرة ورشة العمل 101، تمكن جهاز أم آي - 6 من الوصول إلى شبكة أبو طاهر، بما في ذلك منشآته التصنيعية في ماليزيا وشبكات الشحن في دبي. في الواقع، قدّم جهاز أم آي - 6 لأبو طاهر رسومات تخطيطيّة، وسهّل عليه الحصول على ماكينات التصنيع الدقيقة. وفي سياق هذه العمليّة، تم إرسال عدة شحنات إلى

ليبيا، واستلامها.

في أعقاب هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001، إستغلّت بريطانيا الحرب العالميّة التي تشنّها أميركا على الإرهاب لتقديم ليبيا إلى الولايات المتحدة، لكن ليس كعدو هذه المرّة، بل كحليف. كانت ليبيا قادرة – نظراً لخبرتها الواسعة في الإرهاب العالمي – على تزويد وكالة الإستخبارات المركزيّة بكمّ هائل من المعلومات عن تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابيّة الدوليّة الأخرى. ووجدت الوكالة في المعلومات الليبيّة أداة نافعة جداً.

إستغلّت بريطانيا التقدم الذي تم إحرازه في العلاقات الليبيّة الأميركيّة باقتراح أن تقوم ليبيا بإبرام صفقة مع الولايات المتحدة، تقايض بموجبها برامجها الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك ما يسمى ببرنامج الأسلحة النوويّة، مقابل تحسين الولايات المتحدة لعلاقاتها مع ليبيا. بدأت المناقشات التمهيديّة لهذه المسألة في مارس/آذار 2003 غداة غزو الولايات المتحدة للعراق.

كانت الولايات المتحدة تبحث عن شيء دراماتيكي في مسألة منع انتشار الأسلحة النوويّة. وكانت قد ألحّت منذ فترة على فكرة إنشاء تحالف دولي واسع ضدّ انتشار أسلحة الدمار الشامل. وكانت مبادرة أمن الإنتشار ملائمة لهذه الفكرة. في الواقع، كانت المبادرة آلية عملاقة لتقاسم المعلومات الإستخباراتيّة، تتبادل بموجبها الدول المشاركة فيها البيانات حول شحنات المواد غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل. كما كانت إتفاقيّة لتسهيل المهمات، بحيث تتعاون الدول المشاركة فيما بينها من أجل اعتراض هذه الشحنات. أعلن الرئيس بوش عن مبادرة أمن الإنتشار أثناء زيارته لكراكوف في مايو/أيار 2003. وجرى التوقيع الفعلي على الإتفاقيّة في باريس في سبتمبر/أيلول 2003. وأثنى البيت الأبيض على المبادرة واصفاً إياها بأنها "... بيئة جديدة لمحاربة التهريب من الدول وإليها، كما أنها آليّة جيدة لمحاربة التهريب الذي يقوم به لاعبون غير حكوميين الذين لديهم اهتمام بانتشار أسلحة الدمار الشامل، ونظم حملها، والموادّ ذات الصلة. والتزام الدول المشاركة حالياً – أستراليا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وهولندا،

وبولـــندا، والبرتغال، وإسبانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة – يبرز الحاجة إلى تدابير استباقيّة لمحاربة الخطر الناجم عن انتشار أسلحة الدمار الشامل".

لكن بالإستناد إلى مصادر على اطلاع بمبادرة أمن الإنتشار، جرى تأخير تبنّي الإتفاقـــيّة لغاية سبتمبر/أيلول لسبب محدد: أرادت إدارة بوش عرضاً مؤثراً لفاعليّة مـــبادرتها الجديدة. بحلول أوائل أكتوبر/تشرين الأول 2003، كانت العمليّة السرّيّة الـــبريطانيّة الليبيّة قد قطعت شوطاً بعيداً. كان جهاز أم آي – 6 قد قام بتحميل القطع المنتجة على متن سفينة ترفع العلم الألماني، واسمها بي بي سي تشاينا، من أجل نقـــلها إلى ليبيا. كُلّفت البحريّة الأميركيّة باعتراض السفينة، حيث تم تحويل خط سيرها باتجاه مرفأ إيطالي. عُثر على متن السفينة على مستوعبات تحتوي على آلاف القطع التي يمكن استخدامها في أجهزة الطرد المركزي التي تعمل بالغاز، من النوع بي – 2.

تجدر الإشارة إلى أن القطع التي تم العثور عليها لم تكن تشكل سوى جزء من القطع اللازمة لتجميع جهاز طرد مركزي، وأن أياً منها لم يكن يشكل مواداً عالية التقنـــيّة. والســـبب في ذلك، وفقاً لما قاله المصدر، أن القانون البريطاني يحظر على الأجهزة الإستخباراتيّة تسهيل استكمال الموادّ المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل، حتى عـــندما يـــتم ذلك في سياق عمليّة سرّيّة. وعلى أية حال، حققت العمليّة السرّيّة نجاحاً مذهلاً. وكان لليبيا ما أرادت؛ مدخل لعلاقات محسّنة مع الولايات المتحدة. وكـــان للبريطانيين والأميركيين ما أرادوا؛ دليل لا لَبْس فيه على الدور الذي لعبه الدكتور عبد القادر خان في شحن التكنولوجيا النوويّة إلى الخارج.

كـــان محمـــد البرادعي والوكالة الدوليّة سريعين في الإطلاع على المخزون الليـــبـــي من الموادّ النوويّة، حيث ذُهلوا من نوعيّة الموادّ التي جرى توفيرها لليبيا ومـــن كمّيـــتها، وســـارعوا إلى الإشـــارة إلى وجود أوجه شبه بين العلامات، والتوضيب، وأسماء الشركات التي على الصناديق التي في ليبيا، وبين تلك التي على الصناديق التي شاهدوها سابقاً في إيران. وكانت الوكالة الدوليّة تلحّ على إيران منذ بعـــض الوقت في إعطاء هوية محددة لمورّديها الأجانب، وهو أمر دأبت إيران على

رفضه. والآن، وبفضل هذه العمليّة السرّيّة، تمكنت الوكالة الدوليّة من تحديد أسماء الشركات الوسيطة، إضافة إلى بلد المنشأ الذي جاءت منه الموادّ موضوع التحقيق، لقد كانت باكستان هي الدولة المصّدرة.

في تسلسل مذهل للأحداث، بدأت الحكومة الباكستانيّة عمليّة تحقيق، بعد أن جوبهــت بقدر كبير من المعلومات عن شخصيات وشركات متورّطة تعمل داخل باكستان بموافقة رسميّة من الحكومة الباكستانيّة. أرسلت باكستان فريقاً من الخبراء إلى ليبـيا وإيــران للتحقيق في المزاعم، وقامت السلطات الباكستانيّة بإعتقال قرابة عشــرة مســؤولين داخــل باكســتان. وفي 24 فبراير/شباط، طلبت السلطات الباكستانيّة من أب القنبلة النوويّة الباكستانيّة نفسه، عبد القادر خان، الظهور على شاشــة التلفزيون الوطني، حيث اعترف ببيع أسرار نوويّة باكستانيّة لكل من ليبيا وإيران. سارعت إيران إلى رفض أي ربط بين نشاطات عبد القادر خان والبرنامج الــنووي الإيراني، وصرحت بأنها حصلت على كافة ما لديها من موادّ – والتي تم إعلام الوكالة الدوليّة عنها – عبر وسطاء.

بفضــل المغامــرة الليبيّة، سَنحت للوكالة الدوليّة الآن فرصة لمواجهة إيران بقضــية أجهــزة الطرد المركزي من النوع بي – 2. فاتحت الوكالةُ الدوليّة إيران بالقضية في منتصف يناير/كانون الثاني 2004، حيث عبّرت عن القلق من أن إيران أبقــت هــذه الناحــية من برنامجها سرّاً في الوقت الذي صرّحت فيه بأنها تلتزم بالشفافيّة المطلقة في الإفصاح عن برنامجها النووي.

شــعرت إيــران بالإرتباك بسبب تركيز الوكالة الدوليّة على أجهزة الطرد المركزي من النوع بي – 2، وعلى وجه التحديد إصرار الوكالة على أن إيران تدير بــرنامجاً سرّياً. كان الإيرانيون قد عرضوا على البرادعي وعلى مسؤولين آخرين في الوكالــة عيــنات مــن أعضاء دوّارة في جهاز الطرد بي – 2 في قاعة العرض في ناتانــز في فبراير/شباط 2003. كما سبق أن ناقش الخبراء الإيرانيون الأبحاث التي تجــريها إيــران على أعضاء دوّارة لأجهزة طرد مركزية ذات مقاسات تختلف عن مقاســات بــي – 1 في أوائل صيف العام 2003 وحتى خريف العام 2003. لكن

الحجـــة الأساسية، والتبرير القانوني، كانا في أن إيران ليست مضطرّة للإفصاح عن أجهزة الطرد المركزي من النوع بي - 2 للوكالة الدوليّة.

لم يكن المقصود من تصريح إيران للوكالة الدوليّة في 21 فبراير/شباط، والذي اعتمدته الوكالة كمستند يفرض على إيران الإعلان عن البرنامج بي - 2، معالجة أوجه النقص في مسؤوليات إيران بموجب إتفاقيّة الضمانات. لقد كان من واجب إيـــران أن تصرّح عن البرنامج بي - 2 بموجب البروتوكول الإضافي الذي لم تكن قد وقعت عليه لغاية 18 ديسمبر/كانون الأول 2003. حتى أن هذا البروتوكول لم يكن قد دخل حيّز التطبيق في ذلك التاريخ. لقد وافقت إيران على العمل كما لو كـــان الـــبروتوكول الإضـــافي ساري المفعول، ريثما تتم المصادقة عليه في البرلمان الإيراني، وبناء على ذلك، وعدت بتقديم تقارير إضافية بما ينسجم وجدول زمني تم الإتفاق عليه مع الوكالة الدوليّة، والذي يشترط تقديم التصاريح الأولية بحلول 18 يونـــيو/حزيران 2004. إدّعت إيران بأنها كانت عازمة على التصريح عن المشروع بي - 2 في ذلك التاريخ. وحقيقة أن الوكالة الدوليّة أثارت قضية البرنامج بي - 2 قـــبل انقضاء ذلك التاريخ (أي قبل يناير/كانون الثاني 2004) لا تعكس سلبيّة في النوايا الإيرانيّة، أو هذا ما كانت تراه طهران.

عـــلى أيـــة حال، كان البرنامج بي - 2 في مرحلة التطوير الأولي، في سياق عملـــيات تطويـــر وبحـــث متدنّية المستوى. وأجهزة الطرد المركزي التي كانت تســـتخدمها إيـــران في برنامجها الخاص بالتخصيب هي من النوع بي - 1، وهي صرّحت عنها بالكامل للوكالة الدوليّة. بالنسبة إلى الإيرانيين، كانت قصة البرنامج بي - 2 تافهة ولا تستحق الذكر.

بالإضـــافة إلى هواجس الوكالة الدوليّة المتعلقة بقضية أجهزة الطرد من النوع بـــي - 2، كان لدى الوكالة قضايا أخرى شعرت بأنها بحاجة إلى توضيح. إحدى هـــذه القضايا كانت تتعلق بمجهود إيراني لاستخلاص البلوتونيوم من فلزّ البزموث المشـــع. وكانـــت الوكالـــة الدولـــيّة قد أحيطت علماً لأول مرّة بهذا النشاط في ســـبتمبر/أيلـــول 2003، عندما قدّمت إيران مستندات وسجلات تتعلق بتجارب

إشعاعيّة غير معلَن عنها تتضمن استخدام اليورانيوم. وبالرغم من أن البزموث ليس مـادّة يتوجب التصريح عنها بموجب إتفاقيّة الضمانات، فقد شعر مفتشو الوكالة بـالقلق لأنه يمكن استخدام البلوتونيوم، بالإشتراك مع البريليوم، كمولّد نيوتروني لبعض تصاميم الأسلحة النوويّة.

يُستخدم البلوتونيوم، وهو نظير مشعّ يطلق جسيمات ألفا، في تطبيقات مدنيّة مشروعة، مثل المولّدات الحراريّة الكهربائيّة بالنظائر المشعّة، بما يشبه بطارية نوويّة. وكـان الإيرانـيون قـد أبلغوا الوكالة الدوليّة في نوفمبر/تشرين الثاني 2003 بأن الإشعاع بواسطة البزموث جزء من دراسة جدوى قديمة لإنتاج البلوتونيوم من أجل اسـتخدامه في بطاريـة نوويّة. وشعرت إيران بالإرتباك بعض الشيء من تركيز الوكالـة الدوليّة على البلوتونيوم. فالتجارب موضوع البحث سبق أن أُجريت في العـام 1991 وتضـمنت عيّنتين إشعاعيتين بزنة 0.5 و1.5 غرام على التوالي. وقد فشلت محاولة استخراج البلوتونيوم من العينة الأولى، وتم التخلّي عن الفكرة. وسبق أن دوّن الإيرانيون هاتين التجربتين في السجلات التي جرى توفيرها للوكالة الدوليّة مـنذ عدة سنين، ولم تعبّر الوكالة عن اهتمام بها. وصرّحت إيران بأنها لم تحصل عـلى الـبريليوم، وهو برهان إضافي على أنه لا علاقة لتلك التجربتين بالأسلحة الـنوويّة. وعلى أية حال، توقف العمل على استخراج البلوتونيوم في العام 1991، ولم تجرِ أية محاولات أخرى في هذا الخصوص.

شـعر الإيرانيون بالحيرة من التركيز الشديد للوكالة الدوليّة على البلوتونيوم. والجـواب بالطبع هو أن الولايات المتحدة، التي تعرف الكثير عن تصاميم الأسلحة النوويّة، إفترضت وجود نية (أي صنع مولّد نيوتروني لأغراض عسكريّة) بدون أي دلـيل حتى ذلك التاريخ. كانت قضية البلوتونيوم دليلاً واضحاً على أن الولايات المتحدة تمارس ضغوطاً هائلة على الوكالة الدوليّة لتجربة كل وسيلة ممكنة، وتوجيه كـل اتهام، عندما يتعلق الأمر بالبرنامج النووي الإيراني. كانت قضية البلوتونيوم خـروجاً عـن سياق التفتيش، والكل كانوا يعرفون ذلك. ولكنّ الوكالة الدوليّة أثارتهـا، وسرعان ما استدلّ بها منتقدو البرنامج النووي الإيراني بأنها برهان قاطع

على النوايا المستترة لإيران.

كما شعرت الوكالة الدوليّة بالقلق من الجهود التي بذلتها إيران في السابق لاستخراج البلوتونيوم من اليورانيوم المشعّ. وكانت إيران قد قدمت للوكالة عرضاً مفصلاً في هذا الخصوص، ولكنها لم تذكر الكمية الصحيحة التي تم استخراجها من البلوتونيوم في النهاية (على شكل بلوتونيوم سائل) عندما قالت إنها بلغت 2 ميليغرام. وعلى ضوء الحسابات التي أجرتها الوكالة الدوليّة، شعرت بأن كمية البلوتونيوم التي استُخرجت تفوق بكثير مستوى 2 ميليغرام. وفي كلتا الحالتين، تم تسليم المادّة المعنية إلى الوكالة الدوليّة، وشكلت مقداراً ضئيلاً بالكاد كان يستحقّ الذكر. لكنّ الوكالة الدوليّة اختارت تقديم التباين بين الحسابات الإيرانيّة وحساباتها على أنه اختلاف كبير. كان ذلك تصريحاً مشحوناً ومضللاً إلى حدٍّ بعيد، يمثل مرّة أخرى ميل الذين يكتبون تقارير الوكالة الدوليّة إلى تصنيف البرنامج النووي الإيراني بأنه سلبي بقدر الإمكان. كان إنتاج 2 ميليغرام من البلوتونيوم ينسجم مع الهدف المعلَن لإيران باستخدام البلوتونيوم في التطبيقات الطبّية أكثر من صلاحيته لإنتاج الأسلحة.

كما أثار المدير العام للوكالة الدوليّة مجموعة من القضايا الأخرى التي لم تكن لها أهمّيّة في إنتاج الأسلحة. كانت الوكالة قلقة من خطط إيران لبناء مفاعل بحثي يعمل بالماء الثقيل في أراك، والذي ادّعى الإيرانيون بأنه سيكون مخصصاً لإنتاج النظائر الطبّية. فيما كانت الوكالة قلقة من إمكانيّة استخدام مفاعل أراك في إنتاج البلوتونيوم.

القضية الرئيسيّة الأخرى التي أثارت القلق كانت البرنامج الإيراني لتخصيب اليورانيوم بواسطة الليزر. وسبق أن أعلن الإيرانيون عن فشل جهودهم في تخصيب اليورانيوم بواسطة الليزر في تحقيق النتائج المرجوة. كان هذا الجهد، والذي تم التخلّي عنه بعد ذلك، السبب الرئيسي للجهود التي بذلتها إيران لامتلاك وتصنيع فلزّ اليورانيوم (لأن عمليات التخصيب بواسطة الليزر تتطلب استخدام فلزّ اليورانيوم). لكن استناداً إلى بعض العاملين في الوكالة الدوليّة، إضافة إلى المواقف

التي اتخذتها الولايات المتحدة وإسرائيل، لم يكن يوجد تفسير آخر سوى رغبة إيران في استخدام فلزّ اليورانيوم كمخمّد انعكاسي لزيادة الإنتاج لصنع سلاح نووي. ولكنّ الحقائق كانت تصبّ في اتجاه معاكس.

تبنّى مجلس الحكام في الوكالة الدوليّة قراراً حادّ اللهجة في 13 مارس/آذار 2004 صرّح فيه بأنه "يستهجن إغفال إيران - كما هو مفصل في التقرير الذي أعدّه المدير العام - أية إشارة في الرسالة التي بعثت بها في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2003 والتي كان من المقرر أن توفر وصفاً 'للنطاق الشامل للنشاطات النوويّة الإيرانيّة' و'سجلاً تاريخياً كاملاً للبحوث والتطوير في برنامج الطرد المركزي' إلى امتلاكها رسومات تخطيطيّة لتصاميم لأجهزة طرد مركزي من النوع بي - 2 وإلى البحوث، وعمليات التصنيع، والنشاطات التجريبيّة الميكانيكيّة المترافقة معها، والذي وصفه المدير العام بأنه 'أمر يدعو إلى قلق كبير، وخصوصاً على ضوء أهمّيّة وحساسية تلك النشاطات'".

كما كرّر المجلس التأكيد على "القلق الذي عبّر عنه المدير العام من مسألة الهدف من النشاطات التي تقوم بها إيران والمتعلقة بالتجارب لإنتاج البلوتونيوم - 210 واستخدامه، في ظل غياب أية معلومات تدعم تصريحات إيران في هذا الصدد". وأخيراً، طالب المجلسُ إيران "بالمبادرة إلى اتخاذ كافة الخطوات الضروريّة بشكل عاجل لحلّ كافة القضايا العالقة، بما في ذلك قضية التلوث باليورانيوم عالي التخصيب واليورانيوم متدنّي التخصيب في ورشة عمل شركة كالاي إلكترك وناتانز، والقضية المتعلقة بطبيعة وأفق بحوث التخصيب النظيريّة بواسطة الليزر، وقضية التجارب على إنتاج البلوتونيوم - 210".

شعر الإيرانيون بالغضب من تقرير مجلس الحكام في الوكالة، واعتقدوا بأنه لا يعكس حقيقة مستوى التعاون الجاري بين إيران والوكالة الدوليّة. وعبّر الإيرانيون عن غضبهم برفضهم السماح لمفتشي الوكالة الدوليّة الذين يعملون بناء على الإلتزام الطوعي لإيران بالبروتوكول الإضافي بدخول إيران للقيام بأعمال التفتيش المزمعة في منتصف مارس/آذار في الوقت الذي كان فيه موضوع المصادقة على

البروتوكول لا يزال موضوع نقاش داخل البرلمان الإيراني، وهدّد الإيرانيون بأنهم ربما يوقفون تعاونهم مع الوكالة الدوليّة بشكل كامل.

كانت إحدى أولى مهام لافروف نزع فتيل هذه الأزمة وهي لا تزال في مهدها، وقام بتذكير الإيرانيين بأن المسار الوحيد للخروج من الوضع الحالي يمرّ عبر الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّية، وأن على إيران أن تتعاون بشكل كامل وتمتثل لكافة طلبات مجلس الحكام في الوكالة. في نهاية مارس/آذار تراجعت ايران وسمحت لمفتشي الوكالة الدوليّة بالعودة إلى إيران ومواصلة عملهم.

لكن في خطوة مفاجئة، إمتنعت الحكومة الإيرانيّة عن تقديم مشروع البروتوكول الإضافي إلى البرلمان الإيراني للمصادقة عليه. وفي فبراير/شباط، أجرت إيران انتخابات برلمانيّة مثيرة للجدل، حصد فيها المحافظون الأغلبيّة. تقرّر أن يجتمع مجلس البرلمان الجديد في يونيو/حزيران. وبإمتناع الايرانيين عن تقديم البروتوكول الإضافي للمصادقة عليه، عبّروا عن حقيقة أنهم في حين وافقوا على التصرف كما لو أن البروتوكول الإضافي دخل حيّز التطبيق، إلاّ أنهم يقومون بذلك بشكل طوعي لأنه بدون مصادقة البرلمان، لن يكون للبروتوكول الإضافي أية صفة قانونيّة.

كان لدى إيران الكثير من الرهانات التي تتجاوز الكرامة والهيبة الوطنيّة. ففي حال أوقفت إيران تعاونها مع الوكالة الدوليّة، فقد تجازف بالمحادثات التجاريّة المربحة التي تجريها مع الإتحاد الأوروبي. ومن ناحية أخرى، واصل أعضاء الترويكا الأوروبيّة العمل مع إيران في مسعى للتوصل إلى اتفاق، لكن في النهاية، كان كل شيء متعلقاً بمستوى تعاون إيران مع الوكالة الدوليّة. كما كان لروسيا مشاريع عديدة قيد التنفيذ، بما في ذلك المفاعل النووي في بوشهر الذي يعتبر أكبرها وأكثرها إثارة للجدل، والذي كان من المتوقع أن يبدأ العمل فيه في العام 2005. فعلى الرغم من الضغوط الكبيرة التي مارستها الولايات المتحدة على روسيا، رفض الروس التراجع عن إصرارهم على أن مشروع بوشهر مرتبط بشكل كامل بإنتاج الطاقة النوويّة السلميّة، وأنه لا علاقة له بحال من الأحوال ببرنامج لصنع أسلحة نوويّة. ولكنّ لافروف أوضح أن المساعدة الروسيّة مرتبطة باستمرار

إيران في تعاونها مع الوكالة الدوليّة.

طلب مجلس الحكام في الوكالة الدوليّة من البرادعي إعداد تقرير بحلول مايو/أيار 2004، لكي يتمكن المجلس من دراسة الملف الإيراني في اجتماعه الذي سيُعقد في يونيو/حزيران. وبغرض المساعدة على تسهيل هذه العمليّة، سافر البرادعي مع فريق من كبار الموظفين في الوكالة، بمن فيهم بيار غولدشميت وأولّي هينونين، إلى طهران في 6 أبريل/نيسان لعقد اجتماعات مع كبار المسؤولين الإيرانيين، بمن فيهم الرئيس خاتمي، ورئيس منظمة الطاقة الذرّية في إيران غلام رضا آغازاده، وسكرتير مجلس الأمن القومي الأعلى حسن روحاني، ووزير الخارجيّة كمال خرازي. إتفق كافة الأطراف على تسريع برنامج العمل من أجل حل القضايا العالقة لدى الوكالة الدوليّة في هذه الأثناء تمهيداً لاجتماع مجلس الحكام الذي سيُعقد في يونيو/حزيران.

بالنسبة إلى مسألة أجهزة الطرد المركزي من النوع بي - 2، قدّم الإيرانيون للوكالة الدوليّة وصفاً مفصلاً للبرنامج، بما في ذلك المواقع الرئيسيّة والمواقع التابعة في العديد من المدن الإيرانيّة التي تجري فيها نشاطات باستخدام أجهزة من النوع بي - 2. وفي الوقت الذي سهلت فيه إيران الدخول إلى كل موقع يرتبط بأنشطة مدنيّة، إلاّ أنها لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق مع الوكالة الدوليّة على شكليات أعمال التفتيش في ثلاث ورش عمل أجرت أعمالاً بحثيّة حساسة لصالح منظمة الصناعات الدفاعيّة.

في حين استمرّت المفاوضات حول الدخول إلى المنشآت التابعة لمنظمة الصناعات الدفاعيّة، تمكنت الوكالة من إجراء عدد كبير من أعمال التفتيش الأخرى في مواقع إيرانيّة على علاقة بالنشاطات النوويّة المعلَن عنها. وواصلت إيران إعداد تصريحها الأولي بما ينسجم والبروتوكول الإضافي. كان من المقرر تقديم هذا التصريح في 18 يونيو/حزيران، ولكنّ البرادعي طالب إيران بتسريع العمليّة بما يصب في مصلحة الكشف التام وتسهيل عمل الوكالة الدوليّة استعداداً لاجتماع مجلس الحكام في يونيو/حزيران. تم تسليم التصريح الأولي المتعلق بالبروتوكول

الإضافي قبل شهر واحد تقريباً على الموعد المقرر، في 21 مايو/أيار. أشار الإيرانيون، غداة تقديم التصريح، إلى أنه بالرغم من أن العمل عليه أُنجز في غضون فترة زمنية مختزَلة، فقد "تم بذل كل جهد ممكن لتقديم المعلومات إلى الوكالة الدوليّة بما ينسجم وبنود البروتوكول الإضافي"، وأن التصريح "يقبل المزيد من التوضيح والتفصيل متى لزم الأمر".

عبّرت إيران لكافة الأطراف بوضوح شديد أن موقفها من تعليق نشاطات تخصيب اليورانيوم هو طوعي، وأنه مرتبط بوفاء أعضاء الترويكا الأوروبيّة بالتزاماتهم التي تعهدوا بها في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2003، في إعلان طهران. رأى الكثيرون في إيران بأن القرار الذي أصدره مجلس الحكام في الوكالة في مارس/آذار جاء نتيجة لضغوط مارستها الولايات المتحدة، واعتُبر بمثابة محاولة لتحويل التعليق الطوعي المؤقت لتخصيب اليورانيوم إلى تعليق دائم. ولكي يُظهر الإيرانيون أنهم لم يتنازلوا في قضية تخصيب اليورانيوم، أبلغوا الوكالة الدوليّة في 29 أبريل/نيسان بأنهم يخططون لإجراء ما يسمى باختبارات على الساخن لخط إنتاج غاز سادس فلوريد اليورانيوم في منشأة تحويل اليورانيوم في أصفهان.

احتجت الوكالة الدوليّة، وصرحت بأن الإختبارات المخطط لإجرائها على الساخن تشكل إنتاجاً لسادس فلوريد اليورانيوم، وبناء على ذلك، فهي تعادل تصنيع مادّة التغذية لأغراض التخصيب، وهو ما ينتهك الحظر على نشاط التخصيب. وفي 18 مايو/أيار، أبلغت إيرانُ الوكالةَ الدوليّة بأن "القرار بالتعليق الطوعي والمؤقت يستند إلى أفق محدد بوضوح لا يتضمن تعليق إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم". مرّة أخرى كانت إيران تتجه نحو الدخول في مواجهة مع الوكالة الدوليّة حول ما تعتبره حقّاً لا يمكن التفريط فيه في تطوير التكنولوجيا المتعلقة ببرامج إنتاج الطاقة لأغراض سلميّة.

قدّم الإيرانيون في ما يتعلق بقضية سادس فلوريد اليورانيوم توضيحات إضافية حول الكمية المفقودة من سادس فلوريد اليورانيوم المستورد من الصين والتي تبلغ 1.9 كيلوغرام. في البداية، صرّح الإيرانيون بأن المادّة المفقودة تسرّبت من وعاء

التخزين. وفي وقت لاحق، إعترفت إيران بأنها استخدمت الكمية التي تبلغ 1.9 كيلوغرام في اختبارات لم يُعلَن عنها لأجهزة طرد مركزي من النوع بي – 1 في كالاي. لكنّ العينات البيئة التي أخذتها الوكالة الدوليّة أظهرت وجود عناصر سادس فلوريد اليورانيوم في سقف المبنى الذي يضم سادس فلوريد اليورانيوم الصيني، مما دفع بالإيرانيين إلى التصريح بأنهم خزنوا بعضاً من غاز سادس فلوريد اليورانيوم المنتَج محلّياً في تلك المنشأة، وأن ما وجد ناتج بالتأكيد عن التسرب.

في مسعى لتوضيح القضايا العالقة المتبقية، أجرت الوكالة الدوليّة برنامج عمل مكثفاً بدءاً من نهاية مايو/أيار وحتى الأسبوع الأول من يونيو/حزيران، حيث مُنحت أخيراً إذناً بالدخول إلى ثلاث ورش عمل تابعة لمنظمة الصناعات الدفاعيّة، وحصلت على معلومات جديدة عن البرنامج بي – 2، بما في ذلك تفاصيل جديدة عن استيراد مغناطيسات من مورّدين أجانب تُستخدم في الأجهزة بي – 2 (كان الإيرانيون قد أنكروا في السابق أنها مستوردة في الخارج)، والإعلان عن موقع جديد تابع لمنظمة الصناعات الدفاعيّة يدخل في تصنيع الأعضاء الدوّارة التي تُستخدم في أجهزة الطرد المركزي من النوع بي – 2 (والذي حصلت الوكالة الدوليّة على إذن بالدخول إليه).

ذُهلت الوكالة الدوليّة عندما عرض الإيرانيون متعاقداً تجارياً من القطاع الخاص صرّح بأنه أجرى مناقشات مع مورّد للمغناطيسات، حيث طلب الحصول على 4000 مجموعة. كان ذلك مناقضاً للتصريحات السابقة من قبل إيران بأن برنامجها بي – 2 مجهود بحثي تطويري صغير. وقال هذا المتعاقد للوكالة إنه طلب هذه الكمية من تلقاء نفسه، على أمل الحصول على سعر مخفض من المورّد. لكن الجواب لم يقنع الوكالة الدوليّة التي اتخذت موقفاً الآن بأن البرنامج بي – 2 أكبر مما صرّحت به طهران، وأنه لا يمكن للوكالة بناء على ذلك ضمان أنه لا توجد منشآت سرّيّة لأجهزة طرد مركزي تعمل في إيران خارج دائرة المراقبة التي يقوم بها حالياً المفتشون التابعون للوكالة.

كان يوجد شيء آخر يؤرق بال خبراء الوكالة الدوليّة. فالعرض التاريخي

الـــذي قدمـــته إيران، والذي يتحدث عن الحصول على الرسومات التقنية الأولية المـــتعلقة بأجهزة بي - 2 في العام 1995، وأنها لم تُستخدم لغاية العام 2001، وأن الإختـــبارات الميكانيكيّة التي لم تُجرَ إلاّ في العام 2002، يتحدث عن فترة قصيرة جداً من وجهة نظر الخبراء.

القضـــية الأخـــرى التي لم تُحلّ كانت عينات اليورانيوم عالي التخصيب التي جُمعت من ورشة عمل كالاي، ومن ماكينة تصنيع كانت موجودة في السابق في ورشـــة عمل كالاي. فهذه العينات، التي أظهرت وجود يورانيوم عالي التخصيب بنسبة 36 في المئة، لم تُفسَّر في التصريح الإيراني الحالي الذي اعتبر بأن كل تلوّث لا يرتـــبط باختـــبارات الطـــرد المركزي الإيرانيّة المحصورة لا بدّ وأن يكون مصدره باكســـتان. لكـــنّ اليورانيوم عالي التخصيب بنسبة 36 في المئة كان روسي المنشأ (فهناك مفاعلات بحثية روسيّة معينة تستخدم وقود يورانيوم بمعدل تخصيب يبلغ 36 في المـــئة). بقي الإيرانيون مصرّين على أن التلوّث مصدره باكستان، وهو أمر أثار عصـــبيّة خبراء الوكالة. فإذا كان الإيرانيون يستخدمون يورانيوم عالي التخصيب بنسبة 36 في المئة كوقود لمجموعة من أجهزة الطرد المركزي التعاقبيّة عالية الكفاءة من النوع بي - 2 (أو حتى في الأجهزة من النوع بي - 1 الأقل كفاءة)، فستُختزل الفترة الزمنية اللازمة لإنتاج يورانيوم عالي التخصيب من النوع الذي يصلح لإنتاج قنبلة.

لم يكـــن في الإمكان حلّ قضيتي أجهزة الطرد المركزي من النوع بي — 2، والتلوّث باليورانيوم عالي التخصيب في الوقت المحدد استباقاً لاجتماع مجلس الحكام في الوكالـــة المقـــرر في يونيو/حزيران. لكنّ إيران كانت واثقة بأن حجم التعاون الـــذي أظهرته حتى ذلك التاريخ، والمقترن بحقيقة أن كل ما يلزم فعله، في رأيها، لإزالـــة اللبْس عن القضيتين العالقتين هو تخصيص الوكالة الدوليّة مزيداً من الوقت للدراسة، وبالتالي فهم البيانات التي قدّمتها، مما يعني أن تقرير يونيو/حزيران ينبغي أن يضـــع إيـــران في وضـــع قريب جداً من حلّ كافة قضاياها العالقة مع الوكالة الدولـــيّة، مما سيمهد الطريق لا نحو استئناف برنامج التخصيب وحسب، بل ونحو

تحسين العلاقات التجاريّة مع الإتحاد الأوروبي، بما ينسجم وإعلان طهران الصادر في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2003.

لم يكن مقدراً أن تسير الأمور على هذا النحو، ففي قرار احتوى على عبارات شديدة، صرّح مجلس الحكام في الوكالة الدوليّة بأنه "بناء على تقارير المدير العام الشفهيّة والمكتوبة، لم يكن التعاون الإيراني كاملاً، واستباقياً وفي الوقت المناسب، كما كان ينبغي أن يكون، وعلى وجه الخصوص، إقدام إيران على تأجيل الزيارات حتى منتصف أبريل/نيسان والتي كانت مقررة في الأصل في منتصف مارس/آذار؛ بما في ذلك زيارات الخبراء في عمليات الطرد المركزي لدى الوكالة لعدد من المواقع التي تدخل في برنامج التخصيب بواسطة الطرد المركزي باستخدام أجهزة من النوع بي – 2 – مما تسبب في بعض الحالات في تأخير أخذ العينات البيئية وتحليلها". وسارعت الولايات المتحدة إلى الإستشهاد بقرار الوكالة الدوليّة – التي ساعدت هي في صياغته – في إدانة إيران لإدارتها برنامجاً سرّياً لصناعة أسلحة نوويّة.

جاءت التصريحات الأميركيّة في أعقاب تصاعد دراماتيكي في التوتر بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة، وإيران من جهة أخرى، حول الوضع في العراق. فقد واجهت الولايات المتحدة انهياراً شاملاً للوضع الأمني داخل العراق في أبريل/نيسان، عندما اندلعت ثورات واسعة النطاق في الفلّوجة، والنجف، ومناطق أخرى. سارعت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى إلقاء اللوم على إيران لتدخلها في الوضع الداخلي في العراق. وبكل سهولة امتدت التوترات التي أوجدها الوضع في العراق لتصل إلى الموضوع النووي، كما تجلّى ذلك في خطاب ألقاه الرئيس بوش في اجتماع لحلف الناتو في إسطنبول عُقد في أواخر يونيو/حزيران، أدان فيه إيران بوصفها "دولة إرهابيّة" تسعى إلى امتلاك أسلحة نوويّة.

في غمرة تداعيات اجتماع مجلس الحكام في الوكالة الدوليّة، برزت مسألة خلافيّة أخرى تتعلق بموقع في طهران يسمى **لويزان – شيان**. لفت هذا الموقع انتباه الرأي العام لأول مرة في مايو/أيار 2003 عندما صرّحت المجموعة الإيرانيّة المعارضة

- المجلس الوطني للمقاومة في إيران - بأن مركز لويزان - شيان للبحوث التقنية يجري بحوثاً في الأسلحة الجرثوميّة لصالح وزارة الدفاع الإيرانيّة.

لكن بحلول مايو/أيار 2003، كانت أيام المجلس الوطني للمقاومة في إيران في الولايات المتحدة معدودة، إذْ إن وزارة العدل الأميركيّة أمرت في أغسطس/آب بوقف نشاطات المجلس، وأشارت وزارة العدل إلى أن المجلس يُعتبر مجموعة إرهابيّة. لكن لم تحدث عمليات اعتقال من قبل وزارة العدل، وأعاد العديد من الأشخاص المنتمين إلى هذا المجلس تنظيم أنفسهم وإيجاد مسافة بين المجلس الوطني/مجاهدي خلق والأعمال التي يقومون بها داخل إيران.

بالرغم من الجهود التي بذلها العديد من الأشخاص، بمن فيهم أعضاء في الكونغرس وعناصر مما بات يُعرف باللوبي الإسرائيلي لشطب اسم المجلس الوطني ومنظمته الأم، مجاهدي خلق، من لائحة المنظمات الإرهابيّة لدى وزارة الخارجيّة، لم يعد في إمكان العلاقة المعقدة بين الولايات المتحدة ومجاهدي خلق - التي ربما تتضمن ناحية سرّيّة تشكل ركيزة قرار أمني قومي رئاسي سرّي للغاية يتعلق بأهداف سياسة الولايات المتحدة في إيران - تحمّل التناقضات الذاتية لجماعة تُعرَّف بأنها إرهابية تعقد مؤتمرات صحفيّة، والتي بدورها وضعت في متناول الرأي العام معلومات استخباراتيّة عن إيران، تبين أنها دقيقة في غالبيتها بخلاف المعلومات التي وفرتها جماعة المعارضة المعروفة الأخرى؛ المؤتمر الوطني العراقي. كما كان هناك قلق من أن العلاقة بين المجلس الوطني وإسرائيل أصبحت بمثابة تعبير عما يجب القيام به في ما يتعلق بإيران عبر ضبط إيقاع المواجهة. قام المجلس الوطني للمقاومة في إيران بوظيفته، فوضع البرنامج النووي الإيراني على المسرح الدولي. والآن حان وقت تراجعه إلى الصفوف الخلفيّة، وترك الأمر لصانعي السياسة الأميركيّة.

أطلعت الإستخبارات الإسرائيليّة، التي شكلت مرّة أخرى مصدر المعلومات للمجلس الوطني، الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّية على الأهمّيّة التي تعلقها على هذا الموقع. لكن لم تكن توجد ذريعة لدى الوكالة تبرر طلب الدخول إلى موقع لا علاقة له بالنشاط النووي. لكنّ الإسرائيليين استمرّوا في الإلحاح على المسألة،

وخصوصاً بعد حلّ الأحجية الليبيّة في ديسمبر 2003 - يناير 2004. تمكن الإسرائيليون من اعتراض مكالمات حساسة بين إيرانيين وباكستانيين أشارت إلى أن الإيرانيين يحاولون تجنب الإشارة إلى باكستان بأنها مصدر برنامج الطرد المركزي الليبي من النوع بي - 2. وفي حين بدت الأحاديث التي تم اعتراضها غامضة وغير محددة، فقد أشارت إلى نشاط غير معلن يقوم به الإيرانيون. يعتقد بعض الأشخاص الذين اطلعوا على هذه المعلومات بأنها تتعلق فقط بتعهد من جانب الإيرانيين بعدم الإفصاح عن نواحٍ حساسة من الناحية السياسيّة للعلاقات بين الحكومات؛ والتي تقف خلف شبكة عبد القادر خان، ويعتقد آخرون بأن التستّر يشمل ما هو أعمق من ذلك ليشمل عملاً سرّياً مرتبطاً بالأسلحة النوويّة. وأحد المواقع التي يُعتقد بأنها مرتبطة بهذا العمل السرّي هو المنشأة لويزان - شيان.

أفيد بأن لويزان - شيان منشأة تابعة لوزارة الدفاع وتعمل في ميدان الأسلحة الجرثوميّة، مما يجعلها خارج دائرة مراقبة الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّية. ولهذه المنشأة تاريخ طويل في الأعمال العسكريّة الحساسة. ففي زمن الشاه، كانت لويزان مقرّ الحرس الملكي. وأصبحت في وقت لاحق مركزاً للنشاطات البحثيّة العسكريّة في الجمهوريّة الإسلاميّة الجديدة، حيث أدير العديد من المشاريع العسكريّة الإيرانيّة فائقة الحساسية، بما في ذلك العديد من النشاطات المرتبطة بالصواريخ البالستية، من لويزان. في الواقع، كانت تجري في المنشأة لويزان - شيان نشاطات بحثيّة فيزيائيّة.

أسس الإيرانيون في العام 1989 مركز البحوث الفيزيائيّة في لويزان - شيان. كان مخصصاً في الأصل للبحوث البيولوجيّة، ولكن جرى تحويل المنشأة إلى منشأة تمارَس فيها نشاطات تتعلق بالدفاع المدني، بحيث أصبحت مسؤولة عن تطوير تكنولوجيات ومنهجيات يمكن أن تساعد إما على اكتشاف الهجمات بأسلحة الدمار الشامل التي تشنّها قوى خارجيّة، أو تحمي إيران من حوادث نوويّة محلّية تقع عن طريق الخطأ. وفي هذا السياق، تم تركيب اثنتين مما يسمى مضادّات الجسم الكامل، واللتين كانت قد حصلت عليهما إيران في الأصل من الولايات المتحدة في مطلع التسعينيات (قامت شركة كانبيرا إنداستريز التي يقع مقرّها في

كونيكتـــيكوت بتصنيع مضادّات الجسم الكامل هذه)، في المنشأة لويزان – شيان. إستمرّ العمل في مجال الدفاع المدني حتى العام 1998، عندما أصبحت ملكية الموقع محـــلّ نــــزاع بـــين وزارة الدفـــاع الإيرانيّة وبلدية طهران. وفي وقت معين في ديسمبر/كانون الأول 2003، شرع الإيرانيون في تفكيك المنشأة لويزان – شيان، فــأزالوا المباني والطبقة السطحية من التربة، بحيث أزيل الموقع بالكامل في مايو/أيار 2004. وقــادت المعلومات – التي أفاد عنها المجلس الوطني والإسرائيليون، والصور التي التقطتها الأقمار الصناعيّة التي أظهرت عمليات الهدم في الموقع، والمعلومات التي أظهــرت وجود اثنتين من مضادات الجسم الكامل في الموقع – الوكالةَ الدوليّة إلى طلب إجراء عمليّة تفتيش في لويزان – شيان في يونيو/حزيران 2004.

تم الحصــول على إذن بالزيارة، وسُمح للمفتشين بدخول وحدتي مضادات الجسم الكامل وفحص المعدات الموجودة فيهما، غير أن العمليات المكثفة للتخلص مـــن الـــتربة التي لوحظت في لويزان – شيان قبل وصول مفتشي الوكالة جعلت التقنـــيات الـــتي كانت تستخدمها الوكالة في أخذ عينات بيئيّة عديمة النفع تقريباً. جـــادل البعض بأن تلك العمليّة كانت خدعة مدبّرة من جانب الإيرانيين، بالرغم مـــن أن الوثائق التي قدمتها إيران للوكالة الدوليّة تدعم الزعم الإيراني بأن العمليّة كانت ببساطة جزءاً من الجهود التي قامت بها بلدية طهران لتحويل موقع عسكري سابق كان تابعاً لوزارة الدفاع إلى منتزه في المدينة، وهو عمل يعود إلى ما قبل إيجاز المجلـــس الوطني في مايو/أيار 2003، مما يجعل أي تحليل للقضية معتمداً على نقاش للتسلسل التاريخي للمسألة.

إن التصـــوير الدراماتيكي لتصغير مساحة الموقع لويزان – شيان، عندما يتم خارج سياقه، يولّد قضية مدهشة (ولكن مضلّلة) تحكي عن إخفاء إيران شيئاً مخيفاً فيه. ولكن وسائل الإعلام بالغت في وصف لويزان – شيان، مما أعطاه أهمّيّة أكبر حتى مما اعتقدت الوكالة الدوليّة أنه يستحقها. وبالإستناد إلى ما قالته إيران، كان الغـــرض مـــن لويـــزان – شيان "الإستعداد للحرب وتحييد الإصابات الناجمة عن هجمـــات وحـــوادث نوويّـــة (الدفـــاع النووي) وكذلك دعم وتوفير النصائح

والخدمات العلمية لوزارة الدفاع". قدّمت إيران للوكالة الدوليّة قائمة بالمعدات التي كانت تُستخدم فيه، وأبلغت الوكالةَ بأنه "لا توجد في الموقع موادّ ينبغي التصريح عنها بما يتفق مع إتفاقيْ الضمانات مع الوكالة"، وأنه "لا توجد موادّ أو نشاطات نوويّة ترتبط بدورة الوقود في لويزان – شيان". ولم تستطع الوكالة الدوليّة نفي أية ناحية في التصريح الإيراني عن لويزان – شيان.

نتيجة للتداعيات المستمرة لغضب إيران من القرار الذي أصدره مجلس الحكام في الوكالة في يونيو/حزيران، نفّذ الإيرانيون تهديدهم بتعليق التزاماتهم المتعلقة "بالتدابير الطوعية الموسعة" لجهة وقف تصنيع مكونات أجهزة الطرد المركزي واختبارها. ألحّت الوكالةُ الدوليّة على إيران لكي "تواصل العمل على بناء الثقة الدوليّة" عبر الإستمرار في التزامها بالوقف الطوعي لعمل أجهزة الطرد المركزي، ولكن إيران مضت في تنفيذ تهديداتها، فأزالت أختام الوكالة الدوليّة عن الموادّ المرتبطة بنشاطات تصنيع أجهزة الطرد المركزي. وبحلول أغسطس/آب، كانت إيران قد جمعت حوالى سبعين جهاز طرد مركزي جديداً نتيجة لاستئناف هذا النشاط، علماً بأن كافة الأعمال نُفّذت تحت مراقبة الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّية.

كما مضت إيران قدماً بالوفاء بوعدها بإجراء اختبارات على الساخن لمنشأة تحويل اليورانيوم. وقد أنتج أحد هذه الإختبارات، في مايو – يونيو 2004، حوالى 30 – 35 كيلوغراماً من غاز سادس فلوريد اليورانيوم. كما أجريت اختبارات أخرى، تضمنت تحويل حوالى 35 طناً من راسب اليورانيوم، في مطلع سبتمبر/أيلول 2004.

لم تكن هذه النشاطات لتصبّ في صالح إيران في الإجتماع القادم لمجلس الحكام في الوكالة الدوليّة المقرر في سبتمبر/أيلول. وفي حين تمكن المدير العام للوكالة محمد البرادعي من رفع تقرير عن إيران أشار إلى أن إيران تعاونت بشكل جيد في تسهيل أعمال التفتيش في المنشآت، وأنه لا يوجد دليل على مواصلة عمليات التخصيب. إلاّ أنه أشار أيضاً إلى أن إيران لم تقدم جواباً كافياً عن القضيتين الأكثر حساسية اللتين تواجهان الوكالة الدوليّة ألا وهما آثار اليورانيوم

عـــالي التخصيب واليورانيوم متدنّي التخصيب التي اكتُشفت في ناتانـــز وكالاي، والمســـائل المـــتعلقة ببرنامج الطرد المركزي بي - 2. وكانت هناك أسئلة، حول البولونيوم والبلوتونيوم وحول تشدد إيران في مسألة المفاعل الذي يعمل بالماء الثقيل والـــذي يجري بناؤه في أراك، شكل كل ما تقدم الوقود لتلك القوى التي تدفع في اتجـــاه إعـــلان أن إيران تنتهك معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

كانـــت مسألة أراك حدثاً تقليدياً جعل الإيرانيين يشككون في التزام الوكالة الدوليّة بالسماح لإيران بمواصلة برنامج إنتاج الطاقة النوويّة ضمن الأطر المسموح بهـــا بموجب المادة الرابعة من معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة. كان يوجد قلق كبير لدى العديد من الفرقاء المعنيين، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة وإسرائيل، من أن خطـــط إيـــران لبناء مفاعل يعمل بالماء الثقيل على علاقة بتوفير مصدر لإنتاج البلوتونـــيوم الذي يمكن استخدامه في الأسلحة الذرّية أكثر مما له علاقة بالبحث. فإســـرائيل تعـــرف حقّ المعرفة قدرات مفاعل صغير يعمل بالماء الثقيل؛ فقد خدم "مفاعـــلها البحثي" في ديمونة، الذي يعمل بالماء الثقيل، كحلقة مركزية في برنامجها الســـرّي لإنـــتاج أســـلحة نوويّة. وبالعودة إلى إيران، كانت إسرائيل تسقط نمط تصرفاتها السابقة، بما في ذلك الحوافز، على الإيرانيين.

كان من المسموح لإيران بناء مفاعل يعمل بالماء الثقيل، وهي قدّمت بالطبع الرســـومات التخطيطيّة المطلوبة للوكالة الدوليّة من أجل مراجعتها بموجب إتفاقيّة الضمانات ومعاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة. ولكنّ الخبراء لدى الوكالة الدوليّة تســـاءلوا، أثـــناء مراجعتهم للخطط الإيرانيّة، عن عدم وجود ما يسمى بالنوافذ الخليويّة الساخنة والمعالجات، في التصاميم. يمكن للمرء أن يتوقع رؤية وجود هذه البـــنود في تصـــميم مفاعل يراد منه استخراج النظائر المشعة لأغراض بحثية، كما ادّعـــت إيران. وبدونها، يصبح من السهل الإستنتاج بأن إيران تسعى ببساطة إلى اســـتخراج البلوتونـــيوم. قدّم الإيرانيون للوكالة الدوليّة وثائق تظهر أن الإيرانيين أخـــذوا بعين الإعتبار النوافذ الخليويّة الساخنة والمعالجات في الخطط الأصليّة التي

أعدّوهـــا في العام 1977، ولكن جرى إسقاطها من الخطة الحالية بسبب مشكلات تتعلق بالحصول عليها. ومتى وُجد مصدر لبيع النوافذ الخليويّة الساخنة والمعالجات، سيصـــار إلى تحديث الرسومات التخطيطيّة للأخذ بعين الإعتبار المعلومات التقنيّة الجديدة. لكن في ظل عدم توفر هذه المكونات، لا يوجد شيء ينبغي التصريح عنه.

القضـــية الأخرى التي ظلت عالقة كانت رفض إيران المستمرّ المصادقة على الـــبروتوكول الإضافي. إن فشل إيران في المصادقة فتح الأبواب أمام الإنتقادات من جانـــب الولايات المتحدة، والتي تجلّت في التعليقات التي أدلى بها جون بولتون في منتصف أغسطس/آب، وكيل وزارة الخارجيّة لشؤون الحدّ من التسلح، عندما قال لمعهـــد دراســـات أميركي محافظ: "إن الدافع خلف سعي إيران إلى امتلاك أسلحة نوويّـــة كـــبير لدرجة أنه دفع إيران إلى التراجع عن التزاماتها أمام الوكالة الدوليّة بالمصادقة على البروتوكول الإضافي والتعاون الكامل مع المفتشين، وإلى التراجع عن التزامها الذي تعهدت به أمام الأوروبيين بوقف نشاطات تخصيب اليورانيوم".

بالطـــبع، تبـــنّى الإيرانيون مقاربة مختلفة. فقد كان البرلمان الذي يسيطرعليه المحـــافظون والمنتخَـــب حديـــثاً مدافعـــاً قوياً عن حقّ إيران الشرعي في تخصيب اليورانـــيوم، وكان يحاول تمرير مشروع قانونه الخاص الذي يأمر الحكومة الإيرانيّة باســـتئناف تخصيب اليورانيوم. بدا ذلك أنه يسير في عكس الإتجاه المطلوب الذي ينـــبغي السير فيه إذا كان الهدف هو المصادقة على البروتوكول الإضافي. فقد بدا واضحاً في أذهان الإيرانيين أن المصادقة على البروتوكول الإضافي يمكن أن تتم فقط عـــندما تعترف الوكالة الدوليّة بحقّ إيران المشروع في الحصول على الطاقة النوويّة، مـــع مـــا يتضـــمنه ذلك من وجود برنامج للتخصيب. ووفقاً لما قاله عضو رفيع المســـتوى في الـــبرلمان الإيـــراني: "إن البرلمان لن يوافق بالتأكيد على البروتوكول الإضافي على ضوء السجلّ الحالي لمجلس الحكام في الوكالة الدوليّة، ولكن في وسع مجلـــس الحكـــام تمهيد الطريق أمام إيران لكي تنضم إلى البروتوكول إذا سعى إلى إقفال الملف الإيراني في اجتماعه القادم [في 13 سبتمبر/أيلول 2004]".

عـــرض اجـــتماع مجلـــس الحكام في الوكالة الدوليّة في سبتمبر/أيلول ثلاث

وجهـــات نظر مختلفة تتعلق بالمسألة الإيرانيّة؛ وجهة نظر كل من روسيا، والإتحاد الأوروبـــي، والولايات المتحدة. كانت روسيا تنظر إلى دعمها لإيران من منظور جيوســـتراتيجي أكثر من أي شيء آخر. فقد راقب الروسُ الولاياتِ المتحدة على مدى عدة سنين وهي تنسّق عمليّة توسيع حلف الناتو وصولاً إلى حدود روسيا، ثم تحويل الناتو من ميثاق دفاعي إلى حلف قادر على شنّ حرب هجوميّة (كما حصل في صربيا وكوسوفو).

كـــان غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة مثالاً آخر على الهيمنة الأميركيّة الجامحـــة. مـــن المعلـــوم أن لدى روسيا مصالح إقتصاديّة هامة في إيران. فالمبيعات العســـكريّة وأسواق الطاقة النوويّة مربحة للروس. لكن الأهم من ذلك كله هو أن إيـــران كانت الموضع الذي عزم فيه الروس على رسم حدّ فاصل لما يُنظر إليه على أنـــه ســـوء استخدام مكشوف للقوة من جانب الولايات المتحدة. إحتاج الروس بالطـــبع إلى المحافظة على هالة من المشروعيّة والإحترام في المسألة الإيرانيّة، ولكنهم لا يدعمـــون برنامجاً إيرانياً لإنتاج أسلحة نوويّة. وبناء على ذلك، ستواصل روسيا دعـــم مطالب الوكالة الدوليّة بأن تجيب إيران بشفافيّة مطلقة عن طلبات الوكالة بتوفير التسهيلات وتقديم المعلومات باستمرار عن البرنامج النووي الإيراني. حتى أن روســـيا أيّدت تجميد عمليات التخصيب. ولكن عندما يصل الأمر إلى حدّ فرض عقوبات إقتصاديّة، فإن الموقف الروسي واضح، وهو الرفض المطلق.

الموقـــف المماثل للموقف الروسي كان موقف الصين، العضو الآخر في مجلس الأمـــن. كانـــت الصين قد وقّعت في مارس/آذار 2004 على صفقة تمتدّ لخمس وعشـــرين سنة لاستيراد 110 ملايين طن من الغاز الطبيعي المسيَّل من إيران. ومع حلـــول وقـــت اجتماع مجلس الحكام في الوكالة الدوليّة في سبتمبر/أيلول، كانت الصين على وشك إبرام صفقة أكبر بكثير بلغت قيمتها 100 مليار دولار، تستورد بموجبها الصين 250 مليون طن إضافي من الغاز الطبيعي المسيَّل من إيران على فترة عشرين سنة. وبموجب هذه الصفقة، ستكون الصين قادرة أيضاً على استيراد 150 ألف برميل من النفط الخام يومياً خلال فترة الخمس والعشرين سنة. بضربة واحدة،

كانت الصين على وشك أن تصبح سوق النفط بالنسبة لإيران.

بالإضافة إلى المستويات المدهشة للكميات المستورَدة من الغاز الطبيعي المسيَّل والنفط، أرادت الصين استثمار مبالغ مالية ضخمة في حقول النفط والغاز في إيران، في مجال الإستكشاف والتنقيب، وهو ما يضيف إلى المبلغ السابق 100 مليار دولار إضافي على مدى خمسة وعشرين عاماً. وبناء على ذلك، لم تكن الصين مستعدّة لتعريض هذه الإستثمارات الضخمة للخطر بدعم إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن. يضاف إلى ذلك أن العلاقة الودّية الصينيّة الروسيّة المتنامية أملت وضعية أمنيّة قوميّة مشتركة، بحيث اتفقت القوتان العظيمتان السابقتان على قضية واحدة وهي وجوب مراقبة الولايات المتحدة، وإيران هي المكان الأنسب للقيام بهذه المراقبة.

من ناحية أخرى، كان على الإتحاد الأوروبي أن يسير بحذر. فمن جهة، أراد الإتحاد الأوروبي أن يستغل بشكل كامل الفوائد الإقتصاديّة للتجارة المفتوحة مع إيران، وبناء على ذلك، كان متلهفاً لحلّ القضية النوويّة. وهو على دراية كاملة بصفقات النفط والغاز الإيرانيّة الصينيّة، وأراد أن يكون قادراً على المشاركة في نشاطات مماثلة. من جهة أخرى، لم يكن في مقدور الإتحاد الأوروبي أن يتجاهل ببساطة الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة. في الواقع، كانت مواقف الإتحاد متناقضة، إذ إنه اعترف بحقّ إيران في تخصيب اليورانيوم، في حين كان يقول في الوقت نفسه بأنه ينبغي عدم السماح مطلقاً لإيران بتخصيب اليورانيوم.

كانت إيران تعرف ذلك أيضاً. فقد أشار حسن روحاني في المحادثات التي أجراها في أوروبا مع مسؤولين في الإتحاد الأوروبي حول البرنامج النووي الإيراني، قبل اجتماع مجلس الحكام في الوكالة الدوليّة، بأنه "إذا كان الأوروبيون لا يحترمون التزاماتهم أو يؤيدون قراراً قاسياً أو غير منطقي، فإن ردّ إيران حاضر سلفاً". ومضى روحاني إلى حدّ القول إن "إيران لن تساوم أبداً على حقها في امتلاك دورة الوقود النووي الكاملة". وردّ الإتحاد الأوروبي، على لسان الترويكا الأوروبيّة بتحديد مهلة مدتها شهران لكي توقف إيران كافة أنشطتها المتعلقة بتخصيب

اليورانيوم. في الظاهر، شكّل ذلك توبيخاً قاسياً. لكن في الحقيقة، كان ذلك بمثابة إشارة إلى أن الإتحاد الأوروبي لا يذعن للضغوط التي تمارسها عليه الولاياتُ المتحدة مـن أجـل إحالة الملف الإيراني على الفور إلى مجلس الأمن. أرخت مسألة إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن بثقلها على كافة الأطراف. وفي القرار الذي أصدره مجلـس الحكام في الوكالة الدوليّة في نوفمبر/تشرين الثاني 2003، وافق على دراسة "كافـة الخـيارات التي تحت تصرفه" في حال "وقع المزيد من حالات الفشل لدى الإيرانيين". وقد أوجد سيل الإدانات التي يصدرها المجلس في حق إيران في كل قرار وافـق عليه وضعاً جعل الوكالة الدوليّة في خطر حشر نفسها في الزاوية. كان في رفـع عجـز إيران إلى مستوى يجعلها خطراً على السلم والأمن الدولي، أو عدم استعدادها لتقديم إجابات وافية ترضي الوكالة الدوليّة في المسائل التي تتعلق بالمسألة الـنوويّة مـبالغة. لكن بمواصلة رسم خطوط على الرمال تتجاهلها إيران، أصبح المجلـس في وضـع جعلـه يبدو بعيد الصلة بالواقع. وهذه بالطبع كانت مقاربة الولايـات المتحدة في تعاملها مع إيران ومع الوكالة الدوليّة. فالمسألة لم تكن تتعلق بفرضـية "في حال" لإحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن وإنما بتحديد "متى" تتم إحالته.

إعـتقدت الولايات المتحدة بأن الوقت قد حان. ووفقاً للطريقة الأميركيّة في الـتفكير، يشترط نظام الوكالة الدوليّة بأن تبلغ الوكالةُ مجلس الأمن بالمسائل التي تقع ضمن صلاحياته. وبناء على ذلك، إعتبر الموقف الأميركي أن الوكالة الدوليّة بحاجـة إلى اتخـاذ قرار حول ما إذا كانت إيران تشكل خطراً على السلم والأمن الدولـيين يـبرر تدخل مجلس الأمن تحت الفصل السابع. كانت الولايات المتحدة تضـغط لكي تقوم الوكالة بإحالة الملف الإيراني لأنها كانت ستتولّى رئاسة المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2004، وهو ما يمنحها حرّية كبيرة في تحديد جدول أعمال مجلـس الأمن. وفي هذا السياق صرّح وزير الخارجيّة كولن باول بأن لدى إيران بـرنامجاً لصـنع أسلحة نوويّة، وأنه "ينبغي رفع المسألة إلى مجلس الأمن بأسرع ما يمكن".

قبل وقت قصير على زيارة جون بولتون إلى فيينا من أجل حضور اجتماع الحكام في الوكالة في سبتمبر/أيلول، توجّه إلى إسرائيل حيث صرّح بأن الولايات المتحدة "لن تستبعد احتمال شنّ هجوم في حال فشلت الدبلوماسيّة السلميّة في منع إيران من امتلاك أسلحة ذرّية". جاء اختيار بولتون للكلمات وللموقع الذي تلفظها فيه في وقت غير مناسب. ففي ذلك الشهر أيضاً، إعترف مكتب التحقيقات الفيدرالي بأنه يحقق في قضية خطيرة تتعلق بموظف في وزارة الدفاع، واللوبي الإسرائيلي المؤيد لإسرائيل أيباك، وإسرائيل نفسها. تضمنت القضية كشفاً غير مصرَّح به لمعلومات سرّيّة من الموظف الذي يعمل في وزارة الدفاع إلى أيباك والتي قامت بدورها بتمرير تلك المعلومات إلى إسرائيل. كانت المعلومات الإستخباراتيّة تلك تتعلق بإيران.

كان من المقرر أن تنضم إلى جون في فيينا السفيرة جاكي ساندرز، الممثلة الأميركيّة لدى مؤتمر نزع السلاح الذي يقع مقره في جنيف. كان بولتون وساندرز يمثلان الولايات المتحدة بدلاً من السفير ستيفن بريل. أكّد حضور بولتون وساندرز على الجدّية التي توليها الولايات المتحدة لإحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن هذه المرّة. ولكنّ خطاب بولتون وسلوكه المزعج قضيا على أية فائدة يمكن أن تُرتجى من مجيء مثل هذا الوفد الرفيع إلى فيينا. فمهما بلغ مقدار الضغط الذي مارسه بولتون، لم يكن مجلس الوكالة ليذعن إلى إصرار بولتون على تحديد تاريخ 31 أكتوبر/تشرين الأول كمهلة أخيرة لإحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن.

حتى ذلك التاريخ، كان مجلس الحكام في الوكالة الدوليّة قد أقرّ كافة قراراته على أساس الموافقة بالإجماع؛ وآخر شيء كانت تريده الوكالة هو مواجهة إيران بشيء أقل من جبهة متينة. كانت مبادرات بولتون تهدد بإخضاع أي قرار للوكالة الدوليّة إلى عمليّة تصويت، حيث يمكن أن يمتنع الكثيرون أو يرفضوا التصويت. واستشعاراً منهم بهذه الورطة، إقترح أعضاء الترويكا الأوروبيّة، بدعم روسي، مسودة تسوية لقرار يدعو إيران إلى التعاون مع مفتشي الوكالة الدوليّة لكي يتمكنوا من فهم المدى الشامل لبرنامج التخصيب الإيراني وطبيعته قبل الإجتماع

القـــادم للمجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2004. بقي التركيز منصبّاً على برنامج الطـــرد المركـــزي بـــي - 2 وعـــلى مصادر التلوث باليورانيوم عالي التخصيب واليورانـــيوم مـــتدنّي التخصيب. كما عبّرت مسودة القرار الذي أعدته الترويكا الأوروبـــيّة عن أسف المجلس العميق من تراجع إيران عن قرارها بالتعليق الطوعي لنشاطاتها المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة، وحثّ إيران مجدداً على المصادقة على الـــبروتوكول الإضـــافي لإتفاقـــيّة الضمانات الخاصة بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة.

ســـعى الوفـــد الأميركي بقيادة بولتون إلى إعاقة القرار الذي اقترحه أعضاء الـــترويكا الأوروبـــيّة عـــبر المطالبة مجدداً بتحديد تاريخ 31 أكتوبر كموعد أخير للإمتـــثال الكـــامل من جانب إيران، وإلاّ فستُحال إلى مجلس الأمن. كما طالبت الولايات المتحدة بحذف فقرتين حساستين من مسودة القرار. تحدثت الفقرة الأولى عـــن الإعـــتراف "بحقّ الدول في التطوير والتطبيق العملي للطاقة الذرّية لأغراض سلميّة". كان ذلك إشارة إلى المادة الرابعة في معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة، وهـــو أمـــر عـــبّرت الولايات المتحدة بوضوح عن أنه لا ينطبق على حالة إيران. والفقرة الثانية كانت لافتة للنظر ومثيرة للإشكالات. فقد أرادت الولايات المتحدة عدم استخدام اللغة النموذجيّة التي تُستخدم في كافة قرارات الوكالة الدوليّة والتي تعـــبّر عن تقدير "الجهود الحِرَفيّة وغير المتحيزة التي يقوم بها المدير العام وأمانة السرّ في تطبيق إتفاقيّة الضمانات المتعلقة بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة التي وقّعت علـــيها طهران... إضافة إلى التحقق من تعليق إيران للنشاطات المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة".

أكـــثر ما كان يغيظ الولايات المتحدة، من الناحية الشكليّة، كانت عبارات البرادعي المتكررة التي تقول إن مفتشيه لم يعثروا على أي دليل على وجود برنامج إيـــراني لإنتاج الأسلحة النوويّة. لكن من منظور جون بولتون الذي يؤيد المنظور الإســـرائيلي، كان ميل البرادعي إلى انتقاد برنامج الأسلحة النوويّة الإسرائيلي هو الذي يثير القلق على وجه الخصوص (وخصوصاً بعد أن صرّح البرادعي قبل شهر

من اجتماع مجلس الحكام في الوكالة في سبتمبر/أيلول 2004 بأن إيران كانت أكثر ترحيباً وتعاوناً بشأن برنامجها النووي من إسرائيل).

على أية حال، فشلت الولايات المتحدة على كل الأصعدة. فلم تتم إحالة الملف إلى مجلس الأمن، ولم تُحدَّد مهلة زمنيّة، كما لم تُحذف الفقرتان. وسعت السفيرة ساندرز إلى تجميل النتيجة بقدر الإمكان في أعين الأميركيين، وأطلعت كافة الأطراف على إستراتيجيّة اللعبة النهائيّة بالنسبة إلى الولايات المتحدة وذلك بالإشارة إلى أن القرار الصادر عن مجلس الوكالة الدوليّة "يرسل إشارة لا لَبْس فيها إلى إيران بأن مواصلتها العمل على برنامج الأسلحة النوويّة سيقدّم ملفها لا محالة إلى مجلس الأمن".

رأى العديد في القرار الذي أصدره مجلس الحكام في الوكالة الدوليّة في 18 سبتمبر/أيلول فترة إمهال مرحّب بها، وفرصة لكي تلتقط كافة الأطراف أنفاسها قبل متابعة دراسة الملف النووي الإيراني. لكن أي تسوية مع إيران تحفظ حقها في القيام بتخصيب اليورانيوم غير مقبولة بالنسبة إلى إسرائيل، وبالتالي غير مقبولة بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

لخّص وزير الخارجيّة الإسرائيلي سيلفان شالوم وجهة النظر الإسرائيليّة في عرض قدّمه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 23 سبتمبر/أيلول 2004. فقد قال شالوم: "إن المجتمع الدولي بات يدرك الآن بأن إيران - بامتلاكها صواريخ يمكن أن تطال لندن، وباريس، وجنوب روسيا - لا تشكّل خطراً على أمن إسرائيل وحسب، بل وعلى أمن واستقرار العالم أجمع. بالطبع، لقد وصفت إيران في السابق صدام حسين بأنه الأول في العالم في تصدير الإرهاب، والكراهية، وعدم الإستقرار...". شدد خطاب شالوم على تصريح أكثر فظاظة كان قد أدلى به رئيس الوزراء الإسرائيلي أريبل شارون والذي قال فيه بأن إيران هي الخطر الأكبر الذي يهدد وجود إسرائيل، وأن "إسرائيل لن تسمح لإيران بامتلاك أسلحة نوويّة".

تعرّف إسرائيل قدرة تخصيب اليورانيوم بأنها القدرة على إنتاج الأسلحة النوويّة. وبناء على ذلك، فإن الخط الأحمر الإسرائيلي هو برنامج التخصيب نفسه

الــــذي يعـــتقد الإيرانـــيون بأنه حقّ لا يمكن التفريط فيه بموجب المادة الرابعة من معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة. وبالنظر إلى الموقف الأميركي المؤيد لإسرائيل بشـــكل كامل عندما يتعلق الأمر بالأمن في الشرق الأوسط، ما من شكّ في ذهن أي شخص بأن الخطوط الحمراء الإسرائيليّة هي أيضاً خطوط حمراء أميركيّة. وفي ما عدا توفير القرار الصادر عن الوكالة الدوليّة في سبتمبر/أيلول 2004 فترة إمهال صُـــممت من أجل التخفيف من حدّة التوتر، لم يكن هذا القرار أكثر من الهدوء الذي يسبق العاصفة.

فريق الحرب

في أعقـــاب القـــرار الذي أصدرته الوكالة الدوليّة في فيينا في سبتمبر/أيلول 2005، عـــاد وكـــيل وزارة الخارجيّة جون بولتون إلى واشنطن العاصمة، خائب الأمل من القرارات التي أصدرتها الوكالة الدوليّة، ومن الموقف المعتدل الذي اتخذه مديـــرها العام، محمد البرادعي، ومن الطبيعة التوفيقيّة الزائدة للإتحاد الأوروبـــي. كان بولتون قد قَدِم إلى فيينا وهو متحمس لنقل الملف الإيراني من إشراف الوكالة الدولـــيّة إلى مـــراجعة مجلس الأمن الدولي. وبالنظر إلى تاريخ بولتون، يبدو غريباً للوهلـــة الأولى أن رجلاً أمضى معظم حياته المهنيّة في السخرية من الأمم المتحدة، ومـــن الدور الذي يلعبه مجلس الأمن بوجه خاص، أصبح فجأة مدافعاً عن أولوية مجلـــس الأمن عندما يتعلق الأمر بإيران. ولكن حتى المراجعة السريعة لخلفيّة بولتون تظهـــر أنه عندما يتعلق الأمر بالأمم المتحدة وإيران، يبدو أن بواطن الأمور تختلف عن ظواهرها.

كان الوضع الحرج الذي أوقعت فيه الوكالة الدوليّة جون بولتون بمثابة هزيمة شخصيّة ومهنيّة له. فبوصفه وكيل وزارة الخارجيّة لشؤون الحدّ من التسلح، كانت إيـــران اختصاصه، ومسؤوليته، ولم تكن الأمور تسير على ما يرام. ولكنّ المسألة الإيرانيّة شكلت ما هو أكبر بكثير من مسؤولية مهنيّة لبولتون، فقد كانت مسؤوليّة شخصـــية إلى حـــدٍّ بعيد. وبالنظر إلى خلفية بولتون، فإن الفصل بين الإعتبارات المهنيّة والإعتبارات الشخصيّة أمر في غاية الصعوبة عندما يتعلق الأمر بإيران. كان جـــون بولتون قد خدم – قبل عودته إلى الخدمة العامة في 2001 مع إدارة بوش –

كنائب لرئيس المؤسسة الفكريّة المحافظة **معهد المبادرات الأميركيّة**، كما خدم كمدير لمشروع القرن الأميركي الجديد (وخدم قبل ذلك كمساعد لوزير الخارجيّة لشؤون المنظمات الدوليّة في إدارة جورج بوش الأب). سنحت لبولتون في كلا المنصبين الفرصة لجعل آرائه الشخصيّة، وخصوصاً في المسائل التي تتعلق بالأمم المتحدة والأمن القومي الأميركي، معروفة جيداً.

عندما كان بولتون نائباً لرئيس معهد المشاريع الأميركيّة، كتب مقالة في أكتوبر/تشرين الأول 1999 نشرتها مجلة ذا ويكلي ستاندارد المحافظة، وجّه فيها لوماً شديداً للأمين العام للأمم المتحدة، وانتقد ميثاق الأمم المتحدة وأي مسؤول أميركي يعتقد بأن الولايات المتحدة تدين بالشكر لدور القانون الدولي. ووجّه بولتون إهانة خاصة للمنصب الذي كان يحتله كوفي أنان في المسألة التي تتعلق بتدخل الناتو بقيادة أميركا في كوسوفو. نقل بولتون عن أنان قوله: "ما لم يستعد مجلس الأمن مركزه الأول بوصفه المصدر الوحيد للشرعيّة في استعمال القوة، فنحن نسير على طريق خطر يؤدي إلى الفوضى". برّر بولتون التردد الأميركي في رفع قضية كوسوفو إلى مجلس الأمن، مشيراً إلى أنه لو سعت الولايات المتحدة إلى استصدار قرار من مجلس الأمن لكي تتدخل، "لكان من شبه المؤكد أن تعترض عليه روسيا والصين". وكتب بولتون مضيفاً، "إذا اعتبرنا أن مجلس الأمن هو الحكَم الوحيد في التدخل المشروع، فإن أي استخدام للقوة يفتقر إلى تصريحه سيكون خارجاً عن الشرعية". أضاف بولتون،

> لا يقتصر الأمر على عدم محدودية مذهب أنان في نطاقه المزعوم، بل إنه يحدّ من قدرة أميركا (وقدرة أي بلد آخر في هذا الخصوص) على استخدام القوة لحماية مصالحها القوميّة الحيوية وتطويرها. وهذا القيد لم يجرِ تطويره، ولا الموافقة عليه بالتأكيد، عندما درس مجلسُ الشيوخ ميثاقَ الأمم المتحدة سنة 1945. بالطبع، في أثناء الحرب الباردة، كان الأميركيون يستمعون إلى تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة بازدراء.

رفض بولتون أي فكرة تقول بوجوب حصول الولايات المتحدة على إذن من مجلس الأمن الدولي لكي تتصدّى لما تعتبره خطراً بالغ الخطورة على مصلحتها

الأمنيّة القوميّة الخاصة. والردّ المناسب، في نظر بولتون، سيكون في الإعلان عن أن الولايـات المـتحدة "لا تحتاج إلى إذن من مجلس الأمن لكي تتصرف. يضاف إلى ذلـك أن مجلس الأمن مشلول، وبالتالي فهو عديم الفائدة في تحقيق أهدافنا". وهذا المقطـع على وجه الخصوص يستحقّ التأكيد بالنظر إلى خطاب بولتون العنيف في فيينا والذي تحدث فيه عن الحاجة إلى إحالة القضية الإيرانيّة إلى مجلس الأمن.

في مقالة كتبها في العام 1999، حذّر بولتون من الخطر "الناشئ عن الأعراف الدولـيّة الجديـدة"، والتي في رأيه "ستزيد من الصعوبة أكثر وأكثر على الولايات المـتحدة في التصرف بشكل مستقل بما يخدم مصلحتها القوميّة الشرعيّة الخاصة". ومـا يعـتقده بولتون، ورؤساؤه في إدارة بوش، أنه يمثّل المصلحة القوميّة الشرعيّة للولايات المتحدة ليس ببساطة مصلحة فرَضية وإنما مصلحة تُعرض بتفصيل كبير، سـواء بدلالـة المواقف التي اتخذها قبل تولّيه منصبه (كممثل لفكر تأسيسي)، أم المواقف الرسميّة التي عبّر عنها في الوثائق الحكومية التي نشرتها إدارة بوش.

عـندما كـان جون بولتون مدير 'مشروع القرن الأميركي الجديد' في العام 2000، سـاعد عـلى إعداد وثيقة حملت العنوان 'إعادة بناء دفاعات أميركا'، أو 'راد'، والـتي كـان لهـا تأثير كبير على العديد من الأشخاص الذين خدموا في مناصـب رفـيعة في إدارة جورج دبليو بوش، بمن فيهم بول وولفويتز، وستيفن كامـبون، و"السكوتر" ليبـي. عبّرت الوثيقة عن وجهة نظر مباشرة، وصريحة، ومرعـبة حول كيفية تفاعل أميركا مع باقي الدول في العالم تحت قيادة جمهورية محافظة.

جـاء في الوثـيقة راد، "تعتمد القيادة العالميّة لأميركا، ودورها كقوة عظيمة ضـامنة للسلم العالمي حالياً، على أمن الوطن الأميركي، وعلى المحافظة على توازن مناسـب للقوى في أوروبا والشرق الأوسط والمنطقة المحيطة المنتجة للنفط وشرق آسـيا، وعلى الإستقرار العام للنظام الدولي للدول من الإرهابيين والجريمة المنظمة و'اللاعبين غير الحكوميين' الآخرين".

كمـا قدّمت الوثيقة مراجعة لخطاب حالة الإتحاد الذي ألقاه الرئيس بوش في العـام 2002 أيضـاً. "سيكون السلام الأميركي الحالي قصير الأمد إذا أصبحت

الولايـات المـتحدة عرضة لقوى شرّيرة تملك ترسانات صغيرة وقليلة الكلفة من الصواريخ البالستية والرؤوس الحربية النوويّة أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل. لا يمكننـا السماح لكوريا الشمالية، أو إيران، أو العراق أو الدول المشابهة بإضعاف القيادة الأميركيّة، أو تخويف حلفاء أميركا أو تهديد الوطن الأميركي نفسه. ينبغي عـدم الـتفريط في خيرات السلام الأميركي التي اشتريناها بكلفة مخيفة وبعد بذل الجهـد عـلى مضي قرن". وشرح الخطاب العواقب التي ستلحق بأية قوة شرّيرة تتجرّأ على مواجهة الولايات المتحدة بالقول "سيستمرّ التفوّق العسكري الأميركي في الإعـتماد في جـزء كبير منه على القدرة على المحافظة على قوات برّية كافية لتحقيق الأهداف السياسيّة مثل التخلص من نظام خطر ومعادٍ إذا دعت الضرورة".

إنـتقل تأثير جون بولتون في صياغة ما بات يُعرف بالسياسة المحافظة الجديدة مـن الحـياة الخاصـة إلى العمل الرسمي. فقد تبنّى بولتون وزملاؤه المنظرون من المحافظين الجدد إطار عمل لسياسة متأصلة في كتاباتهم، وما إن استقرّوا داخل إدارة الرئـيس جورج دبليو بوش حتى تحوّلت تلك السياسة إلى مذهب رسمي، مستغلّين الحالة الهشة للديموقراطية في الولايات المتحدة بسبب الشلل الذي أصاب الكونغرس نتـيجة لـلخوف من هجمات 11 من سبتمبر/أيلول الإرهابيّة، وتحولت وجهات نظـرهم إلى إستراتيجيّة للأمن القومي جرى تعميمها في شهر سبتمبر/أيلول 2002 بعد مرور عام على أحداث 11 سبتمبر/أيلول.

شـكّلت إستراتيجيّة الأمن القومي للولايات المتحدة في العام 2002 تحوّلاً كاسـحاً لرؤية أميركا تحت رئاسة بوش لمركزها بالنسبة إلى باقي أنحاء العالم. بالنسـبة إلى أي شخص يخشى أي مفهوم يتحدث عن قوة فائقة لا جماح لها، كانـت الوثيقة مقلقة، لأن هذه الوثيقة الجديدة لم تكن أكثر من خريطة طريق للهيمـنة العالمـيّة من قبل الولايات المتحدة الأميركيّة، تؤيد على الفور مفهوم القـوة التي لا تخضع للمراقبة، والحرب الإستباقيّة (والحرب المستمرّة أيضاً على شكل خطر وشيك)، والنـزعة الأحادية في التغاضي عن القانون الدولي، وتغيير النظم. تظهر القراءة المتأنّية للمقاطع الرئيسيّة في إستراتيجيّة الأمن القومي للعام 2002 مـدى قـوة تأثير المُنظّر من المحافظين الجدد مثل جون بولتون في صياغة

سياسات الرئيس بوش:

تملك الولايات المتحدة قوة وتأثيراً لم يسبق لهما مثيل - ولا يوجد لهما نظير -- في العالم. بدعم من الإيمان بمبادئ الحرّية، وقيم المجتمع الحرّ، يحمل هذا المركز مسؤوليات، وواجبات، وفرصاً لا يوجد لها مثيل. يتعين استعمال هذه القوة العظيمة التي تتمتع بها هذه الأمّة في الدفاع عن توازن قوى يميل لصالح الحرّية.

أميركا اليوم معرّضة للتهديد من الدول الفاشلة أكثر مما هي معرّضة من الدول الغازية. إننا مهدّدون بالتكنولوجيات الكارثيّة التي هي في متناول قلّة منغّصة أكثر مما نحن مهدّدون بالأساطيل والجيوش. ويتعين علينا هزيمة هذه الأخطار التي تهدد أمّتنا، وحلفاءنا، وأصدقاءنا.

لكنّ هذه الحملة لا تحتاج إلى أن تكون متوالية لكي تكون فاعلة، فالتأثير التراكمي في كافة المناطق سيساعد على تحقيق النتائج التي ننشدها. وسنعرقل وندمّر المنظمات الإرهابيّة من خلال:

- العمل المباشر والمتواصل باستخدام كافة عناصر القوة الوطنيّة والدوليّة. وسينصبّ تركيزنا المباشر على تلك المنظمات الإرهابيّة ذات المدى العالمي وأي إرهاب أو دولة راعية للإرهاب تسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل أو مكوناتها واستخدامها؛
- تمييز الولايات المتحدة، والشعب الأميركي، ومصالحنا داخل البلاد وخارجها عبر تمييز الخطر وتدميره قبل وصوله إلى حدودنا. وفي حين ستناضل الولايات المتحدة من أجل تجنيد دعم المجتمع الدولي، فهي لن تتردد في العمل بمفردها، إذا دعت الضرورة، لممارسة حقها في الدفاع عن النفس عبر التحرك الإستباقي ضدّ هؤلاء الإرهابيين، من أجل منعهم من إلحاق الأذى بشعبنا وبلدنا؛ و
- منع توفير المزيد من الرعاية والدعم وتوفير الملاذ الآمن للإرهابيين عبر إقناع الدول أو إرغامها على تحمّل مسؤولياتها السياديّة. كما سنشنّ حرب أفكار للفوز في معركتنا مع الإرهاب الدولي. وهذا يتضمن:
  - إستخدام النفوذ الكامل الذي تتمتع به الولايات المتحدة، والتعاون الوثيق مع الحلفاء والأصدقاء، من أجل توضيح أن كافة الأعمال الإرهابيّة غير شرعيّة، وهكذا سيُنظر إلى الإرهاب كما يُنظر إلى العبوديّة، أو

القرصنة، أو الجريمة؛ بأنه سلوك لا يمكن لأية حكومة محترمة أن تتسامح معه أو تدعمه، وهي الأعمال التي ينبغي على الجميع معارضتها؛

- دعـم الحكومـات المعتدلة والحديثة، وخصوصاً في العالم الإسلامي، لضمان عدم وجود الإيديولوجيات والظروف التي تروّج للإرهاب على أرض خصبة في أي دولة؛
- التخلّص من الظروف الكامنة التي تفرّخ الإرهاب عبر الطلب من المجتمع الدولي تركيز جهوده وموارده على النواحي الأكثر عرضة للخطر؛
- إستخدام الدبلوماسيّة العامة الفاعلة في الدفاع عن الإنتقال الحرّ للمعلومات والأفكار لإحياء الآمال والتطلع إلى الحريّة لدى تلك المجتمعات التي يحكمها رعاة الإرهاب العالمي.

لقد إعترف القانون الدولي منذ قرون بأن الدول لا ينبغي أن تتعرض لهجوم أولاً لكي تتمكن من العمل بطريقة قانونيّة للدفاع عن نفسها ضدّ القوى التي تشكّل خطر هجوم وشيك. وغالباً ما يشترط الخبراء في القانون والفقهاء الدوليون توفر المشروعيّة في العمل الإستباقي بناء على وجود خطر وشيك؛ والذي غالباً ما يكون حشداً ظاهراً للقوى البرّية، والبحريّة، والجوّية استعداداً للهجوم.

يتعين علينا تكييف مفهوم الخطر الوشيك مع قدرات أعداء اليوم وأهدافهم. فالدول الشرّيرة والإرهابيون لا يسعون إلى مهاجمتنا باستخدام الوسائل التقليديّة. فهم يعرفون أن مثل هذا الهجوم سيفشل، وبدلاً من ذلك، يعتمدون على العمليات الإرهابيّة، وربما استخدام أسلحة الدمار الشامل؛ وهي أسلحة يمكن إخفاؤها بسهولة، ونقلها بسرّيّة، واستخدامها بدون تحذير.

تستهدف هذه الهجمات قواتنا العسكريّة وسكاننا المدنيين، في انتهاك مباشر لأحد الأعراف الرئيسيّة لقوانين الحرب. وكما تثبت الخسائر التي وقعت في 11 سبتمبر/أيلول 2001، فإن إلحاق إصابات كبيرة بالمدنيين هو الهدف المحدد لدى الإرهابيين، ويمكن لحجم هذه الإصابات أن يتضاعف بدرجة كبيرة في حال امتلك الإرهابيون أسلحة دمار شامل واستخدموها.

لطالما احتفظت الولايات المتحدة بخيار القيام بأعمال استباقيّة لمجابهة خطر كبير يهدد مصالحها القوميّة. وكلما زاد هذا الخطر، كلما زادت المجازفة بعدم التحرّك؛ وكلما قويت الحجة التي تدعم قيامنا بعمل استباقي للدفاع عن أنفسنا، حتى مع بقاء حالة عدم اليقين إلى أن يحدد العدو الزمان والمكان الذي ينوي أن يشنّ هجومه فيه. ومن أجل استباق الأعمال العدوانيّة من جانب أعدائنا أو منعها، ستتحرك الولايات المتحدة بطريقة استباقية إذا دعت الضرورة.

ليس في نية الولايات المتحدة استخدام القوة في كافة الحالات من أجل استباق الأخطار الناشئة، كما لا ينبغي على الدول اللجوء إلى عمل استباقي كذريعة لشنّ العدوان. لكن في عصر بات أعداء الحضارة يسعون فيه بنشاط وعلناً لامتلاك أكثر التكنولوجيات المتوفرة في العالم تدميراً، لا يمكن للولايات المتحدة أن تبقى بلا حراك فيما تتجمع الأخطار. وسنواصل السير قدماً، ونزن العواقب المترتبة على أعمالنا. ولكي ندعم الخيارات الإستباقية، سوف:

- نبني قدرات استخباراتيّة أفضل وأكثر تكاملاً لتوفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن الأخطار، في أي مكان ربما تنشأ فيه؛
- ننسّق عن قرب مع الحلفاء لصياغة تقييم مشترك لأعظم الأخطار؛
- نواصل تحويل قواتنا العسكريّة لضمان توفر القدرة لدينا على تنفيذ عمليات سريعة ودقيقة لتحقيق النتائج المرجوّة.

سيكون الغرض من أعمالنا دائماً التخلّص من خطر معيّن يهدد الولايات المتحدة أو حلفاءها وأصدقاءها. وستكون الأسباب التي تقف وراء أعمالنا واضحة، والقوة محسوبة، والقضية عادلة.

شكّلت إستراتيجيّة الأمن القومي للولايات المتحدة للعام 2002 اعتداء مباشراً على إطار العمل الأساسي للقانون الدولي الذي يحكم العالم بأسره، بالرغم من ضعفه، منذ انتهاء الحرب العالميّة الثانية. كما أنها شرّعت مذهب الهيمنة العالميّة من جانب الولايات المتحدة، وأحيت مفاهيم الحرب الإستباقية، والنزعة الأحادية، وتغيير الأنظمة. وعندما نقارن ونمايز بين المواقف التي جرى تبنّيها في إستراتيجيّة الأمن القومي للعام 2002، والمواقف التي تؤيدها إدارة بوش من خلال آلية جون

بولتون، في ما يتعلّق بموقف الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّية من إيران، نلاحظ وجود تناقض كامن فيها. فبدلاً من السعي إلى إجماع صادق بناء على إطار عمل مشترك يهدف إلى حلّ الأزمة مع إيران بطريقة سلميّة، بدا أن الولايات المتحدة تفرض شروطاً من شأنها أن تشلّ مجلس الأمن وتقعده عن العمل، مما يمنحها الحرّية في التصرف باستقلالية بناء على مصالحها القوميّة الخاصة.

عندما يتعلق الأمر بتعريف مكونات المصلحة القوميّة، يبدو أن جون بولتون، على غرار العديد من زملائه من المحافظين الجدد، يعاني من انفصام في الشخصيّة بدون شكّ، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بمسائل تعني دولة إسرائيل. لقد دخلت ميول بولتون الإسرائيليّة إلى دائرة الضوء عندما ساعد في العام 1991، بوصفه الموظف المسؤول في وزارة الخارجيّة في شؤون المنظمات الدوليّة، على إلغاء قرار مثير للجدل أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في السبعينيات يساوي بين الصهيونيّة والعنصريّة. لم يتبنّ بولتون هذا الموقف المؤيد لإسرائيل بدافع الأخوة في الدين؛ فهو ليس يهودياً، بل مسيحياً مما دفع بكبير المحافظين، السيناتور الجمهوري السابق عن ولاية نورث كارولاينا جيسي هيلمز، إلى التصريح في يناير/كانون الأول 2001 بأن "جون بولتون من صنف الرجال الذين أرغب في الوقوف معهم في المعركة الفاصلة بين قوى الخير وقوى الشرّ إذا قُدّر لي أن أشارك فيها، لأنها النبوءة التي تقول إنها ستكون المعركة الأخيرة بين الخير والشرّ في العالم". لكنّ بولتون بنى علاقة قوية مع إسرائيل، علاقة جعلته يحتقر السياسة الأميركيّة الرسميّة وذلك عبر منع التقارير السياسيّة التي تنتقد الأعمال الإسرائيليّة من الوصول إلى مكتب وزير الخارجيّة على غرار ما فعل في وقت مبكر من تولّيه منصبه في إدارة جورج دبليو بوش، عندما أوقف مذكّرة أشارت إلى أن إسرائيل انتهكت القوانين الأميركيّة بإقدامها في 23 يوليو/تموز 2000 على اغتيال صلاح شحادة، وهو أحد كبار نشطاء حركة حماس في مدينة غزّة. فقد أُفيد عن استخدام إسرائيل طائرة مقاتلة أميركيّة الصنع من طراز أف – 16 في إسقاط قنبلة على منزل في قطاع غزّة، مما أدّى إلى مقتل شحادة وأربعة عشر شخصاً آخرين (وكان من بينهم نساء وأطفال)، وإصابة أكثر من مئة آخرين بجروح. عندما كان بولتون في منصب

وكـيل وزارة الخارجـيّة، شـارك في الكـثير من اللقاءات الفردية مع مسؤولين إسرائيليين بدون الحصول على تصريح مسبق من مسؤوليه في وزارة الخارجيّة. كما أنـه كـثيراً مـا يسـافر إلى إسـرائيل، حيث أقام علاقات قوية مع الضباط في الإستخبارات الإسرائيليّة، وهنا أيضاً، من خارج القنوات البيروقراطية الرسميّة.

ولكي نكون منصفين، لا تقتصر مقاربة بولتون في الدبلوماسيّة على إسرائيل. فهـو يعمل منذ وقت طويل كقوة ناشطة في محاربة الشيوعيّة، والدفاع عن وجهة نظر راجت في أثناء الحرب الباردة تدفع نحو تحقيق تفوّق أميركي في مختلف أرجاء المعمـورة. ولديه تاريخ طويل في دعم قضية استقلال تايوان مع التقليل من أهمّيّة العلاقـات الصينيّة الأميركيّة. فمن غير المفاجئ أن نجد بولتون معادٍ صريح للأمم المـتحدة، بعد أن اشتُهر (أو شُنّع) القول المنسوب إليه بأنه "لا يوجد شيء يشبه الأمـم المـتحدة"، وأنـه "لو فقد مبنى أمانة سرّ الأمم المتحدة في نيويورك عشرة طوابـق، مـا كان ذلك سيحدث فارقاً" (أدلى بولتون بهذين التعليقين في منتصف التسعينيات عندما كان مواطناً عادياً). وهنا أيضاً يبدو من المشوّق أن نرى شخصاً يكنّ هذا القدر من المشاعر العدائية للأمم المتحدة وهو يدافع عن المواقف السياسيّة للولايات المتحدة في منتدى تابع للأمم المتحدة مثل الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّية، ما لم يكن هدفه وغايته تقويض عمليّة الأمم المتحدة و/أو التشكيك فيها بالإجمال، وبالـتالي إطلاق عنان النـزعة الأحادية المركزيّة الأميركيّة من جانب إدارة بوش كما تقتضي إستراتيجيّة الأمن القومي للولايات المتحدة.

فـور عودته إلى واشنطن، سعى جون بولتون إلى التقليل من أهمّيّة الإعتدال والهـدوء في قرار الوكالة الدوليّة الصادر في سبتمبر/أيلول. وبغرض دعم الإدعاء الأميركـي بأن إيران تدير برنامجاً سرّياً لإنتاج أسلحة نوويّة، أشرف بولتون على تنسيق سلسلة من التسريبات لوسائل الإعلام الأميركيّة، معتمداً على المعلومات التي قدّمتها إسرائيل، ومؤداها أن إيران تطور تكنولوجيا نوويّة سرّاً في موقع عسكري بالقـرب مـن **بارشين**. وكان الإسرائيليون قد مرّروا هذه المعلومات إلى الوكالة الدولـيّة الـتي طلبـت مـن الإيرانيين في البداية تسهيل الدخول إلى بارشين في يونـيو/حزيـران 2004. وعمد الإيرانيون - الذين كانوا يسعون إلى التقليل من

تدخل الوكالة الدوليّة في مسائل لا تتعلق بالنشاط النووي، والتي تعتبر حساسة بالنسبة إلى المصالح الأمنيّة القوميّة المشروعة لإيران - إلى التباطؤ عمداً في تلبية الطلب بزيارة بارشين. لكن عندما بدأت الصحف الأميركيّة بنشر التقارير بالإعتماد على تسريبات بولتون، موجّهة اتهامات إلى إيران بأنها تدير برامج غير قانونيّة لإنتاج أسلحة نوويّة في بارشين ومواقع أخرى، شجب الإيرانيون علناً تلك التقارير قائلين بأنه يمكن للوكالة الدوليّة زيارة الموقع في أي وقت تشاء.

واصل بولتون صبّ الزيت على النار، مشيراً إلى معارفه في وسائل الإعلام الأميركيّة بأن الوكالة الدوليّة تتهيّب كثيراً عندما يتعلق الأمر بإيران وبرنامجها النووي، وأنه ينبغي متابعة مسألة بارشين بمزيد من العناية. غير أن بارشين لم يكن الهدف الذي يرمي إليه بولتون. إن ما كان يهم رأس الحربة في السياسة الأميركيّة تجاه إيران هو إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن. وقد اعترف بولتون بأن الولايات المتحدة بذلت جهوداً شاقة للغاية في إقناع الوكالة الدوليّة للموافقة على هذه الخطوة. كان بولتون مقتنعاً بأن الولايات المتحدة ستجد في نهاية المطاف دليلاً غير قابل للدحض يثبت قيام الإيرانيين بعمل غير قانوني، أو بكل بساطة يضعف الموقف الأوروبي المعارض - في حال فشلت في العثور على مثل هذا الدليل - مما يجعله يراهن على أن أوروبا ستقف في النهاية بجانب الولايات المتحدة في أي موقف تتخذه من إيران.

بالرغم من اشتهار بولتون بأنه متمرّد، إلاّ أنه لم يكن يتصرف بمحض اختياره في قضية إيران، وإنما كجزء من سياسة أميركيّة أوسع تدفع نحو الدخول في مواجهة مع إيران. لّمح بولتون إلى الأهداف النهائيّة لهذه الإستراتيجيّة عندما زار - بعد وقت قصير من إسقاط نظام صدام حسين في أبريل 2003 - رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون وطمأنه إلى أن العراق بات نظيفاً، وأن الولايات المتحدة ستنتقل إلى الإهتمام بالدول المارقة الأخرى، مثل إيران وسوريا. غير أن بروز مشكلات كبيرة نتيجة للإحتلال المستمرّ للعراق خدمت ككابح لأي توسع جريء لسياسات المواجهة في الشهور التي تلت إزاحة صدام عن السلطة، وساهمت في تراجع أهمّيّة الموضوع الإيراني. والآن، مع انتقال السيادة (على الورق على

الأقل) في بغداد في يناير/كانون الثاني 2004، واقتراب موعد الإنتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في يناير/كانون الثاني 2005، شعر العديد في إدارة بوش بأن الوقت قد حان لدفع الأجندة الإيرانيّة إلى الواجهة. كان من بين هؤلاء الرئيس نفسه الذي لّمح إلى المسار المحتمل لاتجاه السياسة الذي يسير فيه في التعامل مع إيران وذلك في مقابلة أجراها مع بيل أوريلي، مقدّم أحد البرامج الحواريّة على محطة فوكس نيوز في أواخر سبتمبر/أيلول 2004.

بيل: صرحت إيران يوم أمس بما يلي "أنتم تنوون تضخيم هذا البرنامج النووي، ونحن لا نأبه لرأيكم فيه". هل أنت على استعداد لاستخدام القوة العسكريّة ضدّ إيران في حال واصلت تحدّيها للعالم في برنامجها النووي؟

بوش: آمل بأن نتمكن من حلّ هذه القضية بالطرق الدبلوماسيّة.

بيل: لكن ماذا لو لم تتمكن من القيام بذلك؟

بوش: حسناً، دعني أحاول حلّها بطريقة دبلوماسيّة أولاً. إن كافة الخيارات مطروحة على الطاولة بالطبع في أي وضع. ولكنّ الدبلوماسيّة هي الخيار الأول.

بيل: هل ستسمح لإيران بتطوير أسلحة نوويّة؟

بوش: إننا نعمل من صميم قلوبنا لكي لا يطوروا سلاحاً نووياً، وخير طريقة للقيام بذلك هي في إبقاء الضغط الدولي عليهم.

بيل: هل يمكن تصوّر أنك ستسمح لهم بتطوير سلاح نووي؟

بوش: كلا. لقد عبّرنا بوضوح عن موقفنا وهو أنهم لن يمتلكوا سلاحاً نووياً.

بيل: هل القرار نهائي؟

بوش: أجل.

كان جون بولتون سريعاً في الإستفادة من تأكيد الرئيس العلني - وهو ما فتح الباب أمام احتمال القيام بعمل عسكري أميركي ضدّ إيران - حين أشار في معرض الردّ على الأسئلة عقب تقديمه عرضاً في معهد المشروعات الأميركي بعد

يوم على المقابلة التي أجراها بيل مع الرئيس بوش: "لقد قال الرئيس إننا لن نسحب الخيارات من الطاولة، وأننا عازمون على عدم السماح لإيران بامتلاك أسلحة نوويّة. وهذه هي النقطة الجوهريّة في سياستنا. وقد أكد وزير الخارجيّة كولن باول عليها هذا الأسبوع. ومع أنه صرّح بأنه لا يوجد لدى الولايات المتحدة خطط فورية لمهاجمة إيران، إلاّ أنه أشار إلى أن كل خيار يبقى مع ذلك مطروحاً على الطاولة". وكان بولتون قد شكك في ملاحظاته التي أعدّها بالدور الذي تلعبه الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّية في قضية إيران، مشيراً إلى أنه لا يوجد دور لوكالة تقنية في المسائل المتعلقة بالأمن الدولي، وأنه ينبغي نقل القضية الإيرانيّة بسرعة إلى مجلس الأمن.

بدأ الخطاب السياسي للإدارة الأميركيّة الذي جرى التعبير عنه بعبارة "كل الخيارات مطروحة على الطاولة" بالهيمنة على الأوساط الإخباريّة، في تناقض صارخ مع اللغة الهادئة التي اعتمدتها الوكالة الدوليّة في قرارها. كان يوجد سبب محدد لهذا الموقف القوي. فآخر شيء كانت تريده إدارة بوش هو تفكير الشعب الأميركي في احتمال أن إيران لا تدير، في واقع الأمر، برنامجاً لصنع أسلحة نوويّة، وإنما تدير برنامجاً سلمياً لإنتاج الطاقة. وبرفع حدة المناقشة إلى مستوى دائرة الصراع، والتصريح بقوة بأنه لن يُسمح لإيران أبداً بامتلاك أسلحة نوويّة، تجاوزت إدارة بوش أي جدال حول المزايا المتوفرة في حججها حول ما إذا كان يوجد برنامج أسلحة من عدمه، بدلاً من إيجاد مناخ يفترض ببساطة أنه يوجد مثل هذا البرنامج في إيران.

عندما يتحدث الرؤساء عن القضايا التي تتعلق بالأمن القومي لا يكون كلامهم مجرد ثرثرة، وتلميح بوش بأن كافة الخيارات مطروحة على الطاولة مثلت قمة الجبل الجليدي في مسألة توجيه ضربات عسكريّة ضدّ إيران. في الحقيقة، كان يجري نفض الغبار عن الخطط العسكريّة الأميركيّة وتحديثها. كما أنه بالنظر إلى الترابط الوثيق بين سياسات إدارة بوش ودولة إسرائيل في التعامل مع إيران، غالباً ما كان يوجد ضلع غير خفي تماماً لإسرائيل في مثل هذه المشاورات. فإسرائيل مدافع قوي عن فكرة توجيه ضربة إلى إيران شبيهة بالضربة التي وجّهتها إلى

أوزيراك، بمعنى إعادة للضربة الجوّية التي وجهتها إسرائيل في العام 1981 إلى المفاعل النووي العراقي الذي اشتبهت بأنه على علاقة ببرنامج عراقي لتصنيع أسلحة نوويّة. وكـــان المسؤولون الإسرائيليون يحذّرون الولايات المتحدة - في السرّ وفي العلن - مـــن أن إيـــران باتـــت قريـــبة بدرجـــة خطيرة من تجاوز الخط الأحمر في معرفة التكنولوجـــيات النوويّة والقدرة على استخدامها. وبالإختصار، زعم الإسرائيليون بـــأن إيـــران ستمتلك في غضون فترة وشيكة المعرفة والقدرة التقنيّة على تخصيب اليورانـــيوم إلى المســـتويات المطلوبة لصنع أسلحة نوويّة، وأنه متى امتلكت إيران أســـلحة نوويّة، ستبقى مصدر خطر حتى وإن أوقفت جهودها البحثيّة في الميدان النووي. بالنسبة إلى إسرائيل، يتعين إيقاف إيران قبل فوات الأوان.

أجرى الضباط الأميركيون في الجيش والإستخبارات مراجعة لاحتمال توجيه ضربة ساحقة للبرنامج النووي الإيراني. لكنّ النتائج لم تكن مشجعة، لأنه لا يوجد هـــدف وحـــيد في إيـــران، مثل المفاعل النووي أوزيراك في العراق، يمكن قصفه والقضاء بالتالي على البرنامج النووي الإيراني، ولكن يوجد عدد كبير من الأهداف الموزعـــة على مساحات شاسعة ويتطلب تدميرها جهداً جباراً في عمليّة لا يوجد يقـــين مطلـــق بنجاحها، وسينتج عنها تصاعد سريع جداً في الصراع مع إيران لا توجـــد وســـيلة لاحـــتواء العـــنف الناتج عنه. وبكلام مختصر، رأى المخططون العســـكريون الأميركـــيون بـــأن شـــنّ هجوم على إيران، حتى وإن اقتصر على النشـــاطات النوويّة الإيرانيّة، فهو سيفلت من السيطرة بسرعة ويتحول إلى صراع إقليمي لن يمكن احتواؤه.

في الوقـــت الذي أكثرت فيه وسائل الإعلام من الترويج لأخبار عن خطط أميركـــيّة لضرب إيران، برزت قصة أكثر تفجراً تحدثت عن بيع الولايات المتحدة لاسرائيل حوالى 500 قنبلة *خارقة للتحصينات*، إضافة إلى آلاف من أنواع الأسلحة الدقيقة الأخرى التي ستحتاج إليها إسرائيل في حال عزمت على مهاجمة إيران. جاء الـــردّ الإيراني سريعاً كما كان متوقعاً. في ردّها، لم تُعد إيران التأكيد على موقفها بأنهـــا ستردّ بقوة على أي هجوم عسكري يستهدف ترابها وحسب، بل وأثارت التكهـــنات بانتهاج سياسة قائمة على المبادرة، مع تحذير وزير الدفاع الإيراني على

شمخاني قال فيه: "إننا لن نجلس مكتوفي الأيدي حيال ما يفعله الآخرون بنا". وكما لو أراد إثبات صدقه في ما يقول، عرض الجيش الإيراني، في استعراضه العسكري السنوي في أكتوبر/تشرين الأول 2004، صواريخ بالِستية بعيدة المدى مكسوّة بشعارات معادية للولايات المتحدة وإسرائيل.

لم تكن إيران بلداً يمكن تخويفه. فبعد وقت قصير على تمرير قرار الوكالة الدوليّة في سبتمبر/أيلول، وصفت إيران النتيجة بأنها غير قانونيّة، وسرعان ما أعلنت عن البدء بتحويل حوالى 37 طنّاً من أكسيد اليورانيوم، أو راسب اليورانيوم، إلى غاز سادس فلوريد اليورانيوم لاستخدامه كوقود في تخصيب اليورانيوم بواسطة عمليّة الطرد المركزي. كما ألمح الإيرانيون إلى أنهم سينسحبون من معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة في حال رفعت الوكالة الدوليّة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن في اجتماعها المقرر في نوفمبر/تشرين الثاني 2004.

تبيّن لإدارة بوش أنها ربما بالغت في الإندفاع والتسرّع في مواجهة إيران. كان الرئيس في غمرة انتخابات رئاسيّة حاميّة في مواجهة جون كيري، العضو في مجلس الشيوخ عن ولاية ماساشوستس. لم تكن الحرب في العراق تسير على ما يرام، وكان الرئيس يتعرض لانتقادات متزايدة بسبب المعلومات الإستخباراتيّة التي استندت إليها الولايات المتحدة في تبرير غزوها للعراق، وعلى وجه الخصوص المعلومات التي تحدثت عن أن صدام حسين يمكن أن يقوم بعمل عسكري بسبب مخزوناته الضخمة من أسلحة الدمار الشامل، والتي تبين بأنها مغلوطة. ولذلك لم يكن الترويج لمغامرة عسكريّة أخرى بناء على خطر مبالغ فيه في الوقت الذي تشهد فيه البلاد انقساماً حادّاً أصلاً حول الحرب الأولى حكيماً من الناحية السياسيّة.

مما خفف من الإندفاع نحو الدخول في صراع مع إيران حقيقة أن الجيش نفسه ساوره التردد بشأن إمكانيّة تنفيذ هذه الخطوة (وإمكانيّة نجاحها)، وخصوصاً إذا كانت ستقتصر على تحييد البرنامج النووي الإيراني. فدورة التصعيد الناتج عن هذا العمل ستورّط الولايات المتحدة بسرعة في حرب بريّة أخرى لا تتوفر لدى الجيش الموارد لمواصلتها. ورأى الجيش بأن أي ضربة توجّه إلى إيران ستتحول

بسرعة إلى قتال حتى النهاية وستفضي إلى نتائج غير مضمونة.

إتضح أن توجيه ضربة عسكريّة خاطفة ضدّ إيران لم يكن ضن قائمة الخيارات المطروحة. كما أن العمل العسكري لم يكن ليركز على القدرات النوويّة الإيرانيّة على سبيل الحصر. وثبت أن توجيه أية ضربة ستسبب في إشكالات في أفضل الحالات. وبفضل عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدوليّة، باتت الولايات المتحدة وإسرائيل تملكان معلومات استخباراتيّة مفصلة للغاية عن برنامج التخصيب النووي الإيراني، على الأقل في النواحي التي تم التصريح عنها للوكالة الدوليّة. غير أن كلاً من إسرائيل والولايات المتحدة زعم بأنه يوجد في إيران برنامج عسكري سرّي يهدف إلى تصنيع أسلحة نوويّة. وفي حال كان لهذه المواقع وجود، فمن الواجب تحديدها من خارج شبكة عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدوليّة. وكانت إسرائيل والولايات المتحدة تبذلان جهوداً مضنية لتحديد مواقع هذه المنشآت السرّيّة، فاستخدمت إسرائيل بكثرة اتصالاتها في كردستان العراقيّة وفي أذربيجان لبناء خلايا استخباراتيّة سرّيّة داخل إيران، زُعم بأن عملها مدعوم بفرق كوماندوس تلقّت تدريبات خاصة من أجل دخول إيران متنكرة في زيّ القرويين المحلّيين.

كانت الولايات المتحدة تجري عمليات مماثلة، باستخدام قوات المعارضة الإيرانيّة، وعلى وجه الخصوص حركة مجاهدي خلق (التي أغلقت الولايات المتحدة مكاتب واجهتها السياسيّة، المجلس الوطني للمقاومة في إيران، قبل وقت قصير بعد اتهامه بأنه واجهة لمنظمة إرهابيّة)، في تنفيذ عمليات اجتياز للحدود تحت إشراف وكالة الإستخبارات المركزيّة. كما استخدمت الولايات المتحدة قدراتها التقنية الضخمة في جمع المعلومات الإستخباراتيّة، مركزة على أقمارها الصناعيّة التي تلتقط الصور الفوتوغرافيّة والأقمار التي تتنصت على المكالمات الهاتفيّة، إضافة إلى الأسطول الضخم من الطائرات العسكريّة الأميركيّة التي تحلّق على محيط الحدود الإيرانيّة. لكنّ المشكلة كانت في أنه لا إسرائيل ولا الولايات المتحدة استطاعتا اكتشاف نشاط من أي نوع يمكن أن يشير إلى موقع محدد على الأرض داخل إيران تُجرى فيه أنشطة سرّيّة لإنتاج أسلحة نوويّة.

أجرت إسرائيل والولايات المتحدة عمليات تنصت على اتصالات هامة جرت بـــين إيران وباكستان أظهرت وجود مؤامرة يسعى فيها الطرفان إلى إخفاء الطبيعة الحقيقـــية لتعاونهما في المسائل النوويّة. غير أن هذه المعلومات الإستخباراتيّة كانت غامضة في أحسن الأحوال. فهل كان الإيرانيون والباكستانيون يسعون ببساطة إلى المحافظـــة عـــلى ســـرّيّة تعاملاتهما التجاريّة في مسعى لتجنّب الوقوع في مزيد من الإحـــراج (وهـــو اكتشـــاف اعتبره العديد في إسرائيل والولايات المتحدة مقبولاً ظاهـــرياً)، أم أنهم يخفون شيئاً أشدّ خطورة ويلتزمون بالحذر الشديد عند التحدث عـــنه؟ كانـــت النـــزعة الإسرائيليّة نحو بناء التصورات، والتي أدّت إلى الوقوع في فشـــل اســـتخباراتي كـــبير في العراق، لا تزال عاملاً هاماً في التعامل مع القضية الإيرانيّة.

حشـــرت إسرائيل، التي لديها مخاوف محقّة من دولة إيرانيّة نوويّة، نفسها في الـــزاوية عـــبر تفسير كل نشاط تقوم به إيران وله علاقة بموادّ نوويّة، سواء أكان لأغـــراض سلميّة أم لا، بأنه نشاط يدخل في سياق برنامج لإنتاج أسلحة نوويّة. وكان الإسرائيليون قد أقنعوا أنفسهم بأنه يوجد برنامج إيراني لصنع أسلحة نوويّة، وبـــات عليهم الآن مواصلة البحث ببساطة عن برهان قاطع على وجود مثل هذا الـــبرنامج. وفي ظـــل غـــياب أية معلومات تتعلق بنشاط نووي إيراني في المناطق الشـــماليّة والغربيّة من إيران، إفترض الإسرائيليون بأنه لا بدّ وأن الإيرانيين أعادوا نشـــر برنامجهم في الأقاليم الشرقيّة، لأن ذلك يعني زيادة المسافة التي يتوجب على الطائرات الإسرائيليّة قطعها قبل ضربها لأهدافها. وهنا أيضاً، لم تتوفر أية معلومات اســـتخباراتيّة أكيدة توجّه إسرائيل في هذا الإتجاه، وإنما تحليل استند إلى تصورات مسبقة بوجود هذه المنشآت.

فيما كانت الولايات المتحدة تقوم بعمليات مكثفة داخل أفغانستان، وبدرجة أقل داخل باكستان، كان لا يزال يتعين على وكالة الإستخبارات المركزيّة وقيادة العملـــيات الخاصـــة الأميركية للتنسيق تنفيذ عمليات اجتياز الحدود شرق إيران بطريقة مفيدة. وإلى أن يتم جمع البيانات المطلوبة، كان الحديث عن ضربة عسكريّة ســـابقاً لأوانه. وهذا الواقع، بقدر ما كان القبول به صعباً بالنسبة إلى المدافعين عن

قصف إيران، كان مصدر ارتياح بالنسبة إلى العديد من الأشخاص في واشنطن العاصمة. فالحاجة إلى تنسيق أعمال الجيش ووكالة الإستخبارات العسكريّة في شرق إيران عنى أنه سيتوفر مقدار من الوقت لمتابعة النواحي الأخرى في السياسة الأميركيّة.

في منتصف شهر أكتوبر/تشرين الأول، دعا البيت الأبيض فريقه السياسي المختص بالشؤون الإيرانيّة إلى اجتماع ترأسه الرئيس، حيث تم طرح خريطة طريق جديدة للنقاش. أولاً: ستواصل الولايات المتحدة ضغوطها على الوكالة الدوليّة لكي تحيل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن. لكن ذلك لم يكن احتمالاً مرجحاً إلى أن يحين موعد اجتماع مجلس الحكام في الوكالة في يونيو/حزيران على أقل تقدير. والهدف الذي يسعى وراءه الفريق الأميركي في فيينا سيكون إدارة النقاش بطريقة تسهّل تصويتاً إيجابياً على نقل الملف في يونيو/حزيران 2005. ثانياً: إتُّخذ قرار بتوسيع دائرة اهتمامات الولايات المتحدة في إيران بحيث تشمل حقوق الإنسان، والديموقراطية، والإرهاب، لا أن تقتصر ببساطة على موضوع الأسلحة النوويّة. وكُلّفت وكالة الإستخبارات المركزيّة بتنفيذ عمليات صُمّمت من أجل التأثير في الرأي العام في إيران، وخصوصاً مع اقتراب موعد الإنتخابات الرئاسيّة في يونيو/حزيران 2005. كان الإنتصار الذي حققه رجال الدين على الإصلاحيين في الإنتخابات البرلمانية الأخيرة سبباً لتنظيم مظاهرات كثيرة. بالطبع، جرى تنظيم أكثر من 150 مظاهرة منفصلة بين 15 سبتمبر/أيلول و15 أكتوبر/تشرين الأول في إيران، لا في المدن الكبيرة مثل طهران وأصفهان وحسب، بل وفي مجمل المناطق في البلاد، بما في ذلك مدينة قم. كانت الولايات المتحدة ستزيد من دعمها المالي للجماعات المؤيدة للديموقراطيّة الغربيّة، إضافة إلى العمل مع إسرائيل على زيادة مستوى النشرات المعادية للنظام والتي تُبثّ نحو إيران.

بتوسيع نطاق حملتها ضدّ إيران، كانت إدارة بوش تبذل قصارى جهدها لنقل تركيز أية مواجهة وشيكة مع إيران من معادلة بسيطة تضع الولايات المتحدة في مواجهة إيران، إلى معادلة تضع إيران في مواجهة العالم كلّه. كانت إيران تسعى إلى حمل الولايات المتحدة على الدخول في حوار أحادي مباشر في أعقاب الغزو

الأميركي للعراق سنة 2003، لدرجة أنها اقترحت، في رسالة من صفحتين بعثت بها عبر وسيط سويسري، التوصل إلى سلام مع إسرائيل (جرى التصريح عنه بطريقة غير مباشرة على شكل القبول بمبدأ الأرض مقابل السلام الذي يرتكز على إعلان مارس/آذار 2002 في بيروت الذي حظي بدعم حلفاء مخلصين لأميركا مثل مصر والمملكة العربية السعودية، والذي يسعى إلى التوصل إلى سلام شامل مع إسرائيل مقابل انسحاب إسرائيل إلى الأراضي التي سيطرت عليها قبل حرب العام 1967). كما اقترح الإيرانيون قطع الأموال عن حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية، والسعي إلى وقف الهجمات الإرهابيّة التي تستهدف المدنيين داخل حدود العام 1967. وفي ما يتعلق بالمسألة النوويّة، وافق الإيرانيون على التقيد بالصيغة 93+2 الخاصة بأعمال التفتيش التي تُجرى بموجب إتفاقيّة الضمانات، والتي تتضمن التوقيع على بروتوكول إضافي. وبالمقابل، سعت إيران إلى إنهاء الحظر، والحصول على ضمانات من الولايات المتحدة، بما في ذلك استئناف العلاقات بين البلدين.

لم تردّ إدارة بوش بشكل علني على المبادرة الإيرانيّة، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى أن سياستها الأساسيّة تهدف إلى تغيير النظام في إيران، لا التفاوض معه والسماح باستمرار وجوده. لكن إدارة بوش أدركت بأن سياساتها المتعلقة بإيران لم تكن مقبولة في الظاهر بالنسبة إلى المجتمع الدولي. كما أن الدخول في محادثات مباشرة مع إيران كان سيعقّد بدرجة كبيرة الخطط الأميركيّة الهادفة إلى تغيير النظام عبر تسليط الضوء على الأهداف الحقيقية لسياسات إدارة بوش التي تسعى إلى تغيير النظام حتى وإن كان ذلك سيتطلب الإستخدام الأحادي للقوة العسكريّة وهو ما سيتسبب في زيادة مستوى العنف وعدم الإستقرار في الشرق الأوسط. من وجهة نظر إدارة بوش، ينبغي إقحام الدول الأخرى في العالم، وعلى وجه الخصوص الإتحاد الأوروبي، وروسيا، والصين، كمنطقة عازلة بين الولايات المتحدة وإيران، ومتابعة المسألة النوويّة إلى أن ينظر العالم بأسره إلى الجهود الإيرانيّة بطريقة سلبيّة، مما يحوّل الصراع بين أميركا وإيران إلى صراع بين إيران والمجتمع الدولي.

بالمقابل، كان على إدارة بوش أن تعالج القضايا المتعلقة بالسياسات الأميركيّة المحلّية. لم تكن المفاوضات المباشرة مع إيران مجدية بالنظر إلى المشاعر القوية المعادية

لإيـــران في الكونغرس، وحقيقة أن أي انفتاح على إيران في هذا الشأن سيعني فتح نافذة فرص بطريقة آنية للحزب الديموقراطي في السباق الرئاسي في نوفمبر/تشرين الـــثاني 2004. لم يكـــن في مقـــدور البيت الأبيض ضمان تحقيق نصر انتخابي في الســـباق الرئاســـي المزمع إجراؤه في نوفمبر/تشرين الثاني 2004 كما لم يكن في مقـــدوره ضمان موافقة الكونغرس على اتخاذ خطوات أشدّ في حقّ طهران. وفي مـــايو/أيار 2004، مرّر الكونغرس قراراً حمل الرقم 398 والذي عبّر فيه عن "قلق الكونغرس من تطوير إيران وسائل لإنتاج أسلحة نوويّة". وجّه معارضو هذا القرار اتهامات بأنه سيضع الولايات المتحدة على طريق الدخول في حرب مع إيران، لأنه يدعـــو كافـــة الدول المشاركة في معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة - بمن فيها الولايـــات المـــتحدة - إلى استخدام "كافة الوسائل الممكنة لردع إيران، وثنيها، ومـــنعها مـــن امتلاك أسلحة نوويّة". كما طالب القرارُ "الرئيسَ باستخدام كافة الوسائل المناسبة لمنع إيران من امتلاك أسلحة نوويّة"، مما أوجد سابقة في التصاعد المســـتقبلي في حـــال استخدام القوة ضدّ إيران، على غرار التشريع الذي أيّد تغيير الـــنظام في العـــراق في العـــام 1998. من الواضح أن هذا هو الإتجاه الذي يسعى الرئيس وحلفاؤه المحافظون في الكونغرس إلى السير فيه. وفي يوليو/تموز 2004، مرّر مجلـــس الشـــيوخ القرار رقم 81، وهو نسخة ملطفة للقرار الذي أقرّه الكونغرس، والذي دعا إلى استخدام "الوسائل المناسبة" لمنع إيران من امتلاك أسلحة نوويّة.

في الوقت الذي كانت فيه اللهجة التي استُخدمت في القرار الصادر عن مجلس الشـــيوخ معتدلة نوعاً ما، فإن الغاية من القرار، أو السياسات الكامنة التي زعم أنه يدعمها على الأقل، كانت بعيدة بالتأكيد. وقد أدلى السيناتور سام براونباك، وهو جمهـــوري فـــاعل من ولاية كانساس وعضو في لجنة العلاقات الخارجيّة في مجلس الشيوخ، بالتعليقات التالية في أعقاب تمرير القرار في مجلس الشيوخ:

> كما أنها كانت خطوة هامة بالنسبة إلى الرئيس ريغان عندما لقّب الإتحاد السوفياتي "بإمبراطورية الشرّ"، فهذه خطوة هامة جداً بالنسبة إلينا أن نصف النظام الحالي في إيران على حقيقته؛ نخبة حاكمة غير شرعية تعيق نمو ديموقراطيّة حقيقيّة، وتنتهك حقوق الإنسان وتصدّر الإرهاب.

> في ما يتعلق بالشعب الإيراني، أنا أقدّم دعمي المتواصل. هذه هي طريقة صنع التاريخ؛ عمل جريء واحد في كل مرّة. ستكون معركة حرّيتكم طويلة وقاسيّة. حافظوا على قوتكم، واعلموا أن أميركا تدعمكم، وستكون هناك لمساعدتكم على إعادة بناء أرضكم الجميلة. وأنا آمل بأن نفرح معكم في يوليو/تموز القادم، فيما تحتفل أميركا مجدداً باستقلالها، في الإحتفال بإيران حرّة أيضاً.

تولّدت قناعة راسخة لدى العديد من المدافعين عن فكرة تغيير النظام في طهران بأنه إذا تمكنت إدارة بوش من البقاء في البيت الأبيض في نوفمبر/تشرين الثاني 2004، فسيتمكنون من تنسيق عمليّة إسقاط نظام الملالي بحلول صيف العام 2005. وكانوا على قناعة بأن الكونغرس يقف إلى جانبهم أصلاً. وكل ما يحتاجون إليه ببساطة هو نقل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن، والدخول في مواجهة حيث الشلل الذي أصاب المجتمع الدولي باد للكونغرس وللشعب الأميركي، ثم السير عسكرياً نحو إيران، وبطريقة أحادية إذا تطلّب الأمر.

في مسعى ينسجم وهذه الطريقة في التفكير، أمر الرئيس في أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2004 البنتاغون بالإستعداد بحلول يونيو/حزيران 2005 لشنّ حملة عسكريّة جويّة متواصلة – بعد إصداره أمراً بذلك – مصممة لضرب القدرات النوويّة الإيرانيّة، وتسهيل تغيير النظام عبر شلّ آليات الحكم التي يستخدمها الملالي في المحافظة على سيطرتهم على البلاد. وتمثل دور وكالة الإستخبارات المركزيّة في هذا الخصوص بزيادة كمية المعلومات الإستخباراتيّة ونوعيتها حول كل من القدرات النوويّة الإيرانيّة وقوة المعارضة الداخليّة. كانت إيران تستعد لإجراء انتخابات رئاسيّة في يونيو/حزيران 2005، واعتقد البيت الأبيض بأنه يمكن ايجاد رابط، بحيث تنقل الوكالةُ الدوليّة الملفَ الإيراني إلى مجلس الأمن، وينفجر الوضع الداخلي في إيران بسبب الإنتخابات الرئاسيّة، ويكون الجيش الأميركي مهيّأً للتحرك في حال إحجام مجلس الأمن عن اتخاذ قرار حاسم. واعتُبر يونيو/حزيران 2005 بأنه شهر المواجهة الحاسمة مع إيران، وهي المواجهة التي كان البيت الأبيض يخطط لها خلف ستار من الدبلوماسيّة.

لم يكـن هـذا النشـاط ليجري بدون أن يلاحظهُ العالم. فقد أخذ الإتحاد الأوروبي خطـر اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة وإيران على محمل الجدّ. يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لإيران، حيث يشكل حوالى 35 في المئة مـن الحصـة السوقيّة الإجماليّة للتجارة الإيرانيّة العالميّة وهو ما يوازي 57.2 مليار يورو تقريباً، في حين أن إيران أحد كبار مورّدي الطاقة للإتحاد، واقتصادها المعتمد عـلى النفط يستورد مقداراً كبيراً من التكنولوجيا والمعدات الأوروبيّة. وفي غمرة الأحجـية الأميركـيّة المـتعلقة بالقضية الإيرانيّة، عانى الإتحاد الأوروبي من بعض الفوضى الداخليّة. فقد أشار رئيس المفوضية الأوروبيّة رومانو برودي، الذي تولّى المنصـب متسلحاً برؤية تتطلع إلى بناء سياسة خارجيّة أوروبيّة قوية وموحَّدة، إلى نيـته في الإسـتقالة من منصب رئيس المفوضية لكي يستأنف حياته السياسيّة في إيطاليا، حيث كان يخطط لمنافسة رئيس الوزراء سيلفيو برلسكوني. ورشّح الإتحاد الأوروبي رئـيس وزراء الـبرتغال السابق، خوسيه مانويل دوراو باروسو ليكون خليفة برودي.

في حـين كان برودي قوة معارِضة في وجه الولايات المتحدة، حيث عارض الحـرب في العـراق، ودفـع في اتجاه مزيد من الإستقلال الأوروبي في السياسات الخارجـيّة والأمنيّة، كان باروسو داعماً نشطاً للغزو الذي قادته أميركا للعراق (إذْ إنـه استضـاف قمّة قبل الحرب في أزوريس، جمعت الولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى، وإسبانيا). وعقب تلقّيه ترشيح الإتحاد الأوروبي له لمنصب رئيس مفوضية الإتحاد، سارع باروسو إلى التعهد بتوحيد أوروبا ولأْم الجراح التي أحدثتها حرب العراق. قال باروسو: "صحيح أن المسألة العراقيّة أحدثت انقساماً في أوروبا، لكن من المهم أن نركّز على ما يوحّدنا".

في خطـوة عكست مهارة رومانو برودي، إختار الإتحاد الأوروبي بالإجماع رئـيس الـوزراء الإسـباني السابق خافيير سولانا لمنصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجـيّة، عـلى أن يـتولّى منصب أول وزير لخارجيّة أوروبا متى بُدئ العمل بالدسـتور الأوروبي (كمـا هو متوقع في العام 2007 تقريباً). كان سولانا كثير النشاط في حمل الإتحاد الأوروبـي - بما ينسجم ورغبات برودي - على المشاركة

في قضـــية إيران. غير أن الإفتقار إلى الوحدة داخل أوروبا جعل من المستحيل من الناحية العمليّة على الإتحاد الأوروبي التحرك بطريقة منسجمة وحاسمة عندما يتعلق الأمر بتنفيذ اتفاقياته مع طهران. وسرعان ما واجه ما يسمى بإعلان طهران الصادر في أكـــتوبر/تشرين الأول 2003 معارضة أميركيّة لأية فكرة تتحدث عن مشروعيّة الطموحات النوويّة الإيرانيّة، حتى وإن كانت تقتصر على الإستخدامات السلميّة. واصل الإتحاد الأوروبي تحرّكاته كما لو أن لإيران حقوقاً بموجب المادة الرابعة من معـــاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة، في حين أرادت الولايات المتحدة وضع قيود عـــلى هذه الحقوق؛ أو إلغاءها جملة واحدة. وبما أن الإتحاد الأوروبي لم يكن على اســـتعداد للوقـــوف في وجه الولايات المتحدة، فقد تفاوضت أوروبا على إتفاقيّة كانت غير قادرة أو غير مستعدة لوضعها موضع التنفيذ. ولذلك، كان إصرار إيران عـــلى الإخـــلال بالتزاماها بوقف نشاطات التخصيب مدفوعاً بدرجة كبيرة بعدم استعداد أوروبا للتفاوض بنية صادقة.

إحدى النواحي الرئيسيّة لتدخل الترويكا الأوروبيّة كانت الطبيعة الإنفصاميّة للدول الثلاث التي اجتمعت في هذه القضية. تتمتع دولتان من بين الدول الثلاث – بريطانيا وفرنسا – بمقعد في مجلس الأمن الدولي، فيما تتوق الدولة الثالثة – ألمانيا – بشـــدّة إلى الإنضمام إليهما في المستقبل. وبناء على ذلك، تولّدت إرادة قوية لدى أعضـــاء الـــترويكا الأوروبيّة للعمل بطريقة قوية ولكن متوازنة في موضوع إيران وبـــرنامجها الـــنووي. كانت بريطانيا توّاقة، بعد أن باعت ضميرها بانضمامها إلى الولايات المتحدة في غزو العراق، لإعادة بناء المصداقية داخل الإتحاد الأوروبـــي، واستغلال علاقاها الوثيقة مع أميركا في المساعدة على تلطيف السياسات المتشددة لإدارة بـــوش. مـــن ناحية أخرى، أرادت فرنسا، التي عارضت بشدّة الغزو الذي قادتـــه الولايات المتحدة للعراق، الإبتعاد عن صورة "الحمامة" الأوروبيّة المرّة تلو الأخـــرى في القضـــايا الأمنيّة، وكانت توّاقة بالمثل لرؤية أوروبا وهي تبرز بشكلٍ معادل للولايات المتحدة في السياسة الخارجيّة.

تبنّـــت ألمانـــيا موقفاً أكثر تعقيداً. فقد استمرت قيادها السياسيّة في معارضة الأعمال التي تقوم بها الولايات المتحدة في العراق، ولم تكن على استعداد للوقوف

بلا حراك في وجه أية خطوة متهورة ضدّ إيران. ولكن كان لدى ألمانيا عامل خفي في اعتــبارات سياســتها الخارجيّة، عامل لم يكن مرئياً بالنسبة إلى باقي الدول في العالم، ألا وهو اسرائيل. فعلى مدى سنين كثيرة، ترجع إلى ستينيات القرن الماضي، ســعت ألمانــيا إلى التكفير عن أخطائها السابقة في معاملة اليهود بإرضاء السياسة الخارجيّة الإسرائيليّة، ومراعاة هواجسها الدفاعيّة والأمنيّة. وتعاونت الإستخبارات الألمانــيّة عــلى وجه الخصوص بشكل وثيق مع الإسرائيليين. واستمرّت المبادلات التقنــية طوال عدة سنين حيث كان يجري توفير معدات الكتلة السوفياتيّة لعناصر الإستخبارات الإسرائيليّة لكي يتمكن الإسرائيليون من تفحص منظومات الأسلحة التي يستخدمها أعداؤهم المحتملون. و لم يكن من غير الشائع طوال فترة الثمانينيات والتســعينيات أن يــتجوّل مســؤولون إسرائيليون في محيط أي عدد من المنشآت العســكريّة الألمانيّة السرّيّة، وهم يمعنون النظر في المعدات والمخططات مع نظرائهم الألمــان. كما سعى الألمان إلى التكفير عن دعمهم للعراق في عهد صدام حسين، عــندما باعت الشركات الألمانيّة تكنولوجيا مكّنت العراق من تعديل صواريخه من طــراز سكود بحيث تمكن تسعة وثلاثون منها من ضرب إسرائيل في حرب الخليج ســنة 1991. وعــلى النقــيض من رؤسائهم المدنيين، يتبنّى المسؤولون في الجيش والإســتخبارات الألمانيّة موقفاً موالياً جداً للإسرائيليين، وهم يميلون إلى المبالغة في التشدد عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن إسرائيل.

دعم العديد من الألمان سرّاً الموقف الإسرائيلي الذي يعبّر عن الحاجة إلى شنّ ضربة استباقية. وعملاء الإستخبارات الألمانيّة، الذين يعملون تحت غطاء اقتصادي، موجودون في إيران منذ عدّة سنين، بهدف دعم أهداف المهمات الألمانيّة الإسرائيليّة المشتركة في معظم الأحيان (وعلى سبيل المثال، تولّت ألمانيا دوراً ريادياً في عمليات ســرّيّة صُممت من أجل تحديد مصير الطيار الإسرائيلي رون أراد، الذي أُسقطت طائــرته فــوق لبــنان والــذي تعتقد إسرائيل منذ زمن طويل بأنه محتجَز لدى الإيرانــيين). كانــت مهمــة هــؤلاء الألمان رفع تقارير تتعلق بعدد من القضايا الإقتصــاديّة والسياســيّة، بما في ذلك أية إشارات على وجود معارضة سياسية في طهران، فكان الألمان يرفعون تقارير تتحدث عن تصاعد أعمال الشغب في إيران،

ويمررونها إلى إسرائيل، لتصل من هناك إلى إدارة بوش، وهو ما ساعد على صياغة موقف سياسي أميركي جديد مفاده أنه يمكن إسقاط إيران من الداخل. ولذلك، حتى عندما تفاوض الدبلوماسيون الألمان دعماً لمقاربة تعتمد على الحوافز في حلّ الأزمة النوويّة الإيرانيّة، دعم المسؤولون في الإستخبارات الألمانيّة سرّاً جهداً أميركياً لتقويض نظام الملالي والإطاحة به.

لم يكن يوجد إجماع حقيقي بين أعضاء الترويكا الأوروبّية حول قضية إيران. كان لكل دولة أسبابها الخاصة التي تجعلها ترغب في التوصل إلى اتفاق مع إيران بحيث لم يتطابق أي من هذه الأسباب باستثناء الرغبة (التي كانت لدى الجميع باستثناء ضباط الإستخبارات الألمانيّة) في منع الولايات المتحدة من التسبب بكارثة أخرى في الشرق الأوسط. لكنّ الخطاب الأميركي الذي كان يشبه الدعوة إلى الحرب جعل احتواء الوضع أمراً صعباً.

الأمر المفاجئ هو أن بريطانيا هي التي بدت الأكثر تلهفاً لتحاشي عمل عسكري أميركي ضدّ إيران. ففي مظاهرة تحدٍّ للحديث الأميركي عن الحرب، وافق البرلمان الإيراني الذي انتُخب أعضاؤه في أكتوبر 2004، تحت صيحات "الموت لأميركا"، بالإجماع على مسودّة قانون يجبر الحكومة الإيرانيّة على استئناف نشاطات تخصيب اليورانيوم. لكن فيما كان يجري التصويت على مسودّة القانون، أبقى الوفد الإيراني لدى الوكالة الدوليّة الباب مفتوحاً أمام إمكانيّة التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات، مشيراً إلى أن هناك فرصة جيدة لكي تتوصل إيران إلى إتفاقيّة تسوية مع الإتحاد الأوروبي.

سارع الإتحاد الأوروبي إلى استغلال الفرصة، وسرعان ما وجد نفسه يدخل في محادثات مباشرة مع إيران حول مسألة الحوافز التجاريّة مقابل موافقة إيران على تعليق نشاطات تخصيب اليورانيوم لأجل غير محدود. وأوضح وزير الخارجيّة البريطاني جاك سترو بأن الدبلوماسيّة وليس الحرب، هي الطريق الوحيد للتقدم في الموضوع الإيراني وقال: "أنا لا أرى أية ظروف يمكن أن تبرّر القيام بعمل عسكري ضدّ إيران، نقطة". وفي مطلع نوفمبر/تشرين الثاني 2004، إتضح أن الرئيس بوش فاز بولاية ثانية، مما أوجد فرصة للعالم لإحراز تقدم جديد في الشرق الأوسط، بما

في ذلــك إيــران. وقـــال سترو للصحافيين: "ليست [الحرب] بعيدة عن التصور وحســـب، بل وأعتقد بأن احتمال نشوبها بعيد عن التصور". ومن ناحيتها، بدت إيـــران مستعدة للتفاوض، وواصلت تعهداتها بعدم صنع أسلحة نوويّة، فيما كانت تصرّ على حقها في السعي وراء امتلاك تكنولوجيا نوويّة سلميّة.

مع اقتراب موعد اجتماع مجلس الحكام في الوكالة الدوليّة في نوفمبر/تشرين الـــثاني، توصـــل أعضاء الترويكا الأوروبيّة، بمساعدة من منسق السياسة الخارجيّة للإتحـــاد الأوروبي خافـــيير سولانا، إلى اتفاق مع إيران عُرف باسم *إتفاق باريس*. كان إتفاق باريس، الذي جرى التوقيع عليه في باريس في 15 نوفمبر/تشرين الثاني، وثـــيقة شاملة حددت التفسيرات المتعلقة بما يتوجب على إيران أن تقوم به في ما يختص بتعليق نشاطات التخصيب، مع الإشارة إلى أن الإتفاق طوعي وغير ملزم من الناحـــية القانونيّة. وبموجب هذا الإتفاق، تعترف الترويكا الأوروبيّة "بحقوق إيران الـــتي تنص عليها معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة المطبقة بما ينسجم وواجباتها المنصـــوص عليها في المعاهدة وبدون تمييز"، في حين أعادت إيران التأكيد على أنها "بموجب المادة الثانية من معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة، لا تسعى ولن تسعى إلى امتلاك أسلحة نوويّة"، مضيفة أن إيران "تُلزم نفسها بالتعاون والشفافيّة الكاملة مـــع الوكالـــة الدولـــيّة للطاقة الذرّية". كما وعدت إيران "بالإستمرار في تنفيذ البروتوكول الإضافي طوعاً في انتظار المصادقة عليه".

الحجـــة المقنعة في الإتفاق، على الأقل من وجهة نظر الترويكا الأوروبيّة، هي ذلك القسم من الإتفاق الذي ينص على أنه بهدف بناء مزيد من الثقة، قررت إيران "الإستمرار على أساس طوعي بتعليق [نشاطات التخصيب]، وتوسيع مجال التعليق بحيـــث يشـــمل كافـــة النشاطات المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة، وعلى وجه التحديد تصنيع الغاز والمكونات المستخدمة في عمليات الطرد المركزي واستيرادها؛ وتجمـــيع أجهـــزة الطـــرد المركزي التي تعمل بالغاز أو تركيبها، أو اختبارها أو تشغيلها؛ وعمليات فصل البلوتونيوم، وبناء أو تشغيل أية منشأة لفصل البلوتونيوم؛ وكافـــة الإختـــبارات أو عمليات الإنتاج في أي منشأة لتحويل اليورانيوم. وسيتم إبـــلاغ الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّية بهذا التعليق ودعوتها إلى التحقق منه ومراقبته.

وسيصـــار إلى تطبـــيق التعلـــيق في الوقت المناسب لكي تتأكد الوكالة قبل موعد اجـــتماع المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني بأنه دخل حيّز التنفيذ. وسيستمرّ التعليق أثـــناء مـــتابعة المفاوضات من أجل التوصل إلى إتفاقيّة مقبولة لدى الطرفين حول ترتيبات بعيدة المدى". وبالمقابل، تعترف الترويكا الأوروبيّة بأن "هذا التعليق تدبير طوعي لبناء الثقة وليس واجباً قانونياً". ومضت الوثيقة تقول:

سيكون الإستمرار في التعليق، أثناء إجراء المفاوضات على إتفاقيّة بعيدة المدى، ضرورياً من أجل الإستمرار في العمليّة بأكملها. وفي سياق هذا التعليق، إتفقت الترويكا الأوروبيّة/الإتحاد الأوروبي وإيران على بدء المفاوضات، بهدف التوصل إلى اتفاق على ترتيبات بعيدة المدى يكون مقبولاً لدى الطرفين. وسيوفر هذا الإتفاق ضمانات موضوعية بأن البرنامج النووي الإيراني يقتصر على الأغراض السلميّة. وسيوفر الإتفاق ضمانات مماثلة بالتعاون على الصعيد النووي، والتكنولوجي، والإقتصادي والتزامات راسخة في المسائل الأمنيّة. وستجتمع لجنة توجيهية لبدء هذه المفاوضات في النصف الأول من ديسمبر/كانون الأول 2004 وتشكّل مجموعات عمل لدراسة المسائل السياسيّة والأمنيّة، والمسائل المتعلقة بالتكنولوجيا والتعاون والقضايا النوويّة. وستجتمع اللجنة التوجيهية مجدداً في غضون ثلاثة شهور لتلقّي تقارير عن سير الأعمال من مجموعات العمل ولمتابعة المشاريع و/أو التدابير التي يمكن تطبيقها استباقاً لإتفاقيّة شاملة.

في سياق الإتفاقيّة الحالية وملاحظة التقدم الذي تم إحرازه على صعيد حلّ المسائل العالقة، ستبدأ الترويكا الأوروبيّة/الإتحاد الأوروبي من الآن فصاعداً بدعم التقارير التي يرفعها المدير العام إلى مجلس الوكالة الدوليّة على الوجه الذي يراه مناسباً في إطار عمل تطبيق إتفاقيّة الضمانات الذي وقّعت عليه إيران والبروتوكول الإضافي.

وستدعم الترويكا الأوروبيّة/الإتحاد الأوروبي دعوة المدير العام للوكالة الدوليّة للطاقة الذرّية إيران للإنضمام إلى مجموعة الخبراء في المقاربات متعددة الأطراف في دورة الوقود النووي.

ومتى تم التثبّت من التعليق، تُستأنف المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي حول إتفاقيّة التجارة والتعاون. وستدعم الترويكا الأوروبيّة/الإتحاد الأوروبي بحماس بدء المفاوضات الإيرانيّة للإنضمام إلى منظمة التجارة العالميّة.

مع التوقيع على إتفاق باريس، حصل مجلس الحكام في الوكالة الدوليّة على ضوء أخضر لإصدار قرار هو الأكثر اعتدالاً منذ بدء الأزمة الإيرانيّة في مطلع العام 2002. وبالإضافة إلى إتفاق باريس، تلقّى مجلس الحكام في الوكالة تقريراً متفائلاً من المدير العام للوكالة محمد البرادعي عن وضعية الأعمال بين الوكالة وإيران. بدا كما لو أن الوكالة الدوليّة كانت على وشك إغلاق الملفات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، وخصوصاً عند دراسة المسألتين الرئيسيتين العالقتين المتعلقتين بالتلوّث باليورانيوم عالي التخصيب/متدنّي التخصيب، وأجهزة الطرد المركزي من النوع بي – 2.

بالنسبة إلى مسألة التلوّث، أشار البرادعي في تقريره إلى أن "التقييم الإجمالي الحالي للوكالة هو أن البيانات المأخوذة من العينات البيئيّة المتوفرة حتى الساعة تميل، إذا أخذنا كل شيء بعين الإعتبار، إلى دعم التصريح الإيراني بخصوص مصدر الكثير من هذا التلوّث. لكن في حين أن القول بأن التلوّث ناجم عن المكونات والمعدات المستوردة تفسير محتمل، فلا يزال العمل مستمراً من أجل التوصل إلى تفسيرات أخرى من قبل الوكالة الدوليّة، بما في ذلك إمكانيّة أن يكون التلوّث ناجماً عن نشاطات تخصيب غير معلَن عنها أُجريت في إيران، أو من يورانيوم مستورد لم يتم التصريح عنه للوكالة الدوليّة، و/أو من معدات مستوردة من مصادر غير تلك المعروفة لدى الوكالة". وخلص تقرير الوكالة الدوليّة إلى أن "التقييم الإجمالي الحالي المتعلق بهذه القضية هو أن بيانات المعاينة البيئيّة المتوفرة حتى الساعة تميل – إذا أخذنا كل شيء بعين الإعتبار – إلى دعم التصريح الإيراني بخصوص المصدر الأجنبي لكثير من التلوّث الذي تمت ملاحظته".

في ما يتعلق بمسألة أجهزة الطرد المركزي من النوع بي – 2، صرّحت الوكالة الدوليّة بأنها "كرّرت طلباتها السابقة بالحصول على مزيد من المعلومات من إيران، إلى جانب المستندات الداعمة، حول امتلاك المغناطيسات الخاصة بأجهزة الطرد المركزي من النوع بي – 2 (وعلى وجه الخصوص معرفة مصادر هذه المغناطيسات)، وامتلاك أية مكونات أخرى ذات صلة، بنية تسهيل استكمال الوكالة لتقييمها لاختبارات البرنامج بي – 2 التي قيل بأن الذي أجراها متعاقد من

القطاع الخاص... قدمت إيران أخيراً نسخاً عن العقد والتقرير، والذي قامت إيران بترجمته بطريقة غير رسميّة في أبريل/نيسان 2004. ويبدو أن هذه الوثائق تؤكد التصريحات الإيرانيّة حول طبيعة العمل الذي طُلب إلى المتعاقد تنفيذه والذي قام بتنفيذه في الفترة الواقعة بين عامي 2002 و2003".

ربما كان أهم ما جاء في الإستنتاج الإجمالي للبرادعي ما جاء في الفقرة التي تقول: "تم التحقق من كافة الموادّ النوويّة المعلَن عنها في إيران، لكي لا يتم تحويلها إلى نشاطات محظورة. لكن لغاية الآن، لم تصل الوكالة إلى وضع يمكّنها من الإستنتاج بأنه لا توجد موادّ أو نشاطات نوويّة غير معلَن عنها في إيران. وعادة ما تستهلك عمليّة التوصل إلى مثل هذا الإستنتاج، بعد دخول البروتوكول الإضافي حيّز التنفيذ، الكثير من الوقت. لكن على ضوء الطبيعة التي لم يُعلن عنها في السابق للنواحي الهامة من البرنامج الإيراني، ونمط الإخفاء الذي اتُّبع في السابق، يمكن توقّع أن يستغرق التوصل إلى هذا الإستنتاج وقتاً أطول مما هو معتاد في الظروف الطبيعيّة. ومن أجل تسريع هذه العمليّة، لا غنى عن التعاون الفاعل من جانب إيران في تنفيذ إتفاقيّة الضمانات والبروتوكول الإضافي، والإلتزام بالشفافيّة الكاملة".

لا يمكن للمرء أن يلوم إيران على قراءتها ما بين سطور ما جاء في تقرير الوكالة الدوليّة ويَعتقد بأن النهاية باتت وشيكة. بدأت المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي في أعقاب التوصل إلى إتفاق باريس فور إصدار تقرير الوكالة الدوليّة، حيث أرسلت الترويكا الأوروبيّة وفداً رفيع المستوى إلى إيران لإجراء مناقشات، ضمّ وزير خارجيّة بريطانيا جاك سترو، ووزير خارجيّة فرنسا ميشال بيرنييه، ووزير خارجيّة ألمانيا يوشكا فيشر، برفقة منسق السياسة الخارجيّة لدى الإتحاد الأوروبي خافيير سولانا. وكان كبير المفاوضين الإيرانيين سكرتير مجلس الأمن القومي حسن روحاني. كما شارك محمد البرادعي في الإجتماع.

غير أن المشكلة الرئيسيّة في إتفاق باريس لم تكن تكمن في التفاصيل التي تتحدث عن واجبات إيران المتعلقة بتعليق برامج التخصيب، وإنما في مدة هذا التعليق. فقد اعترف إتفاق باريس بأن التعليق الإيراني غير ملزِم، ومؤقت، وطوعي. لكن ما فشل في التصدّي له كان الموقف الإيراني من أن تعليق نشاطات التخصيب

سيستمر لفترة طويلة وحسب. فقد أعلن رئيس مصلحة تشخيص النظام، الرئيس الإيـــراني الأسبق هاشمي رفسنجاني، عن موقف إيران بشأن تحديد المدة التي يمكن توقّعهـــا لأي تعليق لنشاطات التخصيب، قائلاً: "أنا لا أعتقد بأنه ينبغي أن يزيد ســـقف هذه المدّة عن ستة شهور لكي نثبت لهم بأن إيران لا تسعى إلى تطبيقات عســـكريّة". وقـــال روحاني في تصريح واضح: "إن التعليق سيظل مستمراً طوال المفاوضات. وكما قلت سابقاً، عندما نقول طوال المفاوضات، فنحن نتحدث عن بضعة شهور، لا عن عدة سنين".

أوضحت إسرائيل والولايات المتحدة خطوطهما الحمراء المتعلقة بالطموحات النوويّة الإيرانيّة: لا تخصيب. ولكن كان لدى إيران خطوطها الحمراء الخاصة بها، كمـــا أشـــار المرشـــد الأعلى آية الله علي خامنئي الذي صرّح بأن "الجمهورية الإسلاميّة الإيرانيّة لن تتخلّى عن نشاطاتها النوويّة بالتأكيد، وهذا هو خطنا الأحمر. والجهود الدبلوماسيّة والمحادثات التي تُجرى مع الأوروبيين والوكالة الدوليّة للطاقة الذرّية تلحظ هذا الخط الأحمر".

خلاصة القول هي أن إتفاق باريس كان مجرّد تدبير مؤقت من المحتم أن يلاقي الفشـــل مـــا لم تكـــن إيران أو الولايات المتحدة (وإسرائيل) على استعداد لتغيير موقفهـــا. وهذا ما يفسر، أكثر من أي شيء آخر، الموقف الذي اتخذته إدارة بوش عشـــية التوقيع على إتفاق باريس وصدور التقرير الإيجابي للوكالة الدوليّة، حيث عـــبّرت الولايات المتحدة عن دعمها الحذر لمبادرة الترويكا الأوروبيّة. والأهم من ذلـــك أن الولايات المتحدة عرفت بأن هذا الإتفاق وُلد ميتاً. وما من شك في أنه كـــان سيفشل من تلقاء نفسه بعد مرور ستة شهور على الأكثر. وهذا ما أعطى إدارة بـــوش، التي كانت تجري عمليّة تغيير جذري في فريق السياسة الخارجيّة في أعقـــاب فوزها في الإنتخابات التي أُجريت في نوفمبر/تشرين الثاني 2004، الوقت للمـــلمة صـــفوفها وتنظـــيمها، مع النظر إلى يونيو/حزيران 2005 على أنه الشهر الحاســـم؛ وهـــي فـــترة زمنية تطابقت عن طريق الصدفة مع التعثر المتوقّع لإتفاق باريس.

بذلت الولايات المتحدة جهداً في ديسمبر/كانون الأول 2004 من أجل زيادة

فاعلية محاولاتها لإحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن عندما شرعت في جهود لحرمان البرادعي من الحصول على ولاية ثالثة على التوالي. لم يكن البرادعي مديراً عاماً يحظى بالشعبيّة، فلقد حقق لنفسه سمعة طيّبة لنزاهته وشدّته في تعامله لا في القضيتين العراقيّة والكورية الشمالية وحسب، بل وفي الوقوف في وجه الولايات المتحدة في مسألة البرنامج النووي العراقي. وعندما واجهت الولايات المتحدة صعوبة في بثّ الحماسة حتى في أقرب حلفائها للتخلّص من البرادعي، قام جون بولتون شخصياً بخطوة غير عادية عندما أمر وراجع بنفسه الإتصالات التي تم اعتراضها والتي دارت بين البرادعي وإيران في مسعى للعثور على دليل يثبت ارتكاب عمل خاطئ. لم يتم اكتشاف شيء، وتم تثبيت البرادعي في منصبه للمرّة الثالثة بدون مشكلات. ولكنّ الشعور بالكراهيّة استمرّ بين المدير العام للوكالة الدوليّة والولايات المتحدة.

في حين ركّزت الولايات المتحدة والترويكا الأوروبيّة على تعقيدات إتفاق باريس، سعت دول أخرى إلى توسيع تعاملاتها مع إيران بطرق أخرى. فأبرمت الصين، التي كانت قد وقعت على اتفاقيات بمليارات الدولارات مع إيران في حقلي النفط والغاز، صفقة أكبر حجماً في نهاية أكتوبر/تشرين الأول 2004، معززة بذلك دور إيران كلاعب رئيسي في خطة الصين الطموحة لتحقيق النمو الإقتصادي في السنوات الخمس والعشرين القادمة. وهذا حدث لا يمكن اعتباره تافهاً، فإلى جانب الحجم الضخم للعلاقات الإقتصاديّة الصينيّة الإيرانيّة من وجهة نظر ماليّة، تبرز أهمّيّة هذه الإتفاقيّة الملزمة من المنظور السياسي. شكّل حجم الصفقة الصينيّة، لدى جمعه بالهدف الذي أعلنت عنه طهران بتأسيس بورصة نفطيّة تستخدم اليورو بدلاً من الدولار، تحدياً مباشراً لهيمنة الدولارعلى أسواق النفط العالميّة. فالإحتكار الذي يتمتع به الدولار في تجارة النفط أبقى قيمته عند معدلات تضخميّة، وخصوصاً عندما نفكر في الدين المحلّي الأميركي. وأي تحوّل كبير من الدولار إلى اليورو سيتسبب في تراجع الطلب العالمي على الدولار والذي من المرجح أن يتسبب في انخفاض كارثي في قيمة الدولار. ويمكن لهذا الإنهيار أن يلحق ضرراً كبيراً بمكانة الولايات المتحدة كدولة رائدة اقتصادياً في العالم.

وفّرت صفقة النفط والغاز الصينيّة الإيرانيّة قدراً هائلاً من النفوذ للصين على نحـو مفاجـئ في العلاقات الأميركيّة الإيرانيّة. فالصين تملك أكثر من 600 مليار دولار عـلى شـكل مبالغ احتياطيّة بالعملة الأميركيّة، مما يعني أن الصين ستتكبد خسـائر فادحة في حال انهيار الدولار. وبناء على ذلك، وجدت الصين نفسها في موقف متأرجح من الناحية الإستراتيجيّة تجاه العلاقات الأميركيّة الإيرانيّة. فحجم العلاقـات الصـينيّة الإيرانيّة في مجال الطاقة من الكبر بحيث يمنع إيران من تأسيس بورصـة نفطـيّة ذات أهمّيّة تتعامل باليورو بدون مشاركة صينيّة. وتبقى مشاركة الصـين مشـكوكاً فيها طالما أنها تملك هذا الحجم الكبير من الإحتياطي بالعملة الأميركـيّة. واحتمال تخلّي الصين عن دعم الدولار الأميركي الذي يتم من خلال عملـيات شراء واسعة النطاق للديون الأميركيّة مثّل حقيقة جديدة لا يمكن لإدارة بـوش تجاهـلها بكل بساطة. بدعم نموها الإقتصادي المستقبلي بالطاقة الإيرانيّة، رسمـت الصين عملياً خطها الأحمر الخاص حول إيران. فأي جهد تبذله الولايات المـتحدة في عمـل متهور ضدّ إيران ستعتبره الصين هجوماً مباشراً على مصالحها الإقتصـاديّة الحـيويّة. كما أن أوروبا تجاوزت الولايات المتحدة بعد أن أصبحت الشـريك الـتجاري الأول للصين وهو ما يجعل اليورو العملة الأقوى جاذبيّة في الـتجارة. واحتمال تحويل الصين ما في حوزتها من سندات ودولارات أميركيّة إلى يـورو يهدد قدرة الإقتصاد الأميركي على البقاء كما لم يحدث في الأزمنة الحديثة من قبل. والتأثيرات المجتمعة لتخلّص الصين من احتياطياتها من الدولارات الأميركيّة واحـتمال وقوع أزمة نفطيّة نتيجة لغزو أميركي لإيران يمكن أن تتسبب في هبوط آني في قـيمة الدولار وتولّد ميولاً تضخميّة هائلة في الوقت نفسه نتيجة للإرتفاع الحادّ الذي سيطرأ على أسعار النفط والذي سيؤثر في قدرة الحكومة الأميركيّة على تمويل حتى برامجها الأساسيّة، ناهيك عن تمويل الميزانيات التي تعاني من عجز ضخم والـتي تعمـل إدارة بوش بموجبها. وباختصار، تملك الصين لوحدها القدرة على التسبب بانهيار الإقتصاد الأميركي في حال غزت الولاياتُ المتحدة إيران.

في حين يمكن أن يجادل البعض بأنه لا يوجد حافز لدى الصين لكي تتصرّف بهـذه الطـريقة العدوانـيّة، ينبغي على المرء فقط أن يدرس الأعمال التي يقوم بها

الكونغـــرس الأميركـــي الذي أقرّ في يناير/كانون الثاني 2005 قراراً يدين الإتحاد الأوروبي عـــلى تعهـــده في ديســـمبر/كانون الأول 2004 بالعمل على رفع حظر مبيعات الأسلحة عن الصين الذي لا يزال سارياً منذ العام 1989. والحقيقة هي أن هـــناك أشخاصـــاً عديدين في واشنطن العاصمة ينظرون إلى الصين على أنها خطر يهدد الولايات المتحدة، وهم لا يعرّفون هذا الخطر بدلالته الإقتصاديّة وحسب، بل وبدلالاته العسكريّة أيضاً. ويبدو أن إدارة بوش وحلفاءها في الكونغرس الأميركي منساقون نحو الدفع بأوروبا والصين بعيداً عن قبضة الولايات المتحدة قدر الإمكان. وفي حين يمكن أن تلقى هذه السياسات دعماً في الداخل، على اعتبار أن الجمهور المحلّي لا يعرف الكثير عن الشؤون العالميّة، فهي لن تلقى صدى طيباً في بروكسيل أو بكين.

لاح بعـــض الأمل في أن الدبلوماسيّة ستكتسب أهمّيّة جديدة في إدارة بوش الثانية. وفي حين تحدث الرئيس بثقة عن حصوله على *تفويض* من الشعب الأميركي في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني 2000، فالحقيقة هي أن أميركا بقيت أمّة شديدة الإنقســـام عـــلى نفســـها، ويعود ذلك إلى الحرب العراقيّة بدرجة كبيرة. فغياب الوضوح بشأن الإتجاه المستقبلي الذي ستسير فيه الحكومة الإنتقالية المشكّلة حديثاً في العـــراق في 30 يناير/كانون الثاني 2005 زاد من كآبة الصورة. وكما أظهرت الحقيقة بأن العراق قد انتخب – من خلال عمليّة ديموقراطية جرت تحت تأثير قوي من جانب الولايات المتحدة – حكاماً دينيين شيعة موالين لإيران، وأصبح واضحاً أن الشؤون الأميركيّة الإيرانيّة لم تعد تعرَّف ببساطة بالمسألة النوويّة، وإنما بما باتت تشير إليه إدارة بوش بشكل متزايد بالتدخل الإيراني في الشؤون الداخليّة للعراق.

لكـــن بانتهاء يناير/كانون الثاني 2005، كانت نتائج الإنتخابات العراقيّة لا تـــزال غـــير واضحة، وعندما أثيرت المسألة الإيرانيّة في جلسات الإستماع لتأكيد ترشيح كوندوليزا رايس، التي اختارها الرئيس بوش لتحلّ محلّ كولن باول كوزيرة للخارجيّة، أبلغت مستشارة الأمن القومي السابقة أعضاءَ الكونغرس بأنه لا توجد نية لديها بتليين المواقف من إيران. وأضافت: "في مرحلة معينة، ستتم محاسبة إيران على فشلها في الإلتزام بتعهداتها الدوليّة".

مهّد تثبيت ترشيح كوندي رايس وزيرة للخارجيّة الطريق أمام الرئيس بوش لتبنّي سياسة هجوميّة ساحرة في أوروبا هدفت بدرجة معينة إلى ترطيب الأجواء في موضـــوع العراق، وتمهيد الطريق أمام تحسين العلاقات الأوروبيّة الأميركيّة، وإن يكـــن بشـــروط تصـــب بشكل شبه حصري في صالح الولايات المتحدة. غير أن التقارير التي بثتها وسائل الإعلام حول هجوم عسكري أميركي محتمل على إيران، ورفْـــض إدارة بوش إنكار تلك التكهنات على الفور (وصف الرئيس وفريقه تلك التقارير بالسخيفة، ثم أشاروا إلى أن "كافة الخيارات تبقى مطروحة على الطاولة") أثـــارا ســـخط العديد من السياسيين الأوروبيين الذين اعتقدوا بأن أنسب طريق للتوصـــل إلى ســـلام مع إيران يكمن في المسار الدبلوماسي الذي انبثق عن إتفاق بـــاريس. وصـــف السياسيون الألمان التهديدات الأميركيّة بأنها "طعنة في سياسة الإتحـــاد الأوروبي الـــتي تعـــتمد عـــلى المفاوضات". ورأى العديد من الألمان أن التصريحات الأميركيّة بشأن إيران تعكس ببساطة قراراً من جانب الولايات المتحدة بالتوســـع في سياســـاتها العراقـــيّة، بدلاً من كبح جماح هذه المبالغات. فقد أشار دبلوماسي ألماني آخر بالقول: "إننا بحاجة إلى حلول دبلوماسيّة، وليس إلى تهديدات باســـتعمال القـــوة". وناشد السياسيون الألمان الرئيس الأميركي طالبين منه دعم المـــبادرات الدبلوماسيّة الأوروبيّة لا عرقلتها. وقال عضو آخر في البرلمان الألماني: "سنتقدم إلى الأمام بوتيرة أسرع إذا لم يكتف الأميركيون بالوقوف مكتوفي الأيدي وهم يراقبون الأوروبيين".

غير أن الحقيقة هي أنه لم يكن يوجد لدى أي سياسي ألماني لا الوسائل المادّية ولا الشجاعة السياسيّة للوقوف في وجه الولايات المتحدة. كانت ألمانيا، وبريطانيا، وفرنســـا تتصـــرف بطـــريقة شديدة الشبه بتصرف رئيس الوزراء البريطاني نيفيل تشـــامبرلين في العـــام 1938 عـــندما أذعن لمطالب هتلر بشأن إقليم السوديت في تشيكوســـلوفاكيا. ففي مسعى لتأخير حرب عدوانيّة أميركيّة غير شرعية أخرى، تفـــاوض الأوروبـــيون مع إيران بهدف إقناع الإيرانيين بالتخلّي عن برنامج نووي يعمـــل بحكـــم الـــبراهين ضـــمن إطار عمل القانون الدولي. لقد التزمت أوروبا بالإعـــتراف بـــالحقوق الشرعيّة الإيرانيّة بتخصيب اليورانيوم، فيما كانت تخضع

للضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة لإنكار أن يكون لإيران هذا الحق. كان التناقض المتأصل في الموقف السياسي الذي تبنّته أوروبا في هذا الصدد واضحاً للجميع باستثناء أوروبا فيما يبدو. لكنّ إيران رفضت التنازل عن حقها في امتلاك دورة الوقود النووي الكاملة، في حين رفضت الولايات المتحدة منح أوروبا أي هامش للمناورة في هذا الصدد.

أكد الرئيس بوش نفسه على الموقف الخاضع الذي تتوقعه الولايات المتحدة من أوروبا عندما امتدح في الخطاب الذي ألقاه في افتتاح اجتماع حلف الناتو أمام أعضاء الحلف والقادة الأوروبيين في بروكسل مناقب التحالف المتجدد بين الدول الواقعة على ضفتي الأطلسي فيما كان يطلق تهديدات مبطنة بتبنّي نزعة أحادية أميركيّة جديدة. سعى بوش إلى دفن الأحقاد بشأن العراق، مشيراً إلى أن "صداقتنا القوية ضرورية من أجل السلام والإزدهار في العالم، ولا يوجد جدال مؤقت، ولا اختلاف عابر بين الحكومات، ولا قوة على الأرض يمكن أن تفرّق بيننا".

ثم عاد بوش ووجّه صفعة إلى وجه الدبلوماسيّة الأوروبيّة عبر التأكيد على أنه عندما يتعلق الأمر بإيران، فإن الولايات المتحدة تحتفظ بحقّ اللجوء إلى الخيار العسكري. قال بوش: "لكي نحمي أمن الدول الحرّة، لا يمكن استبعاد أي خيار بشكل دائم عن الطاولة".

فيما كان الرئيس بوش في أوروبا، كانت الحكومة الروسيّة ترحّب بكبير المفاوضين الإيرانيين في الموضوع النووي، حسن روحاني. وفي تصريحات أريد بها إسماع الرئيس بوش، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين: "إن البرنامج النووي الإيراني يقتصر على الأغراض السلميّة". وفي أعقاب اجتماع روحاني ببوتين، صرّح بأن روسيا وإيران على وشك التوقيع على اتفاق تتعهد روسيا بموجبه بتزويد مفاعل بوشهر بالوقود النووي، وإرسال الوقود المستهلَك من المفاعل الذي بنته روسيا في بوشهر من إيران إلى روسيا لإعادة معالجته. وبعد ذلك، سافر بوش إلى موسكو من أجل عقد لقاءات مع الرئيس بوتين لمناقشة هذه المسألة، ولكنه عاد خالي الوفاض. وبعد وقت قصير على عودة بوش إلى الوطن، وقّعت روسيا وإيران رسمياً على صفقة الوقود النووي.

أحدثت صفقة الوقود النووي الروسيّة الإيرانيّة موجة احتجاجات داخل الكونغرس الأميركي. دعا جون ماكاين، السيناتور الجمهوري عن ولاية أريزونا، إلى استبعاد روسيا من قمّة مجموعة الدول الثماني المقرر عقدها في يوليو/تموز 2005 . وفي مظهر لمدى ميل الكونغرس الأميركي المسبق للقبول بالقيمة الظاهريّة لفكرة إيران مسلّحة بأسلحة نوويّة، إنضمت جاين هارمون، العضو الثاني الديموقراطي بعد رئيس لجنة الإستخبارات في الكونغرس، إلى ماكاين في إدانة روسيا مشيرة إلى أنه "حان الوقت لكي نتشدد مع روسيا. إن تحول إيران إلى دولة نوويّة خطر على العالم كله، بما في ذلك روسيا".

لم تحدث التصريحات الغاضبة التي عبّر فيها الكونغرس عن قلقه أثراً في أوروبا، حيث أدلت المفوّضية الأوروبيّة بتصريح قالت فيه: "إن صفقة الوقود النووي الروسي متوافقة مع مقاربتنا"، مشيرة إلى أن المفاعلات التي بنتها روسيا في بوشهر "ستعمل تحت إشراف دقيق من الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّية".

إذا كان الهدف من زيارة بوش لأوروبا بناء جبهة متينة في مواجهة الإيرانيين في مسألة التكنولوجيا النوويّة، فهذا يعني أن الزيارة فشلت. إجتمعت الوكالة الدوليّة في مارس/آذار 2005 مجدداً لمناقشة قضية امتثال إيران لإتفاقيّة الضمانات، إضافة إلى إتفاق باريس. عرض المدير العام للوكالة الدوليّة تقييماً متفائلاً للوضع القائم بين الوكالة الدوليّة وإيران، مشيراً إلى أن "إيران سهّلت مراقبة الوكالة بموجب إتفاقيّة الضمانات والبروتوكول الإضافي للموادّ والمنشآت النوويّة، كما منحت الإذن بدخول مواقع أخرى في البلاد، بما في ذلك زيارة تعبير عن الشفافيّة لموقع عسكري [يريد بذلك الإشارة إلى بارشين]".

> واصلنا تطبيق التدابير المنصوص عليها في البروتوكول الإضافي عبر مراجعة التصريحات التي قدمتها إيران، وإجراء زيارات مكمّلة، وغيرها من النشاطات التحقيقيّة. كما واصلت الوكالة أعمال التحقق من التعليق الطوعي الذي التزمت به إيران للنشاطات المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة. والوكالة تحرز تقدماً في القضيتين الهامتين اللتين تتعلقان بمصدر التلوّث في المعدات في مواقع متنوعة في إيران بالتعاون مع البلد المعني، وبمتابعة تفاصيل المعلومات التي قدمتها إيران بخصوص برامج الطرد المركزي.

لكـــن عـــندما أعطى البرادعي الكلمة لنائب مدير الوكالة في شؤون إتفاقيّة الضـــمانات، بيار غولدشميت، تغيّرت لهجة تقرير الوكالة بشكل ملموس. واستناداً إلى غولدشميـــت، فشلت إيران في التعاون الكامل مع الوكالة الدوليّة بعدم توفيرها معلومات مناسبة عن برنامج تخصيب اليورانيوم. كما أخّرت إيران دخول الوكالة إلى بعض المنشآت التي يُشتبه في أن لها دوراً في بحوث لإنتاج أسلحة نوويّة. ولكنه أشـــار، كمـــا فعل البرادعي، إلى أن إيران لا تزال ملتزمة بالتعهد الذي قطعته في نوفمبر/تشرين الثاني بتعليق برنامج تخصيب اليورانيوم.

يكمن الخلاف الرئيسي مع إيران بالنسبة إلى غولدشميت في الجهود التي تبذلها الوكالة للتحقق من أثر توثيقي قاطع بشأن امتلاك إيران لأجهزة طرد مركزي من النوع بي – 1 وبي – 2، إما في صيغة مكتملة على شكل مكونات، وإما في شكل رســـومات تصـــميميّة من شبكة عبد القادر خان. قدّمت إيران بعض المستندات، ولكـــنها لم تكن كافية لكي تتأكد الوكالة بشكل مطلق بأنه لا يوجد برنامج غير معلَن عنه. ومما عقّد هذا التحقيق حقيقة أن الوكالة الدوليّة تتابع، على خط موازٍ، تحقيقات تُجرى في ماليزيا، وباكستان، ودبـــي، بالإضافة إلى إيران.

في حـــين أنـــه لم يوجد شيء مما جمعته الوكالة يتناقض بشكل مباشر مع ما كانـــت تقولـــــه إيـــران بشأن جهودها في شراء المعدات، لكنّ أوجه التباين في التحقيقات الأربعة، مقرونة بالمعلومات التي كانت ترد غولدشميت من الباب الخلفي مـــن الإســـتخبارات الإسرائيليّة والتي كانت تشير إلى وجود برنامج طرد مركزي ســـرّي في إيران، زرعت الشكوك في أذهان المحققين التابعين للوكالة الدوليّة بشأن مـــدى صـــحة المـــزاعم الإيرانيّة. كانت الولايات المتحدة وإسرائيل تركّزان على الإجـــتماع التمهيدي الذي جرى في العام 1987 بين إيران والدكتور عبد القادر خـــان، إعتقاداً منهما بأن الإيرانيين لم يفصحوا عن كل ما جرت مناقشته حينها. ومما غذّى القلق الأميركي والإسرائيلي عمليات الإعتراض المستمرّة للإتصالات التي كانـــت تجري بين إيران وباكستان والتي ألمحت بقوة إلى محاولة التستّر على أمر ما. إن سعي إيران إلى التستّر على شيء ما أمر لا شكّ فيه، لكن لم يكن ممكناً التثبّت ممـــا إذا كان ذلك يتضمن ببساطة إخفاء تفاصيل يمكن أن تسبب إحراجاً لكل من

إيران وباكستان، أو برنامجاً نووياً سرّياً. لكن الشيء الواضح هو أن إيران لم تنتهك تعهداتها المنصوص عليها في معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة في أي ناحية من نواحي تعاملها مع الوكالة الدوليّة، بغض النظر عن الغضب الذي يشعر به بيار غولدشميت. لكن من النادر تسليط الضوء على هذه الحقيقة من جانب الولايات المتحدة، أو إسرائيل، أو مفتشي الوكالة الدوليّة.

بالمقابل، لم يكن غولدشميت سعيداً من حالات التأخير في منح الإذن بالدخول إلى منشآت لويزان شيان وبارشين. وكانت إيران قد منحت الوكالة الدوليّة إذناً بالدخول إلى لويزان شيان في وقت سابق، ولكنها منعتها من تجديد الزيارة، مشيرة إلى أن الوكالة الدوليّة سبق أن تأكدت من أن نتائج العينات البيئيّة التي أُخذت من هناك كانت سلبيّة. ومن ناحيتها، زعمت الوكالة بأنه لا علاقة لتلك النتائج بعملها، بالنظر إلى حقيقة أن إيران كانت قد أجرت تغييرات شاملة على الموقع قبل أخذ العينات منه. ولكنّ إيران أصرّت على موقفها. وبالمقابل، أشارت الوكالة إلى أنها مهتمة بأربعة مواقع في منشأة بارشين العسكريّة. قال الإيرانيون للوكالة، في معرض الإشارة إلى أن الموقع يمثل إحدى المنشآت العسكريّة الحساسة، بأنه يمكنها اختيار موقع واحد لزيارته. وهذا ما قامت به الوكالة، ولكنها لم تجد شيئاً. وهنا أيضاً رأى غولدشميت في الأعمال الإيرانيّة إشارة سلبيّة. لكن بما أن هذين الموقعين لا يخضعان لإتفاقيّة الضمانات، كانت الوكالة تملك صلاحيّة محدودة في زيارتهما بدون توفر دليل يشير إلى أن إيران تجري نشاطات نوويّة فيهما، وهو دليل لم يستطع غولدشميت توفيره، بالرغم من اتصالاته مع الإستخبارات الإسرائيليّة.

عكس التقرير الذي قدّمه بيار غولدشميت، وليس التقرير الذي قدّمه البرادعي، بشكل دقيق الحقيقة الكامنة المتعلقة بوضعيّة العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وإيران عندما يتعلق الأمر بالتفاوض على تفاصيل إتفاقيّة باريس. لم يتم إحرز تقدم ملموس منذ أن بدأت المفاوضات في ديسمبر/كانون الأول 2004. ونتيجة للضغوط المتزايدة من جانب الولايات المتحدة، ضغطت الترويكا الأوروبيّة بشدّة على إيران لكي تلتزم بتعليق دائم لبرامج تخصيب اليورانيوم لديها، وهو الأمر الذي رفض الإيرانيون القيام به.

سعت أوروبا إلى تليين موقف الإيرانيين عبر عرض مجموعة من الحوافز الإقتصاديّة، وشعرت بمزيد من القوة عندما أشارت وزيرة الخارجيّة الأميركيّة الجديدة، كوندوليزا رايس، في منتصف مارس/آذار إلى أن الولايات المتحدة على استعداد لتعليق اعتراضاتها على انضمام إيران إلى منظمة التجارة العالميّة، إضافة إلى تعليق عقوبات إقتصاديّة معينة تتعلق ببيع قطع غيار للطائرات، في حال تخلّت إيران عن برامج تخصيب اليورانيوم. ولكنّ الإيرانيين رفضوا ذلك العرض أيضاً.

من وجهة النظر الإيرانيّة، كان تعليق تخصيب اليورانيوم إجراء مؤقتاً لبناء الثقة يبقى ساري المفعول إلى أن تؤكّد الوكالة الدوليّة على الطبيعة السلميّة للبرنامج النووي الإيراني، وعندئذ يصار إلى إلغاء التعليق لتتابع إيران نشاطها النووي بنطاقه الشامل وفقاً لما هو مسموح به بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة، وتحت المراقبة الكاملة للوكالة الدوليّة. لكن بدأ يتضح بالنسبة إلى طهران أنه بغض النظر عما وافق عليه الأوروبيون في إتفاق باريس، لم يكن في نية الترويكا الأوروبيّة السماح لإيران بامتلاك قدرات ذاتيّة لتخصيب اليورانيوم، وهو ما يعني من الناحية العمليّة خضوع الدبلوماسيّة الأوروبيّة لأهداف السياسة الأميركيّة.

بذل الإيرانيون جهوداً حثيثة للتوصل إلى أرضيّة مشتركة. ففي مارس/آذار، وافق الإيرانيون على تقييد أفق برنامج التخصيب بحيث يقتصر على منشأة واحد تضم 3000 وحدة طرد مركزي فقط، بدلاً من 50000 وحدة وفقاً للمخططاتهم الأصليّة. وأشار الإيرانيون إلى أن هذه المنشأة ستكون خاضعة للمراقبة الكاملة من الوكالة الدوليّة. كما وعدت إيران بالمصادقة على البروتوكول الإضافي، وعلى السماح للوكالة الدوليّة "بالقيام بأعمال تفتيش غير مقيدة" في المنشآت الأخرى، بما في ذلك المواقع العسكريّة. لكن الولايات المتحدة رفضت المبادرة الإيرانيّة، مشيرة إلى أنها لا تزال توفر لإيران الموظفين، والخبرات التي يمكن استخدامها في منشأة سرّيّة تحتوي على أجهزة طرد مركزي.

لم ينتج عن الموقف الإيراني المتصلب سوى تعزيز مخاوف المتشددين في الولايات المتحدة وإسرائيل من أن لدى إيران نية في تطوير أسلحة نوويّة. بالطبع، عندما زار رئيسُ الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون الرئيسَ بوش في مزرعة

كـــراوفورد بولاية تكساس في منتصف أبريل/نيسان 2005، عرض على بوش آخر مـــا توفر من معلومات للإستخبارات الإسرائيليّة، بما في ذلك الصور التي التقطها القمر الصناعي الإسرائيلي، والتي قال شارون بأنها تعزز الزعم الإسرائيلي بأن إيران لا تملك برنامجاً لإنتاج الأسلحة النوويّة وحسب، بل وأن هذا البرنامج بلغ مرحلة مـــتقدمة جـــداً. كما أنه جرى إطلاع بيار غولدشميت وأولّي هينونين من الوكالة الدولـــيّة عـــلى هذه المعلومات، مما عزز من موقفهما المتشدد من إيران. بممارسة ضـــغوط مشـــتركة من وراء الكواليس على الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّية، دفعت الولايات المتحدة مفاوضي الترويكا الأوروبيّة إلى التشدد في مواقفهم حيال توقف إيـــران عـــن نشـــاطات التخصـــيب. وبحلول نهاية أبريل/نيسان، هدد الإيرانيون بالإنسحاب من المفاوضات المتعلقة بإتفاق باريس، واستئناف نشاطات التخصيب. وفي حالة تشبه الذعر، إقترحت الترويكا الأوروبيّة عقد لقاء في منتصف مايو/أيار لوضـــع إطار عمل لاقتراح أوروبي شامل تقدمه الترويكا الأوروبيّة لإيران بحلول شـــهر أغســـطس/آب. ووافقـــت إيـــران – التي سكن غضبها – على مواصلة المفاوضات.

كانت الولايات المتحدة تعمل على كسب الوقت، لأنها كانت واثقة من أن المفاوضات التي تجريها الترويكا الأوروبيّة مع إيران ستنهار في نهاية المطاف. في هذه الأثـــناء، كانـــت التحضـــيرات جاريـــة للدخول في مواجهة قاسيّة مع إيران في يونيو/حزيران. فقد فاجأ الرئيسُ بوش العالم كله تقريباً عندما رشّح في مارس/آذار 2005 المصـــممَ الأول للسياسة الأميركيّة تجاه إيران، جون بولتون، لمنصب سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة. لم تكن توجد إشارة أقوى يمكن أن يرسلها بـــوش من تعيينه في الأمم المتحدة رجلاً ظل يسخر علانية من هذه المنظمة الدوليّة طـــوال حـــياته المهنيّة. كان الهدف بسيطاً؛ تعيين مندوب جدّي سيدفع بعدوانيّة أجـــندة بـــوش في مجلـــس الأمن، بما في ذلك الدخول في مواجهة بشأن الموضوع الإيـــراني عندما تحيل الوكالة الدوليّة تلك القضية أخيراً إلى المجلس الأمن. والسبب هـــو أنـــه عندما يتعلق الأمر بقضية إيران، لم يكن لدى إدارة بوش سوى هدف سياسي وحيد، ألا وهو تغيير النظام مهما يكن الثمن.

الفصل السادس

المرحلة الأخيرة

كـــان آيـــة الله خامنئي شهيداً حيّاً في أذهان العديد من أتباعه، بعد أن نجا بأعجوبة من موت محتم في يونيو/حزيران 1981 عندما انفجرت قنبلة كانت مخبّأة في جهاز تسجيل مما سبب له إصابة دائمة، ولكنه بقي حياً. حملته دراساته الدينيّة من مدينة مشهد الأذرية في شمال إيران إلى مدينة النجف الشيعيّة في العراق، ثم إلى مدينة قم في إيران، حيث تتلمذ على يد آية الله الخميني. ومع تصاعد نفوذ آية الله الخميني، تصاعد نفوذ الخامنئي. وفي خريف العام 1979، تم تعيينه في أكثر المناصب بـــروزاً وأكـــثرها أهمّية كخطيب في المصلين في يوم الجمعة في طهران. وفي العام 1981، تم انـــتخابه رئيساً لإيران، ليكون أول رجل دين يحتل هذا المنصب، وأعيد انـــتخابه في العـــام 1985. وبحكم علاقته الوثيقة بآية الله الخميني، كان ضامناً بأن السياســـات التي ستتّبعها الحكومة الإيرانيّة محافظة بطبيعتها، وتنسجم مع مثاليات ورؤى الثورة الإيرانيّة والشريعة الإسلاميّة. وعندما تُوفي آية الله العظمى الخميني في العام 1989، إنتُخب كخليفة للخميني مرشداً أعلى لإيران. وبتمسكه بآراء معادية للغرب عداء مطلقاً، بما في ذلك دفاعه علناً في العام 2000 عن فكرة إزالة إسرائيل، كـــان يُـــنظر إليه على أنه زعيم محافظ متطرّف ومدافع غيور عن الإسلام. لكن بالرغم من كل ما تقدم، ربما يمثل آية الله علي الحسيني خامنئي أفضل أمل للتوصل إلى حلّ دبلوماسي للأزمة النوويّة.

مـــنذ أن نشـــرت الثورة الإيرانيّة دستورها في ديسمبر/كانون الأول 1979 (والـــذي جـــرى تعديله في العام 1989 لتمهيد الطريق أمام تعيين خامنئي بطريقة

شرعية خليفة لآية الله الخميني)، والتوجهات السياسيّة، والإقتصاديّة، والإجتماعيّة للجمهورية الإسلاميّة الإيرانيّة محكومة بالشريعة الإسلاميّة، كما يفسرها المذهب الشيعي الجعفري، الذي يعتبر المذهب الديني الرسمي في إيران. ينص الدستور الإيراني على انتخاب مرشد أعلى من قبل ستة وثمانين "رجلاً فاضلاً ومتعلماً" يشكلون مجلساً يُعرف بمجلس الأوصياء والذي ينتخبه الشعب الإيراني. وعندئذ، يقوم المرشد الأعلى بتعيين مجلس حماة الدستور الذي يتألف من اثني عشر عضواً، يختار المرشد الأعلى ستة منهم، فيما تختار الهيئة القضائية الإيرانيّة الأعضاءَ الستة الآخرين. يتولّى مجلس حماة الدستور مسؤولية تفسير الدستور الإيراني، إضافة إلى تحديد مؤهلات كل مرشّح (بناء على مدى التقيد بالمثل والقيم المنصوص عليها في الدستور) لمنصب يتم الوصول إليه عن طريق الإنتخاب، وخصوصاً منصب الرئاسة أو العضوية في البرلمان (وحتى أعضاء مجلس الخبراء). ويمكن لمجلس حماة الدستور الإعتراض على أي تشريع يجري اقتراحه في البرلمان الإيراني، أو المجلس. وفي حال صوّت المجلس لصالح تجاوز اعتراض مجلس الحماة، تُحال القضية إلى مجلس تشخيص مصلحة النظام الذي يفضّ النزاع بالتشاور مع المرشد الأعلى. والمرشد الأعلى هو القائد العام للقوات المسلّحة الإيرانيّة، ولديه سلطات مطلقة على كافة العمليات العسكريّة، والإستخباراتيّة، والأمنيّة، وهو الشخص الوحيد في إيران الذي يملك صلاحيّة إعلان الحرب. وسلطات المرشد الأعلى يقيّدها فقط مجلس الخبراء الذي يمكنه التصويت على إقالة المرشد الأعلى من منصبه في أي وقت.

منذ أن بدأت حالة المراوحة بين إيران والوكالة الدوليّة للطاقة الذرّية بشأن برامج إيران النوويّة، وآية الله خامنئي يتابع القضية عن كثب. والقرار الذي كلّف فيه حسن روحاني، سكرتير مجلس الأمن القومي الأعلى في إيران، بالعمل كمشرف على المفاوضات حول الملف النووي مع الوكالة الدوليّة يظهر مدى الجدّيّة التي يعلّقها خامنئي على هذه المسألة. وفي سبتمبر/أيلول 2004، وفي مسعى لتوجيه البرلمان الإيراني في الجدال الدائر حول ما إذا كان ينبغي سنّ قانون يحظر الأسلحة النوويّة في إيران من عدمه، أصدر خامنئي فتوى في خطبة الجمعة جاء فيها أن إنتاج الأسلحة النوويّة، وتخزينها، واستخدامها محرّم في الإسلام، وأن الجمهورية

الإســـلاميّة الإيرانـــيّة لن تمتلك هذه الأسلحة في يوم من الأيام. وبالرغم من هذه الفـــتوى، وقـــع البرلمان الإيراني في حالة جمود بسبب سنّ تشريع كان السبب في إطـــلاق هذا التصريح الجريء. كانت السياسات المحلّية السبب في إصدار البرلمان هذا القرار، وليس الأمن القومي الإيراني، لأن المرشد الأعلى هو المرجع الأخير في هـــذه المســـألة. كان أعضاء البرلمان الإيراني يعارضون سنّ تشريع يستبعد الخيار النووي في الوقت الذي تملك فيه إسرائيل ودول أخرى، من بينها باكستان والهند، بـــرامج لإنـــتاج أسلحة نوويّة. ولسوء الحظ، رأى العديد من المراقبين الغربيين في الجمـــود الـــذي أصاب البرلمان الإيراني مؤشراً على الإتجاه الحقيقي الذي تسير فيه إيران. ولكن خامنئي هو المرجع الأعلى في مسائل من هذا النوع، وبعد أن أصدر قراره على شكل فتوى، غلّف السياسة بالإسلام، مما جعل انحراف أي مسؤول عن المسار المرسوم الذي بيّنته الفتوى سبباً يسمح لمجلس الخبراء بإقالته من منصبه.

أدرك خامنئي حساسية البرنامج النووي الإيراني في السياسات المحلّية، ومدى ســـهولة اخـــتطافه على يد أشخاص لديهم استعداد لاستغلال العواطف الجيّاشة. ولذلـــك، فـــإن أي جهـــد يبذله الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة وإسرائيل، لاســـتخدام حالة الجمود في الموضوع النووي كمركبة لإثارة الإضطرابات داخل إيـــران سيفشـــل حـــتماً. فقد التفّ الشعب الإيراني عموماً حول القضية النوويّة بوصفها مسألة تتعلق بالكرامة والهيبة الوطنيّة. لكن كان في نية خامنئي التأكد من أن هـــذه العواطف القوميّة لن تبلغ أقصى حدود الحماسة وتتجلّى كصيحة عامة لكـــي تسعى إيران إلى امتلاك سلاح نووي. وفي يونيو/حزيران 2005، وفي ذروة انـــتخابات رئاسية شهدت منافسة حامية، عبّر آية الله خامنئي عن وجهة نظره في خطـــاب ألقاه في مناسبة ذكرى وفاة آية الله الخميني، في 4 يونيو/حزيران، حيث قال: "يقف العالم وكافة الدول التي تريد تأمين مستقبلها ضدّ احتكار التكنولوجيا الـــنوويّة عـــلى يـــد حفنة من البلدان. والقول بأنه لا يملك أي بلد حقّ امتلاك التكنولوجيا النوويّة يعني أن كافة الدول في العالم ستتوسل في غضون عشرين سنة إلى الـــدول الغربـــية أو الأوروبـــيّة لكي تلبّي احتياجاتها من الطاقة. ستُضطرّ إلى اســـتجداء الطاقـــة لكـــي تدير حياتها. وأي بلد، أو أمّة، أو مسؤول مخلص على

استعداد للقيام بذلك؟ اليوم، خطت أمتنا خطوة إلى الأمام في هذا الطريق. لقد أصبحت الرائدة في ذلك وهي تتمسك بموقفها بشجاعة. إيران لا تشكل خطراً على أي بلد وكل شخص يعرف هذه الحقيقة بشأن إيران. فنحن لم نهدد أياً من البلدان المجاورة".

بعد ذلك، تحوّل خامنئي إلى إدارة بوش فقال: "نحن لسنا خطراً من أي نوع على العالم، والعالم يعرف ذلك. يريد الأميركيون، بدعاياتهم الوقحة أن يؤثروا في الرأي العام العالمي. لكنهم لم يتمكنوا بعد من النجاح في ذلك وهم لن يتمكنوا من ذلك في المستقبل أيضاً... والقضية الأخرى التي يتكلمون عنها هي قولهم إن إيران تسعى إلى امتلاك قنبلة نوويّة. إنه كلام بعيد عن الواقع وغير صحيح، إنها كذبة واضحة. فنحن لسنا بحاجة إلى قنبلة نوويّة، كما أنه ليس لدينا الغايات ولا التطلعات التي تجعلنا بحاجة إلى استخدام قنبلة نوويّة. ونحن نعتبر أن استخدام الأسلحة النوويّة يتعارض مع الشريعة الإسلاميّة، وقد أعلنّا عن ذلك بوضوح".

لم تكن لدى خامنئي رغبة في الدخول في صراع لا مع الولايات المتحدة ولا مع إسرائيل. وغداة الإطاحة بصدام حسين، كان هو الشخص الذي وقف وراء مدّ اليد، عبر سويسرا، إلى الولايات المتحدة في أبريل/نيسان 2003، وهو الذي صرّح لممثله بوضع خيار التوصل إلى سلام مع إسرائيل على الطاولة. وحقيقة أن إدارة بوش فشلت في الردّ بأية طريقة على تلك المبادرة (عدا انتقاد السفير السويسري لدى الولايات المتحدة رسمياً لتقديمه هذا الإتصال بادئ ذي بدء) لم تُثنِ خامنئي عن الإستمرار في صياغة مقاربة معتدلة لحلّ الخلافات القائمة بين إيران والولايات المتحدة. ولكن كان أمامه صراع شاقّ لإقناع الولايات المتحدة بأنه صادق في ما يقول. وبدا أن الولايات المتحدة، بشخص إدارة بوش، أكثر تصميماً من أي وقت مضى على الدفع في اتجاه الدخول في مواجهة نهائيّة مع إيران.

تزامن ترشيح جون بولتون لمنصب سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة مع جهود متزايدة بذلتها وكالة الإستخبارات المركزيّة للتأثير في الإنتخابات الرئاسيّة القادمة في يونيو/حزيران 2005. وبدلاً من محاولة اختيار مرشح فائز، سعت الوكالة ببساطة إلى إذكاء مشاعر الإستياء العام الذي كان من المتوقع أن

يـــتجلّى في تنظيم مظاهرات عامة وأشكال أخرى من المعارضة المدنية. وفي حال أمكـــن توليد ما يكفي من عدم الإستقرار، فقد يسقط نظام الملالي الإيراني – كما ســـاور عقـــول أولئك الذين يرسمون السياسات في واشنطن العاصمة – من تلقاء نفســـه. وفي حـــال لم يسقط، فسيعتريه الضعف بحيث يصبح مكشوفاً أمام ضربة جوّيـــة شديدة توجَّه بالتزامن مع اضطرابات مدنية. والإحساس الذي ساور بعض الدوائر في واشنطن هو أنه في حال أظهرت الولايات المتحدة تصميمها على قصف إيـــران في حملـــة حاسمة، بحيث لا يُقتصر الأمر على استهداف المواقع النوويّة، بل يـــتعدّاها إلى ضـــرب مجموعة شاملة من الأهداف الحكوميّة والأمنيّة، فقد يتملّك الشـــعب الإيـــراني ما يكفي من الجرأة لكي يتولّى الأمور بنفسه ويزيح الملالي عن السلطة.

كان يوجد عدد من المشكلات في إستراتيجيّة الولايات المتحدة. أولاً: وقبل كل شيء، كان يسود في الكونغرس سخط عارم بسبب اختيار جون بولتون سفيراً للولايـــات المـــتحدة. وكانت الإدارة تهدف إلى تثبيت ترشيحه وتسلّمه لمنصبه في نيويورك بحلول أبريل/نيسان أو مايو/أيار على أبعد تقدير. حلّ شهر يونيو/حزيران وانقضـــى، ولمّ يـــتم تثبيت ترشيح بولتون. ثانياً: لم تتمكن الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّية من التوصل إلى دليل قاطع يثبت أن لدى إيران برنامجاً نووياً سرّياً. وهذا ما جعـــل إحالـــة الملف الإيراني من الوكالة الدوليّة إلى مجلس الأمن في يونيو/حزيران 2005 أمـــراً مستبعداً. ثالثاً: كان لا يزال هناك أمل بنجاح المفاوضات الجارية بين الـــترويكا الأوروبيّة وإيران. والمشكلة الأخيرة وربما الأكثر حساسية هي أن جهود الولايـــات المـــتحدة فشلت فشلاً ذريعاً في التأثير في الإنتخابات الرئاسيّة الإيرانيّة. ففي نتيجة كان لها وقع الصاعقة، إنتُخب عمدة طهران المحافظ، محمود أحمدي نجاد رئيساً. سارع أحمدي نجاد إلى التصريح بأن انتخابه يشكل انتصاراً عظيماً للإسلام، وإيذاناً بعهد جديد. قال أحمدي نجاد: "بفضل دماء الشهداء، برزت ثورة إسلاميّة جديدة، والثورة الإسلاميّة في العام 1384 [السنة الإيرانيّة الحالية] ستستأصل بإذن الله جـــذور الظلم في العالم. وستصل أمواج الثورة الإسلاميّة قريباً إلى كافة أرجاء العالم".

مــا إن تم الإعلان عن فوز نجاد حتى عرّف البيت الأبيض، في خطوة جرى التنسيق فيها بعناية مع وسائل الإعلام، أحمدي نجاد بأنه أحد مختطفي الرهائن عندما استولى الثوريون الإيرانيون على السفارة الأميركيّة في العام 1979. إستندت المزاعم الأميركيّة إلى الذكريات الشخصيّة لبعض الرهائن، وإلى صور فوتوغرافيّة غير مقنعة قــيل بأنهــا تُظهر أحمدي نجاد وهو يقتاد الرهائن. لكن سرعان ما تداعت صورة أحمــدي نجــاد تلك، لكنّ إدارة بوش، بإطلاقها هذه المزاعم، كانت تطلق الصلية التمهــيديّة لما أصبح بعد ذلك حرباً كلاميّة وخطابيّة قاسيّة بين الخصمين شديدي التطرّف.

كما جلب شهر يونيو/حزيران معه تصعيداً في التوتر بين الإيرانيين والترويكا الأوروبــيّة بســبب وضــعيّة المفاوضات المتمخضة عن إتفاق باريس. فقد استمرّ الإيرانــيون في التزامهم بتعليق نشاطات التخصيب، ولكنهم احتاجوا إلى الترويكا الأوروبــيّة لإحراز تقدم. كانت الترويكا، بضغط من الولايات المتحدة، تلحّ على إيران لكي توقف برنامج تخصيب اليورانيوم برمّته، وهو أمر رفضت إيران التفكير فــيه. وفي نفــس الوقت، كانت إيران، بتعاونها مع روسيا، تدرس عرضاً روسياً لتخصيب اليورانيوم الإيراني. لم تكن الصفقة الروسيّة واضحة بشأن ما إذا كانت ستتضــمن خام يورانيوم إيرانياً خضع لمعالجة بسيطة، أو سادس فلوريد اليورانيوم المنــتَج في إيــران. وعــلى أيــة حال، تسبب العرض الروسي بانعطاف آخر في المفاوضــات الجارية. فمن أجل المساعدة على حلحلة الأمور بالتعاون مع الترويكا الأوروبــيّة، عرضــت إيران الإقتصار في عمليات التخصيب بالطرد المركزي على بضــع مئات من أجهزة الطرد، والتراجع عن عرض سابق باستخدام 3000 وحدة طــرد مركزي. ولكن الولايات المتحدة عبّرت عن معارضتها بوضوح: يتعين على إيــران تفكــيك كافة منشآت التخصيب لديها. ولن يتم السماح ولو لجهاز طرد مركــزي وحيد بالعمل بناء على هذا الموقف الأميركي. وفي حين لم تعبّر الترويكا الأوروبــيّة عــن موقفهــا بهذه العبارات الصارخة، فقد رأت في تفكيك منشآت التخصيب خطوة منطقية متى وافقت إيران على تعليق كامل لنشاطات التخصيب. ويــبدو أن أحــداً لم يكن يسمع عندما قالت إيران بأنه لا يوجد شيء يمكن أن

يحملها على التخلّي عن جهودها في تخصيب اليورانيوم.

لم يحمل اجتماع مجلس الحكام في الوكالة في يونيو/حزيران 2005 شيئاً جديداً، حيث أعاد المدير العام للوكالة الدوليّة، محمد البرادعي، ونائب المدير العام لشؤون الضمانات، بيار غولدشميت، عرض التقارير الخاصة باجتماع مارس/آذار 2005، بعد إضافة القليل من التغييرات التقنية. وعبّر كلا الرجلين عن عدم رضاهما عن مدى التعاون الإيراني وسرعته، بالرغم من أنهما لم يتمكنا من تقديم أية معلومات تؤيد الفكرة التي تتحدث عن نشاط نووي غير معلن عنه في إيران. لكن كان هناك ميل مقلق في تقارير الوكالة الدوليّة. فبدلاً من التشديد على ما يتم العثور عليه في إيران، ووضعه في سياق عمليات الوكالة، بدأت الوكالة بانتهاج مسار تحليلي بهدف تقييم ما لم يتم العثور عليه، وإجراء عمليّة التقييم في سياق ما كانت الأطراف الأخرى تتكهن باحتمال وجوده في إيران. وخلاصة القول، كان يُطلب إلى الحكومة الإيرانيّة على نحو متزايد إثبات العكس. وكما حصل مع العراق في السنين الفائتة، كلما زاد الإيرانيون من مدى تعاونهم، كلما زادت التكهنات في أوساط الوكالة الدوليّة وغيرها. وبدا أن العالم في خطر تكرار الأخطاء نفسها مع إيران، عبر السماح بإخضاع عمليّة صادقة لنزع الأسلحة لسياسة تغيير الأنظمة. كانت إيران تزداد تبرّماً من العمليّة التي تنتهجها الوكالة الدوليّة/الترويكا الأوروبيّة، وأثارت المسألة في 1 أغسطس/آب عبر إعلام الوكالة الدوليّة بعزمها على استئناف عمليات تحويل اليورانيوم في منشأة أصفهان، أو ما يعني باختصار إستئناف عمليات تحويل أكسيد اليورانيوم إلى رابع فلوريد اليورانيوم، ثم تحويله إلى سادس فلوريد اليورانيوم. كما أشعر الإعلان الإيراني الوكالةَ الدوليّة والترويكا الأوروبيّة بأن إيران لن تتحمّل بعد الآن الإهانات المستمرّة لكرامتها وأمنها القومي عبر الإستجابة لطلب التجميد الكامل لنشاطات التخصيب لأجل غير محدود.

جاء في الرسالة الإيرانيّة، "أبدت إيران تعاوناً وثيقاً مع الوكالة، على مدى السنتين الأخيرتين، في معالجة القضايا والتساؤلات التي أثيرت حول برنامجها النووي السلمي. لقد تم حلّ كافة القضايا الجوهريّة، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة

بمصادر التلوّث باليورانيوم عالي التخصيب، الآن. وباستثناء القليل من التساؤلات، التي تدور حول تكهنات غالباً، لم يعد يتبقّى المزيد لإغلاق هذا الفصل".

إستخدم الإيرانيون عبارات قاسيّة في حديثهم عن الوكالة الدوليّة عندما قالوا: "من دواعي الأسف أن إيران حصلت على القليل جداً، هذا إن كانت قد حصلت على شيء أصلاً، وبالمقابل وسّعت بشكل متكرر نطاق تدابيرها الطوعيّة لبناء الثقة، ولكنها قوبلت بنكث الوعود وتوسيع نطاق الطلبات. فلا يزال يتعين الوفاء بالوعود التي قطعتها الترويكا الأوروبيّة في أكتوبر/تشرين الأول 2003 بشأن التعاون النووي والأمن الإقليمي ومنع انتشار الأسلحة النوويّة... ولا يزال يتعين على الترويكا الأوروبيّة/الإتحاد الأوروبي احترام اعترافه، في إتفاق باريس الموقّع في نوفمبر/تشرين الثاني 2004 "بحقوق إيران بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة والتي تمارَس بما ينسجم وواجباتها المنصوص عليها في المعاهدة، وبدون تمييز".

أشار الإيرانيون إلى أنه "بعد ما يزيد على ثلاثة شهور من المفاوضات عقب إتفاق باريس، تبين أن الترويكا الأوروبيّة/الإتحاد الأوروبي يريد ببساطة مفاوضات مطوّلة وعقيمة، مما يضرّ بممارسة إيران لحقها الذي لا يمكنها التفريط فيه في استئناف نشاطات التخصيب المشروعة، وهو ليس لديه نية أو قدرة على عرض اقتراحاته المتعلقة بتقديم ضمانات موضوعيّة حول الطبيعة السلميّة للبرنامج النووي الإيراني، إضافة إلى تقديم ضمانات أكيدة بالتعاون الإقتصادي، والتكنولوجي، والنووي وتقديم التزامات قاطعة بالقضايا الأمنيّة".

خلص الإيرانيون إلى أنه "بات جلياً الآن أن المفاوضات لا تسير بموجب ما هو منصوص عليه في إتفاق باريس بسبب سياسة الترويكا الأوروبيّة/الإتحاد الأوروبي القائمة على تطويل أمد المفاوضات بدون أدنى محاولة للسير قدماً في الوفاء بالتزاماته بموجب إتفاق طهران أو باريس. إن الغرض من مواصلة التسويف هو الإبقاء على التعليق لأطول فترة ممكنة لجعله أمراً واقعاً. وهذا يتناقض مع نص إتفاق باريس وروحه ولا ينسجم مع مبادئ المفاوضات التي ترتكز على حسن النوايا".

ثم أسقط الإيرانيون قنبلتهم بتحدّيهم الترويكا الأوروبيّة والوكالة الدوليّة

بتنفيذ تهديداتهم:

> "بموجب تأكيد مجلس الحكام في الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّية، فإن التعليق 'إجراء طوعي وغير ملزم قانوناً هدفه بناء الثقة'. وعندما يعترف المجلس صراحة بأن التعليق 'ليس واجباً ملزماً من الناحية القانونيّة'، لا توجد صياغة من جانب المجلس يمكن أن تحول هذا الإجراء الطوعي إلى عنصر ضروري لأي شيء. في الواقع، لا يوجد لدى مجلس الحكام أرضية واقعيّة أو قانونيّة، كما أنه لا يملك أية سلطة منصوص عليها في القانون تسمح له بالتقدم بمثل هذا الطلب أو فرضه، أو فرض تبعات نتيجة لهذا الطلب. وعلى ضوء ما تقدم، قررت إيران استئناف نشاطات تحويل اليورانيوم في منشأة تحويل اليورانيوم في أصفهان في 1 أغسطس/آب 2005".

سارعت الترويكا الأوروبيّة شبه المذعورة إلى الإفصاح في 5 أغسطس/آب 2005 عن اقتراح ملموس تم تأخير الإعلان عنه عن عمد لفترة طويلة ويتعلّق بكيفية السير بموجب إتفاق باريس. وكما توقّع الإيرانيون، لم تقدم الوثيقة/الإقتراح شيئاً جديداً. في الواقع، لم تكن الوثيقة أكثر من اقتراح مكرر بدرجة كبيرة سبق أن تقدمت به الترويكا الأوروبيّة ورفضته إيران قبل قبول كافة الأطراف بإتفاق باريس، ولكنه أدرج في مجموعه الموقف الأميركي الإسرائيلي القائل بأنه لا يمكن لإيران امتلاك برنامج تخصيب نووي بأي طريقة أو شكل أو صيغة. كما دعا إيران إلى القبول بالشروط التي تتجاوز كل شيء نصت عليه معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة (وعلى وجه الخصوص الإقتراح الجريء بأن تقبل إيران "بالتزام ملزم قانوناً بعدم الإنسحاب من معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة وإبقاء كافة المنشآت النوويّة الإيرانيّة خاضعة لإتفاقيّة الضمانات الموقّعة مع الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّية تحت كافة الظروف" والسماح "لمفتشي الوكالة بزيارة أي موقع أو إجراء مقابلة مع أي شخص يرونه على علاقة بعمليات مراقبة النشاط النووي الإيراني"). وخلاصة القول، أفادت رزمة الحوافز التي تقدمت بها الترويكا الأوروبيّة بأنه سيكون هناك معيار واحد لإيران في ما يتعلق بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة والطاقة النوويّة، ومعيار آخر لباقي الدول في العالم.

لم يكن رفض إيران الفوري لاقتراح الترويكا الأوروبيّة أمراً غير متوقّع. ففي رسالة غاضبة ردّت فيها إيران على اقتراح الترويكا الأوروبيّة، لم تتحفظ إيران عن توجيه اللكمات. جاء في الرسالة الإيرانيّة "إن الإقتراح الذي تقدمت به الترويكا الأوروبيّة/الإتحاد الأوروبي في 5 أغسطس/آب 2005 يعدّ انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ومعاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة، وإعلان طهران وإتفاق باريس الموقّع في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2004".

يفترض الإقتراح حقوقاً وتراخيص للترويكا الأوروبيّة من الواضح أنها تتجاوز القانون الدولي أو حتى تنتهكه وتفرض موجبات على إيران لا يوجد لها مكان في القانون أو الممارسة العمليّة.

يدمج هذا الإقتراح سلسلة من المطالب أحادية الجانب وذاتيّة النفع بما يفوق المطلوب قانوناً من إيران، وهي تتراوح بين القبول بانتهاكات السيادة والتنازل عن حقوق لا يمكن التفريط فيها.

- إنه يسعى إلى إرغام إيران على القبول بعمليات تفتيش غير مقيدة وغير قانونيّة تتجاوز إلى حدّ بعيد إتفاقيّة الضمانات أو البروتوكول الإضافي إضافة إلى كافة بنود لائحة الوكالة الدوليّة وتفويضها.
- ويطالب إيران بالتخلّي عن معظم أجزاء برنامجها النووي السلمي.
- كما يسعى إلى وضع معايير ذاتيّة، وتمييزيّة، ومجرّدة من أي أساس للبرنامج النووي الإيراني.
- يمكن لهذه المعايير أن تعطل من الناحية العمليّة معظم البنيّة التحتيّة للبرنامج النووي الإيراني.
- في حال جرى تطبيق هذه المعايير على نطاق عالمي، فلن تؤدي إلاّ إلى احتكار الدول التي تملك أسلحة نوويّة للصناعة النوويّة.

خلص الإيرانيون إلى أن "الإقتراح لا يخرق إتفاق باريس وحسب، بل إنه في الواقع يسخر منه... وهذا الإقتراح ليس أكثر من قائمة طويلة بالأعمال المطلوبة من إيران ويخلو على نحو غير معقول من أية عروض لإيران ويظهر غياب أية محاولة أو حتى إيحاء بمظهر من التوازن. إنه يصل إلى حدّ توجيه إهانة للجمهورية الإيرانيّة وهو ما يتعين على الترويكا الأوروبيّة الإعتذار عنها".

فيما عدا موضوع الإعتذار، أذاعت الترويكا الأوروبيّة تصريحاً ربما جرت صياغته هو الآخر في واشنطن العاصمة أو تل أبيب. ففي نبرة استعلائيّة خاليّة من أي أساس قانوني يستند إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة أو أي قرار أصدرته الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّية، أشارت الترويكا الأوروبيّة إلى أنه لا يزال هناك العديد من التساؤلات حول الطبيعة السلميّة الحصريّة للبرنامج النووي الإيراني، وألمحت إلى وجود جهود لصنع أسلحة نوويّة بالقول: "إننا لا نعتقد بأن لدى إيران أية حاجة عملانيّة للقيام بنشاطات لإنتاج موادّ انشطارية بنفسها، أو أنه يوجد سبب آخر لاستئناف العمل في أصفهان، إذا كانت نواياها من برنامجها النووي سلميّة حصراً... وأي استئناف للنشاطات المعلّقة حالياً، بما في ذلك تحويل اليورانيوم، سيؤدي فقط إلى زيادة القلق الدولي من الهدف الحقيقي من البرنامج النووي الإيراني".

جاءت الأعمال الإيرانيّة، بقدر ما بدت متهوّرة، نتيجة للإحباط المتزايد الذي شعر به آية الله خامنئي من استخدام الولايات المتحدة للمفاوضات مع الترويكا الأوروبيّة كوسيلة لإدامة تعليق إيران لبرنامج تخصيب اليورانيوم. كان الإيرانيون قد استثمروا موارد كبيرة في تطوير هذه القدرات، والآن يوجد لديهم آلاف التقنيين الذين تلقّوا تدريبات عالية بلا عمل، والتعليق لا يزال ساري المفعول. وفي غياب أي تحرّك جدّي من جانب الأوروبيين، لم يعد أمام إيران خيار آخر - من وجهة نظر خامنئي - سوى استئناف العمليات، حتى وإن كان ذلك على نطاق محدود.

من نافل القول إن الأعمال الإيرانيّة لم تلقَ صدى طيباً لدى أوروبا أو الوكالة الدوليّة. وظهر الرئيس بوش على التلفزيون الإسرائيلي، وأعاد التأكيد على موقف إدارته من أن "كافة الخيارات تبقى مطروحة على الطاولة" عند التعامل مع إيران. وسارع محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدوليّة، إلى التدخل فصرّح بأن الدبلوماسيّة هي الطريقة الوحيدة لحلّ المسألة مع إيران. كان البرادعي في موقف لا يُحسد عليه. فقد تجاوز للتوّ توصية أميركيّة بإعاقة توليه منصب المدير العام للوكالة للمرة الثالثة. والولايات المتحدة، بشخص جون بولتون، لم تكن راضية عما تعتبره موقفاً ضعيفاً من جانب البرادعي في المسألتين الكورية الشماليّة والإيرانيّة، إضافة

إلى موقفه الذي حظي بتغطية واسعة والذي اتخذه قبل غزو العراق في مارس/آذار 2003، عندما عارض بشكل مباشر موقف إدارة بوش القائل بامتلاك العراق برنامجاً لصنع أسلحة نوويّة (وتبيّن أن موقف البرادعي كان صحيحاً). كان البرادعي يستعدّ لنيل جائزة نوبل للسلام، ولم يشأ أن يُرى من قبل أي كان بأنه موضع شبهة بحال من الأحوال. ولذلك، احتاج إلى الإنحناء أمام العواصف السياسيّة التي كانت تهبّ في فيينا بسبب إيران التي ترفض إبداء أدنى قدر من المرونة في موقفها في الوقت الذي كان هو شخصياً يرفض كل حل عدا الحل الدبلوماسي لهذة المسألة.

لم تكن الولايات المتحدة لتسهّل الأمور على البرادعي. ففي أغسطس/آب، أعاد الرئيس بوش، متجاوزاً حالة السخط المتناميّة داخل مجلس الشيوخ بسبب ترشيح الرئيس لجون بولتون لمنصب سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، أحدَ المحافظين الجدد المتشددين تجاه الملف الإيراني، في وقت كانت تدفع فيه الولايات المتحدة بقوة لكي يتولّى مجلسُ الأمن هذا الملفّ. وكان ذلك يعني أنه بولتون سيكونان في المكان المثالي للدفع بأجندة إدارة بوش.

من حسن حظ البرادعي أنه كان يتمتع ببعض الحلفاء ذوي النفوذ الذين يؤيدون التوصل إلى حلّ دبلوماسي. فقد قال المستشار الألماني غيرهارد شرودر، في ردّ مماثل على كلمات بوش، "دعونا نسحب الخيار العسكري من الطاولة. فقد تبين لنا أنه لم ينجح". كما أن روسيا التي تملك استخدم حقّ النقض في مجلس الأمن وقفت بقوة بجانب المساعي الدبلوماسيّة، فأصدرت تصريحاً رسمياً جاء فيه: "إننا نفضل المزيد من الحوار، ونعتبر أن استخدام القوة مع إيران خطير ويعود بنتائج عكسية، وهو أمر يمكن أن تكون له عواقب وخيمة ويصعب التكهن بها... إننا نرى بأن المشكلات التي تتعلق بالنشاطات النوويّة الإيرانيّة ينبغي أن تحلّ من خلال الوسائل السياسيّة والدبلوماسيّة، بالإستناد إلى القانون الدولي وتعاون إيران الوثيق مع الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّية".

كان البرادعي بمثابة شوكة في خاصرة إدارة بوش، وخصوصاً في ما يتعلق بالبرامج النووية الإيرانيّة. إعتقدت إدارة بوش بأن الملف الإيراني ينبغي فتحه وليس

إغلاقــه، وأن والمســلك الدبلوماسي الذي ينتهجه البرادعي لا يتماشى مع عمل وكالــة تقنية وحسب، بل والأهم من ذلك أنه يُستخدم من قبل إيران في كسب الوقــت إلى أن تــتمكن مــن تأمين برنامجها الخاص بإنتاج أسلحة نوويّة. ولكنّ الــبرادعي لم يكن من النوع الذي يلين، فلطالما انتقد ما يعتبره الموقف المغالي الذي تــتخذه الولايــات المتحدة وغيرها عندما يتعلق الأمر بتنفيذ سياسات منع انتشار الأسلحة الصارمة في الخارج فيما توسّع برامجها الخاصة لإنتاج الأسلحة النوويّة في الداخل. قال البرادعي: "يتعين علينا التخلّي عن المفهوم غير العملي الذي يقول إنّه من المستهجَن أخلاقياً سعي بعض البلدان إلى امتلاك أسلحة دمار شامل، فيما يُعتبر مقــبولاً أخلاقياً إعتماد بعض الدول الأخرى على نفس هذه الأسلحة في ضمان أمــنها، والإســتمرار بالتأكيد في إدخال تحسينات على قدراتها وخططها المسبقة لاســتخدامها". كان البرادعي قلقاً على وجه الخصوص من التقرير السياسي الذي أعدّتــه وزارة الدفــاع الأميركيّة في 15 مارس/آذار 2005 بعنوان "مبدأ العمليات الــنوويّة المشتركة"، والذي جعل من الجائز نشر الولايات المتحدة أسلحتها النوويّة بطــريقة استباقيّة، في بيئات غير نوويّة، إما لإلحاق الهزيمة بمعارضة تقليدية ساحقة، أو لضمان نصر أميركي بكل بساطة.

لكــن لكــل عملة وجهان، فكان على البرادعي التصدّي بالمثل للهواجس الأوروبــيّة والأميركيّة من الأعمال الإيرانيّة في أغسطس/آب 2005. ومع تصاعد الــتهديدات بشنّ حرب، رفع محمد البرادعي تقريراً في 2 سبتمبر/أيلول 2005 إلى مجلــس الحكام في الوكالة الدوليّة لم يكن من الممكن استنتاج شيء منه، "لا توجد موادّ أو نشاطات نوويّة غير معلَن عنها في إيران". لم يكن مهماً عدم قدرة البرادعي عــلى الإشــارة إلى وجود دليل يشير إلى وجود موادّ أو نشاطات غير معلَن عنها داخل إيران. فقد تغيرت طبيعة التحقيق، بفضل ضغوط الولايات المتحدة، ليتحول إلى بحــث مصــمم لإثبات العكس، في مقابل أي بحث حقيقي عن الحقيقة. أقرّ الــبرادعي بالنواحي التي تتجاوز قانوناً مدى التحقيق، مصرحاً بأن طهران وحدها تملك مفتاح حلّ المشكلة، ولكن ذلك سيتطلب من إيران تقديم مستندات للوكالة الدولــيّة ومــنحها إذناً بالدخول إلى منشآت لا توجد أية موجبات قانونيّة تفرض

على إيران منحها. وبدلاً من تصفية أية مسائل عالقة (بالرغم من أن البرادعي أغلق الباب تقريباً على الأسئلة التي تحيط بمصادر التلوّث باليورانيوم عالي التخصيب والمتدنّي التخصيب الذي تم اكتشافه في إيران، إذ يبدو أن الرواية الإيرانيّة للأحداث - أن الموادّ المعنية أصابها تلوّث عرضي من المواد النوويّة التي استوردها من باكستان - كانت في الواقع صحيحة)، بدأ البرادعي يتعمّق في البحث في تاريخ البرامج النوويّة الإيرانيّة، بطرح أسئلة عن نشاطات يرجع تاريخها إلى العام 1985.

بعد أن قدّم البرادعي تقريره، دخل مجلس الحكام في الوكالة الدوليّة في جدال ساخن حول ما ينبغي فعله مع إيران. جادلت الولايات المتحدة، ومعها الإتحاد الأوروبي هذه المرّة، بقوة من أجل إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن، فيما قاومت روسيا والصين، إلى جانب دول عدم الإنحياز، فكرة الإحالة، وطالبت بمنح مزيد من الوقت للدبلوماسيّة. وكحل وسط، أعلن المجلس "أن حالات الفشل التي وقعت فيها إيران والخروقات العديدة لواجباتها المنصوص عليها في إتفاقيّة الضمانات الخاصة بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة... تشكّل حالة عدم امتثال" وأن "تاريخ إيران في إخفاء النشاطات النوويّة... وطبيعة هذه النشاطات التي برزت إلى السطح في سياق تحقيق الوكالة من التصريحات التي تقدمت بها إيران منذ سبتمبر/أيلول 2002، وفقدان الثقة الناتج بأن البرنامج النووي الإيراني محصور بالأغراض السلميّة، كل هذه الأمور أثارت تساؤلات تقع في نطاق اختصاص مجلس الأمن، بوصفه الهيئة التي تتحمل المسؤولية الرئيسيّة في المحافظة على السلم والأمن الدوليين". لكن بدلاً من إحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن على الفور، وهو الأمر الذي كانت ستعارضه روسيا والصين، قررت الوكالة الدوليّة إرجاء تحديد الزمان ومحتوى أي تقرير يُرفع إلى مجلس الأمن إلى وقت لاحق.

أرسل قرار مجلس الحكام إشارة قوية إلى إيران مفادها أنها بحاجة إلى إبداء تعاون، ولكنه دعم وجهة نظر إيران بأن ما طلبته الوكالة الدوليّة يتجاوز ما هو مطلوب بحكم القانون. أشارت الوكالة الدوليّة في قرارها إلى أن جهودها المتواصلة "من أجل متابعة المعلومات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني والنشاطات التي يمكن

أن تكـــون عـــلى صلة بذلك البرنامج" تواجه عوائق بسبب حقيقة أن السلطات القانونـــيّة التي تتمتع بها الوكالة الدوليّة في ملاحقة هذه القضايا محدودة. ومن أجل الإلـــتفاف على هذه القضايا، أيّدت الوكالة في قرارها فكرة أن إيران تشكّل حالة تَثبّـــت خاصة تتطلب من إيران إقتراح قيود تتجاوز تلك القيود المنصوص عليها في معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة.

وفّر القرار فرصة شجعت البرادعي على مواصلة الجهود الدبلوماسيّة، وذلك بإشـــارته إلى أن "الكـــرة الآن في ملعب إيران لكي تواصل تعاونها مع الوكالة في أسرع وقت ممكن". لكن القرار الصادر عن مجلس الحكام في الوكالة الدوليّة تعرّض للإدانـــة في طهـــران. فقـــد هدد الإيرانيون بإنهاء التزامهم الطوعي بالبروتوكول الإضـــافي، وإلغـــاء مـــا تبقّى مما يسمونه "تنازلات طوعية ومؤقتة"، مثل تعليقهم لنشـــاطات التخصـــيب، ما لم تتراجع الوكالة عن قرارها. وفي إشارة إلى التهديد المبطن بإحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن، هدد وزير الخارجيّة الإيراني بالمثل بأن إيـــران ربما تردّ على أية إحالة بالإنسحاب من معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة جملة واحدة. غير أن ممثلي آية الله خامنئي عرضوا ردّاً اتسم بمزيد من الدبلوماسيّة، يـــنصّ عـــلى أن إيران ستواصل الإلتزام بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة، وأن مدى تجاوب إيران سيحدّده ما ستوفره الترويكا الأوروبيّة بعد ذلك.

عندما ثار الخلاف حول القرار الذي أصدره مجلس الحكام في الوكالة الدوليّة، دُفـــع محمد البرادعي أكثر إلى دائرة الضوء الدوليّة عبر منحه في العام 2005 جائزة نوبـــل للسلام. حتى أن إيران شعرت بأن البرادعي يستحق هذه الجائزة. ولكن في حـــين أضـــاف مـــنحُ الـــبرادعي جائزة نوبل للسلام المزيد من المصداقية للمسار الدبلوماســـي، كان هناك جهات تصرّ على الدفع بقوة باتجاه عملٍ عسكري. ففي أعقـــاب تصويت الوكالة الدوليّة، سافر وفد من أعضاء الكنيست الإسرائيلي إلى الولايـــات المتحدة، وحذّر من أنه يتعين على أميركا وحلفائها التحرّك، باستخدام القـــوة إذا تطلـــب الأمر، لوقف برنامج الأسلحة النوويّة الإيراني. وقال الوفد إن إسرائيل ستتحرك بطريقة أحادية إذا لم يتم فعل شيء.

لم تـــؤدّ عبارات الوفد الإسرائيلي، إضافة إلى الخطاب المشابه من واشنطن،

وتـــزايد التكهـــنات في وسائل الإعلام الأميركيّة حول ضربة عسكريّة أميركيّة أو إســـرائيلية توجّه إلى إيران، إلاّ إلى زيادة تطرّف الرئيس الإيراني أحمدي نجاد الذي قال في تصريح علني في أكتوبر/تشرين الأول 2005 بأنه ينبغي: "مسح إسرائيل عن وجـــه الأرض". في الواقـــع، لا أهمّيّة لحقيقة أن الرئيس أحمدي نجاد لا يمتلك أي صلاحيّة في ما يتعلق باستخدام القوة في مواجهة أي تهديد، محلّي كان أم خارجي (لأن كافة الصلاحيات في يد المرشد الأعلى خامنئي)، كما أن لا أهمّيّة لحقيقة أن المرشد الأعلى أية الله خامنئي اتخذ موقفاً معارضاً بشكل واضح وجلي حين أشار إلى أن إيران "لن تقوم بعمل عدائي ضدّ أي دولة. ونحن لن ننتهك حقوق أي دولة في أي مكان في العالم". بل تكمن الأهمّيّة في أن تصريح أحمدي نجاد استحوذ على انتـــباه العالم، فرفع إيران إلى مستوى تهديد حقيقي في أذهان الكثير من الناس، في أميركا وغيرها.

فتحت زلّة لسان أحمدي نجاد الباب أمام إدارة بوش التي أدركت أن الطريق أمامهـــا أصـــبحت معبّدة لإحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن. وكل ما كانت الولايات المتحدة بحاجة إليه هو إظهار اهتمام مصطنَع بالدبلوماسيّة، فالتقت وزيرة الخارجيّة الجديدة، كوندوليزا رايس، بنظيرها في روسيا لتشجيع الروس على العمل مع الترويكا الأوروبيّة من أجل التوصل إلى حلول خلاّقة لحالة الجمود بين الوكالة الدولـــيّة وإيـــران. وهي لم تقدم ذلك الإقتراح بسبب اهتمامها بالدبلوماسيّة، بل لإشـــراك الـــروس عـــبر إقناعهم بجدوى العمليّة (عرض الإتحاد الأوروبي حوافز إقتصاديّة على إيران مقابل تخلّيها بالكامل عن برنامج التخصيب النووي) التي كان فشلها محتّماً لأنه لم يكن لدى الولايات المتحدة أية نية في رؤية نجاحها.

بالمقابل، ساعدت الواقعية على تلطيف القرار الأميركي لكي يبدو دبلوماسياً. صـــحيح أن أوروبا تصرفت كجبهة موحّدة في الضغط على الوكالة الدوليّة لكي تحيل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن في سبتمبر/أيلول، غير أن حقيقة امتناع الروس والصـــينيين عن التصويت جعلت قرار الإحالة بدون جدوى. أضف إلى ذلك، أن الســـير في المسألة بتهور لن يؤدي إلاّ إلى فرط الإجماع الدولي. لكنّ امتناع الروس والصـــينيين عـــن الإعتراض على قرار الوكالة الدوليّة يعني أنه تتوفر فرصة يمكن

استغلالها، حسب اعتقاد الأوروبيين، ولذلك ضغطوا بشدّة لكي تدعم أميركا المسار الدبلوماسي.

وافقت واشنطن إلى حدّ دعم مبادرة أوروبيّة سمحت لإيران بإنتاج سادس فلوريد اليورانيوم، طالما أن معالجته تتم خارج إيران. في الواقع، عكس الإقتراحُ الأوروبي الإقتراحَ الذي تقدم به الروس، وأشار الاقتراح إلى أن المقاربة الأوروبيّة القائمة على التودد إلى الروس من خلال الدبلوماسيّة تحقق نجاحاً. فقد اعتقد الأوروبيون بأنه في حال رفضت إيران مقاربة أوروبيّة روسيّة مشتركة، فلن يكون أمام الروس خيار سوى دعم إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن.

بالرغم من أن الولايات المتحدة دعمت في العلن موقفاً دبلوماسياً من إيران، إلا أنها في الواقع كانت تضاعف جهودها خلف الكواليس لتسميم الأجواء عبر المبالغة في الخطر الذي يشكّله برنامج إيراني لصنع أسلحة نوويّة. وفي صيف العام 2005، روّجت الولايات المتحدة معلومات استخباراتيّة جديدة كانت في حوزتها، حصلت عليها من حاسوب محمول حصلت عليه من مصادر مجهولة. إحتوى[o] الحاسوب على ملفات ومخططات ادّعت الولايات المتحدة بأنها تربط البرنامج النووي الإيراني باستخدامات عسكريّة، بما في ذلك رسومات بيانيّة زعمت الولايات المتحدة بأنها لرأس حربي نووي. جرى تسريب خبر وجود الحاسوب المحمول ومحتوياته إلى الصحافة، مما ولّد عاصفة من النقاشات العامة حول الخطر الذي تمثّله إيران.

جاء الحصول على الحاسوب المحمول ثمرة تعاون مشترك بين الإستخبارات الإسرائيليّة والإستخبارات الألمانيّة. باستخدام الشبكة التي تم بناؤها داخل إيران، تمكن الألمان من الوصول إلى ملفات تشغيليّة داخليّة حاسوبيّة معينة مرتبطة بعمليات بحث وتطوير تُجرى على مركبة إعادة دخول مخروطيّة ثلاثيّة للصاروخ الإيراني شهاب - 3. يتميز الصاروخ شهاب - 3 بمدى أطول من الصاروخ سكود الذي اعتُمد عليه في تصميم الصاروخ شهاب - 3، ولذلك فهو يتميز بسرعة إعادة دخول إلى الغلاف الجوي الأرضي أعلى بكثير مع اقترابه من نقطة سقوطه. غير أن تصميم الرأس الحربي التقليدي لا يتحمّل هذه السرعة العالية جداً،

ممـــا سيتســـبب في ســـقوط الرأس الحربي ودورانه، ولذلك فإما أنه لن ينفجر أو سيســـقط بعـــيداً عـــن هدفه المقصود مسافة عدة كيلومترات. واستخدام تصميم مخـــروطي ثلاثـــي سيمكّن الرأس الحربي للصاروخ شهاب - 3 من البقاء في حالة مســـتقرة نسبياً أثناء دخوله الغلاف الجوي ثانية، مما سيزيد من موثوقية الصاروخ ودقّته.

أساءت الولايات المتحدة تفسير مادّة تصميم الرأس الحربي المخروطي الثلاثي بـــأن اعتبرته دليلاً على وجود تصميم إيراني لرأس حربي نووي. وبالمثل، أشارت محتويات الحاسوب المحمول إلى مشروع لتصنيع الملح الأخضر في إيران حيث ربط هذا المشروع تصنيع رابع فلوريد اليورانيوم (الذي يشار إليه أحياناً بالملح الأخضر) بالجـــيش الإيـــراني. أما سائر مستندات الحاسوب فقد كانت على علاقة بتجارب مـــزعومة لرأس حربي شديد الإنفجار قيل بأنها مرتبطة ببرنامج إيراني لصنع أسلحة نوويّـــة. وفي حين أنه ربما توجد علاقة بين ملفات الرأس الحربي ومشاريع حقيقية يجـــري العمل عليها داخل إيران، بصرف النظر عن مدى سطحيتها، فقد كان من المتعذر إلى حدٍّ بعيد التحقق من مستندات الملح الأخضر، مما أثار احتمال حدوث تزويـــر في البـــيانات. بالمقابل، كانت البيانات المتعلقة بالتجارب على رأس حربي شـــديد الإنفجـــار من العموميّة بمكان لدرجة أنها لا يمكن أن توفر شيئاً ملموساً يـــربطها بـــأي نشاط نووي. لكن الأمر الذي جعل هذه البيانات مثيرة للشكوك بعـــض الشيء هو أن الإسرائيليين دأبوا على إخبار الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّية، وخصوصـــاً أولّي هينونين، عن تجارب على رأس حربي شديد الإنفجار تُجرى في منشـــأة بارشين العسكريّة. يمكن أن يُنظر إلى الرابط بين بيانات الحاسوب المحمول والمعلومـــات الإستخباراتيّة الإسرائيليّة السابقة على أنه محض صدفة، ولكن بعض الضباط في الأجهزة الإستخباراتيّة الأوروبيّة اعتقدوا بوجود رابط، وأن ذلك الرابط هـــو إسرائيل، وبناء على ذلك، تصبح رزمة المعلومات الإستخباراتيّة التي احتوى عليها الحاسوب المحمول مشكوكاً فيها من حيث مصداقيتها ككل. ومن جانبهم، وصف الإيرانيون المعلومات الإستخباراتيّة التي يحتوي عليها الحاسوب المحمول بأنها "مخـــتلقة بالكامل". غير أن الإيرانيين أشاروا فعلاً، في لقاءاتهم الخاصة مع الوكالة

الدوليّة، إلى وجود بعض أوجه الحقيقة منسوجة في مجمل قصة الحاسوب المحمول. أشـــار البعض إلى الإعترافات الإيرانيّة تلك على أنها برهان على أن المعلومات التي يحتوي عليها الحاسوب المحمول موثوقة، في حين قال آخرون إنها تدعم فقط قلقهم مـــن أن يكون الإسرائيليون قد اختلقوا قصة كاملة تحكي عن إدارة الجيش لبرنامج لصنع أسلحة نوويّة باستخدام القليل من الحقائق التي يمكن التحقق منها.

كـــان الجدال حول الحاسوب المحمول يختمر فيما كانت الوكالة الدوليّة تحرز تقدماً في الكشف عن شبكة الدكتور عبد القادر خان. فقد وافقت باكستان على الســـماح للوكالة بإجراء مقابلات مع أفراد معينين ضالعين في عمليّة بيع المعدات الـــنوويّة، كمـــا تمكنـــت الوكالـــة من إجراء مقابلة مع مواطن ماليزي ضالع في الشـــحنات التي أُرسلت إلى كل من ليبيا وإيران. وتمكنت الوكالة أيضاً من دخول المنشـــآت الموجـــودة في دبي والتي كانت المكونات مخزنة فيها في انتظار شحنها. والتطور الرئيسي هو حقيقة أن شبكة الدكتور خان سلّمت رزم مكونات متشابهة لكـــل من إيران وليبيا، ولذلك استطاعت الوكالة من خلال فحص الرزم الليبيّة، مقارنتها بالمزاعم الإيرانيّة. وبعد أن جوبهت إيران بهذه المعلومات الجديدة، وافقت عـــلى تقديم المستندات إلى الوكالة الدوليّة، والتي تضمنت تعليمات تتعلق بتصنيع وقولـــبة فلزّ اليورانيوم في أشكال نصف كروية، لكي يكون صالحاً للإستخدام في أي سلاح من النوع الذي يحدث انفجاراً داخلياً.

في حـــين أن هذه المستندات بدت دليل إدانة في الظاهر، فقد زعم المسؤولون الأيرانـــيون بأن شبكة الدكتور خان وفرت لهم هذه المستندات بدون طلب منهم، وأن إيران مهتمة فقط بالمستندات التي لها علاقة بعمليات التخصيب بواسطة الطرد المركـــزي. ومـــع أن مصدراً داخل شبكة الدكتور خان زعم بأن إيران هي التي طلبت في الأصل الحصول على هذه المستندات، فلم يكن في مقدور الوكالة الدوليّة التأكد من صحة هذه المزاعم، مشيرة إلى أنها لم تلاحظ شيئاً في إيران يشير إلى أن الإيرانيين قاموا بأي إجراء على صلة بالنشاطات التي وردت الإشارة إليها في تلك المســـتندات. لكنّ الوكالة الدوليّة بقيت قلقة من احتمال وجود برنامج لم يُكشف عـــنه لتخصيب اليورانيوم، والذي بدوره يمكن أن يشير إلى برنامج لم يُكشف عنه

لصنع أسلحة نوويّة.

واصلت الوكالة الدوليّة تركيزها على امتلاك إيران لأجهزة طرد مركزي من النوعين بي - 1 وبي - 2، وسعت إلى الحصول على بيانات ترجع إلى العام 1985. لكـــنّ الوكالة اعترفت في تقييم تقني داخلي بأن إيران عانت من مشكلات خطيرة في البرنامج بي - 1، وأن أجهزة الطرد المركزي لم تكن تعمل بكامل طاقتها، وأن الإيرانيين عجزوا عن إنتاجها بالأعداد المطلوبة لتحقيق أهدافهم الإستراتيجيّة. لكن من الواضح أن عدم الإنسجام بين تحميل إيران مسؤولية عن شروعها في برنامج لم يكن يحقق المنجزات التكنولوجية المطلوبة لم يكن له أهمّيّة لدى الوكالة الدوليّة.

أخـــيراً، في نوفمـــبر/تشرين الثاني 2005 حصلت الوكالة الدوليّة على إذن بدخول كافة المباني التي أثارت اهتمامها في مجمّع بارشين العسكري. لم يتم العثور عـــلى أشـــياء محظورة، ولكن الوكالة لاحظت وجود كاميرا فائقة السرعة، والتي يمكـــن استخدامها، من بين الكثير من الإستخدامات الأخرى، في تجارب الرؤوس الحربيّة شديدة الإنفجار المرتبطة بالأسلحة النوويّة. وبناء على ذلك، تحوّل اكتشاف ســـلبي في عملـــيّة تفتيش إلى جهد متجدد ضدّ إيران يستند إلى مزاعم لا تقوم بها حجّة.

ينطبق الأمر نفسه على منشأة لويزان شيان، إذْ إنه لم يتم اكتشاف أية بيانات تـــربط الموقع ببرنامج لصنع أسلحة نوويّة (أو حتى ببرنامج تخصيب نووي). لكنّ الوكالـــة الدولـــيّة إستمرت في مراقبة عدّادَين في لويزان شيان، إعتقاداً منها بأنهما يمـــثلان دلـــيلاً على علاقة محتملة للموقع بتصنيع موادّ نوويّة. لكنّ هذين العدّادَين اكتشـــفا جسيمات غاما، في حين ينتج عن تصنيع يورانيوم مخصب جسيمات ألفا وبيـــتا. وبناء على ذلك، إتضح أن نظرية العدّادَين لا أساس لها، وأنها خالية من أية بيانات تربطهما بعمل يراد منه إنتاج أسلحة نوويّة.

الناحـــية الأخـــرى التي ركزت عليها الوكالة الدوليّة كانت منجم يورانيوم إيرانـــياً في غشين. تساءلت الوكالة عن سبب وقف إيران أعمال التطوير في منجم غشين لصالح تطوير منجم شاغند الذي يحتوي على كميات احتياطية أقل. تكهنت الإستخبارات الأميركيّة والأوروبيّة بأن منجم غشين يمثل دليلاً على انهماك الجيش

الإيـــراني في عمليات استكشاف وتنقيب عن اليورانيوم. وبالرغم من أن الإيرانيين كانوا قد قدموا مستندات إلى الوكالة الدوليّة تدحض وجود مثل هذا الرابط، لكن الوكالة رفضت قبول القصة الإيرانيّة ما لم تدعم إيران قصتها بمستندات إضافية.

ألحّـــت الوكالـــة الدوليّة على إيران لكي تقدم المزيد من المعلومات عن هذه القضايا وغيرها طوال شهري أكتوبر/تشرين الأول، ونوفمبر/تشرين الثاني 2005. وفي أواخر يناير/كانون الثاني، وأثناء زيارات قامت بها الوكالة الدوليّة لإيران على مدى أسبوع، أجابت إيران على معظم طلبات الوكالة، بما في ذلك توفيرها بيانات تتعلق بالمزاعم التي تدور حول الملح الأخضر. لكن نافذة فرصة العمل الدبلوماسي أُغلقـــت، لـــيس من قبل الإيرانيين، وإنما من قبل الوكالة الدوليّة التي كانت تعمل تحت ضغوط شديدة من الولايات المتحدة.

بعد تسمّم أجواء الثقة في الموضوع الإيراني بسبب الحملة التي شنّتها الولايات المـــتحدة، ورفضِ إيران وقف النشاطات في منشأة تحويل اليورانيوم، لم يعد صعباً عـــلى الولايات المتحدة التوصل أخيراً إلى ما كانت تريده منذ البداية، وهو إحالة الوكالة الدوليّة الملفَّ الإيراني إلى مجلس الأمن. ففي أعقاب تصريح للوكالة الدوليّة أدلى بـــه في أواخـــر يناير/كانون الثاني 2006 النائب الجديد للمدير العام لشؤون الضـــمانات، أولّي هينونين (كان بيار غولدشميت قد ترك منصبه في خريف العام 2005)، صـــوّت مجلـــس الحكام في الوكالة في 4 فبراير/شباط 2006 لصالح إحالة الملـــف الإيـــراني إلى مجلس الأمن. أعاد القرار الذي أصدرته الوكالة التأكيد على الشـــكاوى المـــتكرّرة بحقّ إيران، وأشار إلى أن الوكالة مُنعت بسبب الصلاحيات المقيِّدة بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة من إجراء المزيد من المتابعة. وفي الـــنهاية، وبعـــد أن أشارت الوكالة إلى أن "المادة الرابعة من معاهدة منع انتشار الأســـلحة النوويّة تنص على أنه لا يوجد شيء في المعاهدة ينبغي تفسيره على أنه يؤثر في الحقوق التي لا تفريط فيها لكافة الأطراف المشاركة في المعاهدة من تطوير الطاقـــة النوويّة، وإجراء البحوث فيها، وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلميّة بدون تمييز وبما ينسجم والمادتين الأولى والثانية من المعاهدة"، أشارت إلى أن إيران، وعلى حدّ تعبير البرادعي، "حالة تحقّق خاصة"، وطلب إلى المدير العام "رفع تقرير

إلى مجلس الأمن الدولي يبين أن هذه الخطوات يطلبها مجلس الحكام من إيران، ورفع تقرير إلى مجلس الأمن يبين فيه كافة التقارير التي أعدّها الوكالة والقرارات التي أصدرها والمتعلقة بهذه القضية".

جاءت ردّة الفعل الإيرانيّة سريعة ومتوقّعة، عندما قال الرئيس أحمدي نجاد للصحافة الإيرانيّة "أصدروا ما شئتم من قرارات من هذا النوع واشعروا بالسعادة. لا يمكنكم منع تقدم الأمّة الإيرانيّة. إنهم يريدون باسم الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّية زيارة كافة منشآتنا النوويّة وجمع معلومات عن قدراتنا الدفاعيّة، ولكننا لن نسمح لهم بالقيام بذلك".

بعثت الحكومة الإيرانيّة برسالة إلى الوكالة الدوليّة أعلمتها فيها بأنه ابتداء من 6 فبراير/شباط 2005، "سيعتمد التزام إيران بتنفيذ التدابير المنصوص عليها في إتفاقيّة الضمانات حصراً على إتفاقيّة الضمانات الخاصة بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النوويّة بين الجمهورية الإسلاميّة الإيرانيّة والوكالة" وأنه سيتم "إلغاء العمل بكافة التدابير غير الملزمة قانوناً والخاصة بالتعليق الطوعي، بما في ذلك البروتوكول الإضافي وما عداه". وطُلب إلى الوكالة الدوليّة حصر تواجد موظفيها في إيران بالأعمال المتصلة بإتفاقيّة الضمانات القائمة، وأنه ينبغي على الوكالة رفع كافة "تدابير الإحتواء والمراقبة" التي تتجاوز تدابير الضمانات العادية. لقد ولّت أيام التعاون الطوعي من جانب إيران، في هذه المرحلة على الأقل.

حققت إدارة بوش نصراً دبلوماسياً هاماً. لكنّ إحالة الوكالة الدوليّة للملف الإيراني إلى مجلس الأمن لم يكن ضوءاً أخضر للقيام بعمل عسكري. فقد أصرّت روسيا والصين، في معرض موافقتهما على التصويت لصالح الإحالة، على أن يمتنع مجلس الأمن عن اتخاذ أي إجراء إلى أن يحين موعد اجتماع مجلس الحكام في الوكالة الدوليّة في مارس/آذار 2006. وهذا ما فتح الباب أمام روسيا للسير قدماً في محادثاتها الثنائيّة مع إيران حول التوصل إلى حلّ وسطي لمسألة التخصيب. كانت موسكو قد اقترحت منح طهران ملكية منشأة طرد مركزي في روسيا لاستخدامها في تخصيب سادس فلوريد اليورانيوم المنتَج في إيران، مما يسمح لإيران بتشغيل منشأة تحويل اليورانيوم في أصفهان. وكانت هذه المنشأة قد عادت إلى العمل منذ

القرار الذي اتخذته إيران في أغسطس/آب 2005 باستئناف العمليات.

في الظاهر، كان الإقتراح الروسي يتناقض مع الخط الأحمر الأميركي الإسرائيلي بشأن أية نشاطات تتعلق بالتخصيب. ولكنّ الحقيقة هي أن الروس أرادوا السماح للإيرانيين بمتابعة استخدام التكنولوجيا التي لم يتقنوا استخدامها بعد. فمناجم اليورانيوم الإيرانيّة تنتج خامات ملوّثة بدرجة كبيرة بعنصر الموليبدِنوم. وإيران لم تكن قد أتقنت بعد استخدام التقنيات اللازمة للتخلص من هذه الشوائب أثناء معالجة اليورانيوم الخام، مما يعني أن حقن غاز سادس فلوريد اليورانيوم الإيراني في أجهزة الطرد سيؤدي إلى تدميرها بعد وقت قصير على بدء العمليات، إما بسدّ الأنابيب والصمامات، أو بالإخلال بتوازن أجهزة الطرد بما يؤدي إلى إتلافها. وإلى أن يتمكن الإيرانيون من إتقان عمليّة تنقية اليورانيوم بحيث يحصلون على أكسيد يورانيوم خالي من الموليبدِنوم، لن يساهم العرض الروسي في تطوير البرنامج الإيراني مع توليد انطباع بتقديم تنازل. غير أن النقطة العالقة في العرض الإيراني كانت معرفة إن كانت إيران ستتمكن من الإحتفاظ بقدرات بحثيّة وتطويريّة في تخصيب اليورانيوم. و لم تكن روسيا لتلزم نفسها بهذا الأمر أو ذاك، واقترحت بالمقابل على الإيرانيين استئناف الحوار مع الإتحاد الأوروبي، ولكنّ إيران رفضت الإقتراح.

فيما كانت المحادثات جارية بين إيران وروسيا، بدأت الولايات المتحدة تحرّكها في مجلس الأمن. تصوّر الدبلوماسيون الأميركيون مقاربة متعددة المراحل في التعامل مع إيران في مجلس الأمن أولاً: سيعملون على إصدار بيان رئاسي يشجّع الإيرانيين على التعاون. وفي حال فشلوا في ذلك، تدفع الولاياتُ المتحدة مجلسَ الأمن نحو تبنّي قرار يندرج تحت الفصل السابع وهو ما سيوسّع من صلاحيات الوكالة الدوليّة في عمليات التفتيش في إيران (مما يؤكد صحة وصف البرادعي لإيران بأنها حالة تحقق خاصة)، ويجعل التعاون الإيراني ملزماً قانونياً. وفي حال أصرّت إيران على رفض التعاون، تضغط الولايات المتحدة في اتجاه تشديد العقوبات التي، في حال لم تنجح، ستدفع الولايات المتحدة إلى الطلب من مجلس الأمن بذل جهود دبلوماسية أكثر شدة، وربما التوصل إلى قرار يجيز استخدام القوة.

لم تكــن روسيا والصين لتوافقا على الأرجح على المقترحات الأميركيّة، وفي المــراحل الأخــيرة بشكل خاص، لكن الولايات المتحدة كانت مستعدة لمثل هذا الإحــتمال. فتعــيين السفير جون بولتون لم يكن قراراً اعتباطياً. وبعد وقت قصير عــلى إحالــة الوكالة الدوليّة للملف الإيراني إلى مجلس الأمن، أبلغ السفيرُ المعيَّن حديــثاً مجلس الأمن بما يلي: "إنه اختبار حقيقي لمجلس الأمن. وما من شكّ في أنه منذ 20 عاماً تقريباً، والإيرانيون يسعون إلى امتلاك أسلحة نوويّة عبر برنامج سرّي تمكــنا من اكتشافه. وإذا كان مجلس الأمن لا يستطيع التعامل مع مشكلة إنتشار الأســلحة الــنوويّة، فلن يكون في مقدوره التعامل مع الخطر الأعظم الماثل أمامنا والــذي مصــدره بلد مثل إيران - أحد البلدان الرائدة في رعاية الإرهاب - وإذا كان مجلس الأمن لا يستطيع التعامل مع ذلك، فهذا يعني أننا نواجه سؤالاً حقيقياً حول من يمكنه التعامل معه".

في هــذا الوقــت، لم تكــن إيران تراقب الأحداث بدون حراك. ففي 11 فبراير/شباط، بدأت إيران بإجراء اختبارات تخصيب اليورانيوم، وضخ غاز سادس فلوريــد اليورانــيوم في جهــاز طرد مركزي وحيد من نوع بي - 1. وفي 15 فــبراير/شباط، قامت إيران بضخ غاز سادس فلوريد اليورانيوم في مجموعة متعاقبة مؤلفــة من 10 أجهزة طرد مركزي، وأعقبت ذلك بعد أسبوع بفعل الشيء نفسه باســتخدام مجموعة تعاقبيّة مؤلفة من 20 جهاز طرد مركزي. كانت الإختبارات مصــممة لفكّ العقد المتعلقة بالبروتوكولات التقنيّة، إضافة إلى تحديد ما إذا كانت أجهــزة الطــرد المركزي من النوع بي - 1 صالحة للعمل. واعتبر الإيرانيون أن الإختبارات كانت ناجحة على جميع الأصعدة.

رفــع محمد البرادعي تقريراً إلى مجلس الحكام في الوكالة الدوليّة في 27 فبراير 2006 كرر فيه موقفه السابق من أنه بالرغم من أن الوكالة الدوليّة لم تلحظ وجود أية مؤشرات تدلّ على تحويل موادّ نوويّة إلى أسلحة نوويّة أو أجهزة تفجير نوويّة أخرى، فلا تزال هناك شكوك حيال كل من أفق البرنامج النووي الإيراني وطبيعته. درس المجلس تقرير البرادعي، وقرّر عدم إصدار قرار، على اعتبار أن مسألة البرنامج النووي الإيراني أحيلت أصلاً إلى مجلس الأمن.

إلتقـــت الولايـــات المتحدة في برلين بتاريخ 20 مارس/آذار 2006 بمجموعة العمـــل الجديدة الخاصة بإيران، والتي تسمى "بي – 5 + ألمانيا" (الأعضاء الخمسة دائمـــو العضويّة في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا) لصياغة بيان رئاسي يصدر عن مجلـــس الأمن. كانت قدر برزت دلائل أصلاً على حدوث انشقاق داخل المجموعة "بي – 5 + ألمانـــيا"، مـــع ضغط الولايات المتحدة وأعضاء الترويكا الأوروبيّة من أجـــل تبنّي لغة أكثر تشدداً، بما في ذلك تحديد مهلة زمنيّة، في حين تبنّت روسيا والصـــين مقاربة أكثر ليونة. وفي النهاية، وافق الروس والصينيون، بهدف تشكيل جبهة صلبة أمام الإيرانيين، على تحديد مهلة زمنيّة مدتها ثلاثون يوماً.

في 29 مارس/آذار، أصدر مجلس الأمن بيانه الرئاسي الذي دعا فيه إيران إلى اتخاذ التدابير التي اشترطها مجلس الحكام في الوكالة الدوليّة "من أجل إعادة الإلتزام بالتعليق الشامل والدائم لكافة النشاطات المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة، بما في ذلـــك عمليات البحث والتطوير، على أن تتثبّت الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّية من ذلـــك". كما طلب البيان الرئاسي "رفع تقرير من قبل المدير العام للوكالة الدوليّة إلى مجلـــس الحكـــام يبيّن فيه مدى الإمتثال الإيراني للخطوات التي اشترطها مجلس الحكـــام في الوكالة الدوليّة، ورفعه إلى مجلس الأمن أيضاً من أجل دراسته" وذلك في مدة الثلاثين يوماً.

باســـتخدام الطرق الدبلوماسيّة، واصلت الولايات المتحدة إصدار التصريحات الـــتي شككت فيها بالتزامها بحلّ دبلوماسي. وفي إشارة إلى الجدال الدائر في مجلس الأمـــن، قالت وزيرة الخارجيّة كوندوليزا رايس: "ربما كان أحد أكبر التحدّيات الـــتي نواجهها سياسة النظام الإيراني، وهي سياسة قائمة على زعزعة استقرار أكثر المناطق تفجراً وخطورة في العالم. إن الأمر لا يقتصر على برنامج إيران النووي، بل ويشمل أيضاً دعمها للإرهاب في مختلف أنحاء العالم. إنها في الواقع البنك المركزي للإرهاب في مختلف أنحاء العالم". من الواضح أن الولايات المتحدة كانت تهدف لما هو أكبر من مجرّد إخضاع برنامج التخصيب النووي للسيطرة.

أكـــدت ملاحظات السفير بولتون هذه الحقيقة في الوقت نفسه، عندما قال: "عندما ترى خطر حكومة يقودها رئيس مثل أحمدي نجاد، وهو رجل أنكر وجود

المحـــرقة وقـــال إنه يجب مسح إسرائيل عن الخريطة؛ تخيّل وجود شخص مثل هذا يضـــع إصبعه على زرّ نووي، مما يعني أنه لا يمكنك استبعاد أي خيار من الخيارات المطـــروحة على الطاولة إذا كنت تعتقد، على غرار الرئيس الأميركي، بأنه من غير المقـــبول أن تمـــتلك إيران أسلحة نوويّة... وطالما أن الملالي المتشدّدين في السلطة، فـــنحن نعـــتقد بأهم عازمون على الحصول عليها ونحن عازمون على منعهم من ذلـــك". إذا قرأت ما بين السطور، يتضح بأن كلاً من رايس وبولتون يؤيد سياسة قائمة على تغيير النظام.

لا يمكن الإفتراض بأن هذين التعليقين ارتجاليان بكل بساطة، بل هما انعكاس للسياســـة الأميركـــيّة الرسمـــيّة كمـــا تم عرضـــها في إصدار العام 2006 الجديد لإســـتراتيجيّة الأمن القومي للولايات المتحدة، والذي نُشر في مارس/آذار 2006. وبالإضافة إلى دعم المواقف السياسيّة السابقة التي أيدت النـــزعة الأحادية والتدخل العســـكري الإستباقي، أشارت إستراتيجيّة الأمن القومي للولايات المتحدة إلى أن إيـــران تمثّل الخطر الأعظم الذي يهدّد الولايات المتحدة الأميركيّة. وصفت الوثيقةُ إيـــران بأنها دولة "إنتهكت الواجبات المنصوص عليها في إتفاقيّة الضمانات الخاصة بمعاهدة منع إنتشار الأسلحة النوويّة ولا تزال ترفض تقديم ضمانات موضوعيّة بأن برنامجها النووي محصور بالأغراض السلميّة".

أشارت إستراتيجيّة الأمن القومي للعام 2006 إلى أن "إنتشار الأسلحة النوويّة يشـــكل أكبر تهديد لأمننا القومي"، وجاء في الوثيقة أن الولايات المتحدة "ملتزمة بإبقـــاء أكـــثر الأسلحة في العالم خطورة بعيدة عن أيدي أكثر الناس خطورة في العـــالم". وأشارت الوثيقة إلى إمكانيّة إنجاز ذلك فقط من خلال "إغلاق ثغرة في معـــاهدة منع إنتشار الأسلحة النوويّة تسمح للأنظمة بإنتاج موادّ انشطاريّة يمكن اســـتخدامها في صنع أسلحة نوويّة تحت غطاء برنامج نووي مدني لإنتاج الطاقة". تتناقض هذه الفقرة بشكل مباشر مع اللغة التي كانت الولايات المتحدة قد وافقت علـــيها عندما أحيل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن في فبراير/شباط 2006، حيث جرت الإشارة إلى أن الطرف الذي أحيل ملفه يعمل باحترام تامّ لبنود معاهدة منع إنتشـــار الأسلحة النوويّة، وخصوصاً تلك البنود التي تتعلق بحقّ الدولة في استخدام

الطاقة النوويّة في الأغراض السلميّة.

لكـــنّ أكثر التعليقات انتقاداً في إستراتيجيّة الأمن القومي تلك المتعلقة بقضية إيـــران. "ربمـــا لن نواجه تحدّياً أكبر من بلد وحيد مثل التحدّي الذي تشكّله لنا إيران". لقد جاء في الوثيقة،

> أخفى النظام الإيراني على مدى 20 عاماً تقريباً العديد من جهوده النوويّة الرئيسيّة عن المجتمع الدولي. لكنّ النظام يواصل الإدعاء بأنه لا يسعى إلى تطوير أسلحة نوويّة. من الواضح أن النوايا الحقيقيّة للنظام الإيراني يكشفها رفض النظام التفاوض بنية طيّبة، ورفضه الإمتثال لواجباته الدوليّة عبر منح الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّية إمكانيّة الدخول إلى المواقع النوويّة وحلّ المشكلات المقلقة، والتصريحات العدوانيّة لرئيسه التي تدعو إلى "مسح إسرائيل عن وجه الأرض". لقد انضمت الولايات المتحدة إلى شركائها في الإتحاد الأوروبي وروسيا في الضغط على إيران لكي تلتزم بواجباتها الدوليّة وتقدّم ضمانات بأن برنامجها النووي مخصص فقط للأغراض السلميّة. يتعين نجاح هذا الجهد الدبلوماسي إذا كان المراد تجنّب الدخول في مواجهة.
>
> على قدر أهمّيّة هذه القضايا النوويّة، إلاّ أنه لدى الولايات المتحدة هواجس أوسع نطاقاً في ما يختص بإيران. فالنظام الإيراني يرعى الإرهاب، ويهدد إسرائيل، ويسعى إلى إحباط العمليّة السلميّة في الشرق الأوسط، ويرفض تطلعات شعبه للحرّيّة. يمكن حلّ المسألة الإيرانيّة وهواجسنا الأخرى في نهاية المطاف فقط في حال اتخذ النظام الإيراني القرار الإستراتيجي بتغيير سياساته، وفتح نظامه السياسي، وتوفير الحرّيّة لشعبه. وهذا هو الهدف النهائي للسياسة الأميركيّة. وفي هذه الأثناء، سنستمرّ في اتخاذ التدابير الضروريّة لمواجهة التأثيرات المعاكسة لسلوكه السيئ. تكمن المشكلات في السلوك المحظور والطموحات الخطرة للنظام الإيراني، لا في التطلعات المشروعة والمصالح الخاصة بالشعب الإيراني. واستراتيجيتنا تهدف إلى منع الأخطار التي يشكلها النظام مع توسيع مشاركتنا ومدّ يدنا للشعب الذي يقمعه النظام.

ردّت الحكومة الإيرانيّة التي لم تفقد رباطة جأشها بسبب ما يرقى إلى إعلان حرب، بتشغيل شامل لمجموعة تعاقبيّة مؤلفة من 164 جهاز طرد مركزي، ونجحت

في تخصيب اليورانيوم حتى نسبة 3.5 في المئة، وهو ما يكفي لتشغيل مفاعل نووي لإنتاج الطاقة. وأعلن الإيرانيون أنفسهم عن "امتلاكهم الكامل لدورة الوقود النووي" وأن تلك الخطوة "لا رجوع عنها". سرت تساؤلات حول ما إذا كان الإيرانيون قد تمكنوا فعلاً من تحقيق النتائج التي أعلنوا عنها، غير أن عمليات التحقق التي أجرتها الوكالة الدوليّة بموجب إتفاقيّة الضمانات الأساسيّة أكّدت حقيقة أن إيران أنتجت بالفعل يورانيوم متدنّي التخصيب.

كان هدف الإيرانيين من هذه الخطوة تحقيق سابقة امتلاك دورة الوقود النووي، وبالنظر إلى امتلاكها تكنولوجيا التخصيب، وإظهارها قدرتها على التخصيب، لن يكون هناك حديث عن الرجوع إلى الوراء. أعلنت إيران عن استعدادها للإجتماع بالأوروبيين لمناقشة قرار دبلوماسي خاص بالأزمة يعترف بحقّ إيران في امتلاك دورة الوقود النووي الكاملة، وهي قدرة لم تعد نظرية.

رفع محمد البرادعي تقريره إلى مجلس الأمن في 29 أبريل/نيسان 2006، كما طلب البيان الرئاسي، وقال فيه: "إن الوكالة الدوليّة لا تزال في وضع لا يمكّنها من تأكيد أن البرنامج النووي الإيراني يقتصر على الإستخدامات السلميّة". تنبغي الإشارة إلى ضعف هذا التصريح بالمقارنة مع التعليقات القاسيّة التي وردت في إستراتيجيّة الأمن القومي للولايات المتحدة. يضاف إلى ذلك أن البرادعي أبرز حقيقة الفائدة الإستراتيجيّة التي حصلت عليها الولايات المتحدة بمساعدتها على إيجاد مناخ يحمل إيران على وقف تعاونها مع الوكالة الدوليّة. وبالمقارنة مع التقارير السابقة التي تمكّن فيها البرادعي وفريقه من توفير تفاصيل تقنيّة حول البرامج الإيرانيّة، وإظهار التقدم الذي تم إحرازه في ما يتعلق بحلّ القضايا العالقة في هذا الشأن، أشار البرادعي في هذا التقرير إلى أن التراجع الكبير في مستوى تواجد الوكالة الدوليّة في إيران عنى أن الوكالة تعرف القليل جداً عما يجري في الحقيقة داخل إيران. وقد استغلّت الولايات المتحدة هذا الجهل بتوسيع نطاق خطابها حول الخطر الذي تشكّله إيران، وهي تعلم علم اليقين بأنه طالما أن مفتشي الوكالة خارج إيران، فما من طريقة تمكّن البرادعي من معارضتها.

إستغلّت إيران الإحباط الذي يشعر به البرادعي في الإعلان في اليوم التالي عن استعدادها للسماح للوكالة الدوليّة بالعودة إلى إيران، والعمل بموجب البنود المنصوص عليها في البروتوكول الإضافي، في حال أعاد مجلسُ الأمن الملفَّ الإيراني إلى الوكالة الدوليّة. كان توقيت الخطوة الإيرانيّة مناسباً جداً، بالنظر إلى أن الحكومتين الفرنسية والبريطانية تقدمتا في 3 مايو/أيار 2006 بمشروع قرار إلى مجلس الأمن، تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، جاء فيه، "ينبغي على إيران تعليق كافة النشاطات المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة، بما في ذلك عمليات البحث والتطوير، لكي تتحقق منها الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّية"، وتبلغان فيه إيران "عن نيتهما بدراسة اتخاذ المزيد من التدابير بقدر ما يتطلّبه الأمر لضمان الإمتثال لهذا القرار، وأنه يلزم إجراء مزيد من الفحص في حال بدا أن اتخاذ مثل هذه الخطوات الإضافية يعتبر ضرورياً، "وأن الإمتثال الكامل المتحقق من جانب إيران، والذي يؤكده مجلس الحكام في الوكالة، سينفي الحاجة إلى اتخاذ مثل هذه الخطوات الإضافية". لكنّ الخطاب القاسي لإدارة بوش، وتوقيت نشر إستراتيجيّة الأمن القومي الجديدة للعام 2006، بدّدا أي أمل في كسب الولايات المتحدة لتأييد الروس والصينيين لقرار يصدر بموجب الفصل السابع. وفي 8 مايو/أيار، بعث الرئيس الإيراني، بمبادرة شخصية منه في الظاهر، ولكن بتشجيع من المرشد الأعلى للثورة الإيرانيّة في الواقع، آية الله خامنئي، إلى الرئيس بوش وفرت فرصة لإجراء مزيد من الحوار (لم تكن الرسالة في الحقيقة أكثر من تنديد بالسياسات الأميركيّة). شجبت إدارة بوش الرسالة على الفور، ولكن ما لبثت أن تلعثمت أمام الإنتقاد الدولي المتنامي لهذا الردّ غير الدبلوماسي. وفي 9 مايو/أيار، سحب الفرنسيون والبريطانيون نص قرارهما الذي اقترحاه على مجلس الأمن، بعد أن واجهتهما معارضة روسيّة وصينيّة قوية لأي تهديد بفرض عقوبات على إيران. وبدلاً من ذلك المشروع، إقترح أعضاء الترويكا الأوروبيّة تقديم رزمة جديدة من الحوافز إلى الإيرانيين، في محاولة لإعادة تفعيل إتفاق باريس الذي توقف في أغسطس/آب 2005.

نتيجة لتعرّضها للتوبيخ من قبل الروس والصينيين في مجلس الأمن، عمدت الولايات المتحدة، في 30 مايو/أيار 2006، إلى تغيير مسارها الدبلوماسي بشكل جذري. فقد قالت وزيرة الخارجيّة كوندوليزا رايس: "بغرض التأكيد على التزامنا بالتوصل إلى حلّ دبلوماسي وتعزيز احتمالات تحقيق نجاح، فستجلس الولايات المتحدة - حالما تعلّق إيران بشكل كامل وقابل للتثبيت نشاطات التخصيب وإعادة المعالجة - إلى الطاولة مع زملائها في الترويكا الأوروبيّة وستجتمع بالممثلين الإيرانيين".

في غضون أسبوع، قدّم خافيير سولانا، ممثلاً الترويكا الأوروبيّة، رزمة من الحوافز تساعد إيران على بناء منشآت تعمل بالماء الخفيف من خلال مشاريع مشتركة، وتدعم عضوية إيران في منظمة التجارة العالميّة، وتتضمن تعهداً من الولايات المتحدة برفع عقوبات إقتصاديّة معينة عن إيران.

بالنسبة إلى مسألة تخصيب اليورانيوم، يشترط الإقتراح أن تقوم إيران بتعليق كافة النشاطات المرتبطة بتخصيب اليورانيوم؛ لكنّ هذا الشرط لا يستبعد إمكانيّة تطوير إيران في المستقبل قدرات ذاتيّة للتخصيب متى تم حلّ كافة المسائل العالقة، وعادت الثقة الدوليّة بالطبيعة السلميّة للبرنامج النووي الإيراني. شكلت هذه المكوّنة تراجعاً جوهرياً عن الموقف الأميركي السابق، الذي دعمته إسرائيل، والذي يرفض السماح حتى لجهاز طرد مركزي واحد بالعمل في إيران. جاء الردّ الإيراني الأولي حذراً، حيث أشار وزير الخارجيّة الإيراني إلى أن "الإقتراح يتضمن خطوات إيجابيّة وبعض الغموض أيضاً وهو ما ينبغي إزالته".

بدا أن الرئيس بوش منفتح على التعليق الإيراني عندما قال: "أعتقد بأنه إيجابي. وأنا أريد حلّ هذه المسألة مع إيران بالطرق الدبلوماسيّة".

لكن من وراء الكواليس في طهران، لم تكن الحكومة الإيرانيّة راضية عن الرزمة التي اقترحها أعضاء الترويكا الأوروبيّة، فأعدّت اقتراحاً مقابلاً وافقت فيه على الدخول في محادثات مع الترويكا الأوروبيّة والولايات المتحدة بدون أي شروط مسبقة، وخصوصاً في ما يتعلق بشرط تعليق إيران لنشاطات التخصيب. وفي مقابل عدم وضع شروط مسبقة للدخول في مباحثات، أبدت إيران استعدادها

لوضع قيود على برنامجها النووي، بما في ذلك إجراء تخفيض كبير في عدد أجهزة الطرد المركزي التي ستواصل العمل؛ مقترحة تشغيل ثلاث مجموعات تعاقبيّة فقط تضم 164 جهاز طرد مركزي، بدلاً من تشغيل 50 ألف جهاز طرد مركزي كما كانت تخطط في الأصل.

وحرصاً من الرئيس بوش على عدم تفوّق الإيرانيين في المبادرة، سارع إلى الردّ عبر إلقاء خطاب شرح فيه السياسة القوميّة أمام دفعة من المتخرّجين من أكاديميّة ميرشانت لمشاة البحريّة في كينغز بوينت بولاية نيويورك في 19 يونيو/حزيران 2006.

قال بوش: "لقد اتخذ القادة الإيرانيون خياراً واضحاً. ونحن نأمل بأن يقبلوا عرضنا ويتطوعوا بتعليق هذه النشاطات لكي نتمكن من التوصل إلى اتفاق يعود على إيران بفوائد حقيقيّة". وهدّد القادة الإيرانيين بعقوبات سياسيّة وإقتصاديّة أشدّ من قبل مجلس الأمن، مضيفاً بأنه في حال تم رفض العرض، "فسينتج عنه عمل أمام مجلس الأمن، مما سيزيد من عزلتها عن العالم، واتخاذ عقوبات سياسيّة وإقتصاديّة أشدّ".

أضاف بوش قائلاً: "عرضت الولايات المتحدة الجلوس إلى الطاولة مع شركائها والإجتماع بالممثلين الإيرانيين حالما يعلّق النظام الإيران بشكل كامل وقابل للتثبّت نشاطات تخصيب اليورانيوم ونشاطات إعادة المعالجة. لديّ رسالة للنظام الإيراني: أميركا وشركاؤها موحدون. لقد قدّمنا عرضاً معقولاً. وينبغي على القادة الإيرانيين أن يروا اقتراحنا كما هو فرصة تاريخيّة لوضع بلدهم على مسار أفضل".

أوضح بوش بأن البرنامج النووي الإيراني ليس المشكلة الوحيدة القائمة بين البلدين، فقد وصف الرئيسُ إيران بأنها: "أحد أصعب التحدّيات التي تواجه العالم اليوم"، ليس بسبب نشاطاتها النوويّة وحسب، بل، وكما ورد في وثيقة إستراتيجيّة الأمن القومي، بسبب دعمها المستمرّ للإرهاب، وسجلّها السيئ في مجال حقوق الإنسان، وتهديداتها المستمرّة لإسرائيل.

في تهديد ليس مبطناً أشار إلى ما هو أكثر من تغيير النظام، قال بوش بأن

إدارتــه قررت تقديم ما يزيد عن 75 مليون دولار في العام 2006، "لدعم الإنفتاح وحـرّيّة الشعب الإيراني". فالشعب الإيراني، "يريد ويستحقّ فرصة لتقرير مستقبله الخـاص، واقتصـاداً يكافئ ذكاءه ومواهبه، ومجتمعاً يسمح له بتحقيق أحلامه". وأضـاف بوش، "إننا نتطلّع إلى اليوم الذي نرى فيه بلدينا صديقين، حيث يتمتع الشعب الإيراني بثمار الحرّيّة كاملة، ويلعب دوراً رائداً في تحقيق السلام في العالم".

كما أوضح خطاب الرئيس، الولايات المتحدة غير قادرة ببساطة، كما كان حالهـا مع العراق في السنوات السابقة، على فصل سياسة تغيير النظام عن سياسة مـنع إنتشار الأسلحة النوويّة. فالولايات المتحدة، كما أوضحت إستراتيجيّة الأمن القومـي للعام 2006، ملتزمة بسياسة تغيير النظام في إيران، وأنها تستخدم البرنامج الـنووي الإيـراني كستار لتسهيل عملية التغيير. وكما أوضحت "مذكرة داونينغ سـتريت" بجلاء في حالة العراق، لن تتردّد إدارة بوش في "تلفيق الحقائق" بما يخدم هـذه السياسـة. هـذه هـي الحقيقة المزعجة التي تميّز أي تطور في الدبلوماسيّة المـتأرجحة الـتي مـيّزت الـتطورات المـتعلقة بالـبرنامج النووي الإيراني منذ أغسـطس/آب؛ وأنه في النهاية، الهدف السياسي الوحيد المقبول بالنسبة إلى إدارة بوش في ما يتعلق بإيران هو تغيير النظام.

خاتمة

منذ أربع سنوات خلت عندما بدأت الأزمة الإيرانيّة مع الإيجاز الصحفي الذي قدّمه المجلس الوطني للمقاومة في إيران والذي تحدث فيه عن وجود منشأة لصنع الأسلحة النوويّة في ناتانز، والعالم يقف على شفير هاوية صراع مأساوي آخر يمكن تجنّبه في الشرق الأوسط، حيث تستعد الولايات المتحدة وإيران للدخول في مواجهة لها نتائج عالميّة. في الوقت الحالي، لا يزال خطر نشوب النزاع تحت السيطرة، بسبب رزمة الحوافز التي اقترحتها الترويكا الأوروبيّة ودعمتها الولايات المتحدة والمصحوبة بوعد بإجراء مناقشات أميركيّة إيرانيّة مباشرة، والتي لاقت ردّاً فاتراً من الحكومة الإيرانيّة. في مناخ سياسي يزداد تعقيداً، يمكن أن يُنظر إلى هذا التبريد للصراع بأنه مركبة لخفض الضغوط التي يبذلها على البيت الأبيض الذي يسيطر عليه الجمهوريون الرفاقُ الجمهوريون في كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ الذين يتعرّضون لانتقادات من قبل أوساطهم الإنتخابيّة بسبب السياسة الخارجيّة الفاشلة والضعف المتصوَّر في الأمن القومي للولايات المتحدة الناتج عن هذا الفشل. فالمسألة العراقيّة لا تزال حاضرة بقوة في أذهان كافة الأميركيين، وبالتأكيد في أذهان الناس في باقي أنحاء العالم، وأي مبادرة سياسيّة مدعومة من أميركا يراد منها منع امتداد الصراع الدائر في الشرق الأوسط ليصل إلى إيران، وربما إلى مناطق أبعد من ذلك، ستكون تطوراً يلقى الكثير من الترحاب.

لكن هناك الكثير مما ينبغي التفكير فيه عند الحديث عن آخر المبادرات المدعومة من الولايات المتحدة. أولاً وقبل كل شيء، يتعين على المرء أن يتساءل عن سبب بروز مثل هذا التغيّر الدراماتيكي في منحى الإستراتيجيّة القوميّة، والتساؤل عن حجم الدعم لهذا التغيير الشامل في السياسة داخل إدارة بوش. يحتاج المرء فقط إلى التركيز على تقييم البيت الأبيض في هذه المرحلة من الزمن، لأن

مشاركة الكونغرس في قضية إيران لا تزال سطحيّة لدرجة أنه يمكن أن يقال إنها غير موجودة. وبالمثل، يتعين على المرء تقييم الموقف السياسي للحكومة الإيرانيّة في الإستجابة ودراسة خطة الحوافز المدعومة أميركياً. إذا تبين في النهاية أن حكومة الولايات المتحدة على استعداد للسماح لإيران بإنقاذ ماء الوجه عبر السماح لها بالإحتفاظ ببرنامج بحثي نووي صغير يخضع لمراقبة قوية ويقتصر على استخدام تكنولوجيات التخصيب، مع تسهيل امتلاك إيران لقدرات لإنتاج الطاقة النووية على شكل مفاعلات تعمل بالماء الخفيف، وأن الحكومة الإيرانيّة مستعدة للتراجع عن موقفها الذي عبّرت عنه علناً والمتعلق بحقها المشروع في التطوير الذاتي في امتلاك دورة الوقود الكاملة المصحوبة بإنتاج الطاقة النوويّة، ربما تكون هناك فرصة حقيقيّة للسلام.

في النهاية، الأمر لا يتعلق ببساطة بالمواقف الأميركيّة والإيرانيّة. فإلى جانب ذلك، يبرز السؤال عن الدور الذي تلعبه الترويكا الأوروبيّة بدعم من روسيا والصين في مسايرة كل من الولايات المتحدة وإيران طوال عملية التوصل إلى تسوية. هناك شرط أساسي لكي تصمد جبهة الإتحاد الأوروبي - روسيا - الصين لا في الشكل وحسب، بل وفي مضمون الإتفاق الجديد، وتشكيل جبهة قوية في وجه كل من الولايات المتحدة وإيران طوال هذه العمليّة. لكن ذلك سبب للكثير من المشكلات، إذْ إنه يوجد لدى كل من إتحاد الدول المشاركة في صياغة رزمة الحوافز الهادفة إلى حلّ القضية وجهة نظر مختلفة، ومستويات مختلفة من الإلتزام بالعمليّة في حدّ ذاتها. وإذا كان برنامج الحوافز جزءاً لا يتجزّأ من برنامج شامل لحل الأزمة يسعى إلى التوفيق بين الولايات المتحدة وإيران، فقد يكون هناك أمل في دور قوي وذي معنى لإتحاد الدول الأوروبيّة وروسيا والصين في خفض حدة التوتر في الصراع الأميركي الإيراني.

لكنّ حقيقة رفض الولايات المتحدة اقتران رزمة الحوافز بأي مفهوم لضمانات أمنيّة لإيران يرخي بظلّه على إجراءات العمليّة. وفي ظل غياب أية ضمانات أمنيّة لإيران، لن تكون رزمة الحوافز في الواقع أكثر من أسلوب تأخيري لدعم الهدف السياسي الأميركي الأكبر والذي يتمثل في تغيير النظام في إيران. وفي النهاية، هذا

الهدف السياسي الكبير هو الذي سيكون سبباً لتنفير الإيرانيين، وزرع الشقاق بين إتحاد الدول الأوروبيّة وروسيا والصين. وإذا أظهرت الولايات المتحدة تردداً في الوفاء بالتزاماتها في هذه الصفقة لجهة القدرة النوويّة لإيران، وإذا رفضت إيران بدورها الوفاء بالتزاماتها، يصبح من المشكوك فيه إلى حدّ بعيد صمود الجبهة القوية التي شكلها مؤخراً الإتحاد الأوروبي وروسيا والصين في موضوع إحالة إيران إلى مجلس الأمن لكي تُفرض عليها عقوبات إقتصاديّة. وهذا بدوره سيسهل اندفاع الولايات المتحدة نحو حل الأزمة الإيرانيّة باستخدام القوة العسكريّة من جانب واحد. وبناء على ذلك، من المؤسف أن نقول بأن الفرحة الحالية برزمة الحوافز الأوروبيّة المدعومة أميركياً في غير محلّها. وبدلاً من الإبتعاد عن شفير الصراع مع إيران، تقف أميركا والعالم قبل اندفاع أخير ومجنون إلى الأمام.

إحدى النواحي المثيرة في الموقف الأميركي الحالي من إيران هي التناقض المتأصل في المواقف مع السياسة الأميركيّة الإيرانيّة منذ العام 2002 وحتى ما قبل اقتراح الحوافز الأوروبيّة. فهناك جملة من الأسئلة التي تخطر على البال فوراً. قبل كل شيء، صرّحت الولايات المتحدة أكثر من مرّة بأن لدى إيران برنامجاً سرّياً لصنع أسلحة نوويّة، برنامجاً يعمل بعيداً عن متناول مفتشي الأسلحة التابعين للوكالة الدوليّة. إذا كان الحال لا يزال على هذا النحو، فهذا يعني أنه لا يوجد في رزمة حوافز الإتحاد الأوروبي ما يمكن أن يغيّر بطريقة جذريّة هذه الحقيقة. فإذن، كيف ستختار إدارة بوش التعامل مع برنامج نووي سرّي تزعم أنه موجود في إيران؟

عندما يأخذ المرء بعين الإعتبار الموقف العلني لإسرائيل واللوبي المؤيد لإسرائيل داخل الولايات المتحدة، يبدو كما لو أن إدارة بوش قد أذعنت تماماً في قضية إيران. فقد جاهر الإسرائيليون بموقفهم علناً بأن امتلاك إيران لقدرات تمكّنها من تخصيب اليورانيوم يمثّل خطاً أحمر لا يمكن التسامح معه على حساب الأمن القومي الإسرائيلي. كما أن إسرائيل والولايات المتحدة تصرّان على وجود مثل هذا البرنامج في إيران، وأنه يعمل خارج إطار نشاطات التخصيب المعلَن عنها والتي تخضع لمراقبة الوكالة الدوليّة. في الواقع، مضى جون بولتون، في ترديد اتهامات

مشابهة من قبل إسرائيل، إلى حدّ التأكيد على أن إيران تمكنت فعلاً من تخصيب ما يكفـي من اليورانيوم لصنع عدة رؤوس حربيّة نوويّة، مما يجعل أي مناقشة تتعلق بالمراقبة الجارية وجهود التحقق التي تقوم بها الوكالة الدوليّة، مطروحة على طاولة النقاش.

بمـا أن نشاطات التخصيب التي تراقبها الوكالة الدوليّة هي الموضوع الوحيد الخاضـع لقـيود التجمـيد بناء على برنامج الحوافز الأوروبيّة، فإنه لكي تحافظ الولايات المتحدة وإسرائيل على الإنسجام في المواقف والمصداقية، يتعين ألاّ توجّها دعوة مستمرّة لتوسيع العمليات التي تقوم بها الوكالة في إيران لتشمل منشآت غير خاضـعة حالياً لمراقبة مفتشي الوكالة وحسب، بل وينبغي ألاّ تطالبا بإجراء بحث نشـط عـن اليورانيوم عالي التخصيب الذي يزعم بولتون وإسرائيل بأنه موجود بالفعل. وبالنظر إلى حقيقة أن الولايات المتحدة رفضت تضمين أية ضمانات أمنيّة لإيران، وبما أن سياسة تغيير النظام في طهران لا تزال تهيمن على أرفع المناصب في إدارة بوش، فهناك احتمال ضعيف بأن تذعن الحكومة الإيرانيّة لأي نظام غير مقيّد للتفتيش من شأنه أن يكشف أسرارها الأمنيّة القوميّة في وقت تواصل فيه الولايات المتحدة التخطيط لإسقاط الحكم الديني في إيران.

يـرى الإيرانيون أن العديد من المنشآت التي ستكون مستهدفة بمثل عمليات التفتـيش الموسـعة هذه، ذات حساسيّة بالغة لأنها ترتبط بالأمن القومي المشروع والـبرامج الدفاعيّة، وأنه لن توضع بناء على ذلك في متناول عمليات تفتيش غير مقـيدة. وأي رفـض إيراني للسماح للمفتشين بدخول هذه المنشآت ستروّج له الولايـات المتحدة وإسرائيل على أنه برهان قاطع على عدم امتثال إيران، مما يدعم نظـريات المؤامرة في الولايات المتحدة وإسرائيل، وهما الدولتان اللتان تصرّان على وجـود برنامج إيراني لصنع أسلحة نوويّة - بغض النظر عما تشير إليه الحقائق - وتعرّفان إيران بناء على ذلك بأنها خطر يبرر تدخلاً عسكرياً. وبكلمات مختصرة، سـتعود إدارة بوش إلى شعارها القديم الذي أفرطت في استخدامه في المرحلة التي سـبقت حربها مع العراق، بأن الطريقة الوحيدة لنـزع أسلحة إيران هي في قيادة تحالف ضد إيران لإزاحة الملالي عن السلطة.

في ظـل غياب أي تراجع كامل عن الأهداف السياسيّة من جانب الولايات المـتحدة، بما في ذلك التخلّي عن فكرة تغيير النظام في إيران، وعدم استعداد إدارة بـوش لكتم صوت إسرائيل في قضية إيران (وهو أمر لم يسبق لأية إدارة أميركيّة، جمهوريّـة كانت أم ديموقراطيّة، أن أظهرت استعداداً للقيام به في الأزمنة الحديثة)، فإن السير إلى الأمام على خطى التصعيد أمر متوقع بكل أسف.

يعتبر تغيير النظام في إيران موضوعاً يعرفه كل شخص في واشنطن العاصمة، ولكنّ أحداً لا يريد مناقشته، في العلن على الأقل. ومن الأمور المعياريّة المترتبة على هذه المقاربة الخطاب الذي ألقاه السفير جون بولتون أمام بناس بريث إنترناشونال، وهي منظمة إنسانيّة يهوديّة، في مايو/أيار 2006، حيث علّق على احتمال أن تؤدي رزمـة الحوافز إلى حمل إيران على وقف برنامج التخصيب النووي والتخلّي عنه، بـالقول: "هذه إشارة إلى الحكام في طهران بأنهم في حال أوقفوا دعمهم الطويل للإرهـاب، وتخلّـوا عـن سعيهم إلى امتلاك أسلحة دمار شامل، يمكن أن يبقى نظـامهم، ويمكن أن يقيموا علاقة مختلفة مع الولايات المتحدة وباقي أنحاء العالم". وفي حين دُهش الكثيرون من هذا العطف الذي عبّر عنه الموقف الأميركي، يبقى أن العجرفة الشديدة، والحقيقة الكامنة في الكلام الذي لم يقله في أنه في حال أحجمت إيران عن "لعب الكرة"، فلن يُسمح للنظام الإيراني – حسبما يفكر صانعو السياسة في واشنطن – بالبقاء. ونكرر القول إن العالم يجد نفسه على شفير حرب أخرى في الشـرق الأوسـط حيـث تستخدم الولايات المتحدة تهماً ملفّقة تتمحور حول التهديدات الزائفة لأسلحة الدمار الشامل كستار لأهدافها السياسيّة الحقيقيّة المتمثلة في تغيير النظام.

مـا لم يتم التوصل إلى أمر جديد داخل الولايات المتحدة، يمكنه إحداث مثل هـذا التغيّر الشامل في سياسات إدارة بوش الخاصة بإيران، يبدو أن خفض التوتر الحـالي ليس أكثر من مناورة مدفوعة بغايات سياسيّة من جانب إدارة بوش لإبعاد الموضـوع الإيـراني عـن دائرة النقاش السياسي في الفترة التي تسبق الإنتخابات النصـفيّة في نوفمبر/تشرين الثاني 2006. ويبدو أن إدارة بوش تراهن على قدرتها عـلى إعـادة إحـياء الآمال الزائفة لرزمة الحوافز الأميركيّة إلى ما بعد انتخابات

نوفمبر/تشرين الثاني 2006، حيث ستكون الولايات المتحدة قادرة على ترتيب أمر إحباط صفقة الحوافز، والعودة إلى مسار المواجهة العسكريّة مع إيران، بهدف إزاحة رجال الدين الإيرانيين عن السلطة.

وعليه، من الضروري عدم إخراج الموضوع الإيراني من دائرة النقاش العام في الولايـــات المتحدة. كما يتعين مناقشة احتمال نشوب حرب مع إيران لأن الهدف السياسي النهائي لإدارة بوش في ما يختص بإيران هو الحرب. كان هذا النقاش العام أمـــراً مفـــروغاً مـــنه لو لم تقبل إدارة بوش ببرنامج الحوافز الذي اقترحه الإتحاد الأوروبـــي، لأنه لن يكون أمام الشعب الأميركي عندئذٍ خيار سوى التجاوب مع المواقـــف العدوانيّة المتزايدة لإدارة بوش. وعلى ضوء التدهور المستمرّ للأوضاع في العـــراق، على الأرجح أن الشعب الأميركي كان سيثور ضدّ فكرة إشعال حرب أخرى في الشرق الأوسط.

بفضـــل المـــناورة الذكية لإدارة بوش، يبدو الآن أن الموضوع الإيراني لم يعد موضوعاً على طاولة النقاشات السياسيّة المحلّية الأميركيّة في الأسابيع والشهور التي تســـبق انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني 2006 الحرجة. لكن الفشل في المشاركة في بحـــث المســـألة لن ينتج عنه سوى زيادة احتمالات نشوب حرب مع إيران. إن الفشل في إجراء نقاش وطني، أو الدخول في حوار، أو مناقشة لمجموع القضايا التي تشـــتمل علـــيها العلاقـــات الأميركـــيّة الإيرانيّة، يعني في أذهان جمهور الناخبين الأميركيين، أن القضية الوحيدة التي تعرّف العلاقات الأميركيّة الإيرانيّة هي القضية النوويّة، وأن هذه القضية تحت السيطرة، في الوقت الحالي على الأقلّ.

بالنسبة إلى الأميركيين الذين عرفوا مفهوم النار نتيجة لحريق شيكاغو الكبير، تعتـــبر النار ظاهرة مرعبة ومخيفة إلى حدّ غير معقول، إذا قارنّاها بحقيقة أنها عملية تشـــكل جزءاً من الطبيعة، وأنها يمكن أن تولّد الطاقة بطريقة مفيدة لكافة البشر. والأمـــر نفسه يمكن أن يقال عن طريقة طرح القضايا النوويّة في الولايات المتحدة. فبدلاً من أن تكون قوة لديها القدرة على توفير منافع كبيرة، ينظر الأميركيون إلى القضـــايا النوويّة من منظور هيروشيما ونكازاكي، ومنظور الأطفال الذين يختبئون أسفل الطاولات أثناء تدريبات الدفاع المدني، واحتمال أن تكون سبباً لمحرقة عالميّة.

وبناء على ذلك، فإنه متى سنحت فرصة لإثارة أية قضية نوويّة، فذلك يتم في سياق سلبي مجرّد من أي توازن.

جـــرى استغلال هذه الحقيقة إلى أقصى حدّ من جانب إدارة بوش في المسائل المـــتعلّقة بإيـــران وبرامجها النوويّة. قيل لنا بأن إيران بلد يعوم على بحر من النفط والغـــاز الطبيعي، وأنه لا يوجد لديها مسوّغ شرعي بالتالي لامتلاك برنامج إنتاج الطاقـــة الـــنوويّة. ولكن لم تجرِ إحاطتنا علماً بالحقيقة، والتعقيد المتأصل في الطاقة الـــنوويّة، لكي نفهم بشكل أفضل ما الذي تسعى إيران إلى تحقيقه، وكيفية وضع التكنولوجـــيات النوويّة التي تحاول إيران امتلاكها في سياقها الطبيعي. بالنسبة إلى معظـــم الأميركيين، لا تولّد كلمة نووي أفكاراً عن الطاقة السلميّة، بل تولّد دماراً مرعباً. وهذا الميل المسبق إلى السلبيّة هو الذي يسمح لإدارة بوش بتبنّي هذه المقاربة المبنية على الغرور والسطحيّة في تقييم سعي إيران إلى امتلاك الطاقة النوويّة.

لهـــذه الأسباب، سمح الأميركيون لأنفسهم بالإنسياق وراء إدارة بوش، برفقة كونغـــرس وصحافة مطاوعة أساءت تفسير برنامج الطاقة النوويّة الإيراني على نحو فاضـــح ومـــناف للحقيقة. إننا نسمع من إدارة بوش أن إيران تعوم على بحر من النفط، وأنه لا يوجد لها مبرّر لأي برنامج لإنتاج الطاقة النوويّة. ولكن حتى النظرة الســـطحيّة للوقـــائع تؤيد مزاعم الإيرانيين بأنهم بحاجة إلى مصدر بديل للطاقة من أجل تلبية الطلب المحلّي إذا ما كانوا يريدون البقاء من الناحية الإقتصاديّة في العقود القادمـــة. تـــزعم إدارة بوش أن إيران تفتقر إلى خامات اليورانيوم المحلّي التي تبرّر بـــرنامجاً لتخصـــيب اليورانيوم محلّياً بواسطة الطرد المركزي، وأن إيران ستستخدم كـــامل مخزونها من اليورانيوم في تغذية قدرة مفاعلها في غضون سنة واحدة فقط. غير أن أية حسابات موثوقة للاحتياطات التي تملكها إيران من اليورانيوم الخام تثبت أنـــه يمكن لإيران تخصيب ما يكفي من اليورانيوم المستخرَج محلّياً لإمداد أكثر من عشـــرة مفاعلات نوويّة بالطاقة لمدة تزيد على ثلاثين عاماً. كما أن هذا الرقم لا يـــأخذ بعـــين الإعتبار حقيقة أن إيران ادّعت اكتشاف المزيد من الإحتياطات من اليورانيوم الخام.

لقـــد تعمّـــدت إدارة بوش تشويه الحقائق بشأن قدرات برنامج التخصيب

الإيراني، وأدخلت مغالطات على نحو غير مسؤول في المعادلة، مثل المناقشة التي تثير الجنون حول "عدّادات الأجسام الكاملة" في مركز لويزان شيان للبحوث. وبكلمات مختصرة، نجحت إدارة بوش، بمساعدة الحكومة الإسرائيليّة واللوبي المؤيد لإسرائيل، في استغلال جهل الشعب الأميركي بتكنولوجيا الطاقة النوويّة والأسلحة النوويّة وتوليد ما يكفي من المخاوف التي جرت برمجة الشعب الأميركي مسبقاً للقبول بها للدخول في مواجهة عسكريّة مع إيران نوويّة، بالرغم من أنهم لا يزالون يدفعون، بالمال والدم، ثمن التدخل السيئ في العراق.

لكن في حين أن الشعب الأميركي ربما يكون مبرمجاً مسبقاً للقبول بضرورة الدخول في حرب مع إيران، حتى وإن لم يكن لهذه الضرورة وجود، لا توجد جهود تُبذل لتهيئة أميركا، أو تهيئة العالم ككلّ، للحقيقة المرعبة التي ستتمخض عنها حرب مع إيران. وفي هذه الناحية، كانت وزيرة الخارجيّة كوندوليزا رايس على حقّ عندما قالت: "إيران ليست العراق". وفي حين أن إيران لا تزال خاضعة لحظر اقتصادي أحادي من جانب الولايات المتحدة، فهي لا تزال قادرة على إجراء مبادلات تجاريّة مع باقي الدول في العالم. وبناء على ذلك، تظلّ إيران أشبه بدول حديثة يمكنها الوصول إلى مجموعة كاملة من التكنولوجيات المتوفرة لباقي الدول في العالم، بما في ذلك التكنولوجيا العسكريّة. إن مساحة إيران أكبر بكثير من مساحة العراق، كما أن عدد سكانها وجيشها أكبر بكثير. والشعب الإيراني شعب يفتخر بنفسه، وثقافته، وتاريخه، واستقلاله. وأية فكرة تقول إن الشعب الإيراني سيقف موقف المتفرّج فيما تقصف الولايات المتحدة بلده أو تحتلّ أرضه خاطئة على نحو مأساوي. وليكن معلوماً، ستقاوم إيران أي هجوم يستهدف أراضيها بكافة الوسائل المتوفرة لديها.

سينتج عن أي قصف جوّي لإيران هجوم صاروخي إيراني مباشر على أهداف في إسرائيل، يليه قصف صاروخي من قبل حزب الله لشمال إسرائيل. وفي حال تم نشر قوات أميركيّة في أي بلد يقع ضمن مدى الصواريخ الإيرانيّة، ففي الإمكان توقّع تعرّض ذلك البلد لهجوم إيراني. ستطلق إيران سيلاً من صواريخها على القوات الأميركيّة المنتشرة في العراق، ثم تشتبك مع قوات الإحتلال التابعة

للتحالف على الأرض إما بوسطة قوات إيرانيّة شبه عسكرية تتسلّل إلى العراق، أو باستخدام وكلاء عراقيين على شكل مجموعات من الميليشيات الشيعيّة الموالية لإيران التي تمسك بمقاليد السلطة في العراق اليوم. وستزول حرّية الحركة الأميركيّة - كما تبدو الآن - بين عشية أو ضحاها. وستُقطع خطوط الإتصال بين القواعد اللوجستيّة الأميركيّة في الكويت والأردن، ولن يعود في الإمكان حماية خط الإتصالات الوحيد المتبقّي الذي يمرّ عبر كردستان نحو تركيا وهو ضعيف أصلاً. ستصبح القوات الأميركيّة معتمدة بشكل شبه كامل على الإمدادات الجوّية وهو ما سيعرّض الطائرات العموديّة، والطائرات ثابتة الأجنحة لخطر عظيم من صواريخ جو أرض الإيرانيّة. وسيُجبر الأميركيون على التخلّي عن بعض قواعدهم بغرض دمج الموارد، وستُجبر أميركا في نهاية المطاف على الخروج من العراق دفعة واحدة أو التعرّض لخسائر كبيرة (ويمكن للتصعيد الإيراني للصراع في العراق أن يرفع أعداد الإصابات الأميركيّة إلى معدلات مشابهة للقتلى في المعارك/المفقودين في المعارك في حرب فييتنام).

ستبذل إيران كل ما في وسعها للعب ورقة النفط، لا بوقف عمليات تصدير نفطها وغازها الطبيعي وحسب، بل وبتهديد إنتاج النفط في العراق، والكويت، والإمارات العربيّة المتحدة، والمملكة العربيّة السعوديّة، إما عبر شنّ هجمات صاروخيّة أو بعمليات مباشرة ينفّذها نشطاء من الشيعة الموالين لإيران أو قوات كوماندوس إيرانيّة. وستصبح القوات البحريّة الأميركيّة العاملة في الخليج عرضة للخطر، وهناك إمكانية حقيقيّة لنجاح إيران في إغراق عدد من السفن الحربيّة الرئيسيّة الأميركيّة أو إلحاق أضرار فادحة بها، بما في ذلك أية حاملات طائرات تعمل في المنطقة. وهناك احتمال حتى بأن تنجح إيران في إغلاق مضيق هرمز، مما سيتسبب في انقطاع الإمدادات النفطيّة عن العالم بأسره.

سيكون لردّة الفعل الإيرانيّة مدى عالمي، مع قيام عملاء إيرانيين أو وكلاء عنهم بتنفيذ تفجيرات إرهابيّة، وعمليات خطف و/أو اغتيال لأميركين وإسرائيليين وأفراد من قوات التحالف، ودبلوماسيين ومدنيين. ومن شبه المؤكد أن هجمات ستقع في أوروبا، وربما تنتشر لتصل إلى البرّ الأميركي.

من المحتم أن يفشل أي غزو أميركي لإيران. وفي حين أنه ما من شكّ في أن الجيش الأميركي سينجح في إيجاد موطئ قدم قوي لـه داخل إيران، إن كان عبر إنـزال بحـري في محيط ميناء بندر عبّاس المطلّ على الخليج، أو عبر هجوم برّي ينطلق من أذربيجان أو العراق، لكن سرعان ما ستعترض العراقيل الهجوم. فأميركا لا تملـك ببسـاطة قوة قتاليّة تقليديّة كافيّة لتنفيذ عمليات قتاليّة برّيّة متواصلة في إيـران. والسـيناريو الأكثر احتمالاً سيكون أشبه بالتجربة التي خاضتها القوات الأميركيّة في كوريا سنة 1951 عندما دخلت الصين الحرب. وفي أحسن الأحوال، سـيكون هجومـاً بطولـياً في اتجاه آخر، مثل النجاح الصعب الذي حققته فرقة الماريـنـز الأولى عـند شوزن ريزيرفوار. وفي أسوأ الأحوال، يمكن أن نرى شيئاً يشبه الإنهيار الشامل للفيلق السابع في الجيش عندما فاجأه الجنود الصينيون.

لمواجهة مثل هذه الكارثة، لن يتبقّى أمام الولايات المتحد خيار سوى تصعيد الصـراع عـلى الجبهات العسكريّة، وهو ما يعني ضرب إيران بالأسلحة النوويّة. وعند هذه المرحلة الفاصلة، تخرج المعادلة عن نطاق التوقعات، ويتعذر عندئذ تقدير الأضـرار، ويمكن أن ينقلب مجرى التاريخ العالمي، بما في ذلك دور أميركا كقائد عـالمي دائم، بدرجة خطيرة. إن الضرر الذي سيلحق بالولايات المتحدة، بطريقة مباشـرة أو غـير مباشـرة، نتيجة لأي قرار باستخدام الأسلحة النوويّة سيكون، مهلكـاً. فهيبة أميركا وموقفها على الصعيد العالمي لحقت بهما أضرار كبيرة أصلاً بسبب فشلها المستمرّ في العراق واستراتيجيتها غير مفهومة للهيمنة على العالم تحت ستار الحرب على الإرهاب. إن حرباً مع إيران لن تتسبب في تلاشي أية نوايا طيبة يكنّها العالم لأميركا بسرعة وحسب، بل وستلحق بأميركا ضرراً مادياً واقتصادياً.

يـتعين على الأميركيين أن يتذكّروا بأن سوق الطاقة العالمي يعمل اليوم على هوامـش دقـيقة، وبالتالي ضعيفة. وبالنظر إلى الطلب المتزايد على النفط، وفشل سـوق النفط في تطوير المصادر النفطيّة واستغلال مصادر أخرى جديدة، أصبحت صـناعة الـنفط تعمل بقدرة فائضة لا تتعدّى 2 في المئة. وهذا يعني أنه إذا جمعنا إجمـالي كمـيات النفط المستهلَكة يومياً، نجد أن صناعة النفط العالميّة تنتج تلك الكمـيات إضـافة إلى 2 في المئة. وبالكاد يكفي هذا الرقم للتعامل حتى مع أقل

انــــتعاش في النشاط الإقتصادي، وهو يتعرّض لضغوط أصلاً بسبب الطلب المستمرّ الناتج عن توليفة من عطش أميركا الذي لا يُروى للنفط، والإقتصادات المزدهرة في الصـــين والهند. تملك إيران لوحدها قرابة 4 في المئة من النفط العالمي. وإذا سحبنا ببساطة النفط الإيراني من السوق، فهذا يعني أن العالم سيعمل بقدرة سلبيّة نسبتها 2 في المـــئة، وهـــذا يعني أنه لا يوجد نفط كاف لتلبية الطلبات اليوميّة للإقتصاد العالمي. وإذا أخذنا بعين الإعتبار حقيقة أنه سيكونً للحرب مع إيران تأثيرات على إنـــتاج الـــنفط في العراق، والكويت، والإمارات العربيّة المتحدة، والمملكة العربيّة السعـــوديّة، فهذا يعني أنه سينشأ خطر حقيقي بأن يواجه العالم قدرة إنتاجيّة سلبيّة بنســـبة يمكـــن أن تصل إلى 20 في المئة. وبالنظر إلى الطلب على النفط، واعتماد أميركا على إمدادات النفط الأجنبيّة، فستحدث أسعارُ النفط ما ستحدثه أية سلعة يشتدّ الطلب عليها عندما تكون هناك موارد محدودة وطلب غير محدود؛ ستحدث انفجاراً.

ســـيرتفع سعر النفط بشكل صاروخي، ويخرج عن السيطرة نتيجة لأي غزو أميركي لإيران، وسيصبح انعدام الإستقرار الذي يصيب أسواق النفط العالمي حالة دائمـــة في حـــال استخدمت أميركا أسلحة نوويّة. ولذلك، يتعين على كل رجل أعمـــال أميركـــي يحتاج إلى احتساب كلفة النفط ضمن التكاليف الإجماليّة التي تتحمـــلها شـــركته أن يفهم بأنه سيواجه إفلاساً مالياً شبه فوري نتيجة للتضخم الصاروخي الناتج عن تجاوز أسعار النفط عتبة 150 - 200 دولار للبرميل الواحد على مدى فترة زمنيّة متواصلة. وسيعاني المستهلك الأميركي، وسيعاني كل جانب تقريـــباً من جوانب الإقتصاد الأميركي، من انهيار على امتداد خطوط غير مسبوقة منذ الكساد الكبير.

تســـببت الحـــرب مع العراق في إلحاق أضرار بأميركا على أصعدة لا يمكن لغالبيّة الأميركيين أن يلاحظوها. كانت إدارة بوش والكونغرس، مدعومَين باقتصاد أميركـــي مرن، وقادرَين على تخفيف حدّة الكارثة التي سببتها الحرب في العراق. لكـــن بالقـــيام بذلك، لم تعد هناك قوة إقتصاديّة احتياطيّة يمكن لأميركا الإعتماد عليها لدرء التأثيرات الإقتصاديّة الضارّة التي ستتسبب بها الحرب مع إيران. ستعاني

أميركا من تراجع خطير في مستوى أدائها الإقتصادي، مع كل ما يستتبعه ذلك. وما على المرء سوى العودة بالذاكرة إلى ألمانيا في أعقاب الحرب العالميّة الأولى، عندما اضطرّ الألمان الذين كانوا يعانون من التضخم الصاروخي إلى استخدام العربات لحمل ما يكفي من النقود لشراء الطعام. سيصبح الدولار الأميركي بدون قيمة، ومعه الإقتصاد الأميركي برمّته. وسيعاني الإقتصاد العالمي من هزّة بكل تأكيد، ولكن ما من بلد سيعاني من الناحية الإقتصاديّة مثل الولايات المتحدة في حال دخلت إدارة بوش في نزاع مسلّح مع إيران.

ما من شكّ في أن حرباً مع إيران ستلحق ضرراً بمصالح الأمن القومي للولايات المتحدة. وما من شيء جيد يمكن أن يُرتجى من هكذا نزاع، وإنما أشياء سيئة. ويمكن للمرء المجادلة بأن غزواً أميركياً لإيران يكبح الطموحات النوويّة الإيرانيّة ويزيح نظام الملالي عن السلطة سيكون مفيداً لإسرائيل، وبحكم ذلك، فهو بمثابة سياسة تستحقّ التنفيذ. وهذا تفكير خطر من ناحيتين. الناحية الأولى هي الفكرة السخيفة التي تقول بأن هذه السياسة ستفيد إسرائيل. فكما سبق أن أشرنا، فإن أي صراع يحدث بين الولايات المتحدة وإيران سيمتدّ على الفور ليشمل إسرائيل. وستُفتح أربع جبهات للصراع بسرعة، مع احتمال أن يلي ذلك فتح جبهات أخرى. ستشنّ إيران هجوماً مباشراً على إسرائيل بصواريخها بعيدة المدى؛ وسيمطر حزبُ الله شمال إسرائيل بصواريخه قصيرة المدى والهجمات المباشرة التي ستنفذها وحدات كوماندوس/إرهابيّة؛ وستشنّ حماس بالإشتراك مع منظمة التحرير الفلسطينية هجمات مشابهة انطلاقاً من غزّة والضفة الغربية؛ وستصبح كافة المصالح الدبلوماسيّة والإقتصاديّة الإسرائيليّة في الخارج عرضة لهجمات إرهابيّة. ستكون الكلفة التي تتكبّدها إسرائيل مروّعة ومدمّرة، لا على صعيد الخسائر في الأرواح وحسب، بل وعلى الأضرار الإقتصاديّة التي ستلحق بها. إن دعم أي شخص يدّعي أنه موالٍ لإسرائيل لمثل هذه الحرب أمر يتجاوز حدود فهمي. فأنا موالٍ لإسرائيل، وبناءً على ذلك، لا يمكنني أبداً تأييد مسار سياسي سيعرّض إسرائيل لمثل هذا الألم والمعاناة. إن التهديدات التي توجهها إيران اليوم لإسرائيل تهديدات كلاميّة صرفة. فإيران لا تشكل أي تهديد مباشر على الأمن

الإسرائيلي بما يبرر القيام بأي عمل عسكري استباقي، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالبرنامج النووي الإيراني.

بوصفي ضابطاً سابقاً في الفيلق الأول في مشاة البحريّة الأميركيّة، أمضيت قدراً كبيراً من الوقت والجهد في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط 1991 في محاولة تحديد مواقع الصواريخ العراقيّة في غرب العراق وتدميرها قبل أن يتمكن العراقيون من إطلاقها في اتجاه إسرائيل. زرت المقابر في إسرائيل حيث ترقد بقايا الصواريخ العراقيّة، كتذكار يشير إلى أنه حتى دولة قوة مثل إسرائيل ليست منيعة على الهجوم. وبوصفي مفتش أسلحة تابعاً للأمم المتحدة، عملت عن قرب مع الحكومة الإسرائيليّة من أجل التخلّص من أسلحة الدمار الشامل العراقيّة، بما في ذلك الصواريخ البالستية نفسها التي أمطرت مرّة تل أبيب وحيفا. لقد زرت إسرائيل، وفهمت الوضع الأمني غير المستقرّ الذي تجد إسرائيل فيه نفسها اليوم. ووقفت على قمم التلال اليهوديّة المطلّة على البحر المتوسط، وأدركت مدى ضعف الواقع المادّي لإسرائيل وهشاشته. وذهبت إلى مرتفعات الجولان، ونظرت إلى بحر الجليل (طبريا)، وفهمت بشكل كامل السبب الذي يجعل إسرائيل تعتقد بأنه يتعين عليها أن تتمسك بهذا الموقع المهيمن إستراتيجياً في مواجهة جيرانها. وبوصفي رجلاً عرّضت روحي للخطر على خط الدفاع عن إسرائيل، لديّ مصلحة مستثمرة في استمرار وجود دولة إسرائيل، حرّة من طغيان أي خوف أو اضطهاد. وأنا صديق مخلص لإسرائيل، وهي صفة تتجاوز إلى حدّ بعيد المبالغة والكلام المنمّق، بل هي مدعومة بالعرق والأعمال.

لكنني أولاً وقبل كل شيء أميركي، ووطني غيور. وبناء على ذلك، فأنا لا أُخضع مصالحي القوميّة لأحد سوى لبلادي. وبقدر ما تبدو العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل وثيقة، فهي لا تجعل من الدولتين كياناً واحداً. فهناك دولة اسمها الولايات المتحدة وهناك دولة اسمها إسرائيل، وهما دولتان متمايزتان تماماً ولا ينبغي أبداً التعامل معهما كما لو كانا كياناً واحداً لا يتجزّأ. فعندما تلتقي المصالح الأميركيّة مع المصالح الإسرائيليّة (وهناك نقاط التقاء عديدة)، لا أجد مشكلة في عمل البلدين معاً من أجل فائدتنا المتبادلة، كما ينبغي أن يفعل الحلفاء والأصدقاء.

لكن عندما تتباعد مصالحنا، فأنا أصرّ كأميركي على حقّ الإختلاف، والتعبير عن هـذا الإخـتلاف على الوجه الذي أراه مناسباً، إلى حدّ المجاهرة بهذا الإختلاف وانتهاج مسارات عمل تعكس هذا الإختلاف. يمكن للأصدقاء أن يختلفوا ويظلّوا أصدقاء، ولكن الصداقة تتوتر عندما يسعى أحد الأطراف إلى فرض إرادته وتأثيره باستخدام أساليب غير منصفة ومخادعة.

إن الـنـزاع القـائم حالياً بين الولايات المتحدة وإسرائيل نـزاع وُلد في إسرائيل أولاً وقبل كل شيء. إنه يستند إلى زعم إسرائيلي بأن إيران تشكل خطراً عـلى إسرائيل، ومحدد بالتأكيدات الإسرائيليّة بأن إيران تملك برنامجاً لصنع أسلحة نوويّـة. لم تتبين صحة أي من هذين الزعمين، كما أنه تبين بالطبع أن الكثير من الإدعـاءات الإسـرائيليّة في حق إيران كانت كاذبة. وبالرغم من ذلك، تواصل الولايـات المتحدة دعمها للمزاعم الإسرائيليّة، وما من فرد أعلى صوتاً من السفير الأميركـي لـدى الأمـم المتحدة، جون بولتون. وقد أثار موقف بولتون الموالي لإسرائيل تعليقات مقلقة على نحو غير معقول من قبل الإسرائيليين أنفسهم لدرجة أنهـا أثارت الشكوك في موضوعيّة السيد بولتون عندما يتعلق الأمر بتمثيل المصالح الإسرائيليّة قبل المصالح الأميركيّة.

في 22 مـايو/أيار 2006، وعلى مائدة إفطار منظمة بناي بريث اليهوديّة التي كـان بولـتون قد خطب فيها، صرّح السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة دان غيليرمان بأن بولتون هو الدبلوماسي الإسرائيلي السادس المبعوث إلى الأمم المتحدة. كما أشار غيليرمان إلى أنه لو تم احتساب أعضاء المنظمة، الذين أيدوا إسرائيل على مـرّ التاريخ بدون نقاش، ستكون البعثة الإسرائيليّة أكبر البعثات الدبلوماسيّة لدى الأمم المتحدة. وفي حين زُعم أنه تم الإدلاء بهذه التعليقات على سبيل المزاح، فهي تعكس بالتأكيد حقيقة لا يمكن تجاهلها وهي أنه يجري الدفاع عن المصالح القوميّة الإسـرائيليّة بواسطة شبكة من الأفراد والمنظمات التي تتجاوز إلى حدّ بعيد تمثيلها الدبلوماسـي المتواضـع هـنا في أميركا. فإسرائيل تعتمد على كثيرين، بمن فيهم أميركـيون من القطاعين العام والخاص، في العمل كامتداد لإسرائيل في الدفاع عن السياسات التي تتضمن المصالح الإسرائيليّة وتطبيقها.

ليست إسرائيل وحدها التي تقوم بهذا النشاط. فهناك العديد من الدول التي تملك جماعات ضغط كبيرة ونشطة في الولايات المتحدة لكي تدافع عن مصالحها أو همومها الخاصة. لكنّ أياً منها لم يصل إلى مدى اللوبي الإسرائيلي ونفوذه السياسي. ولا يعمل أي منها أيضاً بالطريقة الوقحة التي اعتاد اللوبي الإسرائيلي على العمل وفقها، بحيث اختفت الخطوط التي تميّز بين أميركا وإسرائيل لدرجة أنه يمكن أن يُشار علناً إلى سفير أميركي لا يزال في منصبه بأنه مصدر دبلوماسي إسرائيلي. وأحد أكبر وأوسع أعضاء هذا اللوبي الإسرائيلي تأثيراً هي لجنة الشؤون العامة الأميركيّة الإسرائيليّة أو **أيباك**. فعلى مدى سنين طويلة وأيباك تفرض تأثيرها على الكونغرس الأميركي وعلى الفرع التنفيذي للحكومة إلى درجة لم تسبقها إليها أية دولة وحيدة أو مجموعة من الدول. تعمل أيباك كوكيل فعلي لدولة إسرئيل، ولكنها لا تحتاج إلى تسجيل نفسها تحت هذه الصفة.

تجلّت ازدواجيّة الولاء المتأصلة في أيباك - حيث تطغى المصالح الإسرائيليّة باستمرار على مصالح الولايات المتحدة - حتى بين الأميركيين، وهذا ما تجلى في فضيحة التجسس عندما أُدين مسؤولان رفيعان في أيباك بتهمة العمل على تحويل معلومات أميركيّة سرّية تتعلّق بإيران عبر قنوات غير رسمية إلى الحكومة الإسرائيليّة. يتعين على المرء أن يتساءل عن الدافع الحقيقي لأي شخص يوصف بأنه صديق، لكي يرى طرف (إسرائيل) - في علاقة بمثل هذا الإنفتاح والشفافية مثل تلك التي تتمتع بها إسرائيل والولايات المتحدة - أنه من المناسب التدنّي إلى حدّ القيام بأعمال تنتهك القانون الأميركي، إضافة إلى انتهاك روح الصداقة التي يفترض وجودها بين البلدين.

في حين أن المؤيدين الأميركيين لإسرائيل يروِّجون للأهداف والمصالح المشتركة التي تجمع بين البلدين، يبدو أنهم ينفذون في الواقع سياسة مميزة تعتمد على مبدأ إسرائيل أولاً. وفي حين أني أحترم وأدافع عن حقّ إسرائيل في وضع مصالحها فوق مصالح أية دولة أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة، فأنا أرفض بقوة، وأشعر بالفزع من عمل يقوم به أولئك الذين يدّعون بأنهم أميركيون بإخضاعهم المصالح الأميركيّة لمصالح إسرائيل، وخصوصاً عندما تعرّض عواقب مثل

هذا العمل أرواح الأميركيين للخطر. لقد التحقت بفيلق مشاة البحريّة الأميركيّة، وأقسمت على دعم دستور الولايات المتحدة والدفاع عنه في وجه كافة الأعداء، الخارجيين منهم والمحلّيين. وشاركتُ في الحرب، وسأفعل ذلك مجدداً، لكي أدافع عن المثل والقيم التي ينصّ عليها دستور الولايات المتحدة.

هناك أوقات ربما يُطلب مني فيها، في معرض الدفاع عن الدستور، أن أتصرف بطريقة تدافع عن سلامة أراضي دولة أخرى أو مصالحها، في حال تشابكت مع مصالح بلادي. ولهذا السبب حاربتُ في العام 1990 -- 1991؛ للدفاع عن رسالة القانون كما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، ووافق عليها مجلس الأمن الدولي والكونغرس الأميركي، وشاركت في الدفاع عن الكويت في أعقاب الغزو الطائش الذي قام به العراق واحتلاله لذلك البلد في أغسطس/آب 1990، وشاركت في العمليات القتاليّة في غرب العراق والتي كان الهدف منها منع صواريخ سكود العراقيّة من ضرب إسرائيل. يمكنك القول إنني حاربت دفاعاً عن الكويت وإسرائيل خلال ذلك الصراع، لكن ليكن كلامي واضحاً: حاربت من أجل الدفاع عن أميركا فقط.

يمكنني تبرير المخاطرة بأرواح الأميركيين بنشرهم على الجبهات من أجل منع إطلاق الصواريخ على إسرائيل في العام 1991. ويمكنني تبرير قيام أميركا بتقديم مساعدات عسكريّة لإسرائيل في حالت كانت إسرائيل نفسها عرضة لعمليات عدوانية غير شرعية. فإذا كانت إيران ستهاجم إسرائيل بدون استفزاز، فسأجادل مطولاً وبصوت عالٍ لكي تهبّ أميركا لمساعدة صديقتها وحليفتها. ولكن لا يمكنني تقبّل فكرة دفع أميركا نحو الدخول في حرب عدوانيّة ضدّ إيران في الوقت الذي لا تشكل فيه إيرانُ تهديداً لإسرائيل أو أميركا. وهذا ما يحصل اليوم. فقد رفعت إسرائيلُ، من خلال توليفة من الجهل، والخوف، والهوس إيران إلى مستوى تهديد تجده غير مقبول. وهي مشتركة في سياسات زادت في تأزيم الوضع. وهي تُظهر الجهل والصلابة عندما يجري العمل على التوصل إلى حلّ دبلوماسي للمسألة الإيرانيّة. تطالب إسرائيل الولايات المتحدة بتولّي دور القيادة في تقديم إيران إلى المساءلة، وتهدد بالقيام بعمل عسكري ضدّ إيران، وهي تعلم علم اليقين بأنها

بقيامها بذلك تُلزم أميركا بدخول الحرب أيضاً. عندما يتعلق الأمر بإيران، لا يعود في الإمكان القول بأن إسرائيل تتصرّف كصديق لأميركا. آن الأوان لنا في أميركا لكي نتحلّى بالشجاعة ونقرّ بذلك، ونتّخذ الإجراءات المناسبة.

سيصيح اللوبي بأعلى صوته لدى التلميح بأن إسرائيل تخون بطريقة ما أميركا، أو أن اللوبي الإسرائيلي يقدّم المصالح الإسرائيليّة على مصالح الولايات المتحدة. عندئذ، سيبدأ منظر معادة الساميّة البشع بالإستجداء، ويثير ذكريات المحرقة، ويسعى إلى تشويه سمعة كل من يجرؤ على المجاهرة برأيه بطريقة ينتقد فيها إسرائيل أو اللوبي الإسرائيلي باتهامه بمعاداة الساميّة وأنه شخص يستخف بذكرى الملايين الستة من اليهود الذين قضوا في المحرقة. وهذا ميل مثير للإشمئزاز ومقلق للغاية ويتعين وضع حدّ له. ربما تتمتع إسرائيل بوضعيّة خاصة هنا داخل الولايات المتحدة، ولكنها ليست وضعيّة أعلى أو أدنى من وضعيّة أي صديق مقرّب أو حليف آخر، مثل المملكة المتحدة، أو كندا، أو اليابان، أو ألمانيا أو أية دولة أخرى.

سترفض غالبيّة الأميركيين على الفور أي جهد من قبل أحد حلفائنا للحدّ من الجدال المنصف، والمناقشة، والحوار الدائر هنا في الولايات المتحدة بشأن طبيعة العلاقات الأميركيّة مع أية دولة معينة. لكن تبقى أميركا بوجه عام صامتة في مواجهة تدخل اللوبي الإسرائيلي في أي مناقشة ذات معنى للعلاقات الأميركيّة الإسرائيليّة. والنتيجة النهائيّة هي أن إسرائيل واللوبي الإسرائيلي يقودان أميركا نحو المسار المؤدي إلى الدخول في حرب مع إيران، وتبقى غالبيّة الأميركيين جاهلين و/أو غير مبالين بهذه الحقيقة. وفيما كان العالم يتجادل ويناقش رزمة الحوافز التي عُرضت في يونيو/حزيران 2006 على إيران، صرّحت إسرائيل بأنها تعارض أية تسوية يتم التوصل إليها عن طريق المفاوضات، وشرعت أيباك في حملة حشد تأييد شاملة استهدفت الكونغرس الأميركي لإبقاء أميركا على المسار المؤدّي إلى الدخول في صراع مع إيران. لا يوجد شخص في العالم يريد هذه المواجهة، باستثناء إسرائيل. وينبغي ألاّ يساور أيَّ شخص شكٌّ في أنه في حال نشبت حرب بين أميركا وإيران، فستكون حرباً صُنعت في إسرائيل وليس في أي مكان آخر.

إذا كان المراد التوصل إلى سلام مع إيران، يتعين على الولايات المتحدة أن

تجـــد وسيلة لوقف المحاولات التي تقوم بها إسرائيل، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والتقلـــيل من تأثيرها في صياغة السياسة الخارجيّة الأميركيّة وتنفيذها. ويتعين على منظمات مثل أيباك أن تحدّ من مدى وحجم عملياتها بدرجة كبيرة، أو تُجبَر على تســـجيل نفســـها كوكـــيلة لقوة أجنبية. لا بأس بأن نتعاطف مع دولة إسرائيل وندعمهـــا، فأنا من الذين يفعلون ذلك، ولكن من غير المقبول أبداً من أميركي أن يســـخّر المصـــلحة القوميّة لبلاده لصالح وفائدة دولة أخرى. في الماضي، كان هذا الســـلوك يوصـــف بالخيانة. إن مجرّد القيام بهذا العمل لصالح إسرائيل لا يجعله أقل عرضـــة للنقد مما لو كان لصالح أية دولة أخرى. إن الولاء الوطني طريق في اتجاه واحـــد؛ وفي أميركا، تشير لافتة الإتجاه الواحد بالنسبة إلى الأميركيين إلى الولايات المتحدة الأميركيّة فقط.

بكـــبح الرغـــبة الإســـرائيليّة في الدخول في نـــزاع مسلّح مع إيران تحصل الولايات المتحدة على حيّز واسع يمكنها من خلاله البدء بالتفاوض على حلّ سلمي للأزمـــة الإيرانيّة. أولاً: ستكسب أميركا ما يكفي من الوقت لكي تتصرف بمزيد مـــن الحكمـــة وتقيّم بمزيد من التبصّر البرامج والطموحات النوويّة الإيرانيّة. ثانياً: ســـتتوفر لأميركا فرصة للدخول في مفاوضات مباشرة وصادقة مع إيران بمنأى عن الأجواء المسمومة التي تشيعها إسرائيل عبر مناداتها بالحل العسكري. ثالثاً: ستزول عـــن إيران صفة الخطر الإقليمي، مما يسمح للولايات المتحدة بتعديل مواقفها من القضايا الإقليميّة الأخرى، وخصوصاً تلك التي تتعلق بسياسة الطاقة في حوض بحر قـــزوين. في هذا اليوم والعصر الذي نعاني فيه من النقص في الطاقة، تملك مصادر الطاقة الهائلة المتوفرة في حوض بحر قزوين المفتاح من أجل تحقيق استقرار اقتصادي وتنمـــيّة عالميّة في المستقبل المنظور. إن صراعاً مع إيران سيدمر حوض بحر قزوين، ويزعزع استقراره السياسي، ويبطئ النمو لعدة سنوات أو حتى عقود.

ينـــبغي عـــلى الولايات المتحدة، على غرار باقي الدول في العالم، الإهتمام بقضـــايا مثل حقوق الإنسان والحرّيات الفرديّة في دول مثل إيران. ولكننا لا نملك حـــق التدخل في شؤون دولة ذات سيادة لدرجة أننا نروّج سياسة تغيير النظم في الـــبلدان التي تديرها حكومات شرعيّة. وأفضل سياسة لتغيير النظم يمكن للولايات

المتحدة اتّباعها في تعاملها مع إيران ستكون في دعم استقرار العلاقات، والإعتراف الدبلوماسي بإيران، ورفع الحظر الذي فرضته أميركا من جانب واحد، كما أن الشروع في برنامج تبادلات ثقافيّة وإقتصاديّة مكثفة سيؤدي إلى نشر الإعتدال في المجتمع الإيراني أكثر من أي برنامج آخر للإحتواء وزعزعة الإستقرار تفكر فيه اليوم إدارة بوش. إنتبه، إيران لا تشكل تهديداً لأميركا. في الواقع، ينبغي أن تنظر الولايات المتحدة إلى برنامج الطاقة النوويّة الإيراني على أنه برنامج مرغوب فيه، بحكم أنه يهدف إلى زيادة فرص بقاء إيران كمصدّر للطاقة في وقت تتضاءل فيه مصادر الطاقة الهيدروكربونيّة في العالم.

من شأن علاقة أميركيّة إيرانيّة متينة مبنيّة على الإحترام المتبادل، وعدم الإعتداء، والتفاعل الإقتصادي المتزايد، أن تدعم الإستقرار في الشرق الأوسط وفي العالم كلّ. ستجني أوروبا، وروسيا، والصين، والهند فوائد إقتصاديّة هائلة. وستجد إسرائيل أنها أصبحت في وضع إستراتيجي أقوى مع سعي إيران إلى التخفيف من حدّة خطابها والتأثير في المنطقة بطرق أكثر إفادة للنمو والرخاء الإقتصادي. وبالقيام بذلك، تُفتح أسواق جديدة يمكن لإسرائيل الإستفادة منها. وسيعود الإستقرار إلى إمدادات الطاقة وأسعارها. وبالنظر أيضاً إلى دور أميركا كقائد وقوة عالميّة، سيصب كلّ ما تقدّم في صالحها. وبدورها، ستتقاسم أميركا الإنتعاش الإقتصادي الذي سينتج عن هذا المسار السياسي. وعندما يقارن المرء ويمايز بين هذا الإنتعاش والكارثة الإقتصاديّة التي ستجلبها الحرب مع إيران، يصبح الإنتعاشُ فورة، مع قياس هذا الفرق الكبير على صعيد عالمي بترليونات الدولارات.

لكنّ الأهم من ذلك كله هو أنه لن يحتاج أي جندي في الجيش، أو المارينز، أو بحار، أو طيار، إلى التضحية بحياته على التراب الإيراني، أو السقوط في معركة على مسرح آخر بسبب عدوان أميركي على إيران. ولن يموت أي مدني إيراني من جرّاء قصف أميركي لمنزله، ولن يحتاج أي إسرائيلي إلى الإرتعاد خوفاً داخل ملجأ من الغارات الجوّية فيما تنهمر الصواريخ على المدن الإسرائيليّة. ولن تحتاج الشعوب في المناطق المختلفة من العالم إلى المعاناة من جرّاء الدمار الإقتصادي الذي سيطالها بفعل حرب أميركيّة إيرانيّة. وستعطي أميركا زخماً شافياً هائلاً

لسمعتها، المتضررة إلى حدّ بعيد أصلاً نتيجة للأخطاء التي ارتُكبت في الماضي، مما يمكّن أميركا من إعادة التأكيد على دورها كقوة تعمل في خدمة السلام والإستقرار العالمي، بالمقارنة مع الدور الذي يصبّ في صالح الهيمنة، والموت، والدمار.

ليس الوقت متأخراً أبداً لكي تغيّر أميركا المسار الذي لا تزال تسير فيه منذ عدة سنين. لكنّ هذا التغيير في المسار لن يحدث بمحض اختيارها. فهو يتطلّب مشاركة من جانب المواطنين الأميركيين على نطاق لم يسبق له مثيل في الأزمنة الحديثة. وهو يتطلّب رفض سياسات إدارة بوش، ورفض إدارة بوش نفسها. كما يتطلّب إعادة إنعاش الكونغرس بضخ دم جديد فيه يمكن أن يأتي فقط من خلال جمهور الناخبين واسعي الإطلاع والمشاركين. وهو يتطلّب إعادة درس جوهريّة لكيفية اختيار الولايات المتحدة لطريقة تفاعلها مع باقي أنحاء العالم في السنوات القادمة، سواء أكنا سنظل متمسكين بالعجرفة المتمثلة في إملاء 300 مليون إنسان طريقة التعايش على عالم يُعدّ بالمليارات، أم نعمل ونحن في حالة عجز قومي لأن دولة أخرى - إسرائيل - تملي على أميركا سياستها الأمنيّة القوميّة. وهذا يتطلّب جدالاً، ونقاشاً، وحواراً على مستوى قومي حول هذه القضايا الهامة جداً، وهو حوار يتعين الشروع به عاجلاً وليس آجلاً.

إيران هي القضية الوحيدة التي يمكن أن تدمّر أميركا في السنين القادمة. وبناء على ذلك، يتعين وضعها على طاولة الحوار الوطني في أسرع وقت ممكن، وبنفس الإلحاحيّة والحماسة التي صاحبت بحث موضوع العراق. ويتعين على الأميركيين من مختلف مشارب الحياة أن يمنحوا أنفسهم القوة بامتلاك المعرفة والمعلومات لكي يتمكنوا من التغلّب على الخوف الذي مصدره الجهل والمشاركة في هذه القضية التي تُعتبر الأكثر حساسية. يتعين أن تكون إيران، وإسرائيل، وأسلحة الدمار الشامل، ودور أميركا في عالم معقّد، محور النقاش السياسي على كافة مستويات العمليّة الإنتخابيّة في الولايات المتحدة. والفشل في القيام بذلك لا يعني ببساطة فشلاً للمواطنية، بل سيكون نافذة لكارثة تنزل بكل واحد منّا.



يكمن الخطر في تأليف كتاب موضوعي في أن الأحداث غالباً ما تتخطى الحقائق المرتبطة بالجدول الزمني للنشر. في الظاهر، يصحّ ذلك في موضوعات معينة من كتابي 'استهداف إيران'. ففي نهاية شهر يوليو/حزيران 2006، أصبح ***التصوّر*** النظري الذي تبنّته إسرائيل والذي حذّرتُ منه في الفصل الأول، والذي يربط القضايا المتعلقة بحماس وحزب الله بدولتي سوريا وإيران، حقيقة بشعة مع استمرار النزاع بين إسرائيل وحزب الله وبين إسرائيل وحماس. فقد أصبحت فرضية فتح جبهة شماليّة بين إسرائيل وحزب الله حقيقة، مع سقوط مئات الصواريخ التي أطلقها حزب الله على شمال إسرائيل، وشنّ إسرائيل بالمقابلة حملة قصف جوّي ومدفعي مدمرة.

بالمقابل، إنتقلت ***المصيدة الإسرائيليّة*** السياسيّة التي حذّرتُ منها في المخطوطة الأصليّة للكتاب من الإطار النظري إلى الحقيقة الصارخة مع منح الكونغرس الأميركي، دعمه الأعمى لإسرائيل في قضية حزب الله مع إغفال كلّي لتعقيدات الوضع الفعلي. وقد عكس هذا العمل من جانب الكونغرس موافقة إدارة بوش الروتينيّة على الأعمال الإسرائيليّة في لبنان، وهي أعمال مجرّدة من أي مفهوم للبراغماتيّة والتوازن بحيث بات من الصعب التمييز بين الولايات المتحدة وإسرائيل ليس في عيون العديدين في مختلف أنحاء العالم، وخصوصاً المسلمين والعرب منهم بل في عيون أعداد متزايدة من الناس في أوروبا وآسيا أيضاً، وهذا مزيج مأساوي بين الوكيل والراعي لن يعمل سوى على تقويض مكانة الولايات المتحدة.

مع تكشّف الصراع بين إسرائيل ولبنان، يبقى موضوع واحد راسخ في كل من تل أبيب وواشنطن العاصمة؛ إن المسؤوليّة النهائيّة عن العنف في جنوب لبنان

لا تقع على حزب الله بقدر ما تقع على إيران. وبناء على ذلك، أصبح الصراع بين حزب الله وإسرائيل شكلاً من أشكال الحرب بالوكالة بين إيران والولايات المتحدة. وبالنظر إلى الخطاب المبالَغ فيه واللامسؤول الرائج بين أوساط إدارة بوش والكثير من وسائل الإعلام الرئيسيّة هنا في الولايات المتحدة في ما يتعلق بقضية إيران وبرنامجها النووي، فهذا يعني أن الحرب بالوكالة هذه تطور خطير جداً.

حذّر جورج واشنطن - الأب المؤسس لأميركا - من مشاركة أميركا في "تحالفات تشابكية"، وبالرغم من ذلك، نجد أن تشابكنا الجماعي مع إسرائيل في قضية إيران يهدد بتحويل مشكلة إقليميّة محلّيّة ثانوية (الصراع بين إسرائيل وحزب الله) إلى صراع أوسع له مضاعفات بعيدة المدى تطال العالم كلّه (وأعني أي صراع ينشب بين الولايات المتحدة وإيران). إذا نظرنا إلى الحقائق الديموغرافيّة والجيوسياسيّة للصراع بين إسرائيل وحزب الله، نجد أنه لا يعدو عن كونه حريقاً إقليمياً لا يزيد أهمّيّة عن الصراع الدائر في الشيشان أو الصراع الذي يغلي ببطء بين جمهورية جورجيا وإقليم أبخازيا المنفصل.

وجه الخلاف في هذه الصراعات هو أن إسرائيل استخدمت قدرتها التي لا تضاهى على حشد دعم وتأثير السياسيين والسياسات الأميركيّة بحيث بات لصراعها مع حركة مقاومة شعبيّة لبنانية - حزب الله - أبعاد عالميّة تتخطى إلى حدٍّ بعيد التأثير الفعلي لهكذا صراع. وبناء على ذلك، أصبح نزاع حدودي بسيط، في عيون العديدين، الجبهة الأولى في صراع كبير يحرّض بين الولايات المتحدة (وإسرائيل) وأية دولة وكل الدول الشرق أوسطيّة التي لا تدعم مفهوم الهيمنة الإقليميّة لإسرائيل أو الهيمنة العالميّة للولايات المتحدة. والهدف الكبير في هذا الخليط، بالطبع، هو إيران التي أفردتها إسرائيل وكذلك الولايات المتحدة على أنها *المشكلة* النهائيّة التي يتعين حلّها إذا ما أريد وضع حدّ للصراع بين إسرائيل وحزب الله بطريقة تعود بالنفع على كل من إسرائيل والولايات المتحدة.

المدهش حقاً هو أن الصراع بين إسرائيل وحزب الله ساعد على الدفع بقضية البرنامج النووي الإيراني بعيداً عن التركيز العالمي. فقد انتقل العالم من مناقشة

المزاعم التي تتحدث عن تطوير إيران في السرّ لأسلحة نوويّة إلى قضية إطلاق حزب الله (الذي ترعاه إيران) لصواريخ قصيرة المدى على شمال إسرائيل. يُبرز التباين بين الخطر العالمي الحقيقي لهاتين القضيتين حقيقة أن المبالغة والخطاب الذي يصدر عن الولايات المتحدة (وإسرائيل) في ما يتعلق بفظاعة التهديد الإيراني وقرب وقوعه - على شكل برنامج نووي إيراني - لم يكونا أكثر من تكهنات فارغة، الغاية منها دعم الأهداف السياسيّة الحقيقيّة لكل من واشنطن وتل أبيب والمتعلقة بعزل النظام الديني الإيراني في طهران وإسقاطه في نهاية المطاف. ومع اشتراك إسرائيل الآن بطريقة غير مباشرة في محاربة إيران، على الأقل في أذهان الأشخاص الذين يؤمنون بفكرة الحرب بالوكالة، تراجعت إدارة بوش عن تحذيراتها *التهويلية* من برنامج إيراني لصنع أسلحة نوويّة لصالح تبنّي خطاب أكثر تأثراً بالأحداث يسعى إلى وصف إيران بأنها الدولة الأولى في رعاية الإرهاب. لكنّ الهدف يبقى نفسه؛ عزل إيران وزعزعة الإستقرار فيها.

لكن حتى في هذه المناورة الحاذقة التي اعتمدت على الكلمات ذات الدلالات السياسيّة، لا يمكن لإدارة بوش، ولا لدولة إسرائيل بالطبع، التملّص من تاريخ جهدهما التعاوني لوصف إيران بأنها خطر إنتشار نووي يستلزم اتخاذ إجراء عاجل. ومع تبديد مخزون إسرائيل من القنابل خارقة التحصينات التي وفرتها لها الولايات المتحدة، والتي حصلت عليها في الأصل من أجل ضرب البنية التحتيّة النوويّة الإيرانيّة، في قصف جنوب لبنان وبيروت، تراجعت أولوية أي هجوم جوّي إسرائيلي على إيران بدرجة كبيرة (يبدو أن هناك بعض التساؤلات عن مدى قدرة إسرائيل على إنجاز أي شيء يتعدّى إشعال صراع أميركي إيراني أوسع نطاقاً عبر قصف أهداف بعيدة في إيران، في حين يواجه سلاح الجوّ الذي تتباهى به إسرائيل صعوبات بالغة في استهداف حزب الله الذي ينتشر على امتداد حدودها).

لم يتراجع خطر التصوّر الإسرائيلي الذي يربط حزب الله بإيران نتيجة لحقيقة العجز العسكري الإسرائيلي في جنوب لبنان التي تزداد وضوحاً، بل أدّى إلى ترسيخه. لن تتمكن إسرائيل من إلحاق هزيمة منكرة بحزب الله في يوم من الأيام،

والسبب الرئيسي لذلك هو أن حزب الله ليس حركة إرهابيّة غير حكوميّة، كما تصفه إسرائيل والولايات المتحدة، بل هو تعبير مشروع لإرادة الشعب اللبناني، والشيعة بشكل خاص، الذين انتفضوا رداً على غزو إسرائيل واحتلالها للبنان في العام 1982. إن العمليات المستمرّة التي تقوم بها إسرائيل ضدّ حزب الله ليست منطقيّة من الناحية العسكريّة وغير فعالة وذات نتائج عكسيّة، إذ إنها تغذّي ببساطة الديناميّة التي تعيد إنتاج حزب الله وتسهّل نموه. كما أن عدم قدرة إسرائيل والولايات المتحدة على الإعتراف بهذه الحقيقة يعكسها - من عدة نواحٍ - الإطار التحليلي غير الواقعي أيضاً المتعلق بإيران وحكومتها. فقد وقعت إسرائيل والولايات المتحدة ضحيتي نموذج إجراءات يسعى إلى عزل الحكومة الإيرانيّة عن الشعب الإيراني، مع التغاضي التام عن المستلزمات التاريخيّة والسياسيّة التي تربط بين الإثنين (وعلى وجه التحديد، الدور الديكتاتوري لشاه إيران الذي كان مدعوماً من أميركا). فهذه الأعمال المستمرة التي تقوم بها الولايات المتحدة وإسرائيل لا تخدم في إضعاف التضامن بين الشعب الإيراني وحكومة الملالي، بل إنها تقوّيه.

يكمن الخطر الحقيقي للنزاع بين إسرائيل وحزب الله في أنه بتصويره كنزاع أكبر بين الولايات المتحدة وإيران، لم تجعل إسرائيلُ ووكلاؤها الأميركيون حلّ النزاع بين إسرائيل وحزب الله مستحيلاً من الناحية العمليّة وحسب، بل وجعلوا بالمثل إمكانيّة اندلاع نزاع أميركي إيراني أوسع أمراً واقعاً. إن النموذج المنطقي بسيط للغاية: كلما زادت إسرائيل من مساعيها لإنزال هزيمة عسكرية بحزب الله، كلما زادت قوة حزب الله. ومع اكتساب حزب الله مزيداً من القوة، يصار إلى إلقاء اللوم على إيران، مما يجعل إخضاع حزب الله مرتبطاً بإخضاع مماثل لإيران. وبتصوير حزب الله بأنه منظمة إرهابيّة غير حكوميّة، تصوّر إسرائيلُ والولاياتُ المتحدة إيرانَ بأنها دولة راعية للإرهاب. وهذا النموذج يغني الولايات المتحدة عن الحاجة إلى التصرّف بالإستناد إلى الوقائع في قضايا مثل البرنامج النووي الإيراني.

إن عــدم قدرة الكونغرس الأميركي على العمل بطريقة عقلانيّة عندما يتعلق الأمــر بمســائل تتصل بأمن إسرائيل يعني أن المسرح بات مهيَّأً لإعادة إنتاج المناخ الــذي كان سائداً في واشنطن في الشهور التي سبقت غزو العراق في العام 2003، عــندما بالغــت إدارة بــوش في وصف خطر أسلحة الدمار الشامل العراقيّة غير الموجــودة بالإشارة إلى أنها لا تريد من "مدفع ينفث الدخان" أن يظهر على شكل "سحابة على شكل فطر". ومع تعثّر إسرائيل في لبنان، ومع الضغوط السياسيّة التي تــتعرض لهــا واشنطن لكي تحلّ هذا النــزاع عبر الدخول في مواجهة مع إيران، ســيطغى خطاب إدارة بوش المثير للخوف مرة أخرى على انعدام المنطق في دعوى وجــود برنامج إيراني لإنتاج أسلحة نوويّة، بحيث تعود مجدداً إلى المبالغة في وصف خطــر لا وجــود له فيما تقود أميركا والعالم نحو مسار حرب عدوانيّة أخرى مع إيران. والأمل الوحيد بالحؤول دون حدوث ذلك هو في تحرّر الشعب الأميركي، وشــعوب الــدول المختلفة في العالم بالطبع، من الجهل بقضية العلاقات الأميركيّة الإيرانيّة، وخصوصاً عند الحديث عن برنامج إيراني لإنتاج أسلحة نوويّة، إضافة إلى فهمها للدور الذي تلعبه إسرائيل في المبالغة بأي خطر تشكّله إيران. وهذا يمكن أن يــتأتّى فقط من القوة المصاحبة لتراكم المعرفة والمعلومات لديها. وهذا هو الهدف والغايــة الحقيقيّة من **استهداف إيران**: المساعدة على تسهيل هذا ***التحرير*** الثقافي عــبر توفــير دراسة تحليليّة لقضية لا تزال تكتنفها المعلومات المغلوطة والتكهنات المتشــابكة مــع خطــاب لا مسؤول. وإذا بقي شيء يمكن قوله، فهو أن اندلاع الصراع بين إسرائيل وحزب الله في صيف العام 2006 يعمل فقط على إبراز الحاجة إلى هذا الكتاب.



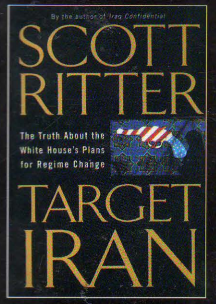
استهداف إيران

«الشيء المهم الذي ينبغي أن نعرفه عن سكوت ريتر هو أنه كان على حقّ».

- سايمور هيرش

كان سكوت ريتر، في الفترة التي سبقت غزو العراق، من الشخصيات العامة القليلة التي امتلكت ما يكفي من الشجاعة لكي تتحدّى الأكاذيب التي نشرتها إدارة بوش والسواد الأعظم من وسائل الإعلام حول أسلحة الدمار الشامل العراقية. وغداة الفشل التام في العراق، ثبتت صحة ما قاله ريتر، لكن البيت الأبيض وحلفاءه المحافظين الجدد يطلقون الآن تحذيراً من برنامج إيراني مزعوم لصنع أسلحة نووية. كما أن نزعتهم إلى إطلاق التحذيرات يدعمها، في بعض النواحي، الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، الذي غالباً ما يهاجم إسرائيل والغرب في خطاباته زاعماً أن الإبادة الجماعية ليست أكثر من أسطورة.

«**استهداف إيران**» هو «تقييم استخباري قومي» أعدّه ريتر للوضع الإيراني المعقّد. يدرس ريتر، وكانه أحد مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة في العراق في التسعينات من القرن الماضي، سياسة تغيير الأنظمة التي تتبنّاها إدارة بوش واحتمالات تهديد إيران لمصالح الأمن القومي للولايات المتحدة. كتب ريتر «أنا أعرف غالبية الجهات الفاعلة في هذه اللعبة، سواء أكانوا ديبلوماسيين في أوروبا، أم جواسيس في إسرائيل، أم مفتشين في الولايات المتحدة. لقد أمضيت ساعات في مناقشة قضية إيران وبرنامجها النووي مع هؤلاء الخبراء، وتوصلت إلى خلاصة مفادها أننا، في القضية الإيرانية، نرى التاريخ يعيد نفسه. وأنا مذهول من أوجه الشبه بين الطريق الجماعية التي سلكتها الولايات المتحدة، وإسرائيل، وأوروبا، وروسيا والأمم المتحدة بصعوبة نحو الدخول في حرب في العراق بناء على مزاعم خاطئة (تزعم امتلاك العراق أسلحة دمار شامل)، وبين ما يرشح بشأن إيران اليوم».



سكوت ريتر، هو أحد كبار مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة في العراق في الفترة الواقعة بين عامي 1991 و1998. وكان قد خدم قبل عمله مع الأمم المتحدة، ضابطاً في مشاة البحرية الأميركية، ومستشاراً للجنرال نورمان شوارزكوف في شؤون الصواريخ البالِستية أثناء حرب الخليج الأولى. ألّف ريتر العديد من الكتب، بما في ذلك Iraq Confidential و Lives in New York State.

ISBN 978-9953-87-171-4



مكتبة مدبولي
Madbouly Bookshop
6 ميدان طلعت حرب – القاهرة
هاتف: 5756421 – فاكس: 5752854
البريد الإلكتروني: info@madboulybooks.com

الدار العربية للعلوم ـ ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com
ص. ب. 13-5574 شوران 2050-1102 بيروت – لبنان
هاتف: 785107/8 (1-961+) فاكس: 786230 (1-961+)
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb